

عبد الرحمن النعيمي  
عبد النبي العكري  
محمد جابر الصباح  
منيرة فخرو

عزيز محمود  
علي سالمان  
منصور الجمرى  
عبد الأمير الجمرى

أحمد الشملان  
أحمد الذوادي  
سعيد الشهابي  
هاني الرئيس



# الحركة الدستورية

نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية



# الحركة الدستورية

نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية

# الحركة الدستورية

نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية



الحركة الدستورية

نضال شعب البحرين من أجل الديمقراطية

الطبعة الأولى: أكتوبر ١٩٩٧

جميع الحقوق محفوظة

دار الوحدة الوطنية

البحرين



## المحتويات

الاهداء .....	٧
تقديم .....	٩
<b>أولاً: الوثائق .....</b>	<b>١٣</b>
١- مذكرة ١٩٩٢ .....	١٥
٢- مذكرة ١٩٩٤ .....	١٧
٣- بيان علماء الدين .....	٢٠
٤- بيان تنظيمات المعارضة في الخارج - ١ .....	٢٣
٥- مذكرة الشخصيات النسائية .....	٢٥
٦- بيان الوطنيين الديمقراطيين الاول .....	٣٩
٧- بيان الوطنيين الديمقراطيين حول المبادرة .....	٤١
٨- بيان صدار عن لجنة المبادرة .....	٤٤
٩- بيان لجنة العريضة .....	٥١
١٠- بيان الوطنيين الديمقراطيين حول المناشدة الكويتية الشعبية .....	٥٤
١١- بيان القيادات الوطنية في الخارج .....	٥٧
١٢- بيان قوى المعارضة - ٢ .....	٥٩
١٣- رسالة الى شعوب وحكومات العالم .....	٦١
<b>ثانياً: المقالات: .....</b>	<b>٦٣</b>
احمد الشملان: البحرين هل هي معارضة ام ممازحة .....	٦٥
احمد الذوادي: حول التحالفات في العمل السياسي .....	٧٠
سعيد الشهابي: البحرين: النضال من اجل النظام الدستوري .....	٨٠
نحو قراءة متأنية لما يجري في البحرين .....	٨٣
هاتي الرئيس: البحرين والمطالبة بالديمقراطية .....	٨٧

٩٠	<b>البحرين في مواجهة منظمات حقوق الإنسان</b>
٩٣	<b>فوزية احمد عبدالله: المرأة والمشاركة السياسية في البحرين</b>
٩٧	<b>عزيز محمود: ماذا يجري في البحرين</b>
١٠٢	<b>علي سلمان: خلفيات الانفاضة الدستورية</b>
١١٢	<b>منصور الجمري: الحكومة لم تكن جادة في فتح باب الحوار</b>
١٢٣	<b>رد على عدنان يوسف</b>
١٢٦	<b>عبد الامير الجمري: خطبة الجمعة ١٩٩٦/١/٥</b>
١٣٠	<b>عبد الرحمن النعيمي: قضايا الخلاف بين الحكومة والمعارضة</b>
١٣٦	<b>البعد الاحصائي لتأكيد المشاركة السياسية</b>
١٤٤	<b>عاصفة على ديلمون</b>
١٤٩	<b>يجب ان يرحل جلوب باشا البحرين</b>
١٥٢	<b>حكومة القبضة الحديدية</b>
١٥٦	<b>البحرين: خطوة متعددة في الاتجاه الصحيح</b>
١٦٢	<b>حتى لا تجر الكويت الشقيقة الى المأزق البحريني</b>
١٦٨	<b>وماذا بعد "المؤامرة" وماذا بعد هذا المسلسل الطويل</b>
١٧٣	<b>حسين موسى: البحرين: الفرصة سانحة وخطورة تضييعها</b>
١٧٧	<b>البحرين امام المنزلق</b>
١٨١	<b>محمد جابر الصباح: حول تطورات الوضع في البحرين</b>
١٨٥	<b>منيرة فخرو: انفاضة شعب البحرين</b>
١٩٣	<b>ثالثاً: المقابلات الصحفية:</b>
١٩٥	<b>الشيخ علي سلمان مع مجلة البلد</b>
٢٠٠	<b>مع جريدة السفير</b>
٢٠٦	<b>مع مجلة العالم</b>
٢١١	<b>د. منصور الجمري مع مجلة العالم</b>
٢١٥	<b>عبدالرحمن النعيمي مع مجلة الكفاح العربي</b>
٢١٩	<b>مع مجلة الوحدوي اليمنية</b>
٢٢٥	<b>مع مجلة العالم</b>
٢٣٢	<b>عبدالنبي العكري مع جريدة العرب</b>

## الاهداء

الى زهرة وعزيرة  
الى شعب لا يعرف اليأس، مصمم على نيل حقوقه  
الى شعب البحرين

## تقديم

يخوض شعب البحرين نضالاً بطولياً من أجل الاصلاح السياسي منذ اكثراً من عامين ونيف ، كامتداد للنضال الذي خاضه منذ مطلع القرن من أجل الاصلاحات السياسية ، وبالتحديد الحق الشعبي في المشاركة السياسية والحد من تسلط الاسرة الحاكمة والكف عن القمع والارهاب وانتهاكات حقوق الانسان الفظة ، والدفع قدماً لاقامة مؤسسات المجتمع المدني.

و Jennings السلطة كل امكانياتها وخبراتها المتراكمة ومرتزقتها الاجانب والعرب ، لتمارس ابشع عملية تشويه لحركة المعارضة المطالبة بالحقوق الديمقratية ، وكان حجر الزاوية في مخطط السلطة شق الصف الوطني والتركيز على اعمال العنف (التي لا يُستبعد ان تكون وراء الكثير منها) واتهام الدول الاجنبية بأنها تقف وراء الاحداث ، والتركيز على الجانب الاعلامي لابراز "انجازاتها" والتقليل من التحرك الشعبي ، اضافة الى الجهد الكبير التي بذلتها لمحاصرة المعارضة ونشاطاتها في الخارج.

وقد ادركت قوى المعارضة البحرينية أهمية الاعلام في وقتنا الحاضر ، لتعبئته الجماهير ، وتوضيح الحقائق امام الرأي العالمي ، وخوض المعركة ضد الخصم في هذا الميدان الشديد الحساسية ، مدركة ان من يكسب المعركة الاعلامية يكسب جزءاً كبيراً من المعركة.

وبامكانياتها التواضعة ، وبالرغم من عدم توحدها ، وبالرغم من امكانيات الخصم وحلفائه العرب والدوليين في هذا الميدان ، الا ان المراقب يشهد بأن اداء

المعارضة في الجانب الاعلامي في التسعينات، اكبر بكثير من أي مرحلة سابقة في التاريخ النضالي لشعب البحرين.

ووجدنا اهمية بالغة في توثيق بعض ماصدر عن المعارضة الوطنية والدستورية، في البيانات والمقالات والمقابلات الصحفية، داخل وخارج البحرين، فوجدنا كماً هائلاً من النشاط الاعلامي والسياسي. هذا ماوصلت اليه ايدينا، عدا ماعجزنا عن الوصول اليه من مقالات ومقابلات لعدد كبير من الشخصيات الوطنية والديمقراطية. وذلك مادفعنا الى الانتقاء ليكون الكتاب في حجم معقول لا يثقل الناشر ولا يجهد القارئ .

وسرنا في التوثيق على النحو التالي، بعد الانتقاء.

- ١- تبويب البيانات والمذكرات والرسائل الاساسية لقوى المعارضة الدستورية، التي صدرت في البحرين وخارجها، حسب تسلسلها الزمني.
- ٢- تناول الفصل الثاني مقالات مختارة لقادة بارزين للحركات السياسية المناضلة في البحرين، المتواجدین داخل وخارج البحرين.

حيث حرصنا ان يضم الكتاب مقالات للاخوة اعضاء لجنة العريضة الشعبية ، والبارزين في الحركة الدستورية : الشیخ الجلیل عبد الامیر الجمری ، عضو المجلس الوطني السابق ، وعضو لجنة العريضة الشعبية ، والشخصية الابرز في الانتفاضة الشعبية الذي لم تتردد السلطة عن اعتقاله - رغم كبر سنه - مع كوكبة من اخوانه ، والدخول معه في مفاوضات واطلاق سراحه ، ثم اعادة اعتقاله منذ يناير ١٩٩٦ ، وعزله كلية عن العالم الخارجي حتى كتابة هذا التقديم . والاستاذ محمد جابر الصباح عضو المجلس الوطني السابق ، والاستاذ احمد الشملان ، الشخصية الديمقراطية البارزة ، الذي تعرض للاعتقال سنوات عديدة ، وآخرها عام ١٩٩٦ حيث اضطرت السلطة لاطلاق سراحه بعد شهرين من اعتقاله وتبرئة المحكمة له من التهم الباطلة المنسوبة اليه . والدكتورة منيرة فخرو الشخصية الديمقراطية البارزة التي رفضت كل الضغوطات الرسمية والعائلية وواجهت الطرد من عملها كاستاذة في جامعة البحرين ، لتنشر قضية شعبها في كافة المحافل والمؤتمرات الدولية التي

تدعى اليها، اضافة الى مقال لاحدى الاخوات، فوزية احمد، التي اختارت اسماً حركياً لها .

حرصنا على اختيار مقالات كتبها الاخوة المناضلون، المتواجدون في الخارج، رموز الحركة السياسية البحرينية، الدكتور منصور الجمري والدكتور سعيد الشهابي ممثلو حركة احرار البحرين الاسلامية، والشيخ علي سلمان، العلم البارز في الوسط الديني، الذي وجهت السلطة سهامها اليه منذ بداية الاحداث، ثم ابعدته مع رفيقيه السيد حيدر السترى والشيخ حمزه الديري الى الخارج ليعيشوا حالياً في لندن. والاساتذة احمد الذوادي وهاني الرئيس وعزيز محمود وعبد الرحمن النعيمي وعبدالنبي العكري اعضاء لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني في البحرين، ممثلو التيار الديمقراطي والعامليين على توحيد قوى المعارضة، في داخل وخارج البحرين، مع الحركة الاسلامية، لقرب المشروع الطائفي السلطوي البغيض، والوصول الى اوسع تحالف شعبي يضم كل المناضلين والمجاهدين من اجل الحرية والمساواة والتقدم لشعب البحرين.

وتم الاختيار لمثلثي هذين التيارين، لكون الكتاب يركز على الحركة الدستورية وبالتالي القوى السياسية التي يجمعها القاسم السياسي المشترك: تفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية، حيث ان هذه هي القواسم التي اجمع عليها الشعب في العريضة التي وقعتها قرابة ٢٥ الف مواطن حدوداً فيها بوضوح المطالب السياسية التي يجب على الاسرة الحاكمة الاستجابة اليها اذا ارادت ان تسمع صوت الشعب، وان توافق التطورات السياسية الكبيرة في عالمنا المعاصر، وان تسير البلاد في طريق سوي يجنبها الهزات والقلاقل، ومن المؤسف انها سارت في الاتجاه الآخر، وأوقعت البلاد والشعب في اخطر ازمة شهدتها بلادنا في العصر الحديث، حيث ذهب ضحية عناد زعف السلطة اكثر من ٣٠ شهيداً والالاف من المعتقلين والسجناء السياسيين اضافة الى قوافل من المبعدين.

وفي هذا الفصل، ودفعاً للالتباس، حرصنا على اعتماد الاسماء - ابجدياً - لنشر ابرز المقالات التي صدرت عن الكاتب.

٣ - وقسمنا هذا الفصل الى جزءين: المقالات والمقابلات الصحفية.

ولايتمكن القول بأن عملنا قد غطى جهود قوى المعارضة، بل جزءاً بسيطاً منها، لكننا نطمئن الى ان يشكل هذا العمل بداية تعاون أوثق بين كل المناضلين في البحرين لتحقيق طموحات واهداف الشعب التي عبر عنها في العريضة الشعبية التاريخية، وان يكون هذا العمل حافزاً لكل الاصدقاء، في مختلف مواقعهم ليسمووا في هذه المعركة الاعلامية، السياسية، وان يتتنوع هذا الجهد، للاسهام في الصراع السياسي - الفكري الذي يدور في مجتمعنا بين دعوة التغيير ودعاة الامر الواقع.

ولايسعنا الا ان نشكر جميع الاصدقاء الذين لم يتترددوا عن تقديم مالديهم، ليجد هذا الكتاب طريقه الى القارئ.

الناشر

٢٦/اغسطس ١٩٩٧

# أولاً : الوثائق

## **مذكرة الشخصيات الوطنية التي رفعت إلى الأمير عام ١٩٩٢**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة  
البحرين وفقه الله لما يحبه ويرضاه  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

وبعد، لقد صدقتم يا صاحب السمو وأصدcrتم في لحظة تاريخية دستور دولة البحرين بتاريخ ١٢/١١/١٣٩٢هـ الموافق ٦/١٢/١٩٧٢م. بعد أن ناقشه وأقره المجلس التأسيسي الذي دعوتم إلى تكوينه بالمرسوم بقانون رقم ١٢/١٩٧٢ تاريخ ٥/٩/١٣٩٢هـ الموافق ٦/١٢/١٩٧٢م. في الوقت الذي كنتم تستعيدون فيه ماضي البحرين في رحاب العروبة والاسلام، وتطلعون بامان وعززتم إلى مستقبل قائم على الشورى والعدل، حاصل بالمشاركة في مسئوليات الحكم والإدارة، كافل للحرية والمساواة، وموطد للإحاء والتضامن الاجتماعي، كما جاء في مقدمة الدستور، فرسخ هذا الدستور أسس المشاركة الشعبية في الحقوق والواجبات العامة على نهج قويم من احكام وأصول الشورى المستمدة من ديننا الاسلامي الحنيف، ومن مبادئ العدل والحرية والمساواة التي كانت دوماً مبادئ راسخة في الحضارة الاسلامية والانسانية.

وما كان ذلك الأمر الا تغييراً رائداً سعى اليه سموكم لإرساء نظام حديث يحكم دولة البحرين، وإنجازاً حضارياً سيذكره التاريخ لسموكم.

وإذا كان حل المجلس الوطني يوم ٨/٢٦/١٩٧٥م بالمرسوم الاميري رقم ١٤/١٩٧٥م بوجب الصلاحية التي منحها المادة ٦٥ لسموكم فان المادة نفسها تؤكد على اعادة الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل والا استرد المجلس المنحل كامل صلاحياته الدستورية، علمًا بأن المادة ١٠٨ من الدستور قد

قررت عدم جواز تعطيل أي حكم من أحکامه إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبيّنها القانون، ولم يكن حل المجلس في حالة قيام هذه الأحكام.

وبناءً على ما ذكر وبناءً على المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية خلال السنوات الماضية وما تتجه إليه الإرادة الدولية لخلق نظام عالمي جديد، فإن الأمر يستدعي — إن لم يتم الأخذ بال المادة رقم ٦٥ من الدستور — الدعوة إلى انتخاب مجلس وطني جديد يعتمد على الانتخاب الحر المباشر حسب ما يقرره الدستور من أجل ممارسة الدولة نظامها الديمقراطي الذي نصت عليه المادة (١) فقرة (د) القاضية بأن: "الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جديعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين في الدستور". ومن أجل إرساء الثقة والاحترام المتبادل بين الدولة والمواطنيين، وحرصاً على تضافر جهود جميع أفراد هذا الشعب حكامًا ومحكومين في تقدم وازدهار هذا البلد، ومن أجل اطلاق طاقات كل مواطن للمشاركة في عملية البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية طبقاً لنص المادة (١) فقرة (هـ) من الدستور والتي تنص على أن: "للمواطنيين حق المشاركة في الشؤون العامة والتتمتع بالحقوق السياسية، بدءاً بحق الانتخاب، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون".

إننا الموقعين أدناه نرفع إلى سموكم هذا الخطاب انطلاقاً من مسؤوليتنا كمسلمين ومواطنيين، ومن حقوقنا المشروعة كمحكومين واستناداً إلى نص المادة (٢٩) من الدستور التي تقضي بأن: "لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه". وباعتبار سموكم رأس الدولة طبقاً لنص المادة (٣٣) فقرة (أ) من الدستور مطالبين سموكم بإصدار الأمر لإجراء الانتخابات للمجلس الوطني عملاً بما ورد من تنظيم له في الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور.

وإن الملحس الوطني كمجلس تشريعي لا يتعارض مع ما ذكر مؤخراً عن عزم الحكومة إنشاؤ مجلس استشاري لتوسيع دائرة استشارتها فيما تريد القيام به، ولا يحل المجلس الاستشاري محل المجلس الوطني كسلطة تشريعية دستورية.

وقد وقع هذه الرسالة ٣٠٠ شخصية من كافة أنحاء البلاد ومن كافة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، وكافة الاتجاهات السياسية في البلاد. كما حمل الرسالة وفداً مكوناً من الآخوة: الشيخ عبدالامير الجمرى والدكتور الشيخ عبداللطيف الحمود والشيخ عيسى الجودر والنائب السابق محمد حابر الصباح والخامي - المغفور له - حميد صنقور، وسلمها إلى مدير مكتب الديوانالأميري يوسف إبرحeme بعد أن اعتبر الامير عن لقاء الوفد.

## **المذكرة الشعبية التاريخية التي وقعتها ٢٥ الف مواطن**

بسم الله الرحمن الرحيم

حضره الفاضل / صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير  
دولة البحرين حفظه الله ورعاه  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد،

لقد كانت خطوتكم التاريخية الموقعة في ارساء دعائم دولة البحرين الحديثة بعد الاستقلال بمصادقتكم على الدستور في ٦ ديسمبر ١٩٧٣ واجراء الانتخابات التشريعية علامة بارزة في تاريخ دولة البحرين الحديث وتاريخ المنطقة تؤكد إيمانكم بأهمية المشاركة الشعبية على أساس من الشورى والعدل، لمواجهة متطلبات مستقبل التطور الحضاري للدولتنا الحديثة وتوطيد دعائم مؤسساتها بعزم وثقة لاحدود لهما بأبنائها وبأهليتها لتحمل مسؤولياتهم في تنمية البلاد وتوطيد الأمن والاستقرار فيها على أساس من الإخاء والتضامن والتكافل الاجتماعي.

وإذا كان وطننا قد عانى الكثير بعد حل المجلس الوطني منذ يوم ٢٦ / ٨ / ١٩٧٥ وحتى يومنا هذا وترامت من جراء ذلك العديد من الرواسب نتيجة تعطيل المسيرة الديمقراطيّة الرائدة التي اقتحمتوها بافتتاحكم أول فصل تشريعي للمجلس الوطني المنتخب، وكان شعبكم حريراً على توفير فرص التفكير المتروى لسموكم الكريم في التجربة التي مرت بها دولة البحرين ونتائجها بعد افتتاح المجلس الوطني وبعد حله بموجب المرسوم الأميري رقم ٤ / ١٩٧٥، فان املنا كان كبيراً في فتح باب التحاور مع سموكم الكريم حول مستقبل هذا الوطن، عندما تقدمت نخبة من ابناء

وطنكم بالعريضة التي قدمت الى سموكم في ١٥ / ١١ / ١٩٩٢ والتي لخصت مطالبها في عودة المجلس الوطني وفقاً للدستور.

وكما تعلمون سموكم فإن مجلس الشورى الذي ارتأيتم تأسيسه بارادة اميرية لا يسد الفراغ الدستوري الموجود بسبب تعطل اهم مؤسسة تشريعية عن العمل.

والحقيقة التي تظهر أمامنا كمواطنين ومسلمين هي أننا سنكون مقصرين في تحملنا المسؤولية ما لم نصارحكم ونصارح فيكم القيادة الحكيمية المؤمنة بما نلمسه من أوضاع غير سوية يمر بها بلدنا في ظروف من التغيرات الدولية والإقليمية في ظل تعطيل المؤسسة الدستورية، والتي لو انتهت عطلها لكان خير معين على ايقاف التراكمات السلبية التي تكاد تسد مجرب حياتنا كمواطنين نعيش معاناة متعددة الاوجه في محدودية فرص العمل وتضخم البطالة وغلاء المعيشة وتضرر القطاع التجاري ومشاكل الجنسية والتجمس ومنع العديد من ابناءنا من العودة الى وطنهم، يرافق كل ذلك القوانين التي صدرت منذ غياب السلطة التشريعية التي تحد من حرية المواطنين، وتناقض مع الدستور، وما رافقها من انعدام حرية التعبير والرأي وخضوع الصحافة للسلطة التنفيذية خصوصاً الى جانب الاعلام الموجه من قبلها . وهذه الامور مجتمعة يا صاحب السمو الكريم هي التي تستحقنا كمواطني الى المطالبة بعودة المجلس الوطني للعمل مع للنظر في اشراك المرأة في العملية الديمقراطية، وذلك باجراء انتخابات حرة ان ارتأيتم عدم دعوة المجلس الوطني المنحل الى الانعقاد وطبقاً للمادة ٦٥ من الدستور التي نصها:

(للأمير ان يحل المجلس الوطني بمرسوم تبين فيه اسباب الحل، ولا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وإذا حل المجلس وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل).

فإن لم يجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن. ويستمر في أعماله الى ان يت منتخب المجلس الجديد).

وإننا على أمل وثقة في رؤيتكم لعدالة مطالب هذه العريضة التي قصدنا منها الحث على استكمال هيكل دولتنا الفتية. وتقديم العون لقيادتكم الحكيمية على أساس العدل والشورى والإيمان بما ارساه ديننا الإسلامي الحنيف من دعائم متينة اعتمدتها حكمتكم السامية في دستور وطننا الغالي.

أدامكم الله لنا وأدام لكم موفور الصحة والعزيمة. ووفقنا الله وإياكم لما فيه خير  
وعزة وطننا

**الملقعون على الصفحة الاولى من لائحة التوقيع  
الوظيفة**

الاسم	د. عبداللطيف محمود محمود
علم دين وعضو مجلس وطني سبق	عبد الامير منصور الجمري
نائب سابق	محمد جابر الصباح
عالم دين (ممنوع من العمل)	السيد عيسى عبد الله الجودر
محامي	احمد عيسى الشملان
مشرف اجتماعي	عبد الوهاب حسين علي
مدير علم وعضو المجلس الوطني للسبق	علي قاسم ربيعه
مهندس	هشام عبد الملك الشهابي
مدير شؤون ادارية	د. عبد العزيز حسن ابل
مسؤول التسويق	ابراهيم السيد علي كمال الدين
أستاذة جامعة	د. منيرة أحمد فخرو
مهندس	سعید عبد الله العسبيول
صحفي	عبد الله محمد صالح العباسی
موظف	عبد الله محمد راشد

١٤١٥ /  
١٩٩٥ /

ملاحظة: لم تتمكن لجنة العريضة من توصيل هذه العريضة الشعيبة الى امير البلاد، حيث واجهت باستمرار التهديدات والضغوطات من قبل اجهزة الامن وكبار المسؤولين بعدم الاقدام على خطوة تسليم العريضة، لأن ذلك "سيشكل منعطفاً خطيراً في الازمة" حسب تعبير رئيس الوزراء، خليفة بن سلمان الذي امر مدير مكتبه ابلاغ احد اعضاء اللجنة بذلك في النصف الثاني من شهر يونيو ١٩٩٧ ، كما اقدم محافظ المنامة ، العميد عبدالعزيز عطية الله آل خليفة، على استدعاء السيدين احمد الشملان وابراهيم كمال الدين، وانذرهما بأوخم العواقب اذا تم ذهاب الوفد وتسليم العريضة للامير!!

## بيان علماء الدين في البحرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التزاماًً منا نحن علماء الدين في البحرين بما اخذه الله على العلماء بأن لا يقارروا على كضة ظالم ولا سغب مظلوم، وبالتضامن مع بعض رجال الثقافة والمؤافق الوطنية المشرفة في البلاد، وفي ضوء الحوادث المؤلمة التي شهدتها ساحة البلاد في الايام القليلة الماضية ولاتزال تشهدها، فقد رأينا بأنه من الواجب علينا ان يكون لنا موقف واضح ومعلن، نوضح من خلاله للرأي العام في البلاد وخارجها حقيقة ما يحدث في بلادنا وتفسيرنا لها.

ان حكومة البحرين تربط بين اعتقال فضيلة الشيخ علي سلمان المحترم وشباب آخرين، وبين المسيرة السلمية التي قام بها عدد قليل جداً من الشباب احتجاجاً على المرثون، ونتيجة لتحرش قام به بعض المشاركون في المسيرة الاحتجاجية، فقد تعرض ما يقارب اربعة اشخاص من المشاركون في المرثون الى ضرب خفيف، كما تعرض المشاركون في المسيرة الاحتجاجية الى ضرب بمثال، وقد روج في الداخل والخارج بأن اصل الاحداث وتطوراتها ذات صبغة طائفية شيعية، وانها موجهة ضد الاجانب في البلاد، ونحن نعتقد بأنه لا علاقة بين اعتقال فضيلة الشيخ علي سلمان المحترم وبين احداث المرثون، كما انه لا علاقة بين اصل الاحداث وتطوراتها والطائفية، وانها غير موجهة بأي صورة من الصور ضد الاجانب، فقد احتضن شعب البحرين في تاريخه الطويل وما زال يحتضن الاعداد الكبيرة من الوافدين على مختلف ثقافتهم واديانهم تعبيراً عن التسامح الديني الذي يتحلى به هذا الشعب النبيل، وتأكيداً لقدراته على استيعاب وحضور مختلف الثقافات في موكب ثقافي عريق يحتفظ فيه بهويته الدينية والثقافية والتاريخية. اما عن المرثون واعتقال فضيلة الشيخ علي سلمان المحترم، فقد ادان اصحاب الفضيلة العلماء في البلاد بغير استثناء هذا النشاط المريب (المرثون) الذي يتعارض مع

أحكام الدين الاسلامي الضرورية، ويستهين بل يدوس باقدامه مشاعر المسلمين في البلاد، وطالبوها لسنوات عديدة بايقافه... الا ان حكومة البحرين الموقرة لم تستجيب لمطالب العلماء، ولم توقف هذا النشاط المريب الذي يخالف الاداب العامة في البلاد وأحكام الدين الاسلامي الحنيف، مما جعله مخالفًا للدستور البلاد، وقد دفع تجاهل الحكومة لمطالب العلماء المتكررة بايقاف هذا النشاط المريب بعض الشباب للاعتراض عليه، فالاعتراض موجه ضد المنكر وليس ضد الاجانب في البلاد، وبدلًا من ان تفهم حكومة البحرين دوافع ومشاعر الشباب اقدمت على اعتقال عدد غير قليل منهم بصورة عشوائية، ثم توجت ذلك باعتقال صاحب الفضيلة علي سلمان البلادي حفظه الله ورعاه بدعيه تحريريه على المسيرة الاحتجاجية مما خلق موجة استياء وغضب عمت جميع قطاعات الشعب بغير استثناء، الشيعة منهم والسنة، لأن المنهى عنه اسلامي وليس شيعياً وان اسلوب المعالجة التي اقدمت عليه الحكومة يهدد امن المواطنين جمیعاً وليس الشيعة فحسب. وقد شعر علماء الدين جمیعاً بحراجة الموقف وخطورته على امن واستقرار البلاد، مما دفعهم الى تشكيل وفد علمائی التقى سعادة وزير الداخلية، وشرح له خطورة الموقف وملابساته، وبدلًا من ان يتفهم سعادة الوزير الموقف، اصر على مواجهة غضب الشعب بالقوة، مما اشعر العلماء بخيبة الامل، وضياع الفرصة لتهيئة الوضاع، وما ان علم الشعب بفشل وساطة العلماء حتى تفجرت موجات الغضب الشعبي من كل احياء البلاد خارجة بذلك من سيطرة العلماء. والمراقب لتطورات الاحداث الاخيرة في البلاد، لايسعه الا ان يقول بأن ماحدث ما هو الا نتيجة احباطات شديدة متراكمة تعرض لها الشعب؛ ولا يمكن تفسير ماحدث كالذی يرتبط بأصل القضية فمن غياب الحياة البرلمانية والرقابة التشريعية لاعمال الحكومة، وانتشار الاعمال المخلة بالاداب العامة وارتفاع معدل البطالة يوماً بعد يوم، وانخفاض الاجور، وارتفاع الاسعار، وزيادة الضرائب، وارتفاع معدل الدينون التي افرزت الحرمان لقطاعات واسعة من الشعب حتى من ضروريات الحياة فضلًا عن كمالياتها، كما ان غياب حرية الصحافة والتعبير، ومنع عدد كبير من المواطنين عن السفر، وسحب جوازات سفرهم ومنع مواطنین اخرين - من العودة الى الوطن، وانتهاك حرمات المنازل والقيام باعتقالات عشوائية شملت حتى الاطفال....أججت مشاعر الغضب والاستياء، وبدلًا من ان تفهم الحكومة كل هذه الملابسات والمشاعر، وتعمل على تهدئة الموقف، واحتواء الوضاع،

قامت باستعراض للقوة ضد ابنائها العزل، مما دفع البلاد الى موجات من العنف، وهي اصلاً مخالفة لطبيعة هذا الشعب المسلم .

والجدير بالذكر ان تطورات هذه الاحداث المؤلمة، والتصعيد غير المعقول من الحكومة جاء وقت وقع فيه المواطنون على عريضة شعبية مرفوعة الى سمو الامير يطالبونه فيها بعمل اصلاحات اساسية، واعادة الحياة البرلمانية المتوقفة منذ عام ١٩٧٥ م الى البلاد، مما دفع الكثير من المراسلين الى القول بأن التصعيد غير المسؤول من جانب الحكومة في الوقت الذي تحفل فيه البلاد بالعيد الوطني المجيد، وتستعد فيه الحكومة لاستضافة مؤتمر القمة الـ ٤٤ لزعماء مجلس التعاون الخليجي امر خالف للصواب، وان ليس له تفسير الا اجتهاد الحكومة لاحباط المحاولات والجهود السلمية والدستورية التي تقوم بها المعارضة للضغط على الحكومة في سبيل اعادة الحياة البرلمانية الى البلاد.

ان هذه الرؤيا للعلماء في اصل الاحداث في البلاد وتطوراتها دفعهم لكتابه هذا البيان وايضاح الصورة كاملة بحيث لا تدع مجالاً للشك وطالبة الحكومة التزام الحكمة وتحمل مسؤولياتها الاخلاقية والعبادية في ذلك، بما يحفظ للشعب كرامته ومصالحه، ويحفظ للبلاد امنها واستقرارها وعزتها... واننا نرى بأن الخروج من الازمة عبر الطريق الصحيح يتمثل في النقاط التالية:

- ١/ اعادة الحياة البرلمانية في البلاد بأسرع وقت ممكن .
- ٢/ المعالجة الجذرية لموضوع البطالة، ورفع الاجور، ومراقبة الاسعار .
- ٣/ اطلاق حرية الصحافة والتعبير عن الرأي .
- ٤/ اطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وایقاف الانتهاكات لحقوق المواطنين ولاسيما حقه في السفر والعودة الى وطنه .
- ٥/ منع جميع المظاهر والممارسات الخاصة التي تخالف احكام الاسلام وتسيء لمشاعر المسلمين .

واننا اذ نعلن للرأي العام داخل البلاد وخارجها عن الموقف، فإن الامل يمدوننا بأن تسمع الحكومة هذا النداء وان تقدر دوافعه واهدافه المتمثلة في المحافظة على امن وسلامة المواطنين، وتقديم وازدهار البلاد، والله من وراء القصد.

علماء الدين في البحرين والتضامن معهم

١٢/١٧ /١٩٩٤ م

حرر بتاريخ ١٤١٥ رجب

## **بيان تنظيمات المعارضة البحرينية المشاركة في المؤتمر الصحفي**

**بمجلس العموم البريطاني في ٢٦ يناير (كانون ٢) ١٩٩٥**

اظهرت الاحداث الاخيرة في البحرين الحاجة الى اصلاح سياسي جدي في النظام الحكومي. ان بريطانيا التي دخلت في ترتيبات حماية مع شيخ الخليج طوال ١٥٠ عاماً قبل انسحابها من شرقى السويس عام ١٩٧١، لم ترك وراءها نظاماً سياسياً حديثاً. ففي البحرين مثلاً، تم تفويض ايان هندرسون بمسؤولية اقامة النظام الامني، الذي انتج واحداً من اكثرا النظم القمعية في المنطقة. وبالرغم من استمتاع البحرين بفترة قصيرة من الحكم الديمقراطي (١٩٧٣ - ١٩٧٥) فان حكومة البحرين التي يهيمن عليها آل خليفة قد وضعـت حداً لهذه العملية واصدر الامير اوامرـه السـيـئة السـمعـة بتعليق الدستور وحلـ البرلمان في اغسطس ١٩٧٥ ، ومنذ ذلك الوقت فـانـ الـبلـادـ محـكـومـةـ بالـاوـامـرـ الـامـيرـيةـ.

ان الانتفاضـةـ الـاخـيرـةـ قدـ اـشـعلـهاـ اعتـقالـ الشـيـخـ عـلـيـ سـلـمانـ فيـ ١٢/٥/١٩٩٤ـ والـذـيـ كانـ نـشـطاـ فيـ الحـرـكـةـ الدـسـتـورـيـةـ ولـدـورـهـ فيـ الدـعـوـةـ الـىـ التـوـقـيعـ عـلـىـ العـرـيـضـةـ الشـعـبـيـةـ الدـاعـيـةـ الـىـ الـدـيمـقـرـاطـيـةـ، وـعـلـىـ اـمـتدـادـ ستـةـ اـسـابـعـ، فـقـدـ شـهـدـتـ الـبـلـادـ اـنـتـفـاضـةـ عـمـتـ الـبـلـادـ بـأـسـرـهـ، اـسـتـخدـمـتـ الـحـكـومـةـ جـمـيعـ الـاجـرـاءـاتـ الـقـمعـيـةـ فـيـ مـحاـوـلـةـ لـاحـتوـاهـاـ حـيـثـ اـسـتـخدـمـ الـرـصـاصـ الـحـيـ ضـدـ الـمـتـظـاهـرـينـ الـمـسـالـمـيـنـ مـتـسـبـيـةـ فـيـ مـقـتـلـ اـرـبـعـةـ عـلـىـ الـاـقـلـ فـيـماـ تـوـفـيـ الـخـامـسـ (حسـينـ قـمـيـ)ـ تـحـتـ التعـذـيبـ فـيـ ٤/١/١٩٩٥ـ. وـالـجـانـبـ ذـلـكـ جـرـتـ اـعـتـقـالـاتـ وـاسـعـةـ وـتـمـ اـبـعادـ شـخـصـيـاتـ بـارـزـةـ فـيـ الـاـنـتـفـاضـةـ. فـيـ ١٥/١/١٩٩٥ـ تـمـ اـبـعادـ ثـلـاثـةـ مواـطنـيـنـ الـىـ دـبـيـ حـيـثـ جـاءـواـ مـنـ هـنـاكـ الـىـ لـندـنـ. وـتـمـ اـبـعادـ الرـابـعـ الـىـ دـمـشـقـ. وـالـجـانـبـ بـعـضـ قـادـةـ الـاـنـتـفـاضـةـ، فـقـدـ تـمـ اـبـعادـ اـكـثـرـ مـنـ ١٠ـ مـوـاـطـنـيـنـ خـلـالـ يـاـنـايـرـ ١٩٩٥ـ الـىـ دـبـيـ وـبـيـروـتـ.

**تحدد المعارضة البحرينية مطالبتها على التحويل التالي:**

- ١ - الاطلاق الفوري لجميع المعتقلين والذي يتجاوز عددهم ١٠٠٠ مواطن.
- ٢ - القيام بتحقيق مستقل في وقائع اطلاق النار والتعذيب.

- ٣ - اعادة العمل بالدستور.
- ٤ - اطلاق سراح السجناء السياسيين الذين سجنوا قبل الانتفاضة.
- ٥ - عودة جميع المبعدين البحرينيين الذين يتجاوز عددهم ٦٠٠ مواطن.
- ٦ - الغاء قانون امن الدولة لعام ١٩٧٤ وجميع القوانين اللادستورية مثل قانون الجنسيه والذي يعني منه الالاف من ابناء البلاد.
- ٧ - تسریح ایان هندرسون مهندس النظام القمعي في البحرين.

غداً سيقابل وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك الخليفة السيد دوجلاس هيرد، ليناقش الاسس التي تم بوجها دخول مواطنين بحرينيين الى بريطانيا، وتهدد البحرين باجراءات عقابية اذا تم منح هؤلاء المبعدين اللجوء السياسي، وعلى ضوء ذلك فانا نرى:

- ١ - لا يمكن عودة الوضع في البحرين الى ما كانت عليه قبل الانتفاضة.
- ٢ - لقد فتحت الانتفاضة فصلاً جديداً في تاريخ البحرين، وسيكون من السذاجة الاعتقاد بان القوة ستحل الازمة.

٣ - لقد فشلت حكومة البحرين في القيام بالتزاماتها الوطنية والدولية بفرضها الالتزام بالدستور واستخدام القوة القاتلة ضد المواطنين والاعتقالات الواسعة والتعذيب والبعد.

٤ - ان تهديد حكومة البحرين للحكومة البريطانية حول موضوع دخول المبعدين البحرينيين الى بريطانيا، هوامر مستنكر وغير مقبول.

٥ - ان مهمة وزير خارجية البحرين المعلن عنها هومثال على سلوك آل خليفة اللامنطقى، فلقد ابعدت حكومته، بشكل غير مشروع هؤلاء المواطنين البحرينيين، ويهدد بريطانيا في حالة منحهم اللجوء من قبلها !

٦ - ان استعادة الدستور هو الحد الادنى لطلاب الشعب ولا يمكن قبول نظام لاقانوني في البحرين.

#### مجموعات المعارضة البحرينية التي شملت

١٩٩٥/١/٢٦

حركة احرار البحرين  
لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرينية  
والجبهة الشعبية في البحرين  
الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين  
المشائخ الثلاثة المبعدين، طالبي اللجوء الى بريطانيا)

## **مذكرة الشخصيات النسائية في البحرين**

**حضره صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الموقر  
امير دولة البحرين**

**تحية من نساء البحرين**

انطلاقاً من ثقتنا الراسخة بسعه صدر سموكم، ومن ايماننا العميق بأهمية إيصال آرائنا إليكم عن طريق الحوار الديمقراطي الذي أكدمتم تمسككم به مرات عديدة، يشرفنا أن نتقدم إلى سموكم بهذا الخطاب للتعبير عن بالغ قلقنا تجاه الأوضاع التي يمر بها وطننا الحبيب البحرين.

لقد هالنا كمواطنات بحرينيات التصاعد الأخير للأحداث واستخدام العنف بدلاً من لغة الحوار لمواجهة الحدث وحل الخلاف بحيث لم نعد قادرات على تجاهل ما يدور حولنا يومياً خاصة مع إدراكنا بأن استمرار العنف لا يعني حلاً للقضية وإنما يفاقمها. إن استمرار العنف وانتشاره سوف يطال الجميع آجلاً أو عاجلاً. إن تجارب الشعوب قد أثبتت أن دائرة العنف هي حلقة مفرغة لانهاية لها، تولد الضغينة وتعمق الكراهية وتكرس العنف. وفي نهاية الأمر سنكون جميعاً خاسرين وسيتخن بلدنا بحرث لن تندمل لفترة طويلة.

إننا إذ نؤكّد قناعتنا التامة بأن التحرّيب والتدمير للمنشآت العامة أمر غير مقبول إطلاقاً، إلا أنها نفهم كذلك أنه قد يكون تعبيراً عن غياب قوات الحوار وانعكاساً لعمق وحجم التراكمات الهائلة من المعاناة ومن تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى شريحة واسعة من أبناء البحرين خصوصاً العاطلين منهم. هذه الأوضاع التي باتت تتطلب حلولاً عاجلة لمواجهة التطورات الراهنة.

لقد هالنا كذلك بوصفنا مواطنات وأمهات ممارسات قوى الأمن والشغب مع المواطنين من أهل القرى، تلك الممارسات التي تراوحت بين الأهانات والضرب المبرح للشباب والنساء والأطفال إلى قتل المتظاهرين العزل بالرصاص بما فيهم طلبة المدارس والجامعات.

إننا مع تأكيدنا القاطع على رفض أعمال التخريب إلا أنها لازرها مبرراً كافياً لاستخدام الرصاص من قبل قوات الأمن، خصوصاً مع الأطفال والمواطنين العزل. إننا على ثقة بأن حكومة البحرين الموقرة لن تقدم وسائل الحوار والتعامل مع المتظاهرين كي تلجم للتفاهم معهم بالرصاص خاصة أن جملة ما نسب للمتظاهرين ارتکابه من أعمال تخريب لا تصل عقوبته القانونية حد القتل.

إننا نؤمن يا صاحب السمو بأنه لا يغيب عن حكمتكم بأن المضي في التعامل مع التطورات يتطلب كسر دائرة العنف، ولن يستطيع ذلك إلا الطرف الأقوى بحكمته وعقلانيته وليس بسلامه. وإننا لعلى ثقة تامة بقدر تكم على إخراج بلادنا من هذه الحنة العصبية للحفاظ على الوحدة الوطنية.

بناء على ذلك فإننا نقدم إلى سموكم بهذه الخطاب راجين تدخل سموكم شخصياً لكسر دائرة العنف وفتح باب الحوار للنظر في كيفية معالجة الوضع بحكمتكم المعهودة والتي يمكن أن تتحقق عبر الوسائل التالية:

١ - وقف استخدام الرصاص لتفريق المتظاهرين ووقف عمليات المداهمات غير القانونية والاعتقالات الجماعية.

٢ - التعامل مع الموقوفين وفقاً لأحكام القانون بكل ما يتضمنه من ضمانات للمتهمين طوال فترتي التحقيق والمحاكمة مع سرعة تقديم المتهمين للمحاكمة وإطلاق سراح بقية المعتقلين فوراً وإرجاع المبعدين.

٣ - توفير فرص العمل لكافة المواطنين وتحقيق الحد الأدنى لمطالبات معيشتهم وإيجاد حل حاسم لتزايد العمالة الأجنبية .

٤ - فتح باب الحوار الوطني بهدف الوصول إلى الحل المناسب.

٥ - تفعيل دستور دولة البحرين والدعوة لانتخابات المجلس الوطني وإتاحة المجال للحرفيات العامة وحرية التعبير.

٦ - مشاركة المرأة البحرينية في صنع القرار السياسي والاستفادة من طاقاتها الخلاقة في جميع المجالات - شئمة وطننا البحرين.

وكلنا أمل بأن سموكم بروحكم الأبوية المعهودة وبمحكمتكم البالغة مدركون  
حساسية الموقف وقدرون على اتخاذ القرار الصحيح والكفيل بوضع حد لإراقة الدماء  
 وإنقاذ الأمة من هذا المنعطف الخطير في تاريخ بلدنا العزيز.  
هذا وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام لسموكم الكريم.

١٩٩٥ / ٤ / ١٤

### مواطنات وامهات البحرين

- |                                     |                            |
|-------------------------------------|----------------------------|
| معدة برامج - اذاعة البحرين<br>صحفية | ١ - عزيزة حمد البسام       |
| استاذة جامعة                        | ٢ - د. خولة محمد مطر       |
| مديرة الصناعات الحرافية الحديثة     | ٣ - منيرة احمد فخرو        |
| طبيبة أطفال                         | ٤ - عائشة خليفة مطر        |
| محامية                              | ٥ - د. فضيلة طاهر المحروس  |
| محاسبة                              | ٦ - جليلة السيد احمد       |
| موظفة                               | ٧ - وداد محمد المسقطي      |
| موظفة                               | ٨ - فوزية السندي           |
| موظفة                               | ٩ - د. سبيكة محمد النجار   |
| رئيسة التعليم المستمر               | ١٠ - سوسن ابراهيم الخياط   |
| موظفة                               | ١١ - حصة الحميري           |
| موظفة                               | ١٢ - مريم عبدالله فخرو     |
| موظفة                               | ١٣ - خديجة على مسعود       |
| موظفة                               | ١٤ - شيخة مبارك محمد       |
| محاسبة                              | ١٥ - نادية المسقطي         |
| موظفة                               | ١٦ - فريدة غلام اسماعيل    |
| موظفة                               | ١٧ - كوكب عبدالله ابوادريس |
| مدرسة                               | ١٨ - رضية خليل ابراهيم     |
| موظفة                               | ١٩ - منى عباس منصور        |
| موظفة                               | ٢٠ - ليلى علي              |
| موظفة                               | ٢١ - ابتهال سلمان الموسوي  |
| موظفة                               | ٢٢ - بشينة سلمان الموسوي   |
| طبيبة اطفال                         | ٢٣ - د. منى علي الجفيري    |

- |                |                             |
|----------------|-----------------------------|
| طبيبة          | ٢٤ - د. خلود خليفة السعد    |
| طبيبة          | ٢٥ - د. سناء الخواجة        |
| طبيبة          | ٢٦ - د. سلوى المخross       |
| طبيبة          | ٢٧ - د. مريم ابراهيم فخررو  |
| طبيبة          | ٢٨ - د. امل الديلمي         |
| مشرفه اجتماعية | ٢٩ - وداد أحمد البناء       |
| مدرسه          | ٣٠ - عديلة المخross         |
| موظفة          | ٣١ - سلوى محمد جابر         |
| موظفة          | ٣٢ - هناء حسن الجشي         |
| موظفة          | ٣٣ - كريمة العريض           |
| مهندسة         | ٣٤ - بسمة العريض            |
| موظفة          | ٣٥ - بتول علي               |
| طبيبة          | ٣٦ - د. ابتسام كاظم العلوi  |
| استاذة جامعة   | ٣٧ - د. هناء علي المسقطي    |
| موظفة          | ٣٨ - سهام حسن ابل           |
| موظفة          | ٣٩ - منية طاهر المخross     |
| مرضة           | ٤٠ - مدحجة عبدالعزيز السلوم |
| موظفة          | ٤١ - منى طاهر المخross      |
| موظفة          | ٤٢ - ايمان منصور عبدالرحيم  |
| ربة بيت        | ٤٣ - فاطمة محمد مطر         |
| ربة بيت        | ٤٤ - فلورا محمد اخترزاده    |
| موظفة          | ٤٥ - بدريدة العامر          |
| موظفة          | ٤٦ - فاطمة حسين احمد        |
| موظفة          | ٤٧ - ليلي عتيق جمعة         |
| مدرسه          | ٤٨ - نورة عبدالله فخررو     |
| مدرسه          | ٤٩ - لولوة عبدالله فخررو    |
| موظفة          | ٥٠ - قدسية محمد جابر        |
| موظفة          | ٥١ - منى عبدالرسول الزيرة   |
| موظفة          | ٥٢ - موزة عبدالله المناوي   |

- |                            |                  |
|----------------------------|------------------|
| ٥٣ - فاطمة احمد علي        | مدرسة            |
| ٥٤ - مريم احمد عبد الله    | موظفة            |
| ٥٥ - بهية رضي              | اخصائية اجتماعية |
| ٥٦ - حنان عوض سالم         | صحفية            |
| ٥٧ - فاطمة احمد عبد الله   | موظفة            |
| ٥٨ - ثاجبة محمد            | موظفة            |
| ٥٩ - صباح عيسى سيادي       | موظفة            |
| ٦٠ - ايمان محمد جاسم       | موظفة            |
| ٦١ - هند عبد الله فخر      | موظفة            |
| ٦٢ - هياجمحمد جاسم         | موظفة            |
| ٦٣ - شريفة امين عبد الله   | ربة منزل         |
| ٦٤ - امينة احمد عبد الله   | موظفة            |
| ٦٥ - د. نجاح خليل ابراهيم  | طبيبة            |
| ٦٦ - وداد عبدالرحيم سلمان  | ربة بيت          |
| ٦٧ - عفيفة السيد خليل      | مديرة روضة       |
| ٦٨ - فاطمة منصور عبدالعلي  | ربة منزل         |
| ٦٩ - ليلي محمد احمد        | مدرسة            |
| ٧٠ - ليلي جعفر ابراهيم     | ربة منزل         |
| ٧١ - عفاف خليل ابراهيم     | فنية اشعة        |
| ٧٢ - فاطمة خليل            | مدرسة            |
| ٧٣ - منى خليل ابراهيم      | ربة منزل         |
| ٧٤ - ليلي حسن              | ربة منزل         |
| ٧٥ - زينب حسن علي اسماعيل  | ربة منزل         |
| ٧٦ - خديجة حسين علي        | ربة منزل         |
| ٧٧ - مريم حسين علي اسماعيل | ربة منزل         |
| ٧٨ - زينب ابراهيم احمد     | ربة منزل         |
| ٧٩ - امينة ابراهيم احمد    | ربة منزل         |
| ٨٠ - فاطمة ابراهيم علي     | مدرسة            |
| ٨١ - اميرة جاسم محسن       | مدرسة            |

- |                |                             |
|----------------|-----------------------------|
| طالبة          | ٨٢ - زهراء على امر الله     |
| موظفة          | ٨٣ - نجاح جعفر مكي الجبل    |
| موظفة          | ٨٤ - زهراء جعفر             |
| موظفة          | ٨٥ - لطيفة ابل              |
| موظفة          | ٨٦ - ثريا مهدي المخross     |
| مدرسة          | ٨٧ - سعاد حسن ابل           |
| طالبة          | ٨٨ - مرينة احمد منصور       |
| موظفة          | ٨٩ - سلوى محمد جواد         |
| ربة منزل       | ٩٠ - شمسة حسن               |
| طالبة          | ٩١ - ابتسام احمد            |
| موظفة          | ٩٢ - حسيبة احمد             |
| موظفة          | ٩٣ - نعيمة عبدالله          |
| ربة بيت        | ٩٤ - سليمية احمد            |
| ربة منزل       | ٩٥ - علوية العلوي           |
| طبيبة عائلة    | ٩٦ - شيخة عبدالله الزيناني  |
| ربة منزل       | ٩٧ - زينب عبدالله ابراهيم   |
| طالبة          | ٩٨ - دينا عدنان جمعة        |
| موظفة          | ٩٩ - ليلى محسن              |
| طالبة          | ١٠٠ - وفاء عدنان جمعة       |
| ربة منزل       | ١٠١ - رضية احمد علي         |
| مشرفه اجتماعية | ١٠٢ - لولوة حسن ابل         |
| مدرسة          | ١٠٣ - فوزية محمد عبد الرحمن |
| مدبورة مدرسة   | ١٠٤ - مديحة                 |
| مدبورة مدرسة   | ١٠٥ - ثاجبة المنصوري        |
| مدرسة          | ١٠٦ - مریم عبدالله          |
| مدرسة          | ١٠٧ - ايمان عيسى            |
| موظفة          | ١٠٨ - شيخة عبدالله علي      |
| موظفة          | ١٠٩ - منى محمود             |
| مدرسة          | ١١٠ - ليلى ناصر             |

- |          |                              |
|----------|------------------------------|
| موظفة    | ١١١ - سهام عبدالعزيز ابراهيم |
| موظفة    | ١١٢ - سميرة عبدالله علي      |
| موظفة    | ١١٣ - هدى عيسى               |
| مدرسة    | ١١٤ - حنان محمد عيسى         |
| محامية   | ١١٥ - نجاح خمدن              |
| محامية   | ١١٦ - رباب العريض            |
| موظفة    | ١١٧ - نورة جاسم النجار       |
| موظفة    | ١١٨ - مدحجة مهدي محمد        |
| محامية   | ١١٩ - فاطمة حسن الحاج        |
| محامية   | ١٢٠ - زهرة حلف               |
| محامية   | ١٢١ - زينات المنصوري         |
| موظفة    | ١٢٢ - ليلى بدبوبي            |
| موظفة    | ١٢٣ - سامية علي              |
| موظفة    | ١٢٤ - رباب جعفر              |
| محامية   | ١٢٥ - نادية خليل القاهري     |
| محامية   | ١٢٦ - سميرة سلمان            |
| ربة منزل | ١٢٧ - شريفة زيمان            |
| مدرسة    | ١٢٨ - هدى عبدالله مرهون      |
| موظفة    | ١٢٩ - دينا جاسم              |
| موظفة    | ١٣٠ - فوزية محمد عبدالله     |
| مدرسة    | ١٣١ - ندى العلي              |
| موظفة    | ١٣٢ - سميرة سعيد             |
| موظفة    | ١٣٣ - مريم زيمان             |
| موظفة    | ١٣٤ - لبنى عبدالله           |
| صحفية    | ١٣٥ - هناء طاهر المخross     |
| موظفة    | ١٣٦ - وجيهة رضي علي          |
| مدرسة    | ١٣٧ - صفية علي               |
| ربة منزل | ١٣٨ - خديجة عباس علي         |
| ربة منزل | ١٣٩ - فوزية عبدالعزيز        |

- |                         |              |
|-------------------------|--------------|
| ١٤٠ - فاطمة عبدالحسين   | ربة منزل     |
| ١٤١ - رباب عبدالعزيز    | ربة منزل     |
| ١٤٢ - ماري احمد علي     | ربة منزل     |
| ١٤٣ - مني شرف           | طالبة        |
| ١٤٤ - زهرة جواد         | ربة منزل     |
| ١٤٥ - نورية صالح مهدي   | ربة منزل     |
| ١٤٦ - زكية عبدالله علي  | ربة منزل     |
| ١٤٧ - مني حميدان        | موظفة        |
| ١٤٨ - هيا محمد المسقطي  | مهندسة       |
| ١٤٩ - فاطمة حسين        | ربة منزل     |
| ١٥٠ - نسيمة العريض      | موظفة        |
| ١٥١ - فاطمة احمد عيسى   | مدرسة        |
| ١٥٢ - بهجة اسماعيل      | موظفة        |
| ١٥٣ - انيسة السندي      | محاضرة       |
| ١٥٤ - احلام احمد عيسى   | موظفة        |
| ١٥٥ - خلود محمد البلوشي | موظفة        |
| ١٥٦ - امل موسى جعفر     | مدرسة        |
| ١٥٧ - نجاح حبيب محمد    | طالبة جامعية |
| ١٥٨ - رقية احمد ناصر    | ربة منزل     |
| ١٥٩ - مني ميرزا سلمان   | طالبة جامعية |
| ١٦٠ - فتحية حبيب محمد   | مدرسة        |
| ١٦١ - صفية الحيدر       | طالبة        |
| ١٦٢ - فاطمة علي غائم    | موظفة        |
| ١٦٣ - رقية الموسوي      | طالبة جامعية |
| ١٦٤ - كوثير يعقوب       | طالبة جامعية |
| ١٦٥ - رضية المطوع       | مدرسة        |
| ١٦٦ - نرجس محسن شرف     | مدرسة        |
| ١٦٧ - معصومة السيد      | ربة منزل     |
| ١٦٨ - ازدهار عيسى       | طالبة        |

طالبة	١٦٩ - رائدة شهيد
طالبة	١٧٠ - فائقه محمد
طالبة	١٧١ - معصومة حسن
ربة منزل	١٧٢ - زهرة ناصر
ربة منزل	١٧٣ - سعيدة عبدالله
مدرسة	١٧٤ - فضيلة عباس المسك
ربة منزل	١٧٥ - سبيكة حمود
طالبة	١٧٦ - زهور حسن
طالبة	١٧٧ - جنات يوسف
طالبة	١٧٨ - فضيلة سلمان
ربة بيت	١٧٩ - خلود علي
طالبة	١٨٠ - زينب ميرزا الرئيس
طالبة	١٨١ - جهينة سيد جواد
طالبة	١٨٢ - نبيلة يعقوب
ربة بيت	١٨٣ - زينب محسن
طالبة جامعية	١٨٤ - فاطمة يعقوب
ربة بيت	١٨٥ - بخاح المرزوق
ربة بيت	١٨٦ - سميرة احمد علي
طالبة	١٨٧ - امينة صالح مهدي
ربة بيت	١٨٨ - اميرة احمد
ربة بيت	١٨٩ - طوعة حسن علي
ربة بيت	١٩٠ - زينب علي محمد
صيدلانية	١٩١ - نادية باقر حسن
مدرسة	١٩٢ - رقية العصفور
طالبة	١٩٣ - بتول سيد سعيد
ربة بيت	١٩٤ - فاطمة حسن
مدرسة	١٩٥ - امينة يوسف احمد
طالبة	١٩٦ - فاطمة علي
طالبة	١٩٧ - شريفة سيد ناصر

ربة بيت	١٩٨ - زينب احمد كاظم
ربة بيت	١٩٩ - كنایة يوسف
طالبة	٢٠٠ - زهرة علي
طالبة	٢٠١ - شريفة سيد سعيد
مدرسة	٢٠٢ - زكية عبدالله
طالبة جامعية	٢٠٣ - خديجة الشهابي
ربة بيت	٢٠٤ - فاطمة محسن عبدالله
طالبة	٢٠٥ - منى صالح علي
ربة بيت	٢٠٦ - حنان محمد احمد
ربة بيت	٢٠٧ - سكينة علي خيس
موظفة	٢٠٨ - فاطمة عبدالامير
ربة منزل	٢٠٩ - ابتسام حسن عبدالرسول
موظفة	٢١٠ - وداد جعفر محمد
موظفة	٢١١ - رجاء ميعفر
ربة بيت	٢١٢ - بهية علي
ربة بيت	٢١٣ - لولوة ابراهيم
طبيبة	٢١٤ - د. فتحية العريض
مشرفة اجتماعية	٢١٥ - نبيلة العريض
موظفة	٢١٦ - نهاد علي سالم
موظف	٢١٧ - عباس علي سالم
مدرسة	٢١٨ - نجاح العريض
موظفة	٢١٩ - فاتون عبدالوهاب
موظفة	٢٢٠ - عرفة يوسف
موظفة	٢٢١ - تغريد عبدالامير
ربة منزل	٢٢٢ - عففة احمد العفو
موظفة	٢٢٣ - فاطمة حميد محمد
موظفة	٢٢٤ - نجاة علي سالم
موظفة	٢٢٥ - بثينة محمد عبدالله
ربة بيت	٢٢٦ - عائشة علي سالم

- |              |                           |
|--------------|---------------------------|
| ربة بيت      | ٢٢٧ - شيخة جواد رضي       |
| ربة منزل     | ٢٢٨ - مي علي سالم         |
| موظفة        | ٢٢٩ - نوال العريض         |
| موظفة        | ٢٣٠ - خديجة محمد          |
| موظفة        | ٢٣١ - خيرية الحاج محمد    |
| موظفة        | ٢٣٢ - حنان محمد           |
| موظفة        | ٢٣٣ - فتحية ابراهيم محمد  |
| طالبة جامعية | ٢٣٤ - فاطمة جعفر يوسف     |
| ربة بيت      | ٢٣٥ - مدينة احمد علي      |
| عاطلة        | ٢٣٦ - مهدية محمد علي      |
| موظفة        | ٢٣٧ - فوزية محمد علي      |
| عاطلة        | ٢٣٨ - آسيا جعفر حسن       |
| عاطلة        | ٢٣٩ - بدريه محمد علي      |
| طالبة        | ٢٤٠ - وفاء محمد علي       |
| عاطلة        | ٢٤١ - حنان محمد علي       |
| ربة بيت      | ٢٤٢ - مریم محمد علي       |
| عاطلة        | ٢٤٣ - زهرة ابراهيم        |
| ربة بيت      | ٢٤٤ - حميدة محمد علي      |
| طالبة        | ٢٤٥ - زهرة احمد علي       |
| عاطلة        | ٢٤٦ - ياسين رضي مكي       |
| موظفة        | ٢٤٧ - زهرة احمد الزيمور   |
| موظفة        | ٢٤٨ - منى جعفر حسن        |
| موظفة        | ٢٤٩ - جميلة عبدالله منصور |
| ربة بيت      | ٢٥٠ - خاتون علي           |
| موظفة        | ٢٥١ - فاطمة علي           |
| موظفة        | ٢٥٢ - منى محمد يوسف       |
| ربة بيت      | ٢٥٣ - عفيفة احمد جاسم     |
| موظفة        | ٢٥٤ - نعيمة منصور         |
| موظفة        | ٢٥٥ - بدريه حسن محمد      |

- |                |                              |
|----------------|------------------------------|
| موظفة          | ٢٥٦ - محفوظة حسن منصور       |
| عاطلة          | ٢٥٧ - ابتسام فيصل العريض     |
| ربة بيت        | ٢٥٨ - معصومة عبدالـله حسن    |
| طالبة          | ٢٥٩ - خديجة عبدالـله احمد    |
| طالبة          | ٢٦٠ - ليانا عبدالـعلي الشويخ |
| طالبة          | ٢٦١ - لمياء الشويخ           |
| ربت بيت        | ٢٦٢ - زهرة مرهون             |
| ربت بيت        | ٢٦٣ - سميرة الشويخ           |
| طالبة          | ٢٦٤ - كفایة الشويخ           |
| ربت بيت        | ٢٦٥ - فائزـة منصور حسن       |
| طالبة          | ٢٦٦ - نرجس منصور حسين        |
| طالبة          | ٢٦٧ - رقية مهـدى محمد        |
| طالبة          | ٢٦٨ - زهـراء مهـدى سـبت      |
| طالبة          | ٢٦٩ - نعـيمة مهـدى محمد      |
| طالبة          | ٢٧٠ - خـديجة مهـدى محمد      |
| طالبة          | ٢٧١ - فاطـمة مهـدى محمد      |
| ربة بيت        | ٢٧٢ - مريم عـيسى احمد        |
| ربة بيت        | ٢٧٣ - نجـاح عبدالـله         |
| عاملة          | ٢٧٤ - صـفـاة محمد صالح       |
| مدرسة          | ٢٧٥ - عـبيـدة عـيسـى         |
| ربة بيت        | ٢٧٦ - مـريم عـلـي            |
| باحثة اجتماعية | ٢٧٧ - توـال عبدالـله يوسف    |
| موظفة          | ٢٧٨ - اـمـل الصـيرـفي        |
| موظفة          | ٢٧٩ - فـضـيلـة محمد عـيسـى   |
| طيبة           | ٢٨٠ - هـدى حـمـيد يـوسـف     |
| ربة بيت        | ٢٨١ - نـادـية عبدالـله       |
| موظفة          | ٢٨٢ - نـاهـد عبدالـعلي       |
| ربة بيت        | ٢٨٣ - اـمـيـنة عـلـي         |
| موظفة          | ٢٨٤ - اـبـتسـام مـيرـزا      |

- |              |                               |
|--------------|-------------------------------|
| ربة بيت      | ٢٨٥ - منى ميرزت يوسف          |
| موظفة        | ٢٨٦ - نجاه جعفر               |
| ربة بيت      | ٢٨٧ - مدينة محمد علي زيرة     |
| طالبة جامعية | ٢٨٨ - انتصار محمد علي القاريء |
| طالبة        | ٢٨٩ - زينب ابراهيم مطر        |
| ربة منزل     | ٢٩٠ - سامية حسين علي          |
| طالبة جامعية | ٢٩١ - فضيلة ابراهيم مطر       |
| طالبة جامعية | ٢٩٢ - نادرة عبدالنبي يوسف     |
| طالبة جامعية | ٢٩٣ - زينب عبدالنبي يوسف      |
| موظفة        | ٢٩٤ - فاطمة سعيد علي          |
| موظفة        | ٢٩٥ - فاطمة خليل ابراهيم      |
| موظفة        | ٢٩٦ - زينب ابراهيم عيسى       |
| طالبة        | ٢٩٧ - جنان ابراهيم عيسى       |
| موظفة        | ٢٩٨ - صفية علي احمد           |
| موظفة        | ٢٩٩ - سيماء محمد سوادر        |
| موظفة        | ٣٠٠ - عواتف علي عيسى الحايكي  |
| مدرسة        | ٣٠١ - كفاية جعفر جواد         |
| ربة بيت      | ٣٠٢ - نعيمة حيد               |
| ربة منزل     | ٣٠٣ - ابتهاج حميد المرهون     |
| مدرسة        | ٣٠٤ - ابتسام جعفر جواد        |
| موظفة        | ٣٠٥ - رجائ رضي احمد           |
| موظفة        | ٣٠٦ - رقية ميرزا              |
| ربة بيت      | ٣٠٧ - انيسة يوسف              |
| موظفة        | ٣٠٨ - نوال رضي احمد           |
| ربة بيت      | ٣٠٩ - فتحية جعفر جواد         |
| كاتبة جناح   | ٣١٠ - فريدة حميد المرهون      |
| موظفة        | ٣١١ - نسيمة العريض            |
| مدرسة        | ٣١٢ - فاطمة احمد عيسى         |
| موظفة        | ٣١٣ - بهجة اسماعيل            |

- |              |                         |
|--------------|-------------------------|
| محاضرة       | ٣١٤ - انيسة السندي      |
| موظفة        | ٣١٥ - احلام احمد عيسى   |
| موظفة        | ٣١٦ - خلود محمد البلوشي |
| مدرسة        | ٣١٧ - امل موسى جعفر     |
| طالبة جامعية | ٣١٨ - نجاح حبيب محمد    |
| ربة بيت      | ٣١٩ - رقية احمد ناصر    |
| طالبة جامعية | ٣٢٠ - منى ميرزا اسماعيل |
| مدرسة        | ٣٢١ - فتحية حبيب محمد   |
| طالبة        | ٣٢٢ - صفية آل حيدر      |
| موظفة        | ٣٢٣ - فاطمة علي غانم    |

## من أجل حياة ديمقراطية في البحرين

### نحن الموقعين أدناه بصفتنا وطنين ديمقراطيين

وانطلاقاً من إيماننا بالمسؤولية الوطنية تجاه هذا الوطن وأهله مؤكدين استقرار أمنه وسيادته فقد سبق وان ساهمنا في جميع المبادرات للدعوة الى اعادة العمل بالدستور الذي أقر من مجلس تأسيسي مثل للشعب وصادق عليه صاحب السمو أمير البلاد في السادس من ديسمبر عام ١٩٧٣ ، معلننا قيام دولة عصرية عربية اسلامية مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جيعاً، وللمواطنين حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية.

لذلك فإننا نؤكد مجدداً ضرورة إعادة الحياة الديمقراطية للبلاد باستئناف العمل بالدستور والحياة النيابية بالوسائل العلنية السلمية، الأمر الذي سوف يرسخ الوحدة الوطنية، ويوجد حلولاً لجميع المشكلات التي يعاني منها المجتمع، ويحافظ على المكتسبات التي تحققت نتيجة لجهود المخلصين شعباً وحكومة.

إننا نتطلع ونناشد كافة الشرفاء من ابناء هذا الوطن العزيز بمختلف فئاته وطوائفه للعمل سوية متلاحمين لتحقيق هذا الهدف السامي.

الاسم	الاسم	الاسم
أحمد عيسى الشملان	فوزية محمد السندي	محمد جابر الصباح
أحمد منصور علي	محمد السيد يوسف	حسن أحمد بدبو
منيرة أحمد فخرو	ابراهيم شريف	أحمد عبد الرحمن الكبير
عمران عباس سلمان	عبد الوهاب حسن امين	محمود حافظ
غسان الشهابي	يوسف عبد الله يتيم	حسين السماهيمي
ابراهيم سند	يوسف الحمدان	رشيد رشدان
محسن مرهون	ابراهيم كمال الدين	راشد حسن النوادي

سيكة النجار	خولة محمد مطر	عبد الله عبد الرحمن هاشم
راشد حمد الجار	عبد الله ماجد	سند على الحماد
سلمان محمد جابر	ابراهيم احمد عيسى	فريد رمضان
يوسف الحمدان	عبد الرحمن احمد عثمان	غسان الشهابي
عبدالصمد عبد الله حسن	جمال الحسن	عزيزة حمد البسام
محمد رضوان محمد	خليفة محمد يوسف	صالح جاسم الشتر
خالد فارس	عبد الله السعداوي	عبد الله العباسى
احمد علي العمran	محمد الصفار	قاسم احمد الحال
عيسى الغايب	فاطمة حسن	احمد البوسطه
علي الحاجه	سلمان عبدالحسن العربي	نصرة محمد النجار
جاسم كريبي	زهرة خلف	فؤيد غازي رفيع
زينات المنصوري	صلاح احمد	سلطان احمد سلطان
عادل محمد احمد	صلاح خمدن	فيصل حسن خليفة
عادل العويفي	ياسر محمد	وليد فتح الله
عبد الرحمن سند القصاب	فريدة غلام	وداد المسقطي
شريفة زيمان	هدى عبد الله	فوزية محمد عبد الله
جمال محمد	فوزي محمد	اسامة محمد علي
فاضل عباس مهدي	عدنان ابراهيم المراج	محمد جعفر حسن
سالم مرزوق	احمد ابراهيم علي	فاضل حسن الحلبي
	عيسى حسن	جاسم خالد عبد الله

٣٠ مارس ١٩٩٥ م

## نحو حوار وطني عام

إن مبدأ الحوار الديمقراطي والتداول الحر لمشكلات وهموم الوطن والمواطن كان دائماً يشكل منطلق واسس الاجماع الوطني ولقد عبر الشعب البحريني عن تمسكه بالشرعية الدستورية واحترامه الشديد للقانون وكان ذلك من خلال عريضة عام ١٩٩٢ والعربيضة الشعبية عام ١٩٩٤ والتي عبرت بجلاء عن الرغبة الشعبية المخلصة في إيجاد سبل تعزيز الحوار الديمقراطي فيما بين الحكومة الشعب والعودة إلى الأطر القانونية التي يمارس من خلالها هذا الحوار وفقاً لأحكام الدستور.

وإننا في الوقت الذي نؤكد فيه تأييدنا لأية مبادرة في اتجاه الشروع في مثل هذا الحوار وفقاً لنهج سلمي يساعد على الإنفراج وعودة الإستقرار للبلاد، فإن الاتفاق الأمني الذي تم بين الحكومة وبعض الشخصيات القيادية في المعارضة يشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

ولإنجاح هذا الحوار فإننا نؤكد على الأسس الالزمة له، إذ يجب أن يتم مع جميع الفاعليات الوطنية والديمقراطية وذلك لإبعاد هذا الحوار عن اي طابع طائفي وتأكيد الطابع الوطني له وأن يتناول المطلب الرئيسي للشعب والمتمثل في عودة العمل بدستور عام ١٩٧٣ وأن يؤدي إلى اتفاق يتضمن برنامجاً محدداً لإعادة الحياة الديمقراطية للبلاد.

كما أننا نعتبر إطلاق سراح جميع المعتقلين وإعادة جميع المفصولين إلى أعمالهم بادرة خير يباركها هذا الشعب ويثنى عليها على أن تكون المقدمة لانفراج سياسي يتمثل في عودة الحياة البرلمانية وأصدار عفو عام عن جميع المبعدين والمسجناء السياسيين إننا وبوصفنا وطنيين ديمقراطيين نؤكد على أن الموافقة على استلام العريضة الشعبية الموقعة من أوسع قطاعات الشعب واستقبال الوفد الممثل لهذه العريضة سوف يكون له الأثر الطيب لكونه يمثل مقدمة لحوار يؤدي إلى إعادة الحياة الديمقراطية

من خلال إعادة العمل بدستور عام ١٩٧٣ وانهاء تعليق العمل بمواده التي تنظم السلطة التشريعية وصلاحياتها والذي هو مطلب كل الشعب البحريني بجميع فئاته وطوائفه دونما تمييز وهو المطلب الذي سيقى مرفوعاً إلى أن تتحقق المشاركة الشعبية التي تمثل الدعامة الرئيسية للوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي.

### التعريف

الاسم	
نائب برلماني سابق	١ - محمد جابر الصباح
محامي وكاتب وعضو وفد العريضة	٢ - احمد عيسى الشملان
عضو وفد العريضة الشعبية	٣ - ابراهيم السيد علي كمال الدين
عام ونائب برلماني سابق	٤ - محسن حميد برهون
محامي	٥ - عبد الله عبد الرحمن هاشم
مهندس وعضو لجنة العريضة	٦ - سعيد عبد الله عسبول
محامي	٧ - محمد السيد يوسف
محامية	٨ - حصة الخملاي
صحفية	٩ - د. خولة مطر
باحث وعضو جمعية الاجتماعيين البحرينية	١٠ - محمود علي حافظ
شاعرة وكاتبة	١١ - فوزية محمد السندي
مسؤولة ببرامج التنمية	١٢ - سبيكة محمد النجار
دكتوراه - علاقات دولية	١٣ - د. عبد العزيز حسن أبل
وزارة التربية / اخصائي مسرح	١٤ - يوسف الحمدان
محامي	١٥ - راشد حمد البحار
صحفي	١٦ - عمران سلمان
محامي	١٧ - حسن احمد بدبوسي
صحفية ومعدة ببرامج اذاعية	١٨ - عزيزة البسام
محامي	١٩ - فريد غازي
صحفي	٢٠ - عبد الله محمد صالح العباسي
أعمال حرفة	٢١ - جعفر ابراهيم فاخر الوداعي
عضو لجنة العريضة الشعبية	٢٢ - عيسى عبدالله الجودر
صحفي	٢٣ - أحمد حسن البوسطه

- |           |                             |
|-----------|-----------------------------|
| محامي     | ٤٤ - حسين حعفر محمد         |
| محامي     | ٤٥ - د. عباس هلال           |
| محامي     | ٤٦ - عيسى ابراهيم الغايب    |
| محامي     | ٤٧ - عبد الكريم جعفر الصياد |
| اعمال حرة | ٤٨ - محمد حسن العرادي       |
| محامي     | ٤٩ - عبد الله ماجد الشيخ    |
| محامي     | ٥٠ - ابراهيم صالح           |
| محامي     | ٥١ - علي عبد الله الايوبي   |
| محامي     | ٥٢ - نيمور كريمي            |
| محامي     | ٥٣ - محمود مرحس             |
| محامية    | ٥٤ - جليلة السيد احمد       |
| محامي     | ٥٥ - عبد الله السهلاوي      |
| محامي     | ٥٦ - محمد الوطني            |
| محامي     | ٥٧ - فيصل حسن خليفة         |
| محامي     | ٥٨ - طارق صالح              |
| محامي     | ٥٩ - علي الجبل              |
| محامي     | ٦٠ - محسن سلمان             |
| محامي     | ٦١ - يوسف خلف               |
| محامي     | ٦٢ - رضا يوسف القلفن        |
| محامي     | ٦٣ - علي أحمد عايد          |
| اعمال حرة | ٦٤ - اقبال حميد علي صنفور   |

١٤ أكتوبر ١٩٩٥ م

## بيان صادر عن القائمين على المبادرة

أيها الشعب المسلم العظيم المسالم:

انطلاقاً من مبدأ الأمانة والصدق مع شعبنا وكما تعودنا فإننا نطلع أنباء شعبنا على الجديد حول قضيتنا المعاصرة بدقة وأمانة وقد برزت في الآونة الأخيرة قضيتان أساسستان هما: الرسالة المؤرخة بتاريخ ٢٤/ابريل/١٩٩٥ إلى سمو الأمير قضية الاستدعاء من قبل مسؤولين أمنيين في مركز قيادة أمن المنطقة الوسطى بمدينة عيسى بتاريخ ١١/٥/١٩٩٥.

أما بخصوص الرسالة فنحن نعتقد بأنها نقطة قوية بأيدينا وقد تأحرنا في إخراجها إلى أبناء الشعب ليس خجلاً ولا خوفاً مما فيها بل انتظاراً للوقت المناسب ونحن نحمد الله عز وجل على أن الترويج لهذه الرسالة جاء عن طريق أشخاص مكنوا منها توهماً منهم بأن في إمكانها عبر الترويج لها الضغط علينا وقد غفلوا عما يحمله الترويج عبر أيديهم في أي وقت من الأوقات من دلالات سلبية تفضح مواقفهم ضد إرادة الشعب، كيف وقد روجوا إليها في وقت وضع فيه النقاط على الحروف ووقف الشعب صفاً واحداً في وحدة إسلامية وطنية رائعة، وبروز حالة سياسية شعبية قوية متقدمة ووعي جماهيري عريق في المطالبة بالحقوق الشرعية العادلة، وكل ذلك أقوى بكثير من أن تثال منه أمثل هذه الممارسة المشبوهة، مؤكدين أن الرسالة لا تتضمن أي اعتراف بتقصير واعتذار فعلين، فيما جاء في الرسالة هو وصف لسمو الأمير من غير إشارة لارتكاب أي خطأ أو تقصير حدث فعلاً من جانبنا وإن الاعذار جاء بصيغة الشرط

ولم يتحقق المشروط حيث أننا لم نعرف في إفادتنا واعترافاتنا أمام قاضي التحقيق بأي مسؤولية عما جاء في الرسالة. ونحن إذ نؤكد على عدم رغبتنا في النيل من هيبة الحكومة وقوتها فإنه مع الترويج لهذه الرسالة في الشارع العام ونشرها في الصحفة العالمية وتناول وكالات الأنباء لخبرها مضطرون إلى الرد دفاعاً عن موافقنا

ومبادئنا ولمعالجة البخلة في الرأي العام في الداخل والخارج وحفظاً على المصلحة الوطنية وحقوق شعبنا ودفعاً لما قد يعول بمردود سلي على أمن واستقرار البلاد ولكي نضع الحكومة أمام مسؤولياتها في وجه هذه الممارسات الغير مسؤولة، وسوف نقتصر في الرد على مقدار الضرورة فحسب وهو كآتي:

أولاً: إن إفادتنا واعتراضاتنا أمام قاضي التحقيق ليس فيها ما يديننا بل إن بعضنا لم يكتب إفاده ولم يمثل أمام قاضي التحقيق وبالتالي فنحن لم نخطئ لكي نعتذر، وهو ما أكدناه سابقاً ونصر عليه الآن، وقد تخلينا عن حقنا القانوني أثناء فترة التوقيف في التظلم بناءً على رغبة المسؤولين في وزارة الداخلية لكي نفسح المجال للمبادرة لتأخذ طريقها إلى التطبيق ولكي لا تكون الإجراءات القانونية عقبة في طريقها وهذه مسألة عرفت لدى المحامين الذين كلفوا بالدفاع عنا وكانت موضع استغرابهم في بدء الأمر.

ثانياً: إن البلد قد مرت بأزمة شديدة عصفت بمقدراتها وهددت بانهيار بنائها، وقد سفكت في هذه الأزمة الدماء واعتللآلاف الشباب وبعض الشابات، بل حتى الشيوخ والأطفال وتصاعدت وتيرة العنف المتبادل وكان لا بد من التفكير والعمل من أجل إخراج البلد من الأزمة. وقد وجدنا أن العقدة الرئيسية في الأزمة تمثل في خطرين متوازيين لا يلتقيان هما: إصرار الحكومة على التمسك بهويتها كضمان لحفظ النظام في البلد في مقابل تمسك أبناء الشعب في مطالبه العادلة المشروعة، وقد تحملنا مسؤوليتنا الدينية الوطنية التاريخية في التعامل مع هذه الحالة متذكرين لذواتنا وواتقين بوعي شعبنا وعدالة مطالبه وثقتنا بموافقنا المستقبلية في الوقوف إلى صف شعبنا ومطالبه العادلة المشروعة فكانت المبادرة التي تقدمنا بها والتي تقوم أساساً على الدعوة من قبلنا إلى إعادة المدوء والسعى الجاد الحيث إلى تحقيقه على أن تقوم الحكومة الموقرة بتوفير الأرضية الصالحة وتقديم الدعم والمساندة اللازمان لقبول الناس بهذه الدعوة، فإعادة المدوء من قبلنا كان موقفنا مبدئياً غير مشروط اقتضته مصلحة البلد التي نحن في غاية الحرص عليها وإيماناً بقدرة الحوار على تحقيق المطالب، وكان تقديم الدعم والمساندة من قبل الحكومة شرطاً واقعياً اقتضته الضرورة وليس شرطاً مفروضاً يمكن التغاضي عنه وقد وفياناً بما وعدنا به وعاد المدوء إلى البلد في فترة قياسية لبرهن لك على تطور شعبنا إلى السلام والاعتدال وقوله ببدأ الحوار في سبيل تحقيق مطالبه كبدليل عن العنف والتطرف والصراع وقد وفت الحكومة بما وعدت به حسب الاتفاق في أولى الخطوات حيث ساعد ذلك على إعادة المدوء والاستقرار في البلد، غير أنها أبطأت بعد ذلك في

عملية الإفراج وشرعت في إجراء المحاكمات مما أدى إلى إيجاد التوتر الذي تصاعد يوماً بعد يوم وأوشك أن يعيد الأزمة من جديد إلى البلاد مما دفعنا إلى اتخاذ خطوة الاعتصام . والإضراب عن الطعام للإمساك بأزمة الأمور ولفت نظر القيادة السياسية العليا بحقيقة ما يجري على الساحة لكي تتخذ القرار الحاسم لمنع تفجر الأزمة من جديد بعد أن فشلنا في الحصول عليه بواسطة وزارة الداخلية . وقد ذكرت تفاصيل الاتفاق في مذكرات رفعت إلى المسؤولين الذين كانوا يرافقونها بدورهم إلى القيادة السياسية وقد لخص فضيلة الشيخ عبد الأمير الجمرى ما تم الاتفاق عليه في كلمة مكتوبة ألقاها في مكتب سعادة وزير الداخلية وأصحاب القضية والوجهاء في يوم الاثنين الموافق ١٤/٨/١٩٩٥ ، وقد أعلنا عن بعض التفاصيل في البيان الختامي للمعتصمين المضربين عن الطعام بتاريخ ١٩٩٥/١١/١

ثالثاً: إن الرسالة المكتوبة إلى سمو الأمير والمورخة بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٤ كتبت بناءً على إلحاح المسؤولين بوزارة الداخلية وقد كتبت بأسلوب اللغة الذين يروقان لها، وقد قبلنا بذلك كمدخل إلى تحمل المسؤولية الدينية الوطنية التاريخية أمام الله جل جلاله والشعب والتاريخ والتي وجدنا أنفسنا معها وجهاً لوجه لإخراج البلاد من أزمتها وإعادة الماء والاستقرار إليها، فهل نحن ملامون على كتابتها لتحمل هذه المسؤولية العظيمة المقدسة، كما أن الرسالة تدل بكل جلاء ووضوح على أنها لا نحمل أي نزعة عدائية تجاه الحكومة وأنا حريصون تمام الحرص على مصلحة بلدنا الحبية وشعبنا العزيز وكنا نأمل بعد هذه الرسالة أن تتمكننا الحكومة الموقرة فوراً من أداء مهمتنا المقدسة لكي نحفظ دماء أبناء شعبنا ونجنب البلد المخاطر والصعوبات التي عصفت بعمرها. والكل يتساءل اليوم لماذا أبطأنا الحكومة ولم تتح لنا الفرصة عاجلاً لإعادة الماء بعد هذه الرسالة وما تضمنته من حسن النوايا على مصلحة البلد حتى تاريخ ١٩٩٥/٨/١٦ حيث أفرجت عن بعضنا فحسب ولم تخرج عنا جميعاً؟ وقد أريقت خلال هذه الفترة الدماء واعتقلآلاف الشباب وبعض الشابات والشيوخ والأطفال ومورست شتى أعمال العنف بين الطرفين، وقد ظهرت الرسالة في هذا الوقت ليتبين لأبناء الشعب والرأي العام المسئولية العظيمة التي عملناها في خدمة هذا الشعب والوطن العزيز وليس كما يتوهם المغرضون.

### أيها الشعب المسلم العظيم المسالم:

لقد بررت الحكومة ذلك الإبطاء بعدم ثقتها بالقائمين على المبادرة رغم ما أعطوه من ضمانات وقبلوه من شروط تضمنتها المذكرات التفصيلية للمبادرة التي

رفعنها للمسؤولين بوزارة الداخلية وأيضاً لكي لا تسمح للقائمين على المبادرة بأن يرزووا أمام الرأي العام في الداخل والخارج كأبطال نجحوا في إعادة الهدوء والاستقرار إلى البلد في الوقت الذي تحملهم الحكومة المسؤولية الأحداث، ولكنّي لا تسمح للقائمين على المبادرة باكتساح الأشخاص الذين عبروا عنهم بأصدقاء الحكومة الذين عملوا لأجلها سنين طوال. وأمام هذه التعقيدات وغيرها كتبنا الرسالة لكي نفتح أمامنا الطريق لممارسة الوقوف إلى صف أبناء الشعب ومطالبه العادلة، وقد برهنا على ذلك فعلاً بالواقع المشهودة والتائج العظيمة التي تحققت على أرض الواقع، رغم التزويج المسبق إلينا بإخراج الرسالة، مؤكدين بأن الموقف العادلة والمشروعة أقوى من أي شيء كما برهن الشعب على عظيم وعيه ومتانة موقفه وتراسّ صفوته وصلابته في ذات الله، وفشل التزويج للرسالة في النيل من ذلك، وقد تركنا الرد العاجل على التزويج للرسالة لكي نقيم الدليل لكل المراقبين المخلصين والموضوعين بأن الموقف لدى الشعب أقوى من أن تثال منه أمثل هذه الممارسات، وأنه قادر على استيعابها وإحباطها، وسوف يبقى الشعب محافظاً على وحدة صفة وقوه تماسته خلف رجاله الإسلاميين الوطنيين الذي أقاموا الدليل على إخلاصهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية وإحباط كل المحاولات للنيل من مواقفهم ومطالبه العادلة المشروعة.

### أيها الشعب المسلم العظيم المسامِل:

إن الرسالة التي تم التزويج إليها توهماً بأنها تثال من القائمين على المبادرة وتضعف مواقف الشعب أبرزت بكل جلاء ووضوح مدى التسامح والتعاون الشديد لدى أصحاب المبادرة في الوقت الذي لم يلتزم فيه الطرف بالمقدار اليسير الذي تعهد به والذي ذكر تفصيلاً في المذكرات المرفوعة إلى المسؤولين في وزارة الداخلية وهي جميعاً مؤرخة بعد تاريخ الرسالة وحاكمتها عليها، مذكرين بأن ما تم الاتفاق عليه هي مطالب واقعية يتوقف على تنفيذها إعادة الهدوء والاستقرار إلى البلد، ومن المفترض أن الحكومة تستجيب لهذه المطالب حتى على فرض عدم وجود الاتفاق حرصاً منها على توفير الأمن والاستقرار واستتابابهما في البلاد فكيف مع وجود الاتفاق؟ ومن جهة ثانية نفترض جدلاً عدم وجود الاتفاق وإن الموجود فقط هو الرسالة التي بعثنا بها إلى سمو الأمير نقول بحسب هذا الغرض أننا قد وفينا بما وعدنا به وعاد الهدوء تماماً إلى البلد، وإن المطالب التي تقدمنا بها هي مطالب الشعب كما أبرزه بوضوح التضامن مع المعتصمين المضربيين عن الطعام مساء الأربعاء ليلة الخميس الموافق ١١/١٩٩٥ والذى كان بمثابة

الاستفتاء وقد زاد على مائة ألف مواطن ونحن نتمسّك بتلك المطالب على هذا الأساس ونطالب الحكومة الموقرة بالاستجابة لها تعبيراً منها عن احترامها وتقديرها لإرادة شعبها ورغبتها في تعزيز العلاقة الطيبة معه، وبدلأ من أن تستجيب الحكومة لطلاب شعبها أقدمت على بعض الإجراءات التي من شأنها خلق التعقيدات في الساحة وإطالة زمن الأزمة، مثل الإبطاء في عملية الإفراج عن المعتقلين غير الحكوميين والشروع في إجراء المحاكمات التي شملت حتى الأحداث واستدعاء القائمين على المبادرة إلى مركز قيادة أمن المقطقة الوسطى بمدينة عيسى وغير ذلك. وأما بخصوص الأشخاص الذين روجوا لهذه الرسالة فأول ما يشار بحقهم الصفة التي أطلقوا بها على الرسالة، وتمكينهم منها والسماح لهم بترويجها في الشارع العام، والسؤال الثاني عن الدوافع والمصلحة في ترويجها خاصة وقد سبقت الإشارة منهم إلى هذه الرسالة وبصورة غير دقيقة وغير أمينة قبل خروجها من السجن، وقبل أن يشار أي شيء من قبلنا في الساحة، فلم يشر هؤلاء إلى الحيثيات والملابسات التي صاحت الرسالة، وتكتموا بشدة على المذكرات التفصيلية التي تضمنها الاتفاق ومضمون الكلمة التي ألقاها فضيلة الشيخ عبد الأمير الجمرى في مكتب سعادة وزير الداخلية وأن الحضور من شأنه الأشهاد والتوثيق، بينما كانت الرسالة في طي الكتمان، وبالمقارنة الظاهرية يتضمن الترويج للمذكرة وكلمة فضيلة الشيخ عبد الأمير الجمرى في مكتب سعادة الوزير تحقيق مطالب الشعب وفتح باب الحوار بين الحكومة وممثلين عن الشعب، بينما يتضمن الترويج للرسالة ظاهراً – وهو الهدف البارز من ترويجها على يد هؤلاء الأشخاص – التيل من القائمين على المبادرة والإساءة إليهم وإضعاف مواقفهم في المطالبة بحقوق الشعب، ولا توجد أي منفعة ظاهرة لشعب البحرين في ترويجها إلا الكشف عن التوایا السيئة لبعض الأطراف المعادية للشعب ولطلبه العادلة المشروعة. وكان من المفترض عليهم كأبناء هذا الشعب أن يبحثوا عن الحجج والبراهين الداعمة لموقفه ومطالبته العادلة بدلاً من الموقف العدائية ضده. لقد وقف هؤلاء الأشخاص ضد أبناء الشعب وقت الأزمة بحججة العنف، رغم أن العنف كان متبايناً بين الطرفين. فلماذا يقف هؤلاء ضد أبناء الشعب وهم ملتزمون بالمحافظة على المهدوء والاستقرار في البلاد، ومتزمون أيضاً بالنهج السلمي التحاوري في المطالبة بالحقوق العادلة المشروعة. لقد سبقت الإشعارات من هؤلاء الأشخاص ضد القائمين على المبادرة قبل خروجهم من السجن ليقدمو بذلك الدليل على أن مواقفهم العدائية المضادة للقائمين على المبادرة لا علاقة لها البتة بأي موقف صادر من القائمين على

المبادرة، وفي الوقت الذي دعى فيه القائمون على المبادرة أبناء الشعب إلى المحافظة على وحدة الصف الإسلامي والوطني وعدم الإساءة إلى أحد، أيدى هؤلاء الأشخاص مواقف عدائية ضدهم وإساءات بلغت إلى درجة وصفهم بالخروج عن الدين الصحيح، ووضعوا العقبات والعرقليل في وجههم، منها الترويج لعدم شرعية الإضراب عن الطعام، في الوقت الذي يقف فيه أبناء الشعب صفاً واحداً لدعم المتصدين المضربين عن الطعام في ذلك الوقت. ويأتي أخيراً الترويج لهذه الرسالة الذي ترافق مع خطوة الاستدعاء من قبل مسؤولين أمنيين لأصحاب المبادرة توهماً بأن ذلك من شأنه أن يضعف الحالة السياسية الشعبية التي تصب حنناً في صالح الأمن والاستقرار، وتغيرها على التقهقر بخلق البلبلة في صفو أبناء الشعب، في الوقت الذي يتظرون فيه الرد من القيادة السياسية العليا على مطالبهم، وبعد هذا الرد فإننا أملنا بوعي شعبنا أن يغنينا عن العودة لمناقشة هذا الموضوع وغيره من الموضوعات التي تصب في نفس الاتجاه، وأن يترك الاهتمام في تحقيق المطالب بالطرق السلمية الحضارية بعيداً عن الاشتغال بالمسائل التافهة التي لا طائل منها ولا جدوى فيها إلا الابتعاد عن لب المشكلة والقضية الأساسية للشعب. وإننا نوصي أبناء شعبنا النبيل بالتجاهل التام لهذا الموضوع وغيره من المواضيع التافهة وعدم جعله مادة يخوض فيها المغرضون لصرف الشعب عن تحقيق أهدافه النبيلة ومطالبه العادلة.

### أيها الشعب المسلم العظيم العظيم:

وأما بخصوص الاستدعاء فإنه وبينما كنا ننتظر من القيادة السياسية العليا ردًا مطالب الشعب بعد إنتهاء الاعتصام والإضراب عن الطعام بتاريخ ١١/٥/١٩٩٥ وكلنا ثقة بسمو الأمير خاصة أن يتخذ قراراً حاسماً وإيجابياً الخراج البلاد من أزمتها وتشييت حالة المدحوء والأمن والاستقرار الدائمين فيها، بينما كنا كذلك إذ بنا نفاجأ بالاستدعاء المدهش من قبل مسؤولين أمنيين في مركز قيادة أمن المنطقة الوسطى بمدينة عيسى يوم الأحد الموافق ١١/٥/١٩٩٥ وفي لقائنا معهم وجّهت إليها شفهياً عدة اتهامات وتحذيرات رغم أننا الذين دعونا إلى إعادة المدحوء والاستقرار في البلاد وتحقق ذلك على أيدينا بشهادة الجميع، وقد طلبنا منهم بعد سماع الاتهامات والتحذيرات أن تقدم إلينا بصورة مكتوبة لتأخذ الصفة الرسمية من خلال وزارة العدل والشؤون الإسلامية، ولكي تقوم هيئة الدفاع بوظيفتها القانونية في ذلك،

كما فرجى أبناء الشعب بعد ذلك ببعض الإجراءات التي تصب في نفس القناة، وبالمقارنة نجد بأن الحكومة الموقرة تلوح باستخدام القوة، في الوقت الذي يؤكّد فيه

الشعب التزامه بالنهج السلمي التحاوري في المطالبة بحقوقه العادلة المشروعة، ويؤكد فيه القائمون على المبادرة حرصهم الشديد على الأمن والاستقرار في البلاد، ويطالبون أبناء الشعب بالكف عن كل ما من شأنه تعكير ذلك، كما يعيشون بالإشارات الواضحة لبث الطمأنينة في قلوب أبناء الشعب والحاليات والمستثمرين حفاظاً على المصالح الاستراتيجية في البلاد، وكلهم أمل أن تتدخل القيادة السياسية العليا وعلى رأسها سمو الأمير لكي تضع حدًّا للإجراءات غير المسجمة مع الحالة السياسية والأمنية في البلاد وتنفذ القرار الحاسم الإيجابي الذي يخرج البلاد من أزمته الخانقة مؤكدين بأن الحل الصحيح للأزمة يأتي عبر الحوار وليس عبر تلك الإجراءات. وفي الختام نرحب في التأكيد على النقاط المهمة الآتية:

١ - احتراماً وتقديرنا للحكومة وعدم رغبتنا في النيل من هيبتها والضغط عليها، بل نحن راغبون في إفساح المجال إليها لكي تستجيب لمطالب الشعب بالأسلوب الحضاري المناسب الذي يعزز العلاقة الطيبة بينها وبين الشعب، ويرفع مكانتها أمام الرأي العام العالمي، أملين أن يكون ذلك في أقرب وقت، لتجنب حالة الاحتقان السياسي والأمني في البلاد، ولكي تشترك الحكومة والشعب في كتابة التاريخ الحضاري المشرف لهذا البلد الحبيب.

٢ - تمسكنا بطلاب الشعب العادلة المشروعة، وسعينا الحيث من أجل تحقيقها بالطرق السلمية الحضارية وذلك بالتعاون مع كل المخلصين من أبناء الشعب، أملين أن يتحقق ذلك في ظل الحوار الهادئ بين الحكومة وممثلين من أبناء الشعب عن كل الاتجاهات والتوجهات الدينية والسياسية في الداخل والخارج، مؤكدين على أبناء الشعب التزام المدوء التام والمحافظة على الأمن والاستقرار وعدم ممارسة أي عمل من شأنه أن يعكر صفوهما.

الحمد لله رب العالمين، حرر في البحرين بتاريخ: ١٦ جمادى الثانية سنة ١٤١٦  
هـ الموافق ١٠ نوفمبر ١٩٩٥

صدر هذا البيان عن القائمين على المبادرة الشيخ عبد الأمير الجمرى، الأستاذ حسن علي مشيمع، الأستاذ عبد الوهاب حسين، الشيخ حسن سلطان، الشيخ علي بن أحمد الجد حفصى، السيد إبراهيم السيد عثمان، الشيخ حسن الديهي.

## **بيان من لجنة العريضة الشعبية**

تصاعدت الأحداث في بلادنا في الأونة الأخيرة اثر وصول الأزمة السياسية إلى طريق مسدود كنتيجة حتمية للضغوط الاجنبية التي مارستها ومارسها بعض الدول على حكومة البحرين كلما لاح بارق أمل في تفاهم معقول بينها وبين الممارضة المطالبة بالاصلاح السياسي.. وهو الاصلاح الذي لا يتجاوز العودة الى الدستور ١٩٧٣ م واعادة المواد المعلقة منه الى العمل واعادة السلطة التشريعية (الجليس الوطني) بالانتخاب وفقاً لما ينص عليه دستور البلاد.

لقد ثبت لدينا قيام ضغوط اجنبية شديدة على حكومة بلادنا أدت بها الى التضييق بالحرفيات العامة ومنع اي صوت يطالب بعودة الحياة الديمقراطية من الارتفاع متناصية بذلك كل ماقدمه شعب البحرين من تضحيات تدل على الوفاء والاخلاص للشرعية الدستورية المتمثلة في نظام الحكم القائم.

واستنادا الى هذه الشرعية الدستورية بالذات تحركت فئات واسعة من الشعب لخاطب القيادة السياسية العليا في البلاد من خلال عريضتين الأولى قدمت في ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ م والثانية لازالت تنتظر التقديم حيث قطعت الأحداث الطريق على الوفد الذي تقرر أن يقدمها، وهي أحداث ألحقت أفدح الأضرار بالوطن وبمشروع الاصلاح الديمقراطي والذي لا يتجاوز عودة العمل بدستور عام ١٩٧٣ م . ولم يفسح المجال لفتح أي قناة من قنوات الحوار بين القيادة السياسية العليا والمطالبين بعودة الدستور والانتخابات التشريعية.

لقد عانت بلادنا وشعبنا ولأكثر من عام بسبب انسداد قنوات الحوار وانتشار موجات العنف غير المبررة والمرفوضة بل والمدانة من أي جهة كان مصدرها، كما تدخلت عدة أطراف ساهمت في تعقيد الأزمة وتصعيدها باستثنائها على شعب البحرين القليل العدد أن يكون لديه برلمان منتخب وان يكون مستوى الحضاري الراقي

يؤهله للتصرف بحرية سياسية وكمجتمع مدنى حديث مصمم على التمسك بالشرعية الدستورية التي ينضوي تحت لوائها ومصمم على العمل بما جاء في دستور بلاده.

إلا أن كل ماعنته بلادنا وعانيا منه لأكثر من عام لم يكن متوقعاً بأن تخترع له نهاية مأساوية مثيرة للرثاء أكثر مما هي مثيرة للسخط حيث تدخل فيها كم هائل من الإعلام العربي الذي تجنب الحديث أو الاشارة إلى الدستور المعلق منذ أكثر من عشرين عاماً إلى البرلمان الذي لا زال محظياً انعقاده أو الدعوة لانتخابات اليه، وبدلاً من ذلك أسهب الإعلام العربي المضلل في الحديث عن المؤامرة ودور خطباء المساجد في التحرير على العنف وأمام اصحاب الاعلام العربي في قلب الحقائق عن وعي واتهام علماء دين افضل ترکز خطبهم على حد المستمعين لهم بالتزايد الهادئ وجادة القانون واقناع الناس بأن الطريق إلى البرلمان وعودة سيادة الدستور لا تم إلا بالطرق الشرعية، قاما كل ذلك المحجوم الإعلامي المتعمد لا بد أن تتساءل مستصرخين الضمائير الحية، لمصلحة من زيفت المطالب المشروعة والسلمية لشعبنا في الاعلام العربي، ولمصلحة من تسايقت الحكومات العربية تساند اجراءات القمع ومصادرة الحريات وتتنزع عن توجيه النصائح بالكف عن سياسة معاقبة الشعب اذا ما طالب بحقوقه؟؟ بل هناك من هاجم أخوة لنا في الكويت الشقيق عندما بادروا مشكورين بارسال خطاب لسمو أمير دولة البحرين يناشدو فيه الاستماع الى مطالب شعبنا العادلة فماذا يعني ذلك؟

إن لجنة العريضة الشعبية تستذكر بشدة تلقيق التهم جزافاً ضد علماء الدين الأفاضل وزملائنا في لجنة العريضة المعتقلين اعتقالاً إدارياً كما تستذكر بشدة محاولة الایحاء بوجود ارتباط بين بعض رموز المعارضة المعتقلين وبعض الدول الأجنبية وتلك المحاولات هدفها صرف نظر الرأي العام العالمي عن حقيقة الازمة السياسية وعن وجود معارضة وطنية شاملة في البحرين لقطع الطريق على مطالباتها المشروعة. وهي الازمة التي بجلأت الحكومة الى محاولة حلها بالتعاون مع من عرفوا فيها بعد باسم أصحاب المبادرة وذلك عندما اتفقت مع بعضهم على السفر الى خارج البحرين لإجراء المشاورات وتهيئة المعارضة في خارج البلاد. مما يؤكّد وجود أزمة سياسية أكثر منها أزمة أمنية أو مجرد أعمال عنف فقط.

ولجنة العريضة الشعبية اذ تدين العنف والتجاذرات الامنية لتصترخ الضمائر الحية في العالم أجمع لتوقف مسلسل الارهاب التصعيدي والذى هدفه الاساسي منع المطالبة بعودة العمل بالدستور البحريني ومنع عودة المجلس الوطنى وطالب جميع الشرفاء في العالم بالسمى لاقناع القيادات السياسية في البلاد بفتح أبواب الحوار المغلقة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتجنيد البلاد اي كوارث محتملة.

والى مزيد من الوحدة الوطنية التي ترس بها شعبنا المحرر. والى رفض كامل للعنف من أي مصدر جاء تحت أي مبرر. والى الغاء لكافة اجراءات منع المواطنين البحرينيين من العودة الى وطنهم البحرين.. واطلاق سراح كافة المعتقلين.

ونأمل أن تعود الحياة الطبيعية الآمنة الى ربوع بلادنا وفي صفوف شعبنا بعد تلك المخيبة العصبية التي مر بها ليواصل هذا الشعب المجيد عطائه الحضاري المتميز.

حرر في ٣ فبراير ١٩٩٦

لجنة العريضة الشعبية

# الى المتضامنين في الكويت مع اشقاءهم في البحرين

## الاخوة والأساتذة والتواب الأفاضل

الوقيعين على خطاب المنشدة لصاحب السمو امير دولة البحرين الموقرين  
تحية طيبة وبعد،

بارتياح وامتنان بالغين استقبلت الأواسط الوطنية الديمقراطية في البحرين خبر قيام ٩٦ شخصية كويتية بارسال خطاب مناشدة الى صاحب السمو امير دولة البحرين حفظه الله يتضمن المنشدة بالإستجابة للمطالب الشعبية وفي مقدمتها المطالبة بإعادة العمل بالدستور البحريني لعام ١٩٧٣ وعودة المجلس الوطني، حيث عبر هذا الخطاب عن الجبهة وعمق الروابط بين الشعبين الكويتي والبحريني والطموح المشترك من أجل بناء مجتمعات مدنية ترتكز على دعائم المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير وتوفير ضمانات الحياة الكريمة للمواطن.

وإننا إذ نقدر باعتزاز موقفكم المشرف فإننا نتقدم لكم بالشكر الجزيل عاقدين العزم واياكم للمضي معاً لتحقيق مزيد من التطور الديمقراطي والتلاحم بين شعبينا البحريني والكويتي.

وتفضلوا بقبول جزيل شكرنا واحترامنا،

٢١ يناير ١٩٩٦ م

التعريف	الاسم
نائب سابق	١- محمد جابر صباح
نائب سابق	٢- علي قاسم ربيعه
محامي ونائب سابق	٣- محسن حميد مرهون
محامي /كاتب /عضو لجنة العريضة	٤- احمد عيسى الشملان
محامي	٥- عبد الله عبد الرحمن هاشم

- مهندس / عضو لجنة العريضة  
استاذة جامعة  
عضو لجنة العريضة  
مسؤولة برامح تنمية  
دكتوراه علاقات خارجية  
موظف / عضو لجنة العريضة  
عضو لجنة العريضة الشعبية  
باحث  
صحافي  
محامي  
محامسي  
شاعر و كاتبه  
محامي  
محامي  
محامي  
محامي  
محامي  
محامي  
محامية  
محامي  
محامي  
محامي  
محامي  
محامي  
محامي  
محامي  
موظفي  
محامي  
صحفية
- ٦- سعيد عبد الله العسبيول  
٧- د.منيرة فخررو  
٨- عيسى عبدالله الجودر  
٩- د.سيككه محمد النجار  
١٠- د.عبد العزيز حسن ابل  
١١- احمد منصور علي  
١٢- ابراهيم السيد علي كمال الدين  
١٣- محمود علي حافظ  
١٤- احمد حسن البوسطه  
١٥- سلمان عيسى سيادي  
١٦- محمد السيد يوسف  
١٧- فوزيه محمد السندي  
١٨- محمد الوطنى  
١٩- فريد غازي  
٢٠- حميد علي الملا  
٢١- محمد عيسى  
٢٢- عبد الشهيد حسين عمران  
٢٣- محمد علي سلمان  
٢٤- هاشم جمعه ابراهيم  
٢٥- فاطمة حسن المواح  
٢٦- احمد عبد الرحمن الذكير  
٢٧- علي الجبل  
٢٨- سامي عيسى سيادي  
٢٩- رضا يوسف القلاف  
٣٠- عيسى فرج بورشيد  
٣١- علي عياد  
٣٢- رضا جعفر مكي الجبل  
٣٣- يوسف خلف  
٣٤- د.خولة مطر

- |               |                                |
|---------------|--------------------------------|
| محاسب         | ٣٥- احمد مكي                   |
| نائب مدير عام | ٣٦- احمد صالح راشد مطر         |
| مدير قسم      | ٣٧- عادل احمد العسيري          |
| محامي         | ٣٨- عبد الشهيد خلف             |
| محامي         | ٣٩- راشد حمد الجار             |
| محامي         | ٤٠- حسن احمد بدبوبي            |
| محامي         | ٤١- عبد الكرييم جعفر الصياد    |
| محامي         | ٤٢- فيصل حسن                   |
| محامي         | ٤٣- محسن سلمان النشيط          |
| محامي         | ٤٤- حسن علي اسماعيل            |
| محامي         | ٤٥- علي سالم العريض            |
| محامي         | ٤٦- سالم عباس                  |
| محامي         | ٤٧- عبد الرحمن راشد            |
| محامي         | ٤٨- جاسم محمد علي سرحان        |
| موظف          | ٤٩- ابراهيم حسن ابوشهاب        |
| صحفى          | ٥٠- عبد الله محمد صالح العباسي |
| مهندس         | ٥١- عبد الله الكوهجي           |
| محامي         | ٥٢- حسين جعفر النهاش           |
| محامي         | ٥٣- عيسى الغايب                |
| محامي         | ٥٤- عباس الشيخ منصور           |
| محامي         | ٥٥- حسن عباس                   |
| محامي         | ٥٦- حسين محسن                  |
| محامي         | ٥٧- محمد عيد                   |
| محامي         | ٥٨- سلمان العربي               |
| محامي         | ٥٩- تيمور كرمي                 |
| كاتب          | ٦٠- فريد رمضان                 |
| كاتب و صحفي   | ٦١- محمد الحلواجي              |
| رجل اعمال     | ٦٢- راشد حسن الذوادي           |

## من أجل الوحدة الوطنية والديمقراطية

يواجه وطننا وشعبنا خطراً بازدياد تفاقم الأزمة السياسية والأمنية التي تمر بها بلادنا، الامر الذي يتطلب من جميع الوطئين على اختلاف انتسابهم التصدي لمسؤولية وقها. ان من أخطر مظاهر الازمة خطراً ترقى وحدة الشعب بسبب سياسة التمييز الطائفي التي اخذت منحى خطيراً وإحياء النزعات الطائفية والقبلية، وتزايد ضحايا الازمة من القتلى والجرحى والمسجونين والمنفيين وتدور الاوضاع الاقتصادية والامنية.

ان وحدة شعبنا تواجه تهديدات حقيقة عديدة أخطرها ابتداع بدائل قبلية وطائفية بديلأ عن الانتماء الى الوطن. وهذا فاننا نؤكد على ضرورة الالتزام بالدستور التزاماً ثابتاً باعتباره الضمانة الحقيقة للوحدة الوطنية وضمانة الانتماء الوطني القائم على اسس المساواة الفعلية بين جميع المواطنين. في ذات الوقت فان هناك إصراراً على عدم التصدي الجدي لجذر المشكلة المتمثل في تعليق الدستور وإلغاء المشاركة الشعبية، والاصرار على البديل المعينة كمجلس الشورى وعلى صيغ تجاوزها الزمن في هذه الظروف الحرجة. ان المطلوب منا كمواطنين هو التمسك بالثوابت الوطنية التي تضمنتها العريضة الدستورية ١٩٩٤ م الموجهة إلى أمير البلاد بهدف معالجة الاوضاع المتفاقمة التي تمر البلاد بها منذ تعطيل المؤسسة الدستورية عام ١٩٧٥.

ان المخرج الحقيقي من الازمة السياسية يتمثل في اعادة التأكيد على هذه الثوابت وفي تكثيف جهود العمل المشترك بين جميع القوى السياسية والافراد

ومؤسسات المجتمع المدني من أجل وقف العنف والعنف المضاد وفتح باب الحوار بين الحكم وممثلي قوى الشعب الفاعلة من أجل إعادة الحياة الدستورية إلى البلاد.

١٩٩٦ / ٩ / ١١

أحمد ابراهيم الخياط	أحمد ابراهيم الذوادي	بدر عبد الملك
د. سعيد الشهابي	عبد الرحمن محمد النعيمي	عبد الله علي الراشد البنعلي
عبد النبي العكري	د. عبد الهادي خلف	الشيخ علي سلمان
د. منصور الجمرى	د. يعقوب يوسف الجناحى	محمد عبد الجليل المرياطى

## بيان قوى المعارضة في البحرين

التقت قوى المعارضة الثلاث الموقعة على هذا البيان، وناقشت بعمق الأزمة العميقة التي تمر بها بلادنا بوطننا، وعبرت عن اعترازها بالتضحيات الغالية التي قدمها شعبنا طوال عقود من نضاله في سبيل الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة والسيادة الوطنية وخصوصاً خلال الانتفاضة المباركة التي هي تتويج لتاريخه النضالي الجيد، كما عبرت عن فخرها بالوحدة الوطنية الراسخة لشعبنا رغم سياسة التمييز والتمزيق التي يمارسها الحكم.

وفي ضوء تجربة الانتفاضة التي تجاوزت العام من عمرها، فإنه يجب أن يكون واضحاً للحكم ومن يدعمونه، أن شعبنا لن يستسلم مهما بلغ العسف والارهاب، وإنه مصمم على نيل حقوقه المشروعة.

ترى قوى المعارضة كما هو محل اجماع من شعبنا أن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة السياسية الحالية هو تخلص الحكم بالشجاعة والحكمة والاستماع إلى صوت العقل، وذلك بنبذ السياسة القمعية التي يسير عليها وعدم رمي المشكلة على الآخرين، فالمطلوب هو توقيف أعمال القمع فوراً، والحوار من أجل احداث انفراج في أوضاع البلاد يتطلب اطلاق سراح جميع المعتقلين والمحكومين السياسيين والسماح بعودة المنفيين والمبعدين السياسيين، والتعويض على ضحايا القمع، وتعليق العمل بالقوانين الاستثنائية وفي مقدمتها قانون أمن الدولة وبعض مواد قانون العقوبات وقانون التجمعات والمواكب التي تتناقض ومواد دستور وروح الدستور ودخول الحكم في حوار مع المعارضة وكافة الفعاليات المؤثرة في البلاد للخروج من الأزمة الحالية بما يحقق استعادة التوازن في نظام حكم البلاد على أساس الحقوق البديهية للشعب التي تكفلها الشريعة الإسلامية والمفاهيم الإنسانية المترسخة في الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وتمثيل الشعب من خلال مجلس وطني منتخب.

إننا نأمل أن لا يضيع الحكم مزيد من الفرص فتنزلق البلاد نحو المجهول ونخدر من مغبة التلویح بإنزال قوة الدفاع لقمع الجماهير لأن الدم يستسقي الدم ولأن الحل العسكري سيفشل لا محالة بعد فشل الحل الأمني.

نحيي جميع الشرفاء في العالم الذين ساندوا شعبنا خلال محنته وواثبته وهذا الدعم يمدء بطاقة لمواصلة النضال، وندعوهم للاستمرار في هذا الدعم وتصعيده.  
اللهم ارحم شهداءنا الأبرار وفك أسرانا إنك سميع مجيب.

حركة أحرار البحرين الإسلامية  
الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين

لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية في البحرين  
وجبهة التحرير الوطني في البحرين

١٩٩٦ مارس ١١  
١٤١٦ شوال ٢١ الموافق

# رسالة إلى حكومات وشعوب العالم من شعب البحرين المسلم

## زعماء ورؤساء حكومات العالم الكرام.. شعوب العالم الأحرار تحية طيبة.. وبعد...

لعلكم تعلمون جميعاً وبحسب ما أكد الرأي العالمي ومصادر التوثيق الخبرى، أن شعب البحرين، وعلى مدى سنوات، تقدم بطلبات متكررة على شكل عرائض شعبية ونبوية إلى حكومة البحرين، مسحناً إياها إجراء بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية بما يواكب حركة التغير السريع، ويتحقق تطلعات الشعب البحرينى في ضمان مساحة من المشاركة السياسية والكافية الاجتماعية. وفي العام ١٩٩٤ م تقدم شعب البحرين بعربيضة شعبية تضم مختلف الفئات الاجتماعية والوطنية، تتضمن مجموعة من المطالب السياسية، متمثلة في إقرار النظام الدستوري في البلاد، ووضع أساسيات الحياة الديمقراطية بإعادة التمثيل النبأىy والمشاركة في القرار السياسي والمصيرى للبلد. إلا أن الحكومة لم تستقبل مثلي العريضة وواجهت المطالب الشعبية بالرفض والقمع. وبعد توصل الرموز الشعبية - وهم في السجن - إلى شبه إتفاق مع الحكومة حول مدارسة تلك المطالب، تنكرت الحكومة - لاحقاً - لمثل ذلك الإتفاق وأعلنت نفيها لوجود حوار مع رموز المعارضة، مما دفع القيادات الشعبية إلى اتخاذ خطوات سلمية شعبية على قدر كبير من الحضارية في الافصاح عن الرأي السياسي، مما كشف معها الرغبة المتواصلة في فتح التفاوض الجدي مع الحكومة... إلا أن جهاز الأمن الحكومي رد على تلك الحالة الشعبية بإعتقال كافة الرموز العلمائية والمثقفة وجميع الذين يغطون موقعها إجتماعياً وعلمياً، إضافة إلى آلاف من الشباب والشيوخ والأطفال.. ورافق ذلك إتهام الشعب بالتطير والعنف والتحرك بوحي من أطراف معادية...

وشعب البحرين في الوقت الذي يعلن رفضه لمثل هذه الاتهامات، يؤكّد على سلمية حركته المطلبية ودستورية نضاله الوطني، وتورط جهاز المخابرات في إفتعال

جانبٍ من أعمال العنف، بهجومه على مراكز العبادة ودسّ المتفرقات بداخلها (وتعبير  
جانبٍ آخر منها على ردّ الفعل غير الإرادي للقمع الحكومي المنظم).  
شعب البحرين يؤكّد ذلك لحكومات وشعوب العالم الكرام، ويناشد جميع  
الأحرار من حكومات وشعوب، مساندته في مطالبه الدستورية، والتوسط لإفراج  
الحكومة بإيقاف سياستها القمعية، وقبول الدخول في حوار تفاوضي مع قيادات الشعب  
(المعتقلين) والنظر إلى المطالب الديمقراطية الدستورية المرفوعة... الكفيلة بتحنيب الوطن  
نهاية لا تحمد عقباها من التطاحن والعنف المتبادل.  
متمتين للحكومات العادلة مزيداً من الأمان والاستقرار، ولجميع الشعوب المناضلة  
الحرية والكرامة.

### **شعب البحرين المناضل من أجل الحرية والكرامة**

سلمت بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٩٦ وبها ١٠ الف توقيع الى المنظمة العربية لحقوق  
الانسان في بريطانيا للاحتفاظ بها وتوزيعها

## ثانياً: المقالات

## البحرين: هل هي معارضة أم ممازحة؟

احمد الشملان

كتب الصديق حافظ الشيخ في جريدة القدس العربي مقالاً بتاريخ ٢٠/٤/٩٩٥ تحت عنوان "البحرين: شيء من مصارحة غير معهودة" والكاتب كما هو واضح من مقالته يتكلم بلغة خاصة توحى بالانفصام في الشخصية البحرينية مذهبياً، ومن هذا الوحي يتجدد الحديث بوصفه " شيئاً إلى إيجوته الشيعة" في شأن وطني عام يعني كل مواطن بحريني ولا يسمح هذا الشأن الوطني تحت أي ظرف أو مسمى بتقسيم المواطنين في البحرين تقسيراً طائفياً خاصة أن البحرين لم يسبق لها لا في تاريخها القديم في العشرينات من هذا القرن، ولا في تاريخها الحديث مع مطلع الخمسينيات أن أصعدت أو استمعت لخطاب طائفياً لاجهة المطالب الاجتماعية والسياسية، ولاجهة الصراعات السياسية التي مرت بها منذ ما قبل الاستقلال السياسي وما بعده.

وتلك حقيقة تؤكدها التوابت الوطنية لشعب البحرين وتأكد معها أن "اللعبة الطائفية" غالباً ما تقلب على من يحاول لعبها سواءً أكان واعياً ومتقصدأً من لعبته، أم كان يتحرك دون وعي منه ويجد نفسه واقعاً في "مطب" الطائفية.

والمقال المعنى بالرد يبدأ بعد مقدمة طائفية - للأسف - بقوله بأن الأنشطة الاحتجاجية بقيت ولا تزال شأنًا شيعياً على وجه القصر والحصر" - يقصد تصاعد الأحداث في البحرين.. وهذا القول بحد ذاته يعني أن هناك التباساً في فهم تطور الحركة المطلبية وتصاعدتها، أي حركة المطالبة بعودة العمل بالدستور وعودة المجلس الوطني المنتخب - البرلمان - والقضاء على البطالة وإنهاء الحالة غير الطبيعية التي عاشتها البلاد منذ حل المجلس الوطني في آب (أغسطس) ١٩٧٥، وتعليق بعض مواد الدستور وهذه الأمور جميعها هي شأن بحريني وطني عام وليس "شأنًا شيعياً".

إن تلك الحركة المطلية ظهرت على السطح الخارجي بعد كسر حاجز الخوف الذي ساد البحرين سابقاً بتقديم عريضة وقعتها مجموعة من الفعاليات الثقافية والسياسية والمهنية في الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٢، وكانت إجابة السلطة البحرينية على المطلب الشعبي الوارد في عريضة عام ١٩٩٢ بعودة العمل بالدستور وعودة المجلس الوطني المنتخب أن أعلنت عن إنشاء مجلس الشورى الذي عينت أعضاءه واعتبرته خطوة إسلامية "في طريق الشورى" وكان على المعارضة الوطنية في الداخل أن تنتظر اكتشاف المواطنين بالتجربة اليومية استحالة أن يحل "مجلس معين" بإرادة حكومية محل مجلس منتخب على أساس دستوري. وفي الفترة بين كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ وحتى أيار (مايو) ١٩٩٤ لم توقف المعارضة الشعبية مختلف تيارتها عن تحضير المواطنين للتتوقيع على عريضة شعبية تحمل نفس مضامين العريضة الأولى. وقد لعبت المجالس الشعبية دوراً هاماً في التحضير قبل أن تطرح العريضة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤ لجمع التوقيع عليها، وتأخذ حملة التوعية مجالات أوسع من خلال المساجد والمآتم والنوابدي، وحملة التوعية تلك أكدت على التمسك بالدستور كمرجعية شرعية قانونية تمثل عقداً بين السلطة والشعب دون تفريق بين أفراد الشعب على أساس منهي أو طائفي. أي لم ينطق أحد ولم يصدر أي بيان باسم طائفة أو يتحدث عن طائفة، فما الذي "حضر الأحداث" في مناطق محددة من البحرين؟

أولاً: وقبل كل شيء علينا أن نعترف بأن مناطق القرى في البحرين والتي تمتاز بكتافة سكانية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة عن العمل قياساً ومقارنة بمعدلات البطالة في المدن والضواحي الشعبية وهذا السبب بالذات كان غالباً العاطلين عن العمل والذين تجمهروا أمام وزارة العمل في ثوز (يوليو) ١٩٩٤ واتهموا "بالطائفية" كانوا من مناطق "القرى". والبطالة عن العمل والاحتياج إليها ليس شأناً شيعياً ولا يجوز دمغه بالطائفية ب مجرد أن الفقراء من القرى يتهمون إلى المذهب الإسلامي الشيعي".

وثانياً: كان لزاماً على كل مواطن بحريني وأع أن يساهم في حركة شعبه التي تطالب بطالع عادلة مشروعة وقانونية وقد ساهم علماء الدين في هذه الحركة كمواطنين بحرينيين دون أي إحساس منهم بالطائفية، أو بالتمييز عدا إحساسهم بانتمائهم الإسلامي والوطني الذي يعتبرونه دافعاً قوياً لاتحادهم وتعاونهم مع الوطنيين الديمقراطيين مختلف تيارتهم السياسية السابقة والراهنة.

ثالثاً: تحقيقاً لمهمة التوعية السياسية وتبصير المواطنين بحقوقهم التي كفلها لهم الدستور لعب علماء الدين الشيعة دوراً مميزاً في مساجدهم ساعدتهم عليه تحررهم من الرقابة على خطب الجمعة في مساجدهم بعكس المساجد "السنوية" التي تخضع خطب خطبائها لرقابة صارمة يستحيل عليهم الخلاص منها وإلا فقدوا وظيفتهم أو تعرضوا للمنع الرسمي من إلقاء الخطب.

رابعاً: في خضم هذه الحركة الواسعة من التوعية لم يصدر من علماء الدين الشيعة ما يمكن تسميته بالمنحي الطائفي في الحركة، بل على العكس تركزت خطب الجمعة في المساجد التي يؤمونها على شرح مفهوم الديمقراطية ومواد الدستور البحريني وأكدوا في كافة خطبهم على الوحدة الوطنية وعلى عدم تجزئة الشعب البحريني على أساس طائفي أو سياسي، بل أن معظم الخطباء إن لم نقل جميعهم كانوا يؤكدون على يصلى وراءهم بأن بإمكانهم الصلاة خلف أي إمام سني لأننا جميعاً مسلمون، وأبناء وطن واحد، وتجلد الإشارة هنا إلى أن الأستاذ عبد الوهاب حسين عندما اعتقل كان قد تحدث في خطبته يوم جمعة اعتقاله عن ضرورة قيام حوار ديمقراطي بين قيادة الدولة والشعب انطلاقاً من خطاب رئيس الوزراء أمام مجلس الشورى.

خامساً: أمام هذا التحرك الشعبي لم تكن السلطة مكتوفة الأيدي بل كانت تقوم بمناوراتها الخاصة لشق الحركة المطلبية ومحاصرتها وضربها، وهكذا نجحت في حصر الخطب المتعلقة بالطلاب الشعبيين وبالتوقيع على العريضة في مساجد "الشيعة" بينما فرضت حصاراً محكماً على خطب الجمعة في مساجد "السنة" وعندما بادر الدكتور الشيخ عبد اللطيف الحمود بالتحدث إلى المصلين في مسجد مدينة الحد حول العريضة بعد صلاة الجمعة وحث المصلين على التوقيع عليها استدعي من قبل مركز الشرطة وهدد إن هو كرر المحاولة وطلب منه التوقيع على تعهد بعدم الحديث مرة أخرى في المسجد ولكنه رفض التعهد بذلك.

سادساً: إلى جانب عزل الشارع السني عن العريضة من قبل السلطة بطريقة ذكية، عزل العديد من المثقفين والوطنيين أنفسهم عن المشاركة الجدية في الحركة المطلبية والاحتجاجية فيما بعد تحت دعوى نقل الأطراف الدينية.. وسيطرتها على الشارع، واحتلال فوزهم في الانتخابات لو حدثت، بأغلبية ساحقة قد تضع البحرين تحت ظروف شبيهة بالجزائر. وأجهزة السلطة بدورها ركزت على هذا الجانب وضغطت عليه بشدة، وقد نجحت هذه المناوراة الخبيثة في عزل المناطق القروية بالذات

وما يجري فيها عن مناطق المدن والضواحي، وتمت عمليات الحاصرة بشكل منظم مدروس لإبراز الورقة الطائفية واللعب بها فيما بعد اختيرت مناسبة الماراثون "كمناوشة" لبداية الصدام المفتعل الذي لم يكن له أي مبرر بعد أن تفاهم أبناء منطقتي القدم والدرارز مع إدارة الماراثون وهدأت الأمور لولا تدخل الشرطة وافتعالها الصدام، وعندما لم تفلح في ذلك عمدت إلى اعتقال علماء الدين واعتبرتهم المحرضين على الشغب، ثم بدأت اسطوانة "التدخل الأجنبي المحرض على الشغب والاضطرابات" .. وبباقي مسلسل الأحداث معروفة ومفهوم.

ترى أين يكمن "الشأن الشيعي قصراً وحصرأً" حسب تعبير الأستاذ حافظ الشيخ؟ لا شك أنه يمكن في الكم الهائل من القمع والتنكيل الذي تعرضت له المناطق الشيعية وهو يمكن أيضاً في الكم الهائل من الحرائق والتخييب التي عممت المناطق الشيعية، كيف يمكن أن يخرب شيعي طائفي منطقته ومساكنه ويترك مناطق "السنة" أعداءه المفترضين حسب غمز ولر السيد حافظ الشيخ؟ لقد اتبه العقل المدبر إلى غلطته الاستراتيجية فغير من خططه وقام بإحراء ممتلكات لبعض وجهاء السنة وهي ممتلكات مؤمن عليها ومضمونة تعويضاتها مئة بمالها، أليس هذا ماحدث فعلاً؟ لقد أحرق هتلر والحزب النازي "الرايخشتاغ" لاتهام الشيوخين والديمقراطيين الألمان به لاجتثاثهم والقضاء عليهم، وفرض الديكتاتورية على ألمانيا وهناك شواهد تاريخية عديدة على قيام مثل هذه التناورات للقضاء على المعارضة عندما تكون المعارضة غير منظمة وليس لديها برنامج عمل واضح.

لكن هل أدى كل ماجرى ويجري في البحرين إلى انفصال الحركة الاجتماعية "الشيعية الشأن" كما يسميها حافظ عن الحركة المطلبية التي كانت وطنية؟ على العكس تماماً، لقد كسبت الحركة الاجتماعية والمقاومة للقمع تعاطفاً شعرياً واسعاً أدرك خططو الإرهاب الرسمي خطورته فشرعوا بتأليف "المنظمات الوهمية" تحت اسم "كتائب الحسين" و"كتائب عمر" و"أبناء الصحابة" ليرسلوا باسمها منشورات طائفية تزكم الأنوف بروائحها التنتة، ولم يكتفوا بذلك، بل شرعوا في التحرير على إثارة الطائفية مما دفع بالشيخ عبد الأمير الجمرى والدكتور الشيخ عبد اللطيف الحموى إلى إلقاء خطبتهما في يوم الجمعة واحد دون اتفاق مسبق بينهما أو لقاء هاجما فيها هذه التحريريات الطائفية البغيضة وحذرا المواطنين من مغبة بذر بذور الطائفية في أوساطهم، بل لقد كسبت هذه الحركة زخماً وطنياً أوسع بخروج

العديد من المثقفين والوطنيين من عزلتهم وتوقيعهم على بيان بصفتهم "وطنيين ديمقراطيين" يؤكّد على مطالب العريضة الشعيبة وعلى تمسكه بالدستور وأخذ العديد منهم يبحث عن العريضة الشعبية للتتوقيع عليها، وقد رافق ذلك البيان عريضة نسائية وقعتها العديد من الشخصيات النسائية البارزة منها أستاذات الجامعة ومنهن الطبيات والمهندسات والمدرسات وأغلبهن من "النساء السنة" ليطمئن الأستاذ حافظ.

ومن السذاجة والوهم أن يتصور أحد أن بإمكانه أن يلعب لعبة الطائفية مع شعب البحرين المحب والمتلوك تراثاً راسخاً في تقاليد الوطنية وتشبث بالديمقراطية. ومن الغريب حقاً أن يعتقد البعض أن أحداث البحرين تقودها رسائل الفاكس من الخارج ولكن ليس من المستغرب ولا من المستنكر أن تلعب المعارضة خارج الوطن دورها الطبيعي الذي تملّه عليها ظروف شعبها، وليس من المستغرب أن تظهر بين بيانات المعارضة الوطنية والإسلامية في الخارج بعض البيانات التي قد لا تكون لها علاقة بالمعارضة فيلتقطها من يجد فيها استجابة لتصوراته المعزولة عن الواقع وكثيرة هي البيانات التي خصّت للدس على المطالب الوطنية وعلى المعارضة سواءً من الداخل أو من الخارج، والأمانة التاريخية تقضي وضع الأمور في نصابها الصحيح وتسمية الأشياء بأسمائها، والصحيح هو أن شعب البحرين واحد بتاريخ واحد ولم تفرقه ولن تفرقه الطائفية مهما كانت مسمياتها.

## حول التحالفات في العمل السياسي

أحمد ابراهيم الذوادي

جوهر الانتقادات:

ينتقد بعض كوادر أو أصدقاء الحركة اليسارية (العلمانيين) في البحرين، تحالف أو تعاون هذه الحركة مع بعض أطراف الحركة الدينية، متهمين إياها بالذبالية وراء الحركة الدينية (أو الطائفية)، وعجزها عن إدراك المنحى الطائفي، وتسليمها الجمهور الريفي الفقير والمعدن إلى المزيد من "الحن"، وإنهم فتحوا "الباب السياسي للدخول القوي الطائفية النادي الوطني" "ولم يجدوا سبيلاً للخروج من تعبيتهم الذبالية للأصوليين وتحمل مسؤولية آلام الجماهير سوى بيانات هزلية مجردة تدين العنف المجرد بعيداً عن تشخيص وتحديد مرتكبيه" وأنهم "برروا استخدام المساجد والآرام في العمل السياسي، والتحرك الجماهيري".

"لقد بُرِزَت ذبالية بعض العلمانيين وتعبيتهم للأصولية، في عدم قدرتهم على تخليل ظواهر وطنهم وقراءة تاريخه، وانفصالهم عن تراث الحركة الوطنية، وملحقتهم لخطوات الأصوليين وتأييدها دون نقد وتحليل جذري لتشكلها".

هذه مقططفات من الأطروحات النقدية لعلاقة "العلمانيين" مع بعض أطراف الحركة الدينية.. وهي كافية لتمثل جوهر تلك الانتقادات.

وتأتي هذه الأطروحات في خضم مواجهات عنيفة بين السلطة والجماهير الشعبية، وخاصة في القرى، التي تطالب بتفعيل الدستور وعودة الحياة الديمقراطية إلى البلاد وقد تبادلت حركة الجماهير هذه، على إثر اتساع الحركة الدستورية، التي بلغت أوجها في العريضة الشعبية ذات الخمس والعشرين ألف توقيع، وكانت سلطات البحرين تواجه هذه الحركة الدستورية الواسعة بالتجاهل ورفض المطالب الشعبية

العادلة المروفة من قبلها.. بل أخذت تلتف عليها بتشكيل "مجلس الشورى" المعين، وبتصعيد مواجهاتها للمطالبين بتحقيق تلك المطالب.

### من المسؤول عن العنف:

كانت الحركة الدستورية، علنية وسلمية منذ بدأ مطالبتها، وعلى مدى أكثر من عامين، ولكن السلطة خشية من اتساع هذه الحركة أكثر فأكثر وخوفاً من زيادة ضغطها من أجل التغيير، بدأت مخطط القضاء عليها، وشرعت في الاعتقالات واللاحقات، ولما احتاجت الجماهير على هذه الحملات بالظاهرات السلمية، استخدمت السلطة القوة المبالغ فيها والعنف الواسع النطاق.

فالسلطة هي المسؤولة عن دوامة العنف والعنف المضاد، لأنها هي التي بدأت باستخدام العنف وبإطلاق الرصاص وقتلت عدداً من الشباب المشتريين في تلك المظاهرات وأطلقت أيدي المخابرات وقوات الأمن للتصرف بكل وحشية ضد المواطنين، وبلغ عدد المعتقلين الآلاف في بلده صغير في حجمه وعدد سكانه كالبحرين.

في مثل هذه الأوضاع وفي المنعطفات الحادة للعمل السياسي، تظهر دائماً صعوبات وتعقيدات وإشكاليات وتحديات، تفرز مواقف وآراء متباعدة تجاه هذا الحدث أو ذاك، وهذا بحد ذاته أمرٌ طبيعي.. ومن حق أي إنسان، لأي اتجاه أو فئة أو جماعة يتتمي، من حقه أن يعلن عن آرائه وموافقه مهما تباينت مع الآراء والآراء والآراء الأخرى.. وفي الوقت ذاته عليه أن لا يصادر على الآخرين مثل هذا الحق.. وكما هو معروف، في عصرنا فإنه لا أحد يملك وحده الحقيقة كلها..

وفي ذروة وتعقيدات الصراع السياسي كثيراً ما يكون الفرق بين الخطأ والصواب شرعاً، بتجاوزها يميناً أو يساراً يمكن أن يرتكب الخطأ.

### العيوب بالنتائج:

ما يراه أحدهم في هذا الموقف أو ذاك ذليلة أو خنوع أو انتهازية، يراه الآخر، الموقف الممكن أو الصحيح. والحكم على ذليلة أو صوابية هذا الموقف لا يتم مجرد القول إن هذا ذليلة أو هذا صحيح، بل بالنظر إلى هذا الموقف على أرض الواقع، وعلى أساس النتائج الناجمة عنه أو التي يؤدي إليها، والعيوب كما يقولون هي بالنتائج.

العمل السياسي ليس خطأً مستقيماً يصل بدايته ب نهايته وليس معادلة رياضية أو هندسية أو كيماوية معروفة عناصرها ونتائجها. إنه طريق متعرج تعترضه عقبات ومخاطر ومفاجآت.. قد تكون نتاج ظروف موضوعية تفرضها درجة تطور المجتمع

وتضارب مصالح فئاته وطبقاته أو ذاتية يفرضها هذا الفريق أو هذا الفرد الذي يرى أنه يملك القوة والنفوذ للاستفراط ومصادرة حقوق الآخرين.. ويخلق بتصرفاته عرائق ومجاالت تمنع فعل الآخرين أو تحول دون أن يستمتعوا بحقوقهم وحرياتهم.

ويتطلب العمل السياسي، في أي مجتمع، وفي أي زمان إقامة علاقات فيما بين أطراف هذا المجتمع أو فيما بين بعضها. وكثيراً ما تقوم تحالفات، وتتفاكم أخرى، في ظروف الاستقطاب الشديد، أو اشتداد الأزمة واحتلال المواجهات الواسعة، ينبغي على بعض أطراف العمل السياسي أن يتكتلوا وينسقوا فيما بينهم ويتعاونوا حتى يمكنهم خلق شيء من التوازن مع طرف أو أطراف الصراع الأخرى.

### شروط التحالف:

ومن لديه إلام بسيط بالتاريخ، يتذكر التحالفات الواسعة في مواجهة الأنظمة الفاشية في فرنسا وغيرها من بلدان أوروبا، وتحالف الدول الشهير في الحرب العالمية الثانية الذي ضم أنظمة معادية من أمريكا الرأسمالية إلى الاتحاد السوفيافي والاشتراكي.

ونشوء التحالف بين القوى المتناقضة أحياناً ليس بغفلة منها أو استغفالاً من بعضها البعض وإنما بدراءة ومعرفة.. ويكون مفروضاً عليها جميعاً بقوة الظروف الموضوعية التي تتطلب نشوء مثل هذا التحالف.. أو هذا النمط أوذاك من العلاقات.

وماجرى في البحرين بالنسبة للعلاقات فيما بين العلمانيين وبعض أطراف الحركة الدينية، قد لا يخرج عن هذا الإطار ولم تصل هذه العلاقات إلى درجة التحالف.

ومثل هذه العلاقات والتعاون ليس بالأمر الجديد في تاريخ العمل السياسي في البحرين. حتى أيام هيئة الاتحاد الوطني كانت هناك علاقات فيما بين علماني ذاك الزمان ورجال الدين، ممثلين في قيادة الهيئة وكوادرها، كانت هناك علاقات طيبة مع الدينيين الشيعة ممثلين في السيد علي كمال الدين أحد أعضاء قيادة الهيئة، وعلاقات سيئة مع الدينيين السنة ممثلين في الإخوان المسلمين في نادي الإصلاح بالمحرق الذين تحالفوا مع السلطة.

وابيان قيام المجلس الوطني في ١٩٧٤-١٩٧٥ كانت هناك كتلتان نيابيتان رئيسيتان هما كتلة الشعب (العلمانيين) والكتلة الدينية، وقد شهدت فترة المجلس تعاوناً طيباً فيما بين هاتين الكتلتين، وخاصة في مواجهة مشاريع القوانين التي تطرحها السلطة

والمتعارضة مع الدستور ومصالح الشعب، وكانت معركة مواجهة قانون أمن الدولة السيء الصيٰت أوضح مثال.

### هل يمكن نفي الآخر:

إن اتهام العلمانيين بأنهم أدخلوا الدينيين إلى نادي الوطنيين، وسلموهم رقاب الجماهير هو اتهام غير صحيح، وتنقصه الدقة، ويبدو أن من يطلقه لا يرى في التحرك القائم إلا أنه تحرك ديني صرف، ولم يستطع أن يميز بين قيادات التحرك الدينيين والآلاف من الجماهير التي قد لا يربطها بالدينيين إلا كون المطالب مثل طموحاتها، وكونها تعيش في مناطق نفوذ وتأثير الحركة الدينية، كما أنه لم يستطع أن يتقبل واقع أن الدينيين موجودون في المجتمع كحركة سياسية.. وبتبنيهم مطالب الشعب الوطنية أدخلوا حركتهم في ذلك النادي، إن كان هناك نادٍ للوطنيين. وهذا بحد ذاته شهادة للعلمانيين وليس ضدّهم، إذ يعني ذلك أن شعاراتهم وأفكارهم لقيت صدى وتقبل من قبل بعض فئات الدينيين.

وجود العلمانيين والدينيين أو غيرهم من القوى السياسية، ليس بإرادة أحد منهم، كما لا يستطيع أحدهم أن ينفي وجود الآخر.

وهذه التيارات متواجدة في المجتمع البحريني منذ زمن وقاعدتها الاجتماعية تكاد تكون واحد ولا بدّ أن تكون بينها علاقات وقد تكون عدائية في بعض الأوقات.

والنضال الوطني.. بل لنقل النشاط السياسي الذي لا يمكن أن يكون حكراً على أحد، ومن يتمكن من كسب وتأييد قطاع من المجتمع يتبنى أطروحته وأهدافه أو برناجه، يكون موجوداً بوجود هذا القطاع وتأييده ولا يمكن أن يستمر بفعالية وبتأثير ملحوظ في الحياة السياسية إذا فقد تأييد من يمثل.

### قوة أي تنظيم بالتفاف الجماهير حوله:

وهذا الكلام ينطبق حتى على اليساريين أو العلمانيين فعند التفاف قطاع من الجماهير حول حوفهم وحول برناجهم يكون لهم تواجد واضح وتأثير في الحياة السياسية، وعندما يضعف ذلك الالتفاف لأي سبب يضعف ذلك التواجد والتأثير.

ومن الطبيعي أن تختلف أفكار ومبادئ ورؤى وأهداف كل طرف عن الآخر، لكنهم يلتقون بحاج بعض القضايا وفي بعض الأوقات، خاصة إذا نشأ بينهم فهم متبادل بحاج مواقف كل طرف منهم، وتمكنوا من الاتفاق على موقف معين وبوضوح.

ويدخل في هذا السياق ما يجري في البحرين منذ ١٩٩٢ حيث بدأ التحرك السلمي والعلني من أجل الإصلاح السياسي، فقد نشأ تعاون فيما بين بعض أطراف الحركة الدينية والعلمانيين وكانت الأهداف المشتركة واضحة ومحددة وتمثل طموح ومتطلبات الشعب، وتؤتمن هذه الأهداف في العرائض وخاصة العريضة الشعبية المشهورة.

وتتلخص تلك المطالب في:

١- تفعيل الدستور واحترامه،

٢- إعادة الحياة الديمقرطية بعودة المجلس الوطني المنتخب،

٣- إطلاق سراح المعتقلين والمحكومين السياسيين وعودة المبعدين ومن اضطرتهم ظروف العمل السياسي البقاء في الخارج وإعطاء المرأة حقوقها السياسية،

٤- حل مشكلة البطالة والوضع الاقتصادي المتردي.

**الاتفاق على المطالب الشعبية ليس ذليلة:**

فهل يرى المتقدون، في الاتفاق على هذه المطالب والعمل على تحقيقها، تبعة أو ذليلة للدينين، أو لغير الدينين.. أليست هذه المطالب حيوية وضرورية لاستمتناع مواطنينا بحربياتهم وحقوقهم والعيش في وطنهم بأمان واطمئنان بعيداً عن القهر والعنف والمنع والمحاصرة والملاحقة وإحصاء الأنفاس.

لماذا لا تستجيب السلطة لهذه المطالب العادلة؟! ألا يعلم المتقدون بأن سلطات البحرين ترفض رفضاً باتاً حتى مجرد الحديث في مثل هذه المطالب؟ وماذا يتظرون من المواطنين الذين سدت في وجوههم كل سبل التعبير والنشاط وإمكانية المشاركة في إدارة شؤون وطنهم أن يفعلوا؟

إن حكام البحرين، في الوقت الذي يسلدون فيه كل الأبواب والمنافذ في وجوه الناس، يستاؤون جداً من الذين "يتجرؤون" ويعبرون عن مواقفهم أو آرائهم.. ويتحينون أي فرصة للانتقام منهم سواءً بالاعتقال أو بسحب الجواز والمنع من السفر، دع عنك مضائقهم حتى في حصولهم على لقمة عيشهم.

لم يتزدروا عن فعل المواطنين، رجالاً ونساءً من وظائفهم مجرد توقيعهم على عريضة علنية يناشدونهم فيها بتلية مطالب الناس وبوضع حد لإفراط في استخدام القوة التي أدت إلى قتل العشرات من المواطنين.

ويتقمون ويعاقبون الأطفال لقاء ما يعترونه جريمة آبائهم.. وقد اعتمدوا في الستين الأخيرتين العقاب الجماعي بشكل سافر وشرس.. ولا يريدون أن يسمعوا حتى إذاعة خبر عن هذه الأفعال المشينة.. لقد عتبوا على، وهاجموا الإذاعات ووكالات الأنباء التي تناقلت أخبار المواجهات بينهم وبين أبناء شعبهم.

هل يمكن تغطية كل هذه السلبيات وغيرها الكثير من فساد ونهب.. بإعلان مجلس هزيل معين مسلوب الإرادة والقرار كمجلس الشورى؟! وهل يمكن للدعاية والإعلام أن تغطي الحقائق وتؤمن غطاء دائمًا ضد النقد والمحاسبة؟

ولا يخفى على المتقددين أن اليساريين (العلمانيين) كانوا طوال العقددين المنصرين، بل منذ أن ظهر تواجدهم وتأثيرهم، كانوا عرضة للاحقة مستمرة من قبل أجهزة الأمن، وتکاد لا تخلو السجون والمعتقلات من عدد منهم في أي وقت.

ولم يكن ذلك بإرادتهم أو برغبتهم أو بخطأ مواقفهم. صحيح أنهما كأي حركة سياسية قد يرتكبون خطأ هنا أو هناك.. لكن تلك الأخطاء لاتشكل مبرراً لللاحقات المستمرة من قبل أجهزة الأمن.

كانت شعاراتهم وموافقهم في أغلب الأحوال صحيحة، ومتفرقة مع "تحليل ظواهر وطنهم وقراءة تاريخه" وكانت رافداً رئيسياً "لتراث الحركة الوطنية" وكانت لهم إسهامات هامة في التطور الثقافي والاجتماعي والعلمي لمجتمعنا.

فهم الذين رفعوا وكرسوا شعار التحرر من الاستعمار أيام الاستعمار البريطاني المباشر، وهم الذين ظلوا يطالبون طوال تاريخهم بالانفراج السياسي وإياسعة الحريات العامة وبالإفراج عن المعتقلين السياسيين وبالمشاركة السياسية.. كانوا يطالبون باستمرار بالإصلاح السياسي..

لكن السلطات الحاكمة المتمثلة في الاستعمار البريطاني قبل الاستقلال عام ١٩٧١ وفي آل خليفة مع بقایاه بعد ذلك التاريخ وحتى الآن، ترفض باستمرار تلبية مطالب الناس العادلة.

### من المسؤول عن قتل الشباب:

من الصعب فهم أطروحة تحمل القوى السياسية سواءً أكانت الدينية أم العلمانية أم أي قوى أخرى، تحملها مسؤولية قتل الناس برصاص الشرطة في الشوارع أثناء المظاهرات الاحتجاجية السلمية، أو تحت التعذيب في السجون والمعتقلات.

إن المسؤول عن القتل، هو القاتل.. هو من ووجه الرصاص إلى رؤوس وأعناق الشباب.. من مارس التعذيب ضدهم حتى فارقوا الحياة. المسؤول هو من أمر بارتكاب هذه الجرائم، ورفض حتى التحقيق فيها.

وإذا كانت بعض الممارسات غير المسؤولة من قبل من تعرض هو وأسرته للإهانة والإذلال واقتحام منزله وتدمير محتوياته.. هي الذريعة لقتل وتعذيب الآخرين فهي مصيبة أعظم. إنها أحد البريء بجريمة المذنب، وقد اخذت في البحرين صفة العقاب الجماعي الذي أصبح مذموماً ومدانًا من قبل البشرية ولا يمارسه إلا قليل من الأنظمة أمثال إسرائيل والعراق والبحرين.

ومتى ارتكب أحدهم أو بعضهم عملاً من أعمال التخريب فلن يتعرض أحد على اعتقاله وتقديمه لمحاكمة عادلة توفر فيها أسباب الدفاع وشروط المحاكمة العادلة.. على أن يشمل ذلك عناصر المخابرات التي قامت ببعض أعمال التخريب.. وعمليات القتل.

### السکوت عن الأحكام الجائرة عار:

كما أنه من الصعب على الإنسان الذي يعمل من أجل إقامة المجتمع المدني القائم على المؤسسات الدستورية والقانونية المساندة وذات الصالحيات، أن يقبل تقديم إنسان لمحكمة سرية تتأثر بأوامر المخابرات، وتعتمد الاعترافات التي تم وضع صياغتها من قبل أجهزة الأمن وانتزاع الواقع عليها تحت التعذيب، كبيضة وحيلة لإدانته، غير مدعة ببيانات وقرائن أخرى، وإصدار الأحكام القاسية التي تصل إلى الإعدام بمحقه.

إن السکوت على ذلك وتبريه، تحت أي ذريعة، إنما هو عار وتزكية للظلم والطغيان.

إن المتقددين يتهمون العلمانيين بتأييدهم للإرهاب والعنف، مقللين كثيراً ومسفهين الموقف الثابت للعلمانيين من العنف وشجبه. ييد أنهم في انتقادهم لا يشيرون إلى العنف والإرهاب الواسع النطاق الذي تمارسه السلطة ضد المواطنين. بل يرددون ما تنشره السلطة من تهويل وتلفيق، ناسين أن بعضـاً من "أعمال التخريب" كان يقوم بها جهاز المخابرات حتى يبرر تصعيد قمعه وإيذائه للمواطنين، متذسين كذلك بإغفال السلطة الحكومية بالاستمرار بكل شيء وحرمان المواطنين من أبسط حقوقهم بالقوة.

كان عليهم أن يوجهوا سوط نقدتهم إلى ذلك، وإلى طرد المواطنين من أعمالهم مجرد توقيعهم على عريضة تطالب بالإصلاح السياسي.. وإلى تزوير إرادة الناس، بإجبارهم

على إرسال برقىات الولاء، والذهاب إلى القصور لتلقط الصور ونشر في الصحف والتلفزيون على أساس أن هؤلاء الناس المجرمين على الحضور هم مؤيدو السلطة في إجراءاتها وقتلها للناس.. إلى الكثير الكثير من السلبيات والأخطاء والإضرار بالمواطنين.

### من يُوجّح الطائفية:

أما اتهام العلمانيين بـ"العجز عن إدراك المنحى الطائفي" فهو بحد ذاته اتهام مردود على المتقدّمين، إذ أنهم بهذا الاتهام يحرّفون الأنوار عن المطالب الوطنية الأساسية التي رفعها ودافع عنها "الجمهور الريفي الفقير المعذب"، من جهة، ومن جهة أخرى يغضّون الطرف عن السلطة، المسعر الفعلي للمنحى الطائفي والتمييز الطائفي البغيض هو ماتمارسه السلطة الحاكمة، وتجسده عملياً في سياساتها تجاه المواطنين، سواء بتركيز قمعها على القرى الشيعية أم بالتمييز في تعاملها بين المواطنين السنّي وأخيه الشيعي، حتى في الحاجز الأمني على الشوارع العامة حيث تمرّ السنة وتعرّض الشيعي للاهانة والضرب أحياناً. محاولة اتهام السنّي بأنه مفضل ومرضى عليه وأمامه الحالات مفتوحة في محاولة فاشلة جلب هذا المواطن إلى صفتها ضد أخيه.

لكن المواطنين جميعاً يعرفون في الواقع، أن هذه السلطة لا تثق بالمواطنين سنّة وشيعة، ولذلك نرى أنها حصرت سلك الضباط في قوة الدفاع وأجهزة الشرطة والأمن العام بأفراد العائلة الحاكمة والعائلات القبلية الخليفة لها، أما أفراد وجنود هذه المؤسسات فيتألفون في غالبيتهم من آلاف المرتزقة الذين يخلبون من مختلف البلدان، وقد ضاعفت أعدادهم على أثر الحركة الدستورية والاتفاقية. كما أن كل الوظائف الكبيرة والهامّة في وزارات ومؤسسات الدولة صارت حكراً على أفراد العائلة الحاكمة والموالين لها.

إن سلطات البحرين تصعد من تمييزها الطائفي تجاه الشيعة، فهي تسرح من التحق منهم بقوة الدفاع منذ سنين عديدة، على قلة عددهم، وتنزع تشغيلهم في هذه المؤسسات ب مجرد كونهم شيعة، ووصل التصعيد في التمييز الطائفي إلى البعثات الدراسية.

### عسكرة التعليم والتمييز الطائفي:

اتضح من توجهات وزارة التربية التي عُين على رأسها ضابط عسكري كبير، انتدب من قوة الدفاع، ليصير وزيراً للتربية، أن نظام البعثات قد خضع للنظام الطائفي الذي يديره الوزير العسكري. فقد صار الترشيح للبعثات والموافقة عليها عملاً سرياً ينظم بموجب أرقام.. يتخيل الوزير العسكري أنه من خلال هذا النظام سيممر مخطّطه الطائفي دون كشف. لكن أمره قد انكشف للوهلة الأولى.

وصار القبول في جامعة البحرين يحاط كذلك بسرية تامة، طبقاً لنفس العقلية العسكرية حيث عين على رئاسة الجامعة ضابط عسكري آخر، فيتم قبول الطلبة طبقاً لوضعهم الطائفي.

هي أساليب بالية، عاودت اللجوء إليها سلطات البحرين. ظناً منها أنها ستتحقق حقيقة أهدافها التي تتمحور حول تسيير الطائفية وتمزيق وحدة الشعب.

أما بالنسبة لاستخدام المساجد والآتم في النشاط السياسي، فإنه تقليد قديم في البحرين، وهو المجال الوحيد الذي يمكن الاستفادة منه للمجتمعات الواسعة والجماهيرية، ومع ذلك تتعرض دور العبادة للمحاصرة والمداهمات والإغلاق من قبل رجال الأمن.

#### **بدائل دور العبادة من المحظورات:**

أمرٌ مستغرب من هؤلاء المتقددين، أن يتبنوا أطروحات السلطة الحاكمة حول عدم السماح باستخدام دور العبادة للنشاط السياسي، وهم الذين يعرفون أنه لا يوجد مجال آخر يمكن أن يعبر الناس من خلاله عن آرائهم ومطالبهم.. وقد كان ضيق الحكومة من استخدام الناس لهذه الدور، كونها صارت منبراً لطرح مطالب المواطنين وحثهم على العمل من أجل تحقيقها.

وإذا أريد أن لا تستخدم دور العبادة للنشاط السياسي، فليسمح لممارسة هذا النشاط في الأمكنة الأخرى كمقررات الأحزاب السياسية والنوابات والأندية والجمعيات والمعاهد والجامعات، وهذا أمر كما يعرف الجميع من المحظورات، وكثيراً ما تمنع قوات الشرطة إقامة المحاضرات والندوات في الأندية والجمعيات.. وأحياناً يسمح لندوة ثقافية أو اجتماعية، ويأتي المنع قبل ساعة من بدئها.

وغيّ عن البيان أن استخدام دور العبادة في النشاط السياسي تقليد قديم في البحرين، وفي أيام الحركة الوطنية التي قادتها هيئة الاتحاد الوطني في الخمسينيات من هذا القرن، كانت المجتمعات الجماهيرية الحاشدة تقام في هذه الدور.

#### **المطلوب تحالف واسع ورص الصدوف:**

إذاء سلطة بهذا العناد والصلف وتحدي الناس في مطالبهم ومشاعرهم والاعتداء عليهم في كل وقت.. سلطة تعتبر شعبها عدواً لها، وتجاهل كل التغيرات والتطورات التي اجتاحت عالمنا في هذا العقد الأخير من القرن العشرين، لابد من قيام أوسع التحالفات، بين مختلف القوى السياسية، وبالاتفاق جماهيري واسع ومنزاص وقوى.

بغير هكذا تحالف واسع وقوى لا يمكن تحقيق أبسط المطالب العادلة. ولا يمكن وضع حد للعنف والعنف المضاد ولسياسة الإرهاب الواسع النطاق والشامل. ولغرض احترام حقوق الإنسان وصون كرامته.

المطلوب العمل الجاد والمثابر على رص صفوف القوى العلمانية لانقريها، واحترام تعددية النظرة والموقف بين فصائلها وأفرادها وأن لا يكون الاختلاف في الرأي محوراً لنشاطها بدلاً من أن يكون المحور هو تركيز الجهود لتحقيق الانفراج في الوضع العام المتأزم في البلاد وإجراء الإصلاح السياسي الحقيقي.

والحياة والعمل سيزكيان صحة هذا الموقف أوذاك. أما المعارك الجانبيّة والتكتلات المتنافرة فتؤدي إلى التشتت والتشرذم.. وهذا بدوره يؤدي إلى الضعف وأضلال التأثير والفعل لهذه القوى.

الامل/لسان حال لجنة التنسيق العدد ٥١ - ديسمبر ١٩٩٦

## **البحرين: النضال من أجل النظام الدستوري**

**د. سعيد الشهابي**

تقع جزر البحرين في خليج سلوى للخليج العربي ما بين منطقتي الأحساء في المملكة العربية السعودية وقطر، بالإضافة إلى الجزيرة الأساسية التي اكتسبت البلاد منها اسمها فهناك مجموعة جزر أصغر تبلغ المساحة الكلية ٢٥٦ ميل مربع وسكانها أقل من مليون، حصلت البحرين على استقلالها في ١٩٧١ لكن الفوضى البريطاني لم يتراجع حيث تحفظ بريطانيا بمصالح اقتصادية وأمنية وفي السياسة الخارجية.

عندما أغلقت وزارة الداخلية جمعية التوعية الإسلامية وهي المؤسسة الشيعية الوحيدة بالبلاد، فقد نظر إلى ذلك من قبل الكثيرين بأنه محاولة لإنها النشاطات خارج سيطرة الحكومة، أصدرت وزارة الداخلية قرارها بحل الجمعية مجدة قيامها بنشاطات خارج مهامها. في الحقيقة فقد رعت الجمعية مدرسة نظامية تضم مالا يقل عن ١٠٠٠ فتاة، وكانت تقوم بنشاطات دينية وثقافية على امتداد البلاد. كانت الجمعية موجودة طوال ١٠ سنوات حيث أنشئت في عام ١٩٧٢ خلال مرحلة الانفتاح النسبي القصيرة في البحرين.

وبإغلاق الجمعية الوحيدة المسجلة رسمياً فقد أضحت الموقف ملتهباً اقتربت الأحداث في البحرين خلال الثمانينيات بالاعتقالات الجماعية والتعذيب ونفي المواطنين والاضطهاد. وقد أصدر العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان تقارير حول حالات التعذيب والاعتقال التعسفي والمحاكمات الجائرة، وعادة ما يمنع المحامون من الحصول على الملفات المتعلقة بالقضايا التي يتراوغون فيها ولا يقدم لهم سوى معلومات قليلة، إضافة إلى ذلك فإن المتهمين محرومون من إجراءات قانونية حيث يتم استجوابهم سرًا في المعتقلات، جرى وضع البحرين على قائمة الرقابة للأمم المتحدة بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان وحتى خلال هذه الفترة لم تتوقف البحرين عن

إساءة معاملة مواطنها، لكن الوفد الأميركي للجنة حقوق الإنسان في جنيف طلب رفع البحرين عن قائمة الرقابة في الدورة لعام ١٩٩٣ ومنذ ذلك الحين عاد الوضع كما كان عليه في الثمانينات حيث امتلأت السجون ويجري بناء سجون جديدة

تقاوم حكومة البحرين التي يرأسها الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الدعوة من قبل مختلف قطاعات المجتمع للعمل بالحكم الدستوري، حيث الجميع متحدون حول هذه القضية، إن الوظيفيين وفي طليعتهم الإسلاميين يضعون في مقدمة أهدافهم إعادة العمل بدستور ١٩٧٣ والذي أقره المجلس التأسيسي وصادق عليه الأمير ففي نوفمبر ١٩٩٢ وقع أكثر من ثلاثة شخص من الأطباء والحاكمين ورجال الدين من الطائفتين الشيعية والسنوية على مذكرة سلموها إلى الأمير تدعوه إلى عودة العمل بالدستور وإجراء انتخابات نيابية عامة للدستور.

لكنه جرى لاحقاً مضايقة عدد من الموقعين على هذه المذكرة خلال العام. فقد أضحي الشيخ عبد الأمير الجمرى وهو من أبرز رجال الدين الموقعين وقاض سابق وعضو في المجلس الوطني الذي جرى حله، هدفاً لحملة حكومية عمدة إلى ممارسة ضغوط نفسية وتشويه للسمعة والتهديد بالفي، وهو حالياً تحت ضغط كبير للابتعاد عن قضيتين وهما الدعوة لممارسة الديمقراطية وأي تحالف جدي مع السنة.

يشكل الشيعة غالبية سكان البحرين، أما عائلة آل خليفة فهي تحكم البحرين منذ ١٧٨٣ م من خلال تأسيس الخلافات الفكرية الثانية بين مذهب الشيعة والسنوية. لكن الطائفتين عززتا العلاقة فيما بينهما في السعي وراء الديمقراطية.

ومن أجل إحباط نشاطات الجمahir المقهورة فقد عمدت الحكومة إلى إنفاذ قوانين الطوارئ القائمة منذ ١٩٥٦، فباستثناء السنوات الأربع التي تلت الاستقلال في ١٩٧١ إثر الانسحاب البريطاني، فإن هذه القوانين قد أسهمت في اضفاء حالة من القمع على البلاد، فبموجب الإجراءات الشمولية فإنه يحرم إقامة أي تجمع ثام دون موافقة مسبقة وزارة الداخلية وبناءً عليه فإنه جرى التعامل مع الاحتفال بأربعينية وفاة آية الله العظمى جلينكاني في مسجد مؤمن بكل قسوة من قبل قوات الأمن فقد هاجمت قوات الشرطة من المشاركون في الظاهرة الرئيسية مستخدمة القنابل المسيلة للدموع والهراوات الثقيلة، ترتب على الهجوم الذي جرى في ١٨/١٩٩٤ جرح العديد من واعتقال ٢٧ مشاركاً واحتجازهم في مناطق مختلفة دون توجيه اتهام رسمي لهم. وقد جرى إطلاق سراح ١٧ منهم لاحقاً فقتلوا معاناتهم الشديدة واستفزازات

رجال الأمن لهم. لم تستجب حكومة آل خليفة إيجابياً للمصلحة الوطنية والتي اجتاحت المنطقة خلال السنوات الثلاث اللاحقة لكارثة الكويت. فالكويتيون عاودوا مسيرتهم الديمقراطية حيث تحسنت أوضاع البلاد الداخلية، كما أن السلطات السعودية قد توصلت مؤخراً إلى اتفاق مع مواطنيها الشيعة في المنطقة الشرقية ورجع جميع المنفيين من الخارج لكن حكومة البحرين لم تفرج عن أي سجين سياسي ولا تنوى ذلك حتى تقضي جميع السجناء محكومتهم. ولم يسمح لأي منفي بالرجوع لوطنه فيما يجري إعادة نفي أي منفي يرجع للبلاد دون عفو أميري خاص.

إنها ليست مصادفة أن يكون رئيس وزراء البحرين أول مسؤول خليجي كبير يعاد التعامل مع بغداد عندما أرسل رسالة تهنئة إلى صدام حسين. تقيم البحرين علاقات وثيقة مع الغرب وتستخدم ذلك لمواجهة الإدانة الدولية لانتهاكاتها المتواترة لحقوق الإنسان

من الخطأ الافتراض أن البحرينيين راضون بالوضع القائم في البحرين مع غياب حكم دستوري لا يمكن للاستقرار والهدوء أن يسودا، إلا حيث تحترم حقوق الإنسان وتؤمن المشاركة السياسية كحقيقة يومية مستندة إلى اتفاق دستوري بين الشعب والحكام وهذه القضية هي فيلب الأزمة القائمة في البحرين.

مجلة دايلوج الانجليزية فبراير ١٩٩٥

## نحو قراءة متأنية لما يجري في البحرين

د. سعيد الشهابي

فوجئ الكثيرون في الشهور الماضية بتطورات الوضع في دولة البحرين تلك الجزيرة الصغيرة التي تتوسط منطقة الخليج والتي عرفت بهدوء طباع أهلها وثقافتهم وعراقتهم في التاريخ العربي - الإسلامي. فمنذ شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي. يعيش هذا البلد حالة توتر غير معهودة في منطقة الخليج تميزت بالمسيرات والمظاهرات وأحياناً المواجهات الدموية بين القوات الحكومية والمتظاهرين من المواطنين. وبعد مرور خمسة شهور على بدايتها. ما يزال الوضع يتميز بالكثير من التوتر تعكسه التصريحات الحكومية والاجتماعات الرسمية المتتالية على مستوى المنطقة وأيضاً على مستوى الدول الأخرى. كما تعكسه بيانات المعارضة في الخارج وتقارير وسائل الإعلام الغربية. فما هي حقيقة ما يحدث هناك. وما هو المخرج؟ ولماذا استمرت الأزمة هذه الفترة كلها؟

ليس من السهولة يمكن الخوض في مسألة حساسة من هذا النوع بحري في منطقة تميزت بعدد من الأزمات وشهدت أكثر من حرب في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة. فالشأن الإقليمي له انعكاساته المحلية، وبالعكس صحيح أيضاً، ومن الصعب الفصل بين ما هو قضية محلية صغيرة وما هو مرتبط بالتوازن السياسي والاعتبارات الأمنية على مستوى الخليج ككل. كما أن طبيعة العلاقات في تلك المنطقة تشوش كثيراً على رؤية الشأن المحلي. فمثلاً عندما يحدث توتر سياسي في إيران، توجه أصابع الاتهام إلى العراق أو الولايات المتحدة، وكلهما له مصلحة في زعزعة الأمن هناك. وإذا حدث توتر في السعودية، أشارت أصابع الاتهام إلى واحدة من دول الجيران أو إلى "جهات لا تحب استقرار المنطقة"، والأمر نفسه ينطبق عندما

يكون الحديث عما يجري هذه الأيام في البحرين ومع أن هذا البلد الخليجي الصغير تصدر البلدان الخليجية الأخرى على صعيد الأزمات الداخلية في الثمانينات، فإن ما يجري هناك الآن مختلف عما كان يحدث في ظروف اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية ومع أن هناك محاولات لاتهام أطراف خارجية بإثارة المشكلة، فإن هناك قناعة لدى الدبلوماسيين الغربيين في المنامة، يشاركهم عدد من زملائهم الخليجيين والعرب، بأن هناك أسباباً محلية بحثة لهذا التوتر، وما يزيد الوضع غموضاً رفض الحكومة الإيرانية للإلاء برأيها في ما تطرحه المعارضة بشكل واضح. فقد اقتصرت البيانات الرسمية على توجيه الاتهامات إلى المعارضة بالشغب والتخريب، ورفضت التصدي للرد على مطالبه.

وإذا كان اعتقال عالم الدين الشاب، الشيخ علي سلمان، في مطلع كانون الأول (ديسمبر) الماضي هو الشرارة التي دفعت بالأمور إلى انفجار، فإن هناك قناعة لدى المراقبين بوجود جذور أعمق من عملية الاعتقال للتوتر ويدو أن الأمر يعود إلى ما قبل عشرين عاماً، ففي شهر آب (أغسطس) ١٩٧٥ أصدر أمير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، قراراً بتعليق العمل ببعض مواد الدستور وحل المجلس الوطني المنتخب، معطلاً بذلك الممارسة الديمقراطي المحدودة التي بدأت في البلاد بعد الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١.

ومنذ ذلك الوقت أخذت الأمور في التداعي، واتخذت المعارضة أشكالاً من الاحتجاج الصامت أحياناً والمعلن أحياناً أخرى، ولربما ساعد الانتعاش الاقتصادي الذي صاحب الطفرة النفطية في السبعينات على تأجيل موعد الاستحقاق، فقد ساعدت المنطقة حركة اقتصادية واسعة أدت إلى تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية والتنمية، وأجلت المواجهة إلى حين وكانت الكويت قد حلّت مجلس الأمة في العام ١٩٧٦ ولكنها أعادت الممارسة البرلمانية بعد خمسة أعوام، وحلّت المجلس مرة أخرى عام ١٩٨٦ وأعيدت الانتخابات عام ١٩٩٢ وأصبحت الكويت مقتنعة، على ما يبدو، أن وجود مجلس الأمة، مع ما يسببه من احراجات أحياناً للحكومة، أكثر ضماناً للأمن والاستقرار، وبالتالي فإن الأزمة الأخيرة بين أعضاء المجلس والحكومة لن تؤدي إلى حل المجلس على النحو السابق، أما في البحرين فإن استمرار حل المجلس الوطني كان سبباً مباشرأً للتوترات السياسية في العقدين السابقين، وتشعر حكومة البحرين بالحرج من جرائمها، وخصوصاً السعودية، إزاء مسؤوليتها الدستورية والبرلمان، بالإضافة إلى أسباب داخلية تتعلق ببعض الممارسات المشيرة للجدل في الأوساط الحكومية، هذا في الوقت الذي عملت الحكومة

طوال العقدين الماضيين على تحسين صورة البلاد في عيون الأوروبيين، وانتهت سياسات ليبرالية اكسبتها الكثير من التعاطف السياسي والاعلامي خصوصاً في الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا.

من هنا فقد شعرت الحكومة التي يرأسها الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، أخو الأمير، باستياء شديد من استمرار الاضطرابات، هذا في الوقت الذي سعت فيه المعارضة (الإسلامية والوطنية واليسارية) إلى انتهاء خطاب ركز على مطلب محدود وهو إعادة العمل بالدستور المعلق. وقد لا يبدو هذا المطلب كبيراً، ولكنه بالنسبة إلى حكومة البحرين، أمر كبير بسبب الحساسيات التي تسود العلاقات داخل مجلس التعاون والعلاقات الخاصة مع المملكة العربية السعودية، كما هو معروف فإن الرياض تواجه أزمة داخلية منذ حرب الخليج الثانية، وكانت حكومتها قد نجحت قبل عامين في تحديد المعارضة الشيعية في المنطقة الشرقية باتفاق نجم عن عفو عام عن جميع المعارضين السياسيين وإجراء بعض الاصلاحات الإدارية في تلك المنطقة. ولكن الإعلان عن تشكيل "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية" قبل عامين اعتبر تحدياً أكبر للحكومة حيث لم يعد بعد الطائفي الذي استفادت منه سابقاً قائماً. ومع ذلك فإن التململ بدأ يسود المنطقة الشرقية مؤخراً وهناك أنباء عن اعتقالات جديدة هناك.

والسعودية هي البلد الأكثر تحسساً مما يحدث في البحرين هذه الأيام بسبب أزمتها الداخلية. بينما لا تشعر دول الخليج بشيء من ذلك التحسس. فالكويت ليس لها مشكلة في هذا الجانب. ودولة قطر انتهت دبلوماسية التفاهم والمحوار مع الخارج والداخل خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وطورت سلطنة عمان تجربتها في مجلس الشورى وأكذ السلطان قابوس مرونة صنع القرار في مجال التمثيل الشعبي حيث ترك المجال مفتوحاً لتطوير تجربة مجلس الشورى بشكل لا يترك مجالاً كبيراً للمطالبة بالتطوير، معنى أنه استطاع أن يسبق الأمور ويدخل التطوير والاصلاح قبل أن يطالب به أحد بذلك. وللamarat تجربتها الخاصة وتميز بقدر من الحرية والحرية. هذا بالإضافة إلى التركيبة السياسية والديموغرافية للبلاد. وجميعها عوامل تقلل من احتمالات حدوث توتر سياسي على النحو الذي يجري في البحرين.

من هنا يعتبر الوضع في البحرين متميزاً ويدعو إلى القلق فيما لو يحصل انفراج في الأزمة بشكل عاجل. وتسعى الحكومة إلى احتواء الموقف بطريقتها الخاصة، حيث كثفت وجود قوات الأمن في القرى والمدن وفي المدارس والجامعات. ومن المؤكد أن

هذا الوجود الأمني المأهول ساهم في تقليل حجم الحركة الاحتجاجية اليومية، ولكنه في الوقت نفسه أضفى على البلاد مظهراً عسكرياً واضحاً، خصوصاً وأن هناك تقارير عن نزول مدرعات عسكرية إلى الشوارع، كما صدرت تهديدات عديدة للموظفين وطلاب المدارس وأولياء الأمور بالفصل من العمل أو المدرسة إذا ما تغيب أحد أو شارك في تظاهرة معارضة للسلطة. هذا في الوقت الذي تبلورت فيه وحدة وطنية حول المطالب المطروحة وفهم لتلك المطالب من عدد من المسؤولين الخليجيين. ومع أن هناك تصريحات رسمية في بعض دول الخليج بدعم حكومة البحرين في سياستها لاحتواء الموقف. فإن هناك تباهياً واضحاً في مدى المشاركة العملية لحكومة البحرين وفي اقرار الاجراءات القاسية التي تمارسها ضد المواطنين.

إن ما يجري في البحرين ظاهرة متميزة منبعثة من داخل البلد ولأسباب محلية منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي، ولذلك فمن غير الحكمة التعامل معها كحركة شغب أو تخريب أو غوغائية بل يجب على من يعندهم الأمر أن يقرأوا معانيها بوضوح ليتوصلوا إلى فهم صحيح لحركة التطور المطلوبة في المنطقة. ومن الخطأ تبسيط الأمور واعتبار الجسم الأمني أو العسكري الخيار الأول، خصوصاً وأن المطروح ليس أحدهما تغير جذري في الوضع السياسي القائم وإنما اصلاح بعض الجوانب وإعادة العمل بدستور معتدل يوضح العلاقة بين الحاكم والمحكومين وهذا الدستور موجود ولكن يؤدي استعادته إلا إلى ترسیخ العلاقات بين حكومة البحرين وشعبها وإزالة الصورة للتشكيك المتبادل في التوایا. ولعل ما يجري في البحرين مناسبة للتذكير بضرورة العمل المستمر للإصلاح، وتكريس حالة التفاهم والحوار واحترام الآخر، أما البديل لذلك فهو الفوضى والاضطراب.

## **البحرين والمطالبة بالديمقراطية**

**هاني الرئيس**

**ممثل لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين/الدغارك**

تشير آخر التطورات على الساحة البحرينية بعد إعلان وزارة الداخلية عن اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة الحركة الاجتماعية السلمية المطالبة بالديمقراطية وتحسين الأوضاع وعودة العمل بالدستور، إلى أن السلطة البحرينية عازمة على حسم الصراع مع المعارضة بوسائل القوة والعنف بدلاً من استخدام الوسائل السلمية التي قد تنهي الأوضاع الشاذة في البلاد وتجنبها المزيد من الفوضى وسفك الدماء.

فقد أعلنت وزارة الداخلية البحرينية من خلال بيانها الصادر في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ والذي اهتمت به وسائل الإعلام المحلية عن نيتها اتخاذ إجراءات أمنية صارمة وخطيرة في ما يشبه أوضاع حالة الطوارئ المعلن، لقطع الطريق على ما يbedo على المسار التفاوضي ومنع استمرار المطالبة السلمية بالديمقراطية وعودة الدستور، وهو ما يؤدي إلى الاستنتاج بأن السلطة البحرينية مازالت على استعداد لعدم تحبب المواجهة الدامية مع الشعب وقواه السياسية المناضلة.

وبحسب هذا البيان فإن السلطة البحرينية تخلت عن آخر رمق من الالتزامات التي قطعتها للمعارضة من خلال المحادث الأولية التي جرت بين المسؤولين في وزارة الداخلية وعدد من قيادي حركة أحرار البحرين خلال الشهر الماضي داخل السجن ومن أبرزها إطلاق سراح كافة المعتقلين خلال أحد أحداث الانتفاضة الشعبية ووقف المحاكمات الجائرة والبدء في الحوار مع المعارضة. لكن الإجراءات الانفعالية الجديدة القديمة المعلن في بيان وزارة الداخلية التي تقضي باستخدام

القوة والعنف لمواجهة التحمرات وممارسة النشاطات الثقافية والسياسية والدينية التي لا تتناسب مع توجهات السلطة الحاكمة، أظهرت بشكل لافت حقيقة القلق والخوف الذين يتباينان السلطة و مختلف أجهزتها القمعية بعدما انكشفت مؤخراً الحقائق الأمنية المزيفة والدعائية الإعلامية الهائلة عن تكريس الاستقرار والأمن السياسي والاقتصادي الذي ظلت تتبعه السلطة في مختلف وسائل الإعلام والدعائية المرتزقة.

وفي الوقت الذي أظهرت فيه السلطة البحرينية مرة أخرى افتقارها رؤية صائبة تمكنتها من اتخاذ القرار المناسب الذي يجنبها استخدام وسائل اقوة المسلحة والعنف كحل وحيد لمنع المواطنين من قول الحقيقة وطرح مطالبهم المشروعة في ممارسة علنية ومسالمة اتخذت قوى المعارضة السياسية حتى الآن ما يمكن وصفه بالقرار الصائب والحضاري، فقد كانت دائماً ومتزال تحرص على تكرار التأكيد على التزامها بالثوابت الوطنية ومسألة الحوار والتفاهم طريقاً وحيداً لتجنب مظاهر القوة والعنف التي لم تعد مستحبة في هذا العصر ولم تؤد إلا إلى المزيد من القهر والتعسف وتعزيق الجروح والتخلف، وهي معطيات جديرة بالاهتمام مكنته قوى المعارضة بالفعل من حشد أصوات كافة الفعاليات الاجتماعية والطوائف لتأييد مواقفها ودعمها في مواجهة تسلط القوانين الجائرة وهيمنة العائلة الحاكمة ونهجها الأمني والسياسي الذي لا يستند بالطلاق إلى أي أساس شرعي، وهو ماراكم أيضاً نقاط الضعف في ادعاءات العائلة الحاكمة بأنها وحدتها القادرة على تمثيل الشعب والنواب عنه في كافة قضايا المجتمع والدولة على الرغم من أنها مازالت تعبر عن هذا الشعب الوعي المثقف والمسلم لا بل قلة منسوبة إليه في نظامه السياسي الاجتماعي والاقتصادي ولا يتحقق له أيضاً حتى الكلام من قريب أو بعيد عن قضايا وشؤون الدولة، مما أدى إلى عزلته عن موقع السلطة والمشاركة في تحديد وصنع القرار السياسي، وأن يخرج شاهراً سيفه في مواجهة ظلم السلطة وصلفها.

وتراجعت تهديدات بيان وزارة الداخلية البحرينية بإعلان الاستعداد لفرض حالة الطوارئ رسمياً عندما تتعرض منجزات الدولة للخطر بدعوى القائمين على مبادرة الإنفاق الأمني والاعتصام وفي مقدمتهم سماحة الشيخ عبد الأمير الجمرى الذي يعتبر أبرز رموز الحركة الدستورية في البلاد للمثول أمام المسؤولين في وزارة الداخلية البحرينية ووجهت لهم تحذيرات توحى بأن السلطة سوف تضرب بيد من حديد هي

أعنف من سابقتها إذا سارت الأمور بغير ماتشتتهي السلطة في هذه المرحلة وهذه هي أزمة السلطة البحرينية وعقبتها وتخلفها وبالتالي ضعفها ولعبها الخطير بالنار.

فقد كانت تحذيرات المسؤولين في وزارة الداخلية البحرينية للقائمين على مبادرة الاتفاق والاعتصام، الواعدة باتخاذ أقصى العقوبات الأمنية والمادية لمن يتجمع في الصلاة في غير مناطق السكن ولمن يتجرأ بالاتصال بمنظمات أو شخصيات وطنية في الداخل والخارج وبوكالات الأبناء، ومن يقوم بإصدار أو نشر منشورات أو بيانات تتطوي على الإساءة للسلطة والحكم من يتجمهر بدون تصريح رسمي من وزارة الداخلية، تعني رفضاً عملياً لأي تحرك شعبي أو قيادي بقصد مطالبة السلطة بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة أو محددة وإدخال الديمقراطي في البلاد، وهو الأمر الذي ترفضه المعارضة السياسية ويقى موضوع اهتمامها في ساحة الصراع مع السلطة حتى يمكن تحقيق كافة المطالب الشعبية.

ولاشك بأن إجراءات وزارة الداخلية البحرينية وتهدياتها للشعب وقواه المناضلة بجسم الأمور الأمنية والسياسية باستخدام وسائل القوة والقمع، ستبقى أبواب الصراع واحتمالات المواجهة الدامية مفتوحة في خلال الأيام والأسابيع المقبلة بين السلطة والمعارضة وسوف تضع الجميع أمام خيارات مصرية صعبة فإما المواجهة والتحدي أو التفاهم والمصالحة من خلال الحوار المسؤول، ولكن الحوار كما هو واضح الآن من تصرفات السلطة البحرينية بات صعباً، ولا يجدو حتى الآن بريق أمل لأن تزاجع السلطة عن ممارسة نهجها القمعي القديم، كما لا تستطيع المعارضة أن تقبل بأقل مما قدمته من أجل أن يكون الحوار والتفاهم السبيل الأمثل لحل الأزمة السياسية الراهنة في البلاد.

فهل يمكن أن يقى الوضع مهدداً بالانفجار الجديد أم أن السلطة البحرينية تقوم بعمل يجنبها الانفعال وخطر المواجهة.

القدس العربي/لندن/ ١١/١١/١٩٩٥

## **البحرين في مواجهة منظمات حقوق الإنسان**

**هاني الرئيس**

على مدى ستة اسابيع، ناقشت لجنة حقوق الانسان بالامم المتحدة في جنيف خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٩٧، قضايا حقوق الانسان المختلفة والانتهاكات التي تجري في بعض المناطق من العالم والمخالفة للقوانين الدولية في هذا الشأن.

وركزت مقررات الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الانسان هذا العام على جسامنة الانتهاكات في مسائل حقوق الانسان والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية التي تحدث في العديد من بلدان العالم النامية وبخاصة في البلدان التي ما زالت تحكم من دون دساتير ومن دون مؤسسات تشريعية وقضائية مستقلة وتمارس نهجاً قمعياً في مواجهة المطالب الشعبية العامة. وشددت مقررات اللجنة على ضرورة التزام الدول التي تنتهك القوانين الخاصة بحماية حقوق الانسان ولا تدعم قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ان تحترم ميثاق الامم المتحدة بشأن حقوق الانسان وتطوير مستوى التنمية التي تبقي الطريق الامثل نحو احترام حقوق الانسان.

ومن ناحية أخرى، فإن الدورة الثالثة والخمسين للجنة، قد شهدت هذا العام تحركاً واسعاً وميزاً من جانب المنظمات غير الحكومية التي ادانت وبقوة انتهاكات حقوق الانسان في العديد من دول العالم وبخاصة الدول النامية التي ما زالت تمارس القمع في مواجهة المطالب الوطنية الديمقراطية وقمع حرية الرأي والتعبير وتصر على رفض مشاركة المواطن في الحياة العامة بأن يحس بتحمل نصبيه من السلطة العامة وغيرها من الشروط والظروف التي تعكس مبدأ التوازن بين السلطة والحرية ويلاحظ من بين الادانات الواسعة التي تصدرتها مداخلات المنظمات غير الحكومية ضد الانظمة

القمعية التي ما زالت تمارس انتهاكات حقوق الانسان وتحاصر الديمقراطية، تلك التي اشارت اساسا الى ممارسة السلطة الحاكمة في البحرين، والتي تصر علىمواصلة النهج القمعي في مواجهة المطالب الوطنية الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتطویر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة وتوفیر فرص العمل للمواطنين.

وعلى الرغم من حجم الانتقادات والادانات التي وجهتها المنظمات غير الحكومية الى السلطة البحرينية بشأن انتهاكات حقوق الانسان وغياب الديمقراطية في البحرين، فان السلطة البحرينية ما زالت تتجاهل المطالب الداعية الى تخليها عن الاستمرار في سياسات القمع ومواجهة المعارضة الديمقراطية بالشدة والصرامة واحيانا بالقوة المسلحة وسفك الدماء وهي التي تملك الآلة السياسية والاعلامية المناسبة لاقناع الرأي العام المحلي والعالمي بأن من واجباتها هو حماية مواطنيها من الارهابيين وعملاء الخارج ومن الموجة الاصولية المت坦مية ليس في المنطقة وحدها، بل في العالم برمته، حيث مازال العالم مؤهلا لتصديق مثل هذه المبررات والاكاذيب. وطوال الفترة التي شهدت فيها البحرين الاحداث الدامية المؤلمة، كان الرأي العام العالمي والصحافة الدولية والعربية على حد سواء صامتين عن اي اشارة الى ممارسة القمع والقتل تحت التعذيب وبالرصاص الحي واحكام الاعدام وغيرها من الانتهاكات التي تعرض لها شعب البحرين خلال الاتفاقيات الشعبية المباركة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٤ وبعدها حيث ما يزال العديد من المواطنين الابرياء ورموز الحركة الدستورية في البلاد يرزحون في السجون والمعتقلات ويمارس ضدهم القهر وابشع انواع التعذيب والتعسف.

وبالطبع فان السلطة البحرينية وهي في مواجهة هذه المنظمات غير الحكومية التي تكلمت عن سياساتها الخاطئة والطائشة، لا تملك الا ان تظهر بعظره السلطة القرية القادرة على تكذيب "افتراءات" هذه المنظمات وحماية مواطنيها من الارهابيين والاصوليين المتعاونين مع الخارج بهدف اسقاط الحكم في البحرين والاضرار بالمنطقة، وربما كانت السلطة البحرينية التي تبدو عاجزة تماما عن مواجهة الحالة الداخلية بمنطق العقل والتجاوب مع اهداف الشعب وطموحه وامانيه، قد توجهت نحو لفت انتظار العالم الى قضايا ما يسمى بـ"الاصولية" وـ"الارهاب الدولي" لتكريس الدعم الاقليمي والعربي والدولي لسياساتها الاستبدادية القمعية، خاصة وانها مازالت تتلقى

الدعم المادي والمعنوي والعسكري من دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والغرب.

وتؤكد الدلائل بحسب ما جاء في مداخلات المنظمات غير الحكومية خلال الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الانسان، عدم صحة الاتهامات التي تروج لها السلطة البحرينية بحق المعارضة بوصفها اصولية وارهادية واستبعدت ان تكون متورطة مع حكومات وقوى خارجية ت يريد تقويض الاستقرار والامن أو الاطاحة بالحكم بواسطة القوة المسلحة، واعتبرت الاضطرابات الامنية التي شهدتها البحرين منذ الانفلاحة الشعبية المباركة في كانون الاول(ديسمبر) ١٩٩٤ ان مصدرها داخلي اذ ان ازمة الثقة بين الحكم والمجتمع قد بلغت حدود اللامعقول وكان واجبا على قوى المعارضة والتغيير في البلاد أن تتولى مهمة المطالبة بتحسين الاوضاع في البلاد وتأكيد احترام حقوق الانسان وتوفير الحريات العامة للمواطنين وضمان فرص العمل للمواطنين بما في ذلك حقوق المرأة والطفل كما اقرتها مواثيق الامم المتحدة والشرعية الدولية لحقوق الانسان. ولكن السؤال المطروح الان هل تكفي الادانة في حالة السلطة البحرينية، خاصة اذا ما باتت ممارسة القمع والقهر والتعسف نهجا يوميا يمارس في حق المواطنين وقوى المعارضة الدستورية.

القدس العربي/لندن/١٥/٥/١٩٩٧

# المرأة والمشاركة السياسية في البحرين

فوزية احمد عبدالله

تعتبر حركة "المجلس التنفيذي العلني" أول حركة سياسية منظمة في البحرين (١٩٥٤ - ١٩٥٦) جاءت لتعبر عن وحدة القوى السياسية ووحدة المطالب الوطنية وبعيدة عن المنحى الطائفي. وقد ساعد على قيام المجلس عوامل خارجية وداخلية . فالعوامل الخارجية تتمثل في التالي:

- ١ - ان الوطن العربي كان يمر بمرحلة الكفاحية للقضاء على الاستعمار والهيمنة الأجنبية.
- ٢ - انتشار الاحزاب والتنظيمات في الوطن العربي، كالبعث والقوميين العرب والشيوعيين وغيرها من الاحزاب. وكانت تلك التنظيمات في أوج تألقها الفكري لتلك المرحلة.
- ٣ - ضياع فلسطين وأثره في تأجيج المشاعر الوطنية.
- ٤ - قيام الثورة المصرية وما أحدها من أمل في النفوس بإمكانية محاربة المستعمر وتغيير الانظمة المستبدة.

اما العوامل الداخلية فهي:

- ١ - الإصلاحات الإدارية في العشرينات وظهور طبقة الموظفين.
- ٢ - اكتشاف النفط ١٩٣٢ وببداية تشكل الطبقة العاملة.
- ٣ - اتساع قاعدة المتعلمين. فالتعليم الرسمي للبنين بدأ ١٩١٩ وللبنات ١٩٢٨.
- ٤ - إنشاء النوادي في بداية العشرينات والتي كانت بمثابة منابر سياسية.
- ٥ - البعثات الطلابية للخارج منذ عام ١٩٢٧ - والتي زاد عددها في الخمسينيات للجامعات العربية في (دمشق - بيروت - القاهرة - بغداد) وانخرط بعض الطلبة في

الاحزاب الوطنية وتأثر البعض الآخر بما كانت تطرحه تلك التيارات الفكرية؛ وكان لذلك أثره في الساحة الداخلية في تحريك الوعي الشعبي نحو النضال للمطالب العادلة.

٦ - نشأة الصحافة المحلية التي كانت من أهم الم Nabir في دفع التحرك الوطني للتخلص من الأجنبي والمطالبة بالإصلاحات السياسية.

إن أهم مطالب "الم الهيئة التنفيذية العليا" كان: حياة برلمانية، اصلاحات قانونية، تشكيل نقابات عمالية ومهنية. علماً بأن الوعي الجماهيري والمطالبة بالإصلاحات الإدارية والمطالب الحقوقية العامة بدأ منذ العشرينات. فعريضة ١٩٢١، قدمت للمعتمد البريطاني مستعرضة فيها المظالم التي يتعرض لها أهل البحرين وإضراب المدارس ١٩٣٠ وانتفاضة الغواصين ١٩٣٢ ومظاهرات ١٩٤٨ إثر تقسيم فلسطين. كل ذلك كان تحركاً جماهيرياً عفوياً كرد فعل لما يعيشه قطاع كبير في المجتمع من ظلم وتعسف وعدم عدالة وضياع للحقوق. كل هذه المسيرات الوطنية تعتبر امتداداً ورافداً لحركة ٥٤ - ٦ والتي ضربت بقوة وعنف من قبل الحكومة والمستشار البريطاني بلجريف، فقد سجن ثم نفي زعماء الحركة وسجّن بعض أعضائها.

ان تحرك "الم الهيئة" لم ينتج عنه تغيير سياسي واضح، ولكن وهج هذا التحرك الجماهيري ظل باقياً في النفوس، فأحداث مارس ١٩٦٥ كانت أكثر عمقاً وأوسع مشاركة، فقد شلت البلاد في اضرابات استمرت ثلاثة أشهر للعمال والطلبة. وكانت مطالب هذه الحركة امتداداً لمطالب "الم الهيئة" كالدعوة إلى الاستقلال والغاء القواعد الأدبية وتحقيق المطالبات العمالية.

### المرأة والحركة السياسية

ساهمت المرأة البحرينية في احداث ٥٤ - ٥٦ بشكل جزئي ومحظوظ. كالمشاركة في المظاهرات والقاء الخطاب. ولأول مرة تكتب المرأة في الصحافة المحلية داعية إلى التحرر والمساهمة في الحياة العامة. وفي احداث ١٩٦٥ كانت مساهمات المرأة أكثر عمقاً وفاعلية وظهر دورها بوضوح أكثر فقد شاركت مشاركة مؤثرة في المظاهرات والاضرابات الطلابية، وكان ذلك بداية لمسيرتها ونضالها من أجل تحررها من القهر الاجتماعي والسياسي.

ان موقف النساء في احداث ١٩٦٥ ودورهن المؤثر يعود أساساً إلى اتساع قاعدة المتعلمات من النساء، وعودة عدد منها من الدراسة من الجامعات العربية في القاهرة وبيروت ودمشق وانضمام البعض منها إلى التنظيمات السياسية العربية. علماً

بأن معظم العائدات عملن بالتدريس في المراحل الثانوية وكان لهن دور في تنفيذ  
الطلابات او توجيههن للعمل السياسي. وكان لدورهن أثر واضح في تعميق وعي  
الطالبات النقدي والتقديمي.

كما ان الجمعيات النسائية لعبت دوراً كبيراً في التوعية الاجتماعية، فأول جمعية  
نسائية في منطقة الخليج العربي هي جمعية نهضة فتاة البحرين والتي تشكلت عام  
١٩٥٥.

ساهمت الجمعيات النسائية بدور نشط من أجل الاعتراف بحقوق المرأة السياسية  
فبعد قيام المجلس الوطني الذي حرم المرأة من حق الترشيح، عملت الجمعيات على رفع  
عريضة للامير للاعتراف بحقوق المرأة السياسية، كما ان الجمعيات النسائية وقطاع كبير  
من نساء البحرين ناضلن من أجل عدم حرمان المرأة من العمل في القطاعات المختلفة.  
ولقد برع دور المرأة البحرينية في العريضة الشعبية لعام ١٩٩٤ والتي ضمت خمسة  
وعشرين الف توقيع للرجال والنساء وجاءت هذه العريضة لتأكيد على عودة الحياة  
الدستورية وكفالة الحريات المدنية وعودة المنفيين قسراً والمطالبة بحل مشكلة العاطلين عن  
العمل وكلها مطالب سياسية وإنسانية من أجل الاصلاح السياسي.

ومن اللافظ أن لجنة العريضة التي تصدرتها اربعة عشر شخصية لم تشارك فيها  
الا امرأة واحدة فقط. هذا الضعف في التمثيل النسائي يرجع بالأساس الى عدم وضوح  
الدور القيادي للمرأة في تصور الحركات الوطنية علمًا بأن لجنة العريضة تمثل جميع  
التيارات الوطنية. ولهذا نلاحظ أن وضع المرأة البحرينية والغربية بوجه عام لم يأخذ بعده  
المطلوب ولم يعالج معالجة جادة من قبل التيارات الوطنية وإنما أصبح التعامل مع قضيائيا  
المرأة يأخذ بعدها متخلقاً وأحياناً متطرفاً وإن اتسم في أحياناً قليلة بشيء من الاهتمام.

وجاءت العريضة النسائية لعام ١٩٩٥ (ارسلت للامير) وتضم ثلاثة عشر  
توقيع باسم امهات ونساء البحرين متضمنة مختلف الشرائح الاجتماعية التعليمية  
والعمرية والاتجاهات السياسية، مطالبة بتفعيل الدستور والدعوة لانتخابات مجلس وطني  
وحرية التعبير وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وحصول المرأة على حقوقها السياسية.  
إن العريضة النسائية جاءت لتعزز من وحدة النضال الوطني ولتكسر الصوت  
النشاز للدولة والذي تدعى فيه بأن التحرك الوطني (منذ ديسمبر ١٩٩٤ والذي لايزال  
مستمراً) تحرك طائفني مدحوم من الخارج؛ وللعلم فإن أكثر من ٦٠٪ من الموقعتات  
على العريضة من الطائفة السنوية.

ان العريضة النسائية شكلت منعطفاً كبيراً في نضال المرأة البحرينية وفي مشاركتها السياسية وهي صوت متفرد ومتميز لنساء منطقة الخليج ، وتعتبر اول تحرك جماعي معلن للمرأة في البحرين، ولذلك جلأت السلطات الى إكراه النساء العاملات في القطاع الحكومي بكتابة رسائل اعتذار وهددن بالفصل من الخدمة مالم تستجب النساء لذلك. وهذا اسلوب من الاساليب الظالمه والقسرية على المواطنين. وفعلاً فقد تم فصل ثلات من نساء العريضة لرفضهم تقديم الاعتذار.

ان اسلوب النساء في تلك العريضة كان متحضرأً ومتوازناً والمهدف منه ايصال صوتهن وما يشعرون به الى اعلى سلطة في الدولة. الى جانب التأكيد على انهن موجودات وباصرار على الساحة السياسية . ومن هنا لابد وان يكون موضوعها من المواضيع الواضحة المعالم والاهداف وليس مجرد ذكر في سياق الخطيب والبلاغات.

بعد فصل نساء العريضة الثلاث توالى تصريحات نساء البحرين، فيبين ١٩٩٤ - ١٩٩٧ تم اعتقال مايزيد على ١٠٠ امرأة وقد أمضت النساء في المعتقلات مدة طويلاً، علمأً ان تجربة النساء في المعتقلات ليست بمجدية. ففي عام ١٩٧٣ تم اعتقال سيدتين من خريجات الجامعات للملدة من ابريل ١٩٧٢ الى ديسمبر ١٩٩٢ دون ان توجه لهما اية تهمة.

وقد ثبت ان نساء البحرين المعتقلات أظهرن كثيراً من الصبر والشابرية وروح التحدي، مما أزعج السلطات فلجأت الى التعامل معهن بأساليب غير أخلاقية، وتعتبر زهرة كاظم أول شهيدة من نساء البحرين.

إن آخر اسلوب اتبنته السلطات مع النساء العاملات في الخدمة المدنية اجبارهن تحت التهديد على تقديم الاستقالة، وهذا ماحدث لإحدى اساتذة الجامعة. من هنا تأتي الدعوة لكافه القرى الوطنية بكل اتجاهاتها ان تشنن مقاومتها للمرأة وما تقوم به وان تضع قضية المرأة ضمن استراتيجيةيتها النضالية وان يكون موقفها واضحأً من مشاركة المرأة ومسواتها.

إن المرأة البحرينية وهي تواجه القيود الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مؤمنة باستحالة تحقيق مطالبهما. معزز عن قضايا المجتمع، والنساء يتطلعون الى مستقبل افضل تحت شعار لنسر معاً نحو آفاق الحرية والمساواة.

إن مسيرة النضال مسيرة شاقة ومضنية ولكنها تحمل لذة الأمل. فالجميع يأمل يوم يمارس الشعب فيه حريته ويتحقق مطالبه في أفق بعيد عن مظاهر الاستبداد والاستلاب.

الأمل - العدد ٥٣ - مارس ١٩٩٧

## **ماذا يجري في البحرين: الحقيقة والإدعاء**

**عزيز محمود**

**جبهة التحرير الوطني البحرينية**

في اواسط شهر يناير(ك ٢) صعدت السلطات في البحرين من ممارساتها القمعية ضد المعارضة السياسية. ورافقت تلك الأعمال حملة إعلامية واسعة داخل وخارج البلاد متهمة الحركة المطلبية بالتخريب والإرهاب وارتباطها بدول أجنبية.

وعلى اثر تلك الحملة اعلنت دول مجلس التعاون والأمانة العامة للمجلس عن تأييدها للسلطات البحرينية في اجراءاتها وهذا موقف طبيعي من تلك الدول وكما هو الحال لوقف الدول الغربية وأمريكا الداعمة لحكومة البحرين ولكن وللأسف الشديد فقط أعلنت بعض الدول العربية والجامعة العربية تأييدها لسلطات البحرين وإجراءاتها القمعية مرددة نفس حجج البحرين الرسمية دون التأكد و التحقيق منها مع العلم أن جميع تلك الجهات التي أعلنت موقفها المساند لحكومة البحرين تعرف وعلى إطلاع بالأوضاع السياسية والاقتصادية المتزدية ولا شك ان هذا الموقف سيصعب نضال الحركة الدستورية في البحرين وخاصة في الخارج ولكنه لا يمكنه إنهاء أو إيقاف هذه الحركة التي برزت لأسباب داخلية بحتة ولن تتوقف إلا بعد ان تزول الأسباب التي أوجدتها ومن المعروف ان البحرين . حالها حال معظم دول منطقة الخليج تفتقد لأبسط الحريات الأساسية واي شكل من أشكال المعارضة يواجه بعمارات بوليسية وحشية بدءا من الطرد من العمل و المنع من السفر والاعتقال لمدد طويلة دون محاكمة التعرض للتعذيب حتى الموت الى النفي من البلاد وسحب الجواز وإسقاط الجنسية . لذلك فإن نضال شعب البحرين ومنذ العشرينات هذا القرن

كان يمحور حول قضيتيْن اساسيتين تحقيق الاستقلال من الاستعمار البريطاني وخلق مجتمع عصري يقوم على مؤسسات دستورية وحياة برلمانية تتمتع بالحريات العامة. ولم تشهد البلاد طوال العقود المنصرمة فترة زمنية خلت خلاها السجون من المعتقلين السياسيين أو عدم وجود منفرين سياسيين خارج البلاد حتى أثناء الفترة الوجيزة من وجود المجلس الوطني "البرلمان" أعوام ١٩٧٣-١٩٧٥ م الذي أنتخب بناء على أول دستور للبلاد أقر عام ١٩٧٢ اي بعد الانسحاب البريطاني عسكرياً من المنطقة وإعلان استقلال البحرين وبقية المحاكم البريطانية في الخليج عام ١٩٧٠م فحتى أثناء وجود هذا المجلس الوطني وحصول بعض الانفراج في الحياة السياسية فان السجون لم تخلي من المعتقلين السياسيين بل على العكس فإن مرحلة ما بعد الاستقلال وخاصة منذ اغسطس ١٩٧٥ . أي عندما حلت السلطات المجلس الوطني وعلقت معظم مواد الدستور الذي سنته واقرته هي نفسها تعد هذه المرحلة أكثرها سواداً ودموية في تاريخ البحرين المعاصرة حيث اتسعت المعارضة ضد ممارسات السلطة القمعية لتشمل كافة الاتجاهات السياسية من علمانية ولiberالية واسلامية.

فقد شنت أجهزة الامن التي لا يزال يترأسها منذ عام ١٩٦٦ المرتزق البريطاني إيان هندرسون ، حملات اعتقال واسعة في الأعوام ١٩٧٤-١٩٧٥ شملت المئات من الوطنيين والنقابيين. بينهم نواب المجلس المنحل ومحامون وأطباء ومهندسو وشعراء وأدباء. الذين تعرضوا للتعذيب الجسدي والفصي وبقي غالبية المعتقلين في السجون دون محاكمة حتى الثمانينيات وفي عام ١٩٧٦ شنت حملة اعتقالات جديدة شملت ايضاً افراد قوة الدفاع الذين أصدرت محكمة عسكرية بحقهم احكاماً بالسجن أقله سبع سنوات وحتى ٢٥ سنة، واستشهد تحت التعذيب نفس السنة إثنان من المناضلين الشباب محمد غلوم والشاعر سعيد العويناتي. وفي عام ١٩٨٦ سقط تحت التعذيب العديد ومن بينهم الطبيب الشاب هاشم العلوي.

وخلال هذه الأعوام لم تتوقف حملات الاعتقال ومداهمة البيوت وطرد كل مشكوك فيه من العمل وازداد عدد المنفيين والفارين من الملاحقة في الخارج ووصل إلى المئات منتشرين في العديد من الدول العربية والأوروبية وأمريكا وصولاً إلى استراليا !!

كما أن الأسرة الحاكمة وطوال تلك السنوات المنصرمة مارست سياسة اقتصادية جشعة كان نتيجتها ان أصبحت البحرين من افقر دول مجلس التعاون على

الرغم من الثروة النفطية وموقعها التجاري الهام في منطقة الخليج وتفشت البطالة بين المواطنين حيث عدد العاطلين عن العمل أكثر من ٣٠ ألف شخص، هذا في الوقت الذي تزداد كل سنة اعداد العمالة الاجنبية في البلاد ووصلت الى أكثر من ١٣٠ ألف وفاقت حاجة البلاد لها.

إن كل تلك الظروف المذكورة جعلت أطراف المعارضة كافة تتقارب وتفقى على ضرورة تشديد الضلال والمطالبة بتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد وأججت في مطلع العام ١٩٩٢ على مطالب مشتركة تحملت في العريضة الشعبية التي أقبل الشعب على التوقيع عليها على نطاق واسع وصل إلى أكثر من ٢٥ الف توقيع عام ١٩٩٤ وتشكلت لجنة مثلت جميع الاتجاهات السياسية والثقافية الاجتماعية لمقابلة الامير وتسلمه العريضة ومناقشة الوسائل الكفيلة بتطبيقها لإخراج البلاد من إزمتها.

وقد احتوت العريضة على المطالب التالية

- تفعيل دستور البلاد.

- اعادة الحياة النيابية عبر انتخابات جديدة للمجلس الوطني

- الإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين.

- عودة جميع المبعدين والمغضوبين للبقاء في الخارج إلى البلاد.

- حق المرأة في الترشح والانتخاب.

- حل مشاكل البطالة في البلاد.

إلا أن السلطات بدلاً من الاستجابة إلى هذه المطلب الشعبي رفضت استقبال لجنة العريضة وقبول اية رسالة مكتوبة جماعياً وبدأت بالتحريض والتحديد لكل من يدعوا للتلوقيع على العريضة.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الجماهير بالاقبال على توقيع العريضة ومطالبة السلطات في تجمعاتها بإجراء الحوار مع لجنة العريض والجدير ذكره ان السلطات الامنية تمنع اي تجمع او تظاهر في البلاد.

وتنعى تجمهر اكثر من خمسة اشخاص في آن معاً. لذا كانت المساجد والاماكن الوحيدة للتجمع. وبالرغم من سلمية الحركة والتجمعات وتظاهرات العاطلين عن العمل أمام وزارة العمل فإن السلطات واستمراراً في تعنتها واسلوبها القمعي بدأت باعتقال نشطاء وبعض أعضاء لجنة العريضة وبسطل خاص من قادة

المعارضة الشيعية في أواخر عام ١٩٩٤ . وقد أشارت تلك الاعتقالات استنكاراً وسخط الجماهير التي خرجت إلى الشارع في تظاهرات سلمية مطالبة بالافراج عن المعتقلين والاستجابة للمطالب الديمقراطية الواردة في العريضة. وقد ردت السلطة على ذلك بإinzال قوات مكافحة الشغب التي قمعت المتظاهرين بوحشية مستخدمة القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والجلي. مما أدى إلى استشهاد اثنين وجرح العشرات واعتقال المئات من المتظاهرين.

وقد كانت تلك الشرارة التي اشعلت الانتفاضة التي استمرت اشهرأً وراح ضحيها عنف السلطة ١٤ شهيداً ومئات الجرحى وما يقارب الاربعة آلاف معتقل ونفي العديد إلى خارج البلاد. وتفننت الأجهزة في ممارسة التعذيب الذي طال الأطفال والفتيات والنساء.

ورغم كل ذلك فإن زعماء الحركة المعتقلين قاموا بما سمي فيما بعد بالمبادرة وقدموا تنازلات عدّة للسلطات بما في ذلك كتابة الرسالة التي نشرتها فيما بعد الأجهزة الأمنية وقبو لهم بمناشدة الجماهير للهدوء مقابل ان تقوم السلطة بالافراج عن المعتقلين والمحكومين وبدء الحوار فيما بعد مع لجنة العريضة . وقد أشارت محتوى الرسالة المذكورة موجة من الاستياء في صفوف الجماهير وأطراف المعارضة الأخرى . وعلى الرغم من ذلك فإن أصحاب المبادرة استمروا في التزامهم بالاتفاق الذي توصلوا إليه مع الأجهزة الأمنية وبعد خروجهم من السجن نادوا بالهدوء واستجواب الناس لندائهم واستتب الهدوء في البلاد لأكثر من ثلاثة أشهر.

إلا أن السلطة نكثت بوعدها ولم تفرج عن كل المعتقلين. بل على العكس من ذلك شرعت في محاكمات جديدة اعتقال العشرات من تلاميذ المدارس. مما اضطر أصحاب المبادرة إلى اللجوء مرة أخرى للجماهير وشرح فحوى الاتفاق بينهم واجهزه الامن في المساجد فلنجات السلطات إلى مداهمة المساجد والمآتم وإغلاقها. وكان من الطبيعي أن تثير مثل هذه الاجراءات استنكار الناس وخروجهم للشارع متدينين بهذه الاعمال المنافية للأعراف والدين.

وردت السلطة من جديد بالعنف لتفريق المتظاهرين. وأدى ذلك إلى اتساع موجة الاحتجاجات وإلى ردود فعل عنيفة من الجماهير الغاضبة . وأعلنت السلطة على أثر ذلك حملتها الإعلامية حول التدخل الخارجي، كما ذكرنا في البداية، وقامت باعدة اعتقال زعماء المعارضة الشيعية والمئات من المواطنين.

ولادعاء سلطات البحرين بالتدخل الخارجي تاريخ طويل يعود إلى الخمسينيات حيث اتهمت السلطات الاستعمارية الانفاضة الشعبية وقادتها في الاعوام ٥٤ - ٥٦ بأنها مرتبطة بالخارج، وخاصة مصر والاتحاد السوفييتي. كذلك في الاعوام ٧٥-٧٤ اتهمت السلطات الحركة الديمقرatية والنقاية بارتباطها بالخارج وأنهاء أي السلطة. اكتشفت مؤامرة شيوعية ضد منطقة الخليج مركزها البحرين . كذلك إدعت عام ١٩٧٩ إذ اعلنت عن تدخل شيوعي . وفي العام ١٩٨١ وفي الأحداث الأخيرة فنسبتها إلى تدخل إيراني.

إن حركة المعارضة في البحرين حركة نابعة من صميم المجتمع اسبابها ومبرراتها النظم نفسه واسلوب معالجته للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد.

وإن وجود أزمة سياسية واقتصادية وغيرها من المشاكل في البحرين لا يستطيع ان ينكرها حتى أصدقاء السلطة البحرينية . وأكبر دليل على ذلك وأخرها تصريح مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الاوسط روبرت بيليترو الذي دعم سلطات البحرين في إجراءاتها القمعية ضد المعارضة، إلا أنه اقر بأنه هناك بطالة ومشاكل أخرى في البحرين.

وان تحاول دول اخرى الاستفادة من هذه المشاكل لصالحها فهو امر طبيعي وليس مسألة غريبة . ولكن من الحكمة لاي نظام أن يتعامل مع المشاكل الداخلية بروح المسؤولية ومحاولة حل تلك المشاكل عبر الحوار واحترام ارادة الشعب ومشاركته في السلطة عبر المؤسسات الدستورية وضمان الحريات العامة، وبذلك يقطع الطريق ويفصل إمكانية استغلال الدول الاجنبية للأوضاع الداخلية لأي بلد للتدخل بشؤونه.

وهذا ما كان ويجب أن تقدم عليه سلطات البحرين وليس ما تقوم به حالياً

## خلافيات الانفاضة الدستورية ٩٤

الشيخ علي سلمان

### تركة الوجود البريطاني

بعد حوالي مائة وخمسين سنة من الوجود البريطاني في المنطقة جاء قرار الانسحاب البريطاني في سنة ١٩٧١ تحت ضغوط الميزانية وضرورة تقليل النفقات العامة للدولة البريطانية، هذا الوجود والانسحاب كان تحت مؤشرات ودّوافع المصلحة البريطانية دون الأخذ بالاعتبار لصالح الطرف الآخر وهو ما انعكس على طبيعة هذا الوجود طوال المائة والخمسين سنة في منطقة الخليج فلم تلمس أي استراتيجية لتتطور الشعوب المستعمرة كما هي دعاوى الاستعمار والانتداب لتبرير وجودها في الدول المحتلة وما كان من تطور أدخل في هذه الدول كان بداع الحفاظ على الاستقرار والأمن الذي يتنااسب مع الوجود البريطاني ويخدم أهدافه والإصلاحات الإدارية في البحرين في العشرينيات مثلاً جاءت لمنع اندحار اجتماعي قد يهدد استقرار الوجود البريطاني في الجزيرة وهكذا ماتؤكده النصائح التي وجهت للحكام في الكويت ودبي والبحرين في سنة ١٩٣٨ وهكذا نرى أن جوانب التطور والتقدم في المجتمعات الخليجية المستعمرة عموماً جاءت بمبادرات شعبية من المثقفين والواعين من أبناء هذه البلدان فالتعليم وهو أبسط الأشياء الممكن تطويره بدأ بمبادرات شعبية لا ببرامج المستعمر.

وفي ظل هذا السياق من النظر إلى الوجود الاستعماري في المنطقة، نفهم طبيعة إيجاد الأنظمة الخليجية والمحافظة عليها طوال فترة الاستعمار. فقد دفع الجيش البريطاني عن هذه الأنظمة أمام ماصوره من مخاطر خارجية من العثمانيين أو الإيرانيين أو المصريين وغيرهم. كما دفع في مراحل أخرى عن هذه الوجودات أمام رياح التغيير

الداخلية كما حدث لحركة الهيئة بين سنة ١٩٥٤ و ١٩٥٦ التي انتهت باعتقال قادتها ومحاكمتهم وترحيلهم في البارج البريطانية إلى جزيرة سانت هيلانة أحدى المستعمرات البريطانية في المحيط الأطلسي، بعد أن انتشرت القوات البريطانية تحسباً لأي ردود فعل شعبية.

وبعد معايدة الحماية في سنة ١٨٢٠ تطور هذا الارتباط بين هذه الحكومات والحكومة البريطانية إلى درجة الإدارة الفعلية لشئون البلاد الداخلية وهكذا قامت السلطة البريطانية بإزاحة الحكم عيسى بن علي وتنصيب ابنه بالرغم من معارضته في سنة ٢٣ كما هو واضح في مذكرات السير بلكرييف الذي تواجد في البحرين بصفة مستشار للحاكم من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٥٧ والذي انتهى به الأمر إلى سلطة يتمكن من خلالها من اعتقال أي شخص ومحاكمته وإبعاده عن البحرين. أما الشئون الخارجية والتنقيب عن النفط فقد كانت موكلة بشكل رسمي إلى الحكومة البريطانية.

**وختاماً توك الاستعمار خلفه:**

١- أنظمة حكم قبلية غير كفؤة ثبتها بوسائل مختلفة أهمها بناء أجهزة أمن قوية والإشراف عليها حتى بعد الاستقلال كما هو الحال في البحرين وعمان والإمارات حتى الوقت الحاضر.

٢- خلق الأرضية المناسبة للنزاعات الحدودية من خلال عدم ترسيم الحدود بشكل قاطع بين هذه الدول.

#### **دورية الأزمات:**

إن محاولة تكيف الحكم القبلي الناشئ أساساً لمتطلبات الحياة البدوية في تنقلاتها في بحثها عن الماء والكلأ وفي حروبها وغاراتها وهي أن تعقد حياة بسيطة، إلى حكم في القرن العشرين لدولة بمجموع تعقيداتها وتطوراتها الداخلية والخارجية، لم تكن ممكنة مما أدى إلى تشوّه كبير في البنية السياسية لهذه الدولة، فالتطور قد طال جميع جوانب الحياة في هذه الدول على جوهر السلطة السياسية فهو غير قابل للتطور مهما تغيرت الدنيا من حول هذه القبيلة، فالروح القبلية هي الحاكمة في كل هذه الدول، ويكتفي لإثبات ذلك إلقاء نظرة واحدة على أسماء الوزراء والمناصب العليا في البحرين مثلاً.

إن قابلية التطور في جميع مناحي المجتمع وعدم قابليتها في روح النظام السياسي أدى إلى استمرار التوتر بين هذه الأنظمة وشعوبها وإلى الأزمات الحادة

أحياناً فالعلاقة بين الحاكم والشعب في مثال البحرين، لم تشهد أي فترة افتتاح وتواجد على طول حكم أسرة آل خليفة الذي امتد من سنة ١٧٨٣ حتى الآن، فالشك والتلخواف من الشعب ومن رغبته في الإصلاح السياسي هي المسيطرة على روح هذه القبيلة في جميع إجراءاتها على طول هذا الزمن. ففي رد أسرة آل خليفة بعد اجتماعهم للتشاور حول اقتراح مع المعتمد السياسي في البحرين بإنشاء مجلس شورى معين من قبل الحاكم سنة ١٩٣٨ توضح هذا الماجس إذ كان الرد هو: "إن إنشاء هذا المجلس وبأي اسم كان يعني نهاية حكم آل خليفة للبحرين".

وفي الأحاديث التي تدار بين الأمير الحالي وبعض الوجهاء يتطرق الأمير دائماً إلى محاولات الشعب في الإصلاح في سنة ٢٣ و٥٤ و٧٢ وغيرها على أنها مؤامرات هدفها إزاحة حكم قبيلة آل خليفة من البحرين. وهذا المضمون نفسه يعترف به رئيس الوزراء في سنة ٩٣ عندما يبرر عدم حدوث تطورات كبيرة في برامج الدولة الاقتصادية إلى عامل الماجس الأمني وسيطرته على تفكير القائمين على القرار السياسي.

ونتيجة لهذا العامل الرئيس وغيره من العوامل المساعدة فقد تميزت الحياة السياسية في البحرين بدورية الأزمات الحادة ففي التاريخ الذي سجلته الوثائق البريطانية وبعض الكتاب المعاصرين يمكن تسجيل عدة أزمات كان أهمها الإصلاحات الإدارية في سنة ١٩٢٢ واضطرابات الغواصين سنة ١٩٣٢ والمطالبة بالإصلاح السياسي سنة ٣٨ وحركة الهيئة العامة بين سنة ٥٤ إلى سنة ١٩٥٦ وانتفاضة ١٩٦٥ واضطرابات ٧٢ و٨١ وصولاً إلى الانتفاضة الدستورية سنة ١٩٩٤ المستمرة حتى الآن.

### خلفيات الانتفاضة الدستورية في سنة ١٩٩٤ :

يمكن تقسيم العوامل المهيأة للانتفاضة الدستورية إلى قسمين خارجي وداخلي.

#### أولاً: العوامل الخارجية:

لقد تميز التاريخ السياسي للبحرين منذ القدم بالتأثير الشديد بالأحداث والقوى الإقليمية وهذا هو قدر الدول الصغيرة في مساحتها وعدد سكانها مما تكاد تظهر قوة إقليمية أو دولية حتى تعيد حكومة البحرين تحالفاتها وتبعيتها ودفع ضريتها على ضوء هذه القوى فاليوم الولاء للعثمانيين وغداً التبعية لإيران وبعد ذلك إلى الدولة البريطانية مروراً بالوهابيين والعمانيين والمصريين حسب قوة كل طرف وفي المقابل تجد الانعكاس

السريع للحركات التحررية والمناهضة لحكوماتها أو للاستعمار في تشكيل فروع لها في البحرين فالقوميون والشيوعيون والبعثيون والإسلاميون وغيرهم وجدوا طريقاً سهلاً للنمو والتحرك في البحرين. وكثيراً ماجاءت التحركات الشعبية في البحرين نتيجة لأحداث عربية وإقليمية كقرار تقسيم فلسطين وثورة ٢٣ يوليو والعدوان الثلاثي وحرب ٦٧ وانتصار الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩ وغيرها.

إن هذه الملاحظة جعلت من رصد العوامل الخارجية في حالة دراسة الأوضاع في البلدان الصغيرة في غاية الأهمية وأهم العوامل الخارجية القرية المهيأة للانتفاضة الدستورية هي:

١- انهيار الاتحاد السوفيتي وفشل التطبيق العملي للشيوعية والتحول السريع للأنظمة الاشتراكية والكثير من الأنظمة الموالية لها في شرق أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية إلى النظام الديمقراطي مما أوجد أكبر وأسرع موجة ديمقراطية في التاريخ.

٢- ظهور الدعوة إلى اقتصاد السوق بقوة منذ منتصف الثمانينات وبداية برامج الشخصية والتي بدورها تتطلب تطويراً في النظام السياسي حتماً.

٣- تبلور النظام العالمي الجديد ذي الأحادية القطبية والذي يرتكز الأقوياء فيه على النظام الديمقراطي ويشارون به.

٤- النتائج المرتبطة على حرب الخليج الثانية والتي كان منها تلاشي الآمال في الأنظمة العربية عامة مهما اختلفت إيديولوجياتها والتوجه الشعبي نحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية في القرار السياسي كأسلوب بديل عن هذه الصيغ القائمة من الحكومات العربية.

٥- نجاح النضال الطويل للحركة الديمقراطية في الكويت بالوصول إلى إعادة مجلس الأمة الكويتي على إثر حرب الخليج الثانية وانعكاساتها الإقليمية.

ولهذا العامل الأثر الكبير في دفع الحركة المطلية في الخليج وفي البحرين بالخصوص إلى الأمام وحفزها نحو القيام بالخطوات العملية لاسترجاع الحياة النيابية المعطلة منذ ٢٦ أغسطس ١٩٧٥ . وذلك لشدة الترابط بين الشعوب في الخليج عامة وبين الشعب الكويتي والبحريني خصوصاً. وتشابه التجربة البرلمانية في كلا البلدين.

أما العوامل الداخلية فأهمها:

١- بالرغم من الملاحظة التاريخية حول التأثير الشديد للبحرين بالعنصر الخارجي إلا أنه يبقى عنصراً ثانوياً مساعداً أو معيناً ولا يمثل الموربة في العمل

السياسي من أجل الإصلاح في البحرين. والالتفات إلى هذه النقطة دفع العاملين في الساحة إلى التركيز على العناصر الذاتية للعمل السياسي وجعلها محور الحركة وتجنيد العمل السياسي الارتباطات الخارجية التي كانت تختنق العمل السياسي في الماضي كما هي في تجربة الناصريين واليساريين في الخمسينات والستينات والإسلاميين في بداية الثمانينات.

فبدأ العاملون يتوجهون إلى تنمية القوى الداخلية وسرعان ما تعرفوا إلى عناصر قوتهم المتمثلة في الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية وإشاعة الاحترام للأخر، وقد نتاج عن هذا التوجه العمل على بناء الوحدة الوطنية التي تضم الطوائف والتنظيمات السياسية والإسلامية وغيرها وتبني القضايا المرتبطة بحياة المواطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن هذا التحول في ترتيب العوامل المؤثرة ساهم بشكل كبير في نجاح التحرك السياسي المطالب بالعودة إلى الحياة النيابية.

٢- النضج السياسي الذي توفرت عليه التيارات والشخصيات السياسية الفاعلة في الساحة البحرينية نتيجة لطول خبرتها ومارستها السياسية فقيادات التحرك الدستوري يمتد عمرها السياسي لحوالي الثلاثين سنة وهكذا التيارات السياسية الفاعلة ويمكن أن نلمس هذا النضج في الأهداف المتبناة والوسائل المتبعة لتحقيقها، فلم تنجر إلى شعارات التغيير الجذري ولم تندفع إلى أساليب العنف على الرغم من إجراءات الدولة المتناهية في القسوة على الحركة خصوصاً في الستين الأخيرتين، فبقيت الحركة ترفع شعار العودة للحركة النيابية والدعوة إلى السير في الإصلاح التدريجي ابتداءً من عودة المجلس الوطني المنتخب وتفعيل الدستور وهو عين الشعار الذي بدأت به حركتها في بداية التسعينات. كما تمسكت بمحقها في ممارسة العمل السياسي المعارض انطلاقاً من الأساليب السلمية.

وهي بهذه الشعارات والأساليب تستفيد من تجاربها الماضية ومحاولاتها التغيير الجندي معتمدة على أسلوب التنظيمات والعمل الحزبي والذي لم يكن موقفاً بالدرجة الكافية.

٣- لقد شهدت السنوات الأخيرة لانتصار الثورة الإسلامية في إيران ظهور التيارات السياسية الإسلامية ومنذ ذلك التاريخ ابتليت الكثير من الحركات السياسية بالاشتغال بالقضايا الثانوية التي تمثل قضايا الاختلاف في الرأي الفقهي أو السياسي فيما

يبنها وصرف في ذلك الكثير من الجهد والوقت إلا أنها ومنذ منتصف الثمانينات بدأت عملياً في التجاوز لهذه الحالة والتوجه إلى القضايا الأساسية وتجاوز الاختلافات البسيطة فيما بينها مما أوجد في البحرين تياراً إسلامياً متماسكاً يمثل الأغلبية العظمى من أبناء الشعب.

٤- في السنوات العشر الماضية وعلى أثر الكثير من الجهد الخيرة من قبل الإسلاميين وغيرهم من خلال جلسات اللقاء والمحوار والتشاور تم إزالة الكثير من سوء الفهم والتشكك بين الإسلاميين وغيرهم مما مهد الأرضية لقيام التحالف الوطني والشروع في العمل السياسي المشترك والذي كان أهم خطوطه العائض المشتركة في سنة ٩٢ و ١٩٩٤.

٥- لقد لعب النظام منذ الوهلة الأولى لوصوله على المسألة الطائفية فغذتها وأشاع بين الطوائف الخوف من بعضهم البعض فصور السنة على أنهم الحاكمون الظالمون للشيعة وصور الشيعة على أنهم المتركون للانقلاب على السلطة السنوية وإقامة الحكم الشيعي الذي سوف يلقي بالسنة في البحر. وكلما حاول المخلصون من أبناء الطائفتين إزالة هذه الهواجس الكاذبة وجدوا السلطة السياسية ممثلة في قبيلة آل خليفة واقفة بالمرصاد لهذه المحاولات ومعاقبة القائمين عليها بأشد العقوبات من السجن والنفي خارج البلاد. ولكن بالرغم من هذه اليقظة من الدولة استطاع المخلصون الوعون من الطائفتين التقليل من هذه الهواجس ونجحوا في إقامة الكثير من الجسور بين الطائفتين مما ساهم بقوة في نجاح المشروع السياسي لاحقاً.

٦- لقد شهدت البحرين وعيادات شعبية في الأساس تطورات كبيرة في التعليم لتصبح من الدول العربية القليلة التي يشكل فيها المتعلمون حوالي ٨٠٪ من السكان ويقتدِ الكثير من أبنائها الشهادات المتقدمة في مستوى الماجستير والدكتوراه في مختلف العلوم وهو الأمر الذي ساهم في شعور الناس بضرورة مشاركتهم في إدارة شؤونهم السياسية.

٧- إن العامل الأكثر أهمية بعد شعور الناس بالحاجة إلى الكرامة الإنسانية والإصلاح السياسي هو استمرار التراجع في مستوى الحياة الاقتصادية للمواطن في الوقت الذي شهدت البحرين الكثير من التضخم إلا أن الأجور ظلت شبه ثابتة على طوال العشرين سنة الماضية. كما تراجعت مستويات الخدمات التي تقدمها الدولة في الإسكان والصحة وغيرها نتيجة لتأكل مؤسسات الدولة أمام الزمن والزيادة السكانية.

وكمجزء من العنصر الاقتصادي تأتي البطالة المنتشرة بين المواطنين بنسبة ١٥٪ إلى ٢٠٪ كأهم مؤشر على سوء الوضع الاقتصادي للبحرين الذي عجزت عن خلق بدائل حقيقة للنفط الذي اكتشف فيها سنة ١٩٣٢.

٨ - لقد كان لانتشار الفساد والرشوة في أجهزة الدولة جميماً من رئيس الوزراء إلى أبسط موظف صغير إلى انتشار التذمر والاستياء لدى جميع المواطنين وزاد الأمر سوءاًدخول آل خليفة المنافسة التجارية معتمدين على نفوذهم في الدولة فشاركوا التجار في جميع المشاريع الناجحة قهراً وجلبوا للبلاد الآلاف من الأيدي العاملة الرخيصة من شبه القارة الهندية وجنوب آسيا مقابل مبالغ مالية يتلقاونها شهرياً من العمال الذين يعرفون بـ(فري ويزة). وضموا المشاريع العامة الناجحة لحسابهم الخاص. بل يمكن القول بغير مبالغة أنه لم يقت أسلوب من أساليب السرقة والفساد إلا وارتكبوه.

٩ - لقد تقلص مع الأيام هامش الحرية الذي يبقى بعد حل المجلس الوطني سنة ١٩٧٥ فالجرائم والمحالات شبه الرسمية هي المطبوعات الوحيدة في البلاد والتي يمارس الكتاب فيها الرقابة الذاتية خوفاً من عواقب غضب السلطة قبل رقابة جهاز الأمن علمياً لأن كل هذه المطبوعات تتلقى مساعدات مالية من وزارة الإعلام لاستمرار إصدارها. والجمعيات المهنية والدينية والنسائية مقيدة بعده قوانين كان آخرها قانون الجمعيات الصادر في ٨٩ والذي يمنع هذه الجمعيات من الاتصال بأية جهة خارجية إلا موافقة وزارة الإعلام كما يفرض عليها تقديم كشوفات سنوية عن مدخولاتها ومصروفاتها وغيرها من جوانب النشاطات الاعتبادية حتى يمكننا القول أن مستوى الحرية في زمن الاستعمار في الأربعينات والخمسينات والستينات هو أفضل بكثير منه سنة ١٩٩٦.

إن هذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلى غيرها شكلت الخلفية القرية لانطلاق الحركة الدستورية في سنة ٩٢ ووصولها إلى درجة الاصطدام المباشر مع السلطة في سنة ٩٤ واستمرارها حتى كتابة هذه السطور في أغسطس ٩٦.

### بزوغ الحركة الدستورية المعاصرة وتطورها:

لقد جاءت هذه الحركة المراد تحديد زمن بزوغها على أرضية صالحة هيأتها الجهد المضنية لشخصيات وحركات سياسية قد تكون بعيدة عن دائرة الضوء في السنوات القليلة الماضية والتي لو لا جهودها لما كان لهذه الحركة أن توجد أصلاً وأن تتطور بهذه السرعة المذهلة في السنوات القليلة الماضية وهذا هو شأن التطورات

الاجتماعية الكبرى حيث يبنى الخطوة التالية على ما أسس الماضون لكن من الممكن اعتبار انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بداية تحول في أسلوب المعارضة السياسية في الخليج والوطن العربي فما أن تلاشت أصوات المدافع حتى شعرت الحركات المختلفة بأن الرابط الشديد بينها وبين نتائج الحرب لم يكن خطوة سياسية حكيمة وسرعان ما أعادت هذه الحركة صياغة برامجها متأثرة ببردة الفعل لتجربة الحرب فجاءت المشاريع السياسية بعد هذه المرحلة متطلعة من الواقع الداخلي لهذه الساحات ومعتمدة على عنصر القوة الذاتية. ومراعية لظروف العمل الميداني ومتطلبات تجاهه الواقعية في ضوء التقييمات الجديدة للساحة. فانطلقت في أكثر من موقع في الوطن العربي والإسلامي المطالبة بتوسيع رقعة المشاركة الشعبية في القرار وهو مطلب لا يمكن إغفال تأثير التحول العالمي عليه خصوصاً مع انهيار الاتحاد السوفيتي. وهو الأمر الذي زاد وهيئ هذه الحركات وأكده لها موقفيه اختيار نحو المطالبة بتوسيع المشاركة الشعبية، ثم جاء الغزو العراقي للكويت وما أعقبه من قيام التحالف وحرب تحرير الكويت وعوده مجلس الأمة الكويتي إلى الحياة السياسية في الكويت ليدفع هذا التحرك نحو الظهور إلى سطح الحياة السياسية بقوة كبيرة تمثلت في مختلف دول الخليج بتقديم العرائض المطالبة بتوسيع المشاركة الشعبية مع سيل من الكتابات والمحاضرات والندوات المصرحة والملمحة إلى هذا المطلب الجوهرى.

وفي البحرين اخذت هذه الحركة صورة الجلسات والندوات والمشاورات المكثفة بين قيادات الطوائف والتيارات السياسية لبلورة الصياغة العملية لهذه التوجهات فكانت حصيلة هذه العملية الخروج بمشروع سياسي يركز على المطالبة بعودة الحياة النيابية المعطلة منذ ١٩٧٥ وتفعيل الدستور المعطل في أهم مواده على أن تتحذ هذه المطالبة طرق السلمية للوصول إلى هذا الهدف فجاءت العريضة النحوية الأولى في سنة ٩٢ والتي وقعتها قرابة الثلاثمائة شخصية مرموقة من شخصيات البلاد العلمانية والدينية والعلمية والتجارية والتي ركزت على ضرورة إعادة الحياة النيابية المعطلة وأشارت إلى أن جميع المشاكل المرجوة هي نتيجة طبيعية لغياب هذه المؤسسة الحيوية وأن وجودها سيساعد السلطة التنفيذية، ويجعل عنها الكثير من الأعباء التي تحملتها على مدى عشرين سنة الماضية.

إلا أن الرد المخيب للأمال الذي تلقته المعارضة من السلطات الرسمية والمتمثل بتجاوز العريضة ومطلبها بعودة الحياة النيابية المنتخبة وإنشاء مجلس الشورى

المعين وذى الصلاحية الاستشارية فقط، جعل المعارضة الوطنية تفكّر في الخطوة التالية لتطوير المطالبة بعودة الحياة النيابية وبعد الكثير من النقاش الفكري واللاحظات العملية للساحة تقرر أن يتم إشراك أكبر عدد من المواطنين في هذه المطالبة وذلك من خلال طرح عريضة تحمل المطالبة بعودة الحياة النيابية على أن تتم تهيئه الأجراء المناسبة لنجاح هذا المشروع من حيث عدد المشاركين ومدى تمكّهم بهذا المطلب والتأكيد على إتمامه في أجراء المدّوء والبعد عن المشاكل المختللة أو ردات الفعل القاسية من قبل الدولة. وهذا ما أنجزته المشاورات والخطابات السياسية على مدى السنة والنصف وهي الفترة المعتمدة بين العريضة الأولى ٩٢ والمشروع في العريضة الثانية في نهاية ٩٤ .

وما إن بدأت إجراءات التوقيع على العريضة الثانية حتى بدأ الجو السياسي في البحرين يشهد حالة استثنائية من العمل السياسي الشعبي المكشوف وهو الأمر الذي لم تتعود عليه السلطة في السنوات العشرين الماضية والتي تفتقد للمؤسسات المناسبة لمواجهته مما دفعها لإطلاق يد الجهاز الأمني لوقف هذا العمل السياسي بدل تطوير أجهزتها السياسية والإعلامية لمواجهة تحدي المعارضة في تبني العمل السلمي السياسي المكشوف. هذا التوكيل أدى إلى خروج اللعبة السياسية من إطارها السياسي فقط وهو الأمر الذي كانت المعارضة راغبة فيه ودخولها بالإضافة إلى الإطار السياسي إطاراً أمنياً حاداً من المؤكد أن السلطة السياسية والأمنية لم تكن تعرف حجم مضاعفاته المختللة. إن اختيار طريق الضرب بيد من حديد على يد الجماعة المطالبة بعودة الحياة النيابية بدل استسلام العريضة الموقعة من ٢٥ ألف من المواطنين من أيديهم ومناقشة محتواها معهم... حرك كرة الثلج في نهاية ٩٤ والتي من الواضح عدم رغبتها في التوقف قريباً.

## تصورات المستقبل

نتيجة لتعقيد المسألة بدخول عوامل داخلية جديدة في الستين الماضيين ودخول المسألة البحرينية دائرة الاهتمام الجدي عند باقي الدول الإقليمية والدول الغربية المؤثرة مما عقد الحسابات السياسية لهذه المسألة وفتح حدوداً أكبر أمام الاحتمالات المختلفة المترامية بين نجاح المعارضة الواضح والقوى في إرغام الدولة على الاستجابة الفورية لطلباتها وبين نجاح الدولة في الخروج من الأزمة من غير تقديم تنازلات حقيقة في المجال السياسي وما ينبع عنها من حلول منصفة.

إلا أن المرجح في الفترة الزمنية القريبة القادمة هو استمرار الأزمة ومرارتها في نفس الخانة دون مقدرة من الدولة على إسكات الأصوات المطالبة بالإصلاح السياسي في الداخل والخارج وإيصالها للدرجة الاستسلام وهو القدر المطلوب لتحقيق النجاح في هذه المرحلة. بل على العكس من ذلك فما زالت أمام المعارضة فرص الساحة لتطوير النزاع إلى درجة أعمق وأكثر تقدماً إذا هي رغبت في ذلك.

وختاماً أؤكّد على أن مطالب المعارضة ورغبتها تتركز حول الوصول إلى حلول سلمية قائمة على احترام الطرف الآخر والتعايش على ضوء ضوابط الدستور في ظل الفصل بين السلطات دون التوغل في المزيد من التعقيد الذي يكلف الطرفين الكثير من منجزاتهم وجهودهم التي يجب أن تتوجه لتنمية البلاد في وقت هي في أمس الحاجة إلى كل جهد من الحكومة والشعب للحاق بفرص التنمية واستثمارها قبل فوات الأوان.

**مداخلة القيت في ندوة عقدت في لندن بمناسبة ذكرى استقلال البحرين،**

**١٧ أغسطس ١٩٩٦**

## **الحكومة لم تكن جادة في فتح باب الحوار.. وأرادت الالتفاف على المطالب الجوهرية للتحرك الشعبي**

رغم عمليات الاعتقال المتواصلة في صفوف المعارضة البحرينية مازالت البحرين تشهد حركة احتجاج واسعة.

وكانت الاحتجاجات بدأت في البحرين في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ وقت خلاها عشرات الأشخاص، ويطالب المعارضون بإصلاحات داخلية وخاصة إعادة الحياة البرلمانية التي علقت في العام ١٩٧٥.

وكانت الحكومة والمعارضة قد بدأتا حواراً للخروج من الأزمة إلا أن هذا الحوار الذي استمر من منتصف آب ٩٥ إلى تشرين ١١٩٦ لم يؤد إلى أي مخرج من الأزمة.

د. منصور الجمري أحد أطراف هذا الحوار يقدم عرضاً لهذا الحوار وأسراره وكيف بدأ ولماذا انتهى.

### **المبادرة:**

في منتصف آب (أغسطس) ١٩٩٥ انهالت علينا التقارير من داخل البحرين تتحدث عن إطلاق سراح عدد من الرموز القيادية في التحرك الشعبي المطالب بعودة الحياة الدستورية للبلاد. وماهي إلا فترة وجيزة حتى اتصل الأستاذ حسن مشيمع، أحد القياديين الذين أفرج عنهم، بنا في لندن يعلمنا أنه عازم على السفر إلى الخارج لتتبادل وجهات النظر حول المحادثات التي بدأت في السجن بين القيادة الأمنية (مثلة في المدير العام للأمن العام، السيد إيان هندرسون، وزير الداخلية) وبين

خمسة من قيادي التحرك الشعبي (الشيخ عبد الأمير الجمرى، والأستاذ حسن مشيمع، والأستاذ عبد الوهاب حسين، والشيخ خليل سلطان، والشيخ حسن سلطان).

وهكذا دخلت الانتفاضة مرحلة جديدة اتسمت بالأفراح الشعبية ومظاهر الزيارة للاحتفال بمقاتلتهم من المفرج عليهم بعد أن وصلت الأوضاع إلى حالة من الاختناق.

ما هي طبيعة هذه المحادثات، وكيف تم التوصل إليها وما كان المرجو منها؟ وهل يمكن الوثوق بالجهاز الأمني وبالعائلة الحاكمة؟ وهل سيتم التنازل عن المطالب؟ وهل وهل؟ مقاتلات الأسئلة بدأت تنهال من كل جانب وبدا وكان البحرين تدشن مرحلة حرية التعبير عن الرأي والحوار بين المعارضة والحكومة، الشكوك والظنون كثيرة وكذلك الآلام والأمال وهكذا بدأنا في لندن نترقب بجيء الأستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان إلى لندن للاطلاع على مدار ما يجري في القيادة الأمنية.

وكان في وداع الوفد في مطار البحرين الدولي فريق أمني برئاسة عادل فليفل لتسهيل سفر الوفد (ذلك لأن من يعتقل ويفرج عنه لا يسمح له بالسفر مباشرة).

وصل الوفد إلى لندن يوم ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٩٥، في ختام أسبوع حافل للمعارضة عقدت خلاله مؤتمراً صحفياً وندوة سياسية وأخرجت مظاهرة جماهيرية في شوارع لندن.

كان الإرهاب بادياً على الأستاذ حسن والشيخ خليل سلطان ولذا تركنا الوفد يرتاح في اليوم الأول لكي نبدأ معه حوارات مكثفة استمرت أربعة أيام متالية. في أول لقاء لي مع الأستاذ حسن سلمي رسالة كتبها الوالد الشيخ عبد الأمير الجمرى في السجن بتاريخ ٢٤/٨/١٩٩٥، أي قبل يومين من سفر الوفد إلى لندن، وجاء في الرسالة:

"إنني قد أطلعت على البيان الصحفي الصادر عن حركة أحرار البحرين الإسلامية بتاريخ ٢١ آب (أغسطس) ١٩٩٥، والذي تناول فيها موضوع الاتفاق بيننا وبين الحكومة والذي جاء فيه التزام الحركة مشكورة بما جاء في الاتفاق وإنني أرجو منكم جميعاً التعاون معنا لإتاحة الفرصة الكافية لإنجاحه، وتحتسب كل ما يعيق تفويذه ويطيل زمن مخنة شعبنا، وأن تتكرس الجهد في البحث عن أفضل السبل لتعزيز الحوار مع الحكومة التي أعربت عن رغبتها فيه، مؤكداً الحاجة القصوى للتعاون من أجل إخراج البلاد من محنتها بأسلوب حضاري حكيم وراق يتناسب مع تراثنا التاريخي والثقافي وقيم ومبادئ شعبنا المسلم وطبائعه الإنسانية النبيلة، ومؤكداً رفض الإسلام

لاستخدام العنف مادام يوجد للحوار سبيلاً، ومؤكداً أيضاً أن عودة الامن والاستقرار إلى البلاد مع المحافظة على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الشعب والحكومة تمثل الأساس الأقوى والأفضل لنمو البلاد وازدهارها وتحقيق آمال وطموحات شعبنا والمحافظة على مكتسباته، وإنني لعلى ثقة بانكم سوف تهتدون بفضل الله تعالى وتسلدیده لأفضل السبل السلمية الدستورية الحكيمية التي تمر عبر الحوار لتحقيق ذلك، وعدم تضييع الفرص التاريخية الثمينة لاسيما هذه الفرصة التي تمثل منعطفاً خطيراً في تاريخ شعبنا، متمنياً لكم التوفيق والتسلدید فيما تصبون إليه من الخير لهذا الشعب والوطن".

عبرت هذه الرسالة عن الأجواء التي كان يعيشها قادة المعارضة الذين تحاوروا مع وزارة الداخلية، فلقد كانت الأخيرة توصل المنشورات التي نوزعها داخل البلاد ونعيّن فيها عن موافقنا إلى داخـل السجن وكانت حركة أحرار البحرين قد أصدرت بياناً رحبـت فيه بمبادرة الحوار مع الحكومة للخروج من الأزمة، لقد حاز قادة المعارضة في السجن على ثقة الجماهير وكان الجميع بانتظار التعرف على التفاصيل وعلى كيفية التفاهم مع الحكومة للخروج من الأزمة السياسية.

الحوار بين الأستاذ حسن مشيمع والشيخ خليل سلطان وبين شخصيات المعارضة المتواجدين في لندن تطرق إلى جميع الأمور المنظورة، وكان النقاش حاداً وصريحاً إلى الدرجة التي كان الوفد الضيف يشعر في آخر اليوم وكأنه خرج من سجون البحرين والمشادات مع المخابرات إلى سجون منازل لندن ومشادات المعارضة، ولكن مثل هذا النقاش كان ضرورياً لأن المصلحة العامة للأمة تتطلب الابتعاد عن الجانب العاطفي والشخصي كل البعد للتأكد من سلامـة الطريق.

وبينما كنا نتحاور مع الوفد القادم إلى لندن، كان وزير الإعلام الجديد، محمد المطوع، يصرح لإذاعة لندن أن الإفراج عن المعتقلين ما هو إلا مكرمة أميرية ل توفير الفرصة للمفرج عنـهم لكي يعودوا للصراط المستقيم. كانت هذه الكلمات الجارحة قد لعبت دورها لاحقاً في عدم عودة أحد أفراد الوفد إلى البحرين بعد انتهاء الزيارة، وبالرغم من ذلك شعرنا بضرورة المتابعة لمجريات الأمور بصر وحذر شديدين مع الإمام بقدرة التحرك الجماهيري عندما تزاجع الحكومة عن ماتم الاتفاق عليه، أمام هذه المعادلة كان علينا أن نبتعد عن الجوانب النظرية البحـثـة ونـتعامل مع الواقع وظروفـه، وكيفية معالجة السلبيـات التي تصاحـب مثل هذه التجـربـة.

وكان الأستاذ حسن قد بدأ حواره بالإشارة إلى أن مثل هذا الحوار لم يكن ليحصل لو أن القادة كانوا في زنزانات افرادية، وكانت الخطوة الأولى التي سعوا إليها هي إقناع وزارة الداخلية بسجنهن في مكان مشترك لأجل التداول في جميع القضايا، وفي مقابل هذا الطلب كانت المخابرات تريد الحصول على ورقة مكتوبة وموقعة من القادة الخمسة يذكرون فيها "اعتذاراً للأمير البلاد".

ومن أجل هذا الأمر ترك الخمسة في غرفة خاصة ومجهزة بأجهزة التنصت للاستماع لما يتم الاتفاق عليه، كان القرار الذي اتخذه الخمسة هو كتابة رسالة تحمل جملة شرطية يقول فيها الموقعين عليها أنهم يعتذرون "إذا كان" قد صدر منهم خطأ وذكر الأستاذ حسن أن كلمة "إذا" وضعت في منتصف الكتابة كي لا يتم حذفها بعد ذلك عندما تقوم الحكومة بنشرها فيما لو تراجعت عن الحوار، وهكذا كتبت الرسالة الموجهة إلى أمير البلاد بتاريخ ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٩٥ (أي بعد ثلاثة أسابيع من اعتقال الشيخ الجمرى) متضمنة الجملة الشرطية التالية "إذاء الأحداث المؤلمة التي شهدتها البحرين في الأشهر القليلة الماضية نعرب عن أسفنا الشديد واعتذارنا لسموكم (إذا) كانت قد تسبيت تصرفاتنا والأعمال التي قمنا بها وأدت إلى الاضطرابات في البلاد".

لقد كانت خطورة الرسالة واضحة أمام الخمسة لكنهم فضلوا أن يقدموا على المحاطرة لكي يتمكنوا من الاجتماع مع بعضهم البعض بصورة مستمرة والخروج بمشروع مشترك استمر الحوار فيه لإخراجه قرابة الأربعة أشهر داخل السجن مع قيادة الأمن العام التابعة لوزارة الداخلية.

### ملخص الحوار في لندن:

أشار الوفد الرائر إلى أن جذور المبادرة بدأت بعد أيام قلائل من الاعتقال، وخرج عدد من الإخوة بصورة مستقلة أثناء اعتقالهم الانفرادي بفكرة لتهيئة الأوضاع مقابل الدخول في حوار مع الحكومة.

بعد عدة جلسات من التحقيق المنفرد مع المخابرات بدا واضحاً أن هناك رأي مشترك بين عدد من القياديين، ولهذا تم تقديم طلب بالسماح لخمسة منهم بالاشراك في سجن واحد كي يخرجوا بمشروع مشترك، ولكن وزارة الداخلية كانت تصر على كتابة رسالة للأمير قبل السماح بذلك.

المبادرة كتبناها وعرضناها على القيادة الأمنية واحتوت في بادئ الأمر على أربعة أبعاد، إلا أن بعد الرابع حذف بطلب من رئيس الوزراء (حسب مقالة السيد إيان هندرسون).

البعد الأول: هو الدعوة للهدوء والاستقرار مقابل إطلاق سراح جميع الموقوفين (غير الحكوميين) وتم الاتفاق على أن يطلق سراح ثلاثة من المحاورين مع ١٥٠ شخصاً في ١٦ آب (أغسطس) ثم يتم الإفراج عن الأستاذ عبدالوهاب حسين مع ١٥٠ معتقلاً آخر، وفي ٣٠ أيلول (سبتمبر) يتم الإفراج عن الشيخ عبد الأمير الجمرى مع ٥٠٠ - ٦٠٠ موقوف.

البعد الثاني: معالجة آثار الأزمة، فقد خلفت الأزمة آثاراً مختلفة ولكنكي يتحقق استقرار دائم فلابد من الإفراج عن الذين حكم عليهم وإرجاع المبعدين ومناقشة عودة البرلمان المنتخب.

البعد الثالث: تعزيز العلاقة الطيبة بين الشعب والحكومة، وقد أصروا على كلمة تعزيز بدلاً من الكلمة الأصلية "خلق".

البعد الرابع: (الذى لم يوافق عليه رئيس الوزراء) كان ينص على تصحيح العلاقة بين المعارضة في الخارج والحكومة.

### ملاحظات ذكرها الوفد الزائر

١- قال رئيس المخابرات السيد إيان هندرسون في إحدى جلسات الحوار "لقد استطعتم هز الكأس فلاتكسروه، لقد وصلنا إلى قناعة أن القمع لن يخدم الشارع العام بالصورة التي نحب، كما أن الوجهاء الذين اعتمدنا عليهم لم يستطيعوا حل المشكلة".

٢- عندما طلبنا توثيق الاتفاق قبل بدء الإفراجات تم ترتيب لقاء مع وزير الداخلية بتاريخ ١٤ آب (أغسطس) قبل يومين من إفراج الدفعة الأولى.. حضره وزير العمل السيد عبد النبي الشعلة وقضاة المحكمة العُلوية الشيخ سليمان المدنى والشيخ أحمد العصفور والشيخ منصور السكري بالإضافة للوسيط الحاج أحمد منصور العالى وقام الشيخ الجمرى بقراءة المبادرة المكتوبة أمام الحضور الذين استمعوا لما قيل عن الحوار الدائى.

٣- قال السيد هندرسون أن زيارة لندن وإقناع المعارضة هناك سوف يكون له الأثر الكبير في الإسراع بحلحلة الأوضاع، خصوصاً بعد ذهاب العلماء الثلاثة

الذين تم إبعادهم في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥، إلى لندن لأن ذلك قلب الموازين على الحكومة.

٤- تم إخبار وزارة الداخلية أن المحاورين لن يطلبوا من المعارضة ومن الجماهير التوقف وإنما سيطلبون إعطاء فرصة للحوار.

#### ملاحظات ذكرها أفراد المعارضة في لندن:

١- الحكومة رفضت أن توثق الاتفاق من جانبها كتابياً ورفضت وضع جدولة واضحة للفترة الأمنية من الحوار، كما أن المرحلة السياسية للحوار غامضة بالنسبة للأالية، فالمعارضة طرحت مطالب دستورية تعتمد على الإجماع الوطني وأي آلية للحوار لا بد أن تحتوي على ممثلين من الأطراف المشاركة في العريضة الشعبية ومن الأطراف الأخرى المؤثرة في الساحة.

٢- إن الحكومة طلبت كتابة رسالة اعتذار كمقدمة للحوار، وبالرغم أن الرسالة كتبت بلغة شرطية فإن الابتزاز واضح ولن تتوانى وزارة الداخلية عن استخدام هذه الورقة ونكران الحوار لأنها لم تقدم شيئاً مكتوباً.

٣- النهج الذي تسير عليه الحكومة لا يبني بالخير، فقطاع التعليم تمت عسكرته من خلال تعيين ضباط في الجيش لمناصب الوزير ومدير الجامعة وغيرها من المناصب الحساسة.

٤- إن تكرار وزير الإعلام الجديد لوصف خروج القياديين بأنه مكرمة أميرية من أجل العودة للصراط القويم أمر آخر لا يبني بالخير في التوجه الحكومي.

٥- الحكومة تريد معاجلة عوارض الأزمة وليس جذورها، ولا يجدون أن تغييراً حقيقياً في النهج السياسي قد حصل فالحدث لا زال عن مجلس الشورى المعين وهناك محاولة لتغيير تركيبة الحكم بحيث يستعصي عودة الحياة الدستورية والبرلمان المنتخب.

#### رجوع الأستاذ حسن مشيمع إلى البحرين:

رجع الأستاذ حسن إلى البحرين والتقي مع الشيخ عبد الأمير والأستاذ عبد الوهاب حسين داخل السجن ليخبرهم بنتائج الحوار مع المعارضة في الخارج، ولكن سرعان مابدأت الأحداث تأخذ منحي جديداً عندما جاء موعد الإفراج عن الأستاذ عبد الوهاب حسين في ٧ أيلول (سبتمبر).

لم تفرج السلطة عن الأستاذ عبد الوهاب في اليوم الحدد كما لم تفرج عن العدد الكامل المتفق عليه احتجاجاً على مظاهر الفرح الجماهيرية التي بدأت تتسع مع الأيام، وعندما أفرج عن الشيخ الجمرى في أواخر أيلول (سبتمبر) وخرجت الجماهير من كل مكان لاستقباله انزعجت الحكومة دون سبب معقول وامتنعت عن الإفراج عن باقي الموقوفين عليهم وقدر عددهم بـ٥٠٠ شخص.

وكان شهر تشرين الأول (أكتوبر) حافلاً بالمساحلات، والاتهامات المتبادلة بين القيادة الأمنية والمعارضة في الوقت الذي بدا واضحاً أن الحكومة لم تكن جادة في فتح باب الحوار وأن ما كانت تريده فعلاً هو الالتفاف على المطالب الجوهيرية للتحرك الشعبي، وهو إعادة الحياة الدستورية واحترام حقوق المواطن، وهكذا بدأت الأحداث في التصاعد وبدأت تختفي مظاهر الفرح وتعود حالة اللامن واللااستقرار والاعتقالات العشوائية والمحاكمات الجائرة والتصریحات غير المسؤولة، وكانت الشارة التي قسمت ظهر البعير خطبة الأمير يوم العيد الوطني في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ عندما بدا واضحاً للجميع أن البحرين مقبلة على مرحلة جديدة من المواجهة بين الحركة الشعبية المتنامية وقوى الأمن.

لقد تسارعت الأحداث في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ بصورة خاطفة، وبدا الارتباك واضحاً في ردود أفعال الحكومة، وتلخص الأحداث المتسارعة مع مasicتها كما يلي:

\* ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥ الإفراج عن الشيخ عبد الأمير الجمرى

\* ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥ اعتصام سبعة قياديين وإضرابهم عن الطعام في بيت الشيخ الجمرى احتجاجاً على عدم وفاء الحكومة للاتفاق المبرم معها.

\* ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ انتهاء الاعتصام واحتشاد أكبر تجمع في تاريخ البحرين (قدر العدد بـ٦٠ -٨٠ ألف شخص) أمام منزل الشيخ الجمرى للاستماع للبيان الختامي للمعتصمين.

\* ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ بعثت قيادة أمن المنامة إلى الحاج علي عبد الله الإبريق مسؤول جامع الصادق بالقفول (المنامة) وإنذاره بمنع الشيخ الجمرى من الصلاة مساء الجمعة من كل أسبوع، وعندما اتصل الإبريق بدائرة الأوقاف الجعفرية قيل له أنه ليس من مسؤوليتنا أن نمنع أو نحد من يصلى جماعة في المسجد، فاتصل العقيد عبد الله المسلم مدير مركز أمن القرى بالأوقاف ليأمرهم، لكن دائرة الأوقاف

اعتذر عن ذلك، بعدها اتصل عبد الله المسلم بالشيخ الجمري وقال له: إنك منوع من الصلاة والخطبة في مسجد الصادق" وكررها ثلاث مرات.. فرد عليه الشيخ الجمري أنه يرفض المع.

\* ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦: هجمت قوات الأمن على جامع الإمام زين العابدين حيث كان الشيخ الجمري مع جهور من المصلين يقرؤون الدعاء (دعاة كميل) واستخدمت مسيّلات الدموع بكثافة وتم الاعتداء على المارة بصورة عشوائية وفرض حصار حول منزل الشيخ الجمري.. بعد فترة انسحب قرابة عشرين سيارة جيب في المنطقة وبقيت السيارات المدنية وأربع شاحنات مملوقة بالقوات وبعد فترة تجمعت أعداد غفيرة حول منزل الشيخ الجمري وخرج الشيخ وخطب فيهم قائلاً "إن هذه الحركة الصيانية المراهقة قد فعلها هؤلاء بدون سبب وأرى أنهم قد أرهقتهم وحدة الشعب وإصراره على مطالبه، وأرهقتهما الجماهير الهائلة التي تجتمع للصلوة يوم الجمعة في جامع الصادق ولا تستغرب مثل هذه الحركة، ونحن صامدون ولن نتراجع، والذي أراه أن هذا الانسحاب تكتيكي لكي تجتمعوا بسبب هذه المكيدة ثم يأتون مرة أخرى للهجوم زاعمين أن هناك فوضى وتجمعاً غير مشروع، إننا سوف نظل متسلكين بسلوكنا الذي هزمهم وجعلنا نستقطب الرأي العام في الداخل والخارج وهو السلوك السلمي، وأرى أن نفوت عليهم الفرصة ونحيط هذه المكيدة بالفرق والانصراف من هذا المكان شكر الله مساعدكم، على أن الانصراف لا يعني التخلّي عن المسؤولية، بل هو انصراف مع التحسب للطوارئ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

\* ٥ يناير كانون الثاني ١٩٩٦: صلى الشيخ الجمري الغهر في جامع الصادق بالدراز بينما كانت مداخل الدراز تتوارد فيها القوات ولكن الجماهير انهالت عليه من كل حدب وصوب، أما صلاة المغرب فيصليها الشيخ في جامع الصادق بالقفول. وعندما توجه الناس إلى القبور كانت القوات قد حاصرت الجامع منذ الثالثة بعد الظهر بـ ٢٥٠ مسلحاً وأغلقت جميع الطرق إلى الجامع، وقامت هذه القوات باستخدام مسيّلات الدموع والرصاص المطاطي وأصبحت الأجراء متواترة، وأصيب عدد غير قليل من النساء والرجال والأطفال، وقد شاهد هذا الحادث السواح الأجانب الذين كانوا متواجدين في الحديقة المائية القرية من الجامع.

\* مسأ الجمعة ٥ كانون الثاني (يناير) أقيم حفل ديني في منطقة النعيم بالمنامة وكان من بين الحضور الشيخ الجمري وبينما كان الأستاذ حسن مشيمع يلقي

كلمته أمام الحضور هجمت قوات الشغب بالقنايل الخانقة على الحضور، فانقضى الجمهور وسقط عدد كبير على الأرض من بينهم الشيخ الجمري، فحمله الشباب إلى بيت صغير ملاصق لمكان الاجتماع، وقد التجأ إلى هذا المنزل حوالي مئة شخص وبقوا هناك مالا يقل عن ساعة ونصف لا يستطيعون النزول ويتكلمون بالهمس لأن البيت مطوق والمنطقة كذلك، بعد ذلك هجمت قوات الشغب على المنزل وكسروا أبوابه ودخلوا واختاروا الشباب بصورة وحشية ضرباً ورفساً وشتماً، وقيدوا أيدي الشباب من الخلف وتعرض الشيخ الجمري لضربة على ظهره من أحد أفراد قوة الشغب.

بعدها واجه الشيخ الجمري الشخص الذي قاد الهجوم واسمه الملائم عيسى القطنان، وحمله مسؤولية ماحدث، ثم طالب بالإفراج عن الشباب الذين قيدوا وتم ذلك بعد فترة من النقاش الحاد، وقام الشيخ الجمري والشباب بتفقد الجرحى الساقطين على الأرض ونقل بعضهم إلى المشفى.

\* ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ الشيخ الجمري يصلّي في جامع الدير رغم التهديد له قبل الصلاة والجماهير تجتمع في كل مكان تجدد العهد، بعد ذلك توجه الشيخ الجمري للدراز وحضر احتفالاً جماهيرياً ضخماً، دوت فيه هتافات الصمود ضد المجمة الحكومية.

\* الجمعة ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ طوقت قوات الأمن جامع الصادق بالقفل، وعندما جاء عدد كبير من الناس وأغلبهم من الشباب للصلاة وجدوا شرطة الشغب قد أغلقت المنافذ المؤدية للجامع من الجهات الأربع مما أدى لامتداد طوابير السيارات القادمة من كل جهة لأكثر من كيلومتر واحد وحدث إرباك في الحركة المرورية وعم التنمر العام من تصرفات قوات الأمن ثم قامت الأخيرة بـ ملاحقة القادمين للصلاوة باستخدام الرصاص المطاطي الذي تسبب في إتلاف عدد من السيارات والممتلكات كما أطلقت قوات الأمن قنابل غازية ذات لون أحمر خلق حالة من الفزع.

\* ٦٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ استدعت وزارة الداخلية الشيخ الجمري وبسبعة من رفقاء وأدخلوهم واحداً بعد الآخر في مكتب وكيل وزارة الداخلية الذي كان يتوسط أربعة عشر عقيداً من قوات الأمن.. وكان اللقاء ينتهي الشراسة من جانب وكيل وزارة الداخلية وطالب قادة المعارضة بحضور محامي الدفاع إلا أن ضباط الداخلية قالوا أن الهدف هو إبلاغ رسالة أن الحكومة قررت منع الصلاة جماعة

وإلقاء الخطب أمام الناس وكان جواب الشيخ الجمرى ورفاقه أنهم لا يعتبرون بهذا القرار لأنه غير دستوري.

\* ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦: اعتقل الأستاذ عبد الوهاب حسين من منزله الساعة الثالثة بعد الظهر وكان الأستاذ عبد الوهاب قد ألقى كلمة أمام حفل جماهيري في عراد مساء ١٣ كانون الثاني (يناير) شرح فيه ماجرى مع ضباط وزارة الداخلية وموقف قيادة المعارضة الرافض مثل هذه التهديدات.

\* ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ بدأ حملة اعتقالات واسعة شملت جميع الذين ظهرت أسماؤهم للعلن خلال الأشهر المنصرمة من علماء دين وأساتذة وخطباء ووجهاء ومسؤولي مساجد من مختلف مناطق البلاد.

\* ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦: الشيخ الجمرى يلقى كلمة أمام جمهور غفير في مدينة حمد وي تعرض للأحداث الحاربة ويدعو لوحدة الشعب ويؤكد المطالب العادلة.

\* ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦: استدعي الشيخ الجمرى مقابلة رئيس اللجنة الأمنية التي أنشأت لقمع الانتفاضة، الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة وكان اللقاء مختلفاً عما قبله، إذ قدم الاعتذار لإساءة الخلق في الاجتماع السابق (١٣ يناير) طالب الشيخ الجمرى بالإفراج عن الأستاذ عبد الوهاب حسين وإيقاف الهجوم على المساجد والتجمعات العامة كي لا يتضاعد الوضع الأمني وتعود الاضطرابات ومن جهة أخرى طلب رئيس اللجنة الأمنية بعدم رفع الشعارات السياسية، إلا أن الشيخ قال أن المطالب سلمية ودستورية وليس من شأنها الإضرار بالأمن، بل على العكس ولكن الاجتماع انتهى دون معرفة الهدف الأساسي من اللقاء بهذا الأسلوب المختلف عن سابقه.

\* ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦: استدعي الشيخ الجمرى للقاء رئيس اللجنة الأمنية مرة أخرى وكان هذا اللقاء على عكس اللقاء الذي سبقه مما يعكس تذبذب الحكومة وعدم استقرارها على رأي محدد حول كيفية التعامل مع الأحداث. احتمل الخلاف بين الطرفين بعد أن اتهم رئيس اللجنة الأمنية الشيخ الجمرى بالتحريض ضد الحكومة، وطالب بإيقاف النشاطات والتجمعات والصلوة وعدم إلقاء أي تصريح لوكالات الأنباء العالمية، إلا أن الشيخ الجمرى رفض كل ذلك.

\* ٢٠ كانون الثاني يناير ١٩٩٦: فرض الحصار المتزلي على الشيخ الجمرى ابتداءً من الساعة الثالثة فجرًا المظاهرات تعم مناطق البحرين وتعود مظاهر الاشتباكات مرة أخرى للساحة، اعتقالات واسعة شملت جميع أعضاء المبادرة

ومعظم العلماء والخطباء والوجهاء الذين وقفوا بحزم أمام هجوم قوات الشغب على المساجد والتجمعات العامة.

\* كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦: اعتقال الشيخ الجمرى في منزله والعودة الكاملة لحالة الانتفاضة التي سبقت الإفراج عن قادة المبادرة في آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٩٥ بل أن الأوضاع ازدادت حدة ودخلت البحرين مرحلة صراع أخرى كان بالإمكان تفاديهما لولا خوف السلطة من الحوار مع المعارضة. قبل اعتقاله بساعات قليلة كتب الجمرى رسالة لي بالفاكس قائلاً "أنا والعائلة نعيش الحصار داخل البيت وقد طوقنا بعشرات الجنود وعدد من السيارات بل حوصل جيراننا في بيوتهم وهم الذين بجانبنا وخلفنا حتى المغتسل، وشرقاً حتى بيت طه جاسم، ويتدبر غرباً إلى بيت ميرزا آدم ولم يسمع لأحد منا بالخروج إلا الأطفال إلى المدرسة ويفتشون في خروجهم ودخولهم تفتيشاً دقيقاً، نحن في حال سيء جداً والوضع متازم جداً. لا أدرى ماذا سيجري بالنسبة إلينا وللشعب من تطور وتصعيد للعنف هذا وإذا عثروا وتلفزيونهم وصحفهم تتكلم ضدنا وترتبط الأحداث (أحداث العنف) التي استدرجوا الناس إليها بنا وبالمسجد وترعم أننا استغلينا المساجد، الآن يحاولون إسكات الأمة من خلال اعتقال عدد من العلماء وجميع الشياليين (خطباء الموابك الحسينية) وأعداد كبيرة من الشباب.. وتعتبر هذه الأصوات قد أخذت، ولم يبق إلا الأمل في الله والرجاء منه.. ولعلمكم من جانبنا لا تراجع عن مطالب الشعب ونحن إن شاء الله على الدرب سائرون.. مع السلامه.."

القدس العربي/ لندن/ ١٣/٥/١٩٩٦

## رد على عدنان يوسف، الملحق الإعلامي بسفارة البحرين

### أين الرحمة في القتل والتعذيب والاعتقال والعقوبات الجماعية؟

د. منصور الجمري

كم سعدت بأن أقرأ على صفحات "القدس العربي" ولأول مرة آراء كتب ب باسم الحكومة البحرينية، ذلك لأن العادة أن الحكومة تفضل التخاطب مع أبناء البحرين من خلال جهاز الاستخبارات والمعتقلات. وظاهرة الكتابة للحوار ظاهرة حسنة يلزم أن تشجع سفارة البحرين على مواصلتها لأنها سوف تعطي الرأي العام العالمي صورة عن طريقة التفكير المتبعة لدى السلطات في البحرين.

ولم أكن أحب الرد على مقال السيد عدنان يوسف ( انظر القدس بتاريخ ١١ نيسان /إبريل ) لأن المساجلة هي بين السفارة والأستاذ هاني الرئيس، أحد شخصيات المعارضة في الخارج. إلا أن الطريقة التي نهجها السيد عدنان يوسف في الرد أشعرني بضرورة الرد الموجز.

يؤكد مقال السفارة المرة تلو الأخرى أن المعارضين في الخارج ناسياً المعارضين في الداخل قد وضع الكثير منهم في السجن كالشيخ الجمري والأستاذ أحمد الشملان، وأنه بالرغم من ذلك فقد واصل شرفاء الوطن إصدار البيانات والمقالات في الداخل لتوضيححقيقة المعارضة وجذور المشكلة. ففي شهر شباط /فبراير أصدرت لجنة العريضة الشعبية التي وقع عليها ٢٥ ألف مواطن بياناً أوضح فيه أهداف وأساليب المعارضة كما أرسلت الشخصيات البحرينية ( أكثر من ٦٠ شخصية ) رسالة شكر إلىأعضاء البرلمان الكويتي والناشطين في مجال حقوق الإنسان يشكرونهم على مساندة الكويتيين لمطالب الشعب البحرين العادلة. وكان رد حكومة البحرين أنه اعتقلت الأستاذ أحمد الشملان لخلق جو إرهابي ورادع لتحرك النخبة السياسية، إلا أن ذلك لم يجد من نشاط المعارضة

في الداخل بل قام أكثر من ١٠٠ شخصية بحرينية بكتابه بيان احتجاجي ضد اعتقال الأستاذ الشملان في شهر آذار / مارس وتبعت ذلك عريضة شعبية وقع عليها ١٠٠٠ (عشرة آلاف) مواطن يوضحون فيها أهداف وأساليب المعارضة.

المعارضة نشأت من الداخل وتم قيادتها من الداخل وتدعم شعبياً من الداخل أما المعارضة في الخارج فإنها تكونت بسبب سياسة الحكومة ( الفريدة من نوعها ) في العالم التي تبنت طرد المواطنين من المطارات وسحب جوازات أبناء الوطن ومصادرة حقوق المواطنين في العودة إلى بلدتهم خلافاً لدستور البلاد وهذا ما حداً منظمة العفو الدولية أن تصدر تقريراً مطولة عن قضية الإبعاد القسري من البلاد. وبحسب ما قالته (الغارديان) فإن البحرين هي الدولة الوحيدة في العالم التي تطرد مواطنيها عندما يرجعون إلى بلدهم. فالحكومة هي التي تحمل ما نتج عن ذلك من ازدياد عدد المعارضين في الخارج وهؤلاء المعارضون، شاءت حكومة البحرين أم أبت سوف يواصلون عملهم الدائب للدفاع عن وطنهم وعن أهلهم وعن مستقبل أجيالهم.

يقول المقال المذكور، أو يكرر ما قالته السلطة دائماً، إنه بسبب رحمتها وسامحتها فإن المظاهرات استمرت حتى اليوم. ولكننا لا نعرف ما معنى الرحمة والسامحة عندما يموت المواطن تحت التعذيب في السجون (ولدينا قائمة بأسماء جميع المواطنين الذين عذبوه حتى الموت منذ حل المجلس الوطني حتى الآن) ولا نعلم الرحمة في قتل ٤ مواطناً خلال العام الماضي ولا نعلم الرحمة في ممارسة العقوبات الجماعية ضد المناطق السكنية.

يتحدث مقال السفاره عن فتح مجالس الأمير وأخيه رئيس الوزراء وابنه ولي العهد وغيرهم لعامة الناس. والحقيقة أن المجالس المفتوحة شيء جيد لتناول القهوة وإبلاغ السلام والتربية. ولكن هذه المجالس لم تستطع أن تخل مشكلة واحدة ذات أهمية فكيف سيستطيع الأمير بتناول جميع القضايا وحلها مع كل زائر يزوره (طبعاً إذا سمح له بالزيارة).. فالشيخ محمد علي العكري تم اعتقاله العام الماضي عندما حاول الاقتراب من القصر).

والقضية ليست شخصية بل إن الحياة المدنية تطالب تطوراً في الأساليب فرئيس وزراء بريطانيا لا يوجد لديه الوقت لاستقبال ٦٠ مليون بريطاني ولكن المؤسسة الحاكمة وأنظمتها تخضع لآراء الشعب عبر وسائل متقدمة.

ورئيس الوزراء في بريطانيا يتمكن الشعب البريطاني من عزله إذا لم يتلزم بالمنهج الذي انتخب من أجله ولذلك فإنه في الاستهزاء بعقل الناس أن يتحدث الأخ عدنان عن فتح المجالس ومقارتها بدأونغ ستريت، كما فعل في مقاله الأول.

يشير مقال السفارة إلى موضوع الشورى ويحاول أن يجري مساجلة بين الإسلام وبين مفهوم القبيلة المطروح حالياً في البحرين إن الإسلام فرض مبدأ الشورى والشورى، تلزمها بيعة ومبادئ حسن الإدارة السياسية، كما قال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه " لا خير فينا إن لم نسمعها ولا خير فيكم إن لم تقولوها " قاصداً المنشورة والنصيحة.

ولذلك نحن مع الشورى، ونعتقد أن هذا المبدأ ورد في دستور دولة البحرين ويمكن إعادة الحياة إليه من خلال إعادة المجلس الوطني المنتخب لتوفير الظروف الحسنة لإبداء الشورى. لأن الطريقة القبلية الحالية لا تعتمد أساساً صحيحاً ومعيناً لإرادة الأمة. والغريب أن مقال السيد عدنان يوسف قد أغفل أي إشارة للدستور والمجلس الوطني ولم يتطرق إليه. وحاول إثارة قضايا شخصية بدلاً من التركيز على الصالح العام للأمة. فالبحرينيون في الداخل والخارج لا يحدد هويتهم جواز ذو غلاف أحمر، بل إن هويتهم هوية البحرين الضاربة في أعماق أرضها ومهما قست الظروف الحاضر، فإن البحرين لأنبائها لا للمستشارين وقوات الأمن الأجانب.

أما بشأنى، وبشأن الاقتراح الاستهزائي أن انظم للمعارضة البريطانية، فإن أرجح بهذا الاقتراح وأكده له أنني أخدم أي بلد أعيش فيه بجهودي، وسوف أواصل مسيرتي لخدمة أي مجتمع أعيش فيه لا سيما بحربينا الحبيبة التي تمر في مرحلة عذاب عابرة ستنتهي بإذن الله بانتصار شعب البحرين وحصوله على حقوقه المشروعة، ولني بأبناء جلدتي خير العبر، فهناك من ضحى بأعلى ما لديه وهي النفس، من أجل أن تسعد أجيال المستقبل.

القدس العربي / الندوة / ١٣ / ٤ / ١٩٩٦

## **خطبة الجمعة التي ألقاها الشيخ عبد الأمير منصور الجمري**

**في جامع الإمام الصنادق بالدراز يوم الجمعة الموافق ١٩٩٦/٥/١**

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآلـه الطاهرين، وأصحابـه المتـجبـين والتـابـعين بـإحسـانـ إلى يـومـ الـدـينـ. أـهـلـاـ الـاخـوـةـ وـالـأـخـوـاتـ، أـهـلـاـ الـأـبـنـاءـ وـالـبـنـاتـ، السـلـامـ عـلـيـكـمـ وـرـحـمـةـ اللهـ وـبـرـكـاتـهـ، وـبـعـدـ: فـقـدـ قـالـ اللهـ تـعـالـىـ: ﴿فَوَقْلُ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانِتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ﴾ صـدـقـ اللهـ العـظـيمـ (هـوـدـ ١٢١ـ). قـلـ لـلـذـينـ لـاـيـؤـمـنـ بـأـهـدـافـنـاـ، بـعـطـالـبـنـاـ، قـلـ لـلـذـينـ يـخـتـلـفـونـ معـنـاـ: إـنـاـ سـائـرـونـ عـلـىـ ثـقـةـ بـأـهـدـافـنـاـ وـحـقـوقـنـاـ مـهـمـاـ قـسـتـ الـظـرـوفـ. وـبـعـدـ: فـالـخـتـلـافـ لـاـيـغـادـرـ الـبـشـرـيـةـ مـنـذـ أـنـ خـلـقـتـ، فـالـخـتـلـافـ يـحـدـثـ بـيـنـ فـرـدـ وـفـرـدـ، وـبـيـنـ جـمـاعـةـ وـجـمـاعـةـ، وـبـيـنـ دـوـلـةـ وـدـوـلـةـ، وـكـانـ هـنـاكـ دـائـمـاـ وـعـبـرـ التـارـيـخـ مـنـطـقـانـ لـحـلـ الـخـلـافـ: مـنـطـقـ الـقـوـةـ، وـمـنـطـقـ الـحـوـارـ. وـالـإـسـلـامـ عـرـبـ نـصـوصـهـ الـكـثـيرـ قدـ رـكـزـ كـثـيرـاـ عـلـىـ لـغـةـ الـحـوـارـ لـفـصـلـ أـيـ خـلـافـ يـنشـأـ، وـقـدـ رـبـيـ أـبـنـاءـ عـلـىـ تـبـنيـ هـذـهـ الـلـغـةـ مـعـ الـأـفـكـارـ الـأـخـرـىـ، وـعـلـىـ الـاـنـفـتـاحـ عـلـىـ النـظـرـيـاتـ الـأـخـرـىـ، وـالـإـطـرـوـحـاتـ الـأـخـرـىـ، وـذـلـكـ لـأـنـ هـدـفـ الـإـسـلـامـ هـوـ الـوـصـولـ إـلـىـ الـحـقـيـقـةـ الـمـنـشـودـةـ، أـوـ الـوـصـولـ إـلـىـ الـخـلـصـيـحـ. فـالـإـسـلـامـ - بـنـاءـاـ عـلـىـ ذـلـكـ - لـاـيـعـامـلـ مـعـ الـأـفـكـارـ الـأـخـرـىـ أـوـ الـفـئـاتـ الـمـارـضـةـ بـنـفـسـيـةـ مـعـقـدـةـ، أـوـ رـوحـ مـغـلـقـةـ، بـلـ يـعـامـلـ مـعـهـاـ بـرـوحـ مـنـفـتـحـةـ، وـنـفـسـيـةـ هـادـئـةـ بـعـيـداـ عـنـ لـغـةـ الـعـنـفـ وـالـقـوـةـ وـالـقـهـرـ، وـاعـتـمـادـاـ عـلـىـ مـواجهـةـ الـحـجـةـ وـالـفـكـرـ بـالـفـكـرـ، وـهـوـ الـأـسـلـوبـ الـحـضـارـيـ وـقـدـ اـعـتـمـدـ الـإـسـلـامـ لـغـةـ الـحـوـارـ لـلـأـسـبـابـ التـالـيةـ:

- ١ - أـنـ لـغـةـ الـعـنـفـ لـاـوـجـودـ لـلـقـنـاعـةـ الـنـفـسـيـةـ وـالـحـرـيـةـ الـفـكـرـيـةـ فـيـ ظـلـهـاـ.
- ٢ - لـأـنـ لـغـةـ الـعـنـفـ لـاقـيـمـةـ لـلـغـلـبـةـ عـلـىـ أـسـاسـهـاـ، لـأـنـهـاـ غـلـبـةـ الـقـوـةـ وـالـعـضـلـاتـ وـالـسـلاحـ، بـيـنـمـاـ تـكـوـنـ الـغـلـبـةـ فـيـ ظـلـ لـغـةـ الـحـوـارـ غـلـبـةـ الـمـنـطـقـ وـالـفـكـرـ وـالـحـجـةـ، وـيـكـوـنـ التـوـصـلـ إـلـىـ الـمـطـلـوبـ عـلـىـ أـسـاسـ الـحـرـيـةـ الـفـكـرـيـةـ وـالـقـنـاعـةـ الـذـاتـيـةـ.

٣ - لأن لغة القوة والعنف لا تملك القدرة على زرع الفكر في نفس الطرف المقابل، بل إن هذه اللغة عمرها لم تستطع حمل الناس على مبدأ، أو زرع فكرة أو قناعة في نفوسهم، بل إن من اعتنق مبدأً في ظل هذه اللغة يرتد عنه في الفرصة الأولى الممكنة، بينما من اعتنق مبدأً أو ديناً أو نظرية في ظل لغة الحوار تزول الجبال ولا يزولُ، لأنه يعتنق ذلك في حال قناعةٍ نفسيةٍ تامةٍ، وبهذا يتبيّن فشل نظرية استعمال القوة، والاعتماد عليها بصورةٍ مطلقةٍ.

٤ - إن الذي تسجّله الأحداث هو أن الشيء الذي يُعاملُ الطرف المقابل من أجل التخلّي عنه، تكون النتيجة فيه عكسيّة، حيث يشتّد تمسّك الطرف المقابل له، وحرصه على فعله، وقد يبقى كذلك حتى في صورةٍ تنبهه إلى خطّته.

٥ - إن لغة الحوار تمثّل لغة العقل والثقة بالنفس، ولغة العنف تمثّل لغة الغابة ولغة العضلات، وهي تعبيرٌ عن العجز عن مواجهة الدليل بالدليل والمحجة بالمحجة، ولذلك يلجأ أصحابها لتصفية الطرف المقابل والتخلص منه، لأنّه لا يقوى على سماع آرائه وطروحاته، ونتيجة لما قدمناه هي أن لغة الحوار إحدى الثوابت الرئيسية في الإسلام، وأن لغة العنف لغة استثنائية قد يلجأ الإسلام إليها حين يستنفذ وسائله السلمية، وحيث ينحصر الحل في مواجهة القوة بالقوة، ومن هذا المنطلق وعلى هذا المبدأ سار الإسلام العظيم في التعامل مع خصومه ومعارضيه، كما أنه على هذا النهج سارت الدول المتقدمة والمتقدمة، وكانت الآلة لهذا السلوك الديمقراطي هي المجالس الوطنية، والبرلمانات، وهيئات حقوق الإنسان، ومؤسسات الاستفتاء العام، قناعةً من الجميع المسلمين وغير مسلمين بأن لغة الحوار تبني ولغة العنف تهدم، ولغة الحوار تضع الحلول، ولغة العنف تعقد الأمور، والآن أقول: ماذا يحدث في هذا البلد الصغير المسلم؟

في الأسبوع الماضي:

\* تم منع الاحتفال بمواليد الحسين (ع) في مسجد المؤمن بالمنامة.

\* وفي الأسبوع نفسه تمت محاصرة الدراز وبين جبرة، ومحاصرة منزلي، ومنعي من الصلاة بهذا الجامع الشريف.

\* تهديد قيّم جامع الصادق هذا، وقيّم مسجد الصادق في القفور.

\* أيضاً في ليلة الجمعة (البارحة) كان مقرراً إقامة حفل مشترك بين القرى الثلاث: أبو قرة، السهلة الشمالية، والسهلة الجنوبية، فمنع بلا أسباب ولا مبررات.

\* ليلة الجمعة (البارحة) أيضاً بينما كنا في جامع الإمام زين العابدين (ع) ونحن مع آخر دعاء كميل فوجئنا بهجوم قوات الشغب التي أطلقت القنابل المسيلة للدموع، وكان هذا بعد انصراف جماهير المصلين، ولم يكن موجوداً إلا ما يقارب عشرين شخصاً من بينهم شيخ وصبيان، وبعض النساء، ففرّ من فرّ وتاثر بالغازات من تأثير، وهنا أسأل: ما الذي حدث في البلد حتى يفاجأ الناس بهذا النوع من الممارسات؟! هل في البلد ثورة؟ هل في البلد عنف؟ إذن: ما هو المقصود من كل ذلك؟

١- استعراض القوة وإرهاب المواطنين: هل هو لاستعراض القوة؟ أيكون ذلك في وجه شعبٍ أعزل سالم؟ أيكون ذلك في مهاجمة المساجد وإغلاق المآتم؟! عجباً، استعراض القوة في وجه الأعداء، في وجه الغزاة دفاعاً عن الوطن والمواطنين، استعراض القوة يكون في وجه الجرمين واللصوص والقتلة حفاظاً على سلامة المواطنين!! أما استعراض القوة لإرهاب المواطنين فذاك الذي لم نسمع به.. فهذا الشعب صاحب مطالب وله حقوق، قدم أبناءه قربابين من أجل المطالب، منهم من قضى نحبه شهيداً، ومنهم في السجون والغربات يقايسون أشد المعاناة، فهل ينسى كل ذلك؟! وهل يترازن هكذا شعبٌ عن مطالبه بمجرد استعراض القوة؟! لو كان هذا الشعب شاكاً في مطالبه متزداداً في شرعية حقوقه، لو كان كذلك لربما تنازل وترافق، أما الحال أنه في أتم القناعة بأهدافه، فالتنازل لن يكون، لن يكون، وإنني أنصح من يعيشون منطق العنف أن يعيدوا حساباتهم، فالعنف لا يجوز أن يستخدم لإرهاب المواطنين الآمنين العزّل، الذين يرفعون مطالبهم الواضحة الأجرد أن تدرس هذه المطالب لا أن تُقمع!! أليس ذلك يحقق مصلحة الوطن؟!

٢ - تحجيم وتقزيم أهداف المعارضة: هل المراد من كل تلك الممارسات هو تقزيم أهداف المعارضة؟! هل يراد منا أن نتحدث عن اعتقال فرد هنا وآخر هناك؟ هل يراد منا أن نتحدث عن منع احتفال هنا واحتفال هناك؟ هل يراد منا أن تفعل ذلك وتنسى أهدافنا الرئيسية؟ ننسى البرلمان؟ ننسى تعديل الدستور؟! نحن إذا تحدثنا عن إغلاق المآتم ومنع الاحتفالات وإقامة الصلوات فإنما نطلق من الدستور أيضاً بعد انطلاقنا من إسلامنا العظيم دين الأمة، فالدستور كفل للمواطنين حرية القيام بالشعائر الدينية، كما ورد في المادة رقم (٢٢) القائلة: [حرية الضمير مطلقة، وتكتفل الدولة حرمة دور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد]. هذا الشعب لم يتحرك لأجل حرية الاحتفالات فقط، ولم يطالب فقط بحرية العبادة، هذا الشعب لم يقدم أبناءه لتلك الأمور فقط، هذا الشعب في أتم الوعي والإدراك، ويعي أن

الانشغال بتلك الأمور فقط هو تهميش للمطالب الرئيسية وتحجيم للأهداف الرئيسية، نعم لن نسكت عن منع الاحتفالات وإقامة الصلوات، ولكن في إطارها الإسلامي والدستوري، ولن ننسى أهدافنا الرئيسية: أهداف هذا الشعب واضحة جلية: تفعيل الدستور، عودة البرلمان، إطلاق كافة المعتقلين وعودة المبعدين والمفصولين، هذه هي أهدافنا التي سنعمل على تحقيقها بالطرق الصحيحة.

٣ - ضرب الوحدة الوطنية والإسلامية: أقول أيضاً: هل المراد من تلك الممارسات ضرب الوحدة الوطنية والإسلامية!! هل المراد تشويه المعارضة وتصويرها للعالم بأنها حركة أصولية إرهابية لا تملك إلا العنف سبيلاً لتحقيق أهدافها!! أين هذا العنف؟ وأين هذا الإرهاب؟!! هذا الشعب يملك مشروعًا كبيراً هو العريضة هذا المشروع لا يخص طائفة من دون طائفة، ولا فئة دون فئة، هذا المشروع هو إنماز حضاري لكل المواطنين ولا يملك أحد صلاحية إلغائه، وهذا أكبر دليل على الوحدة الوطنية الإسلامية، الذين وقعوا عليهما لم يكونوا إرهابيين أصوليين - حسب التسمية المزعومة - ولا علمانيين متزمتين، بل هم أصحاب مطالب أجمع الشعب عليها. فمحاولة تشويه الحركة المطالبة بتفعيل الدستور بأنها حركة طائفية شيعية، أو حركة أصولية إرهابية، هي محاولة يائسة فاشلة.

٤ - استدرج للعنف: وأخيراً هل المراد من تلك الممارسات استدرج الشارع للعنف؟!! مضت شهور والساحة تعيش المدوء، والشعب متزم بالمدوء رغم الدماء، رغم السجون، رغم التشريد، فلماذا الآن تأتي هذه الممارسات في أسبوع واحد، وتحدث كل تلك الأمور؟!! ما هو الغرض العقلاني والهدف السياسي المطلوب تحقيقه؟ هل المطلوب أن تعود الساحة إلى ما كانت عليه من العنف والفوضى؟ لا تؤدي كل تلك الممارسات إلى اشتعال الساحة؟!! هذا مانقوله لكل ذي عقل وضمير. وأخيراً نتوجه إلى القيادة السياسية العليا طالبين بالتدخل الفوري العاجل ووقف تلك الممارسات، خدمة للأمن وحفظاً على الوطن.

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكلم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٩٩٦/١/٥ البحرين

## **البحرين: قضايا الخلاف بين الحكومة والمعارضة**

**عبدالرحمن محمد النعيمي**

في إحدى مقابلاته مع الأب فراي بيتو، قال فيديل كاسترو "لقد احتاج الامر إلى أربعة قرون ليعرف الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة، أننا "أشياء" SGNIHT فكم سنحتاج من الوقت ليعرفوا بأننا بشر؟!!"

ويبدو أن الأمر هكذا في البحرين، ليس من جانب الولايات المتحدة والتي لخصت الأزمة على لسان مساعد وزير الخارجية روبرت بيليتريو، عندما اعتبر أن البطالة هي السبب الأساسي للاضطرابات الأخيرة في البحرين، والحركة هي إيران، بل أيضاً من جانب الأسرة الحاكمة، آل خليفة، التي لا تعرف بأن البطالة حرك وسبب أساسي للأزمة لأن هذه الظاهرة بحسب قول رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، موجودة في كل دول العالم بما في ذلك البلدان الغربية والولايات المتحدة وتالياً فإن السبب هي إيران، وكفى الله المؤمنين شر التحليل والتنيق عن أسباب الأزمة. أما ولي العهد القائد العام للقوات المسلحة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، فإنه يتفق مع عمه، رئيس الوزراء في ذلك وينطوي خطوة كبيرة إلى الأمام فيعتبر مثل هذه الاضطرابات من باب الخيانة العظمى، ويجب محاسبة القائمين عليها بهذه التهمة.

نحن الديمقراطيين لاتفق مع الحكم في هذا التحليل، ولا نعتبر البطالة السبب في الاضطرابات التي عصفت بالبحرين منذ ١٢/٥/١٩٩٤ ولأنى أن إيران وراء هذه الأحداث (مع إمكان استثمارها إيرانياً) لأنه لم يرتفع شعار واحد طوال عام يطالب بالعمل، أو تحسين العلاقات مع إيران، أو إقامة جمهورية إسلامية على غرار إيران، بل ارتفعت شعارات سياسية محددة تم تردیدها في كل النظاهرات وكتبت على جدران

المنازل والمدارس والمؤسسات العامة والخاصة، وسجلت في عريضة وقع عليها ٢٥ ألف مواطن، وتحدث عنها المئات من الخطباء من الشيخ عبد الأمير الجمرى، إلى الحامي الديمقراطي أحمد الشملان، إلى الصحافي ذي التوجه الإسلامي حافظ الشيخ إلى الشيخ عبد اللطيف محمود، والدكتورة منيرة فخرو، ونزيل المعتقلات المستمر عبد الله فخرو. أي مروحة واسعة من السنة والشيعة، العلمانيين والإسلاميين، نساءً ورجالاً، شيئاً وشياناً، في الداخل والخارج، إلى الدرجة التي بتنا نتساءل كما تساءل كاسترو: متى سيغدون هذا "الكم" الكبير بشراً؟ يستحقون الاستماع إليهم بدلاً من دعوتهم المستمرة إلى زيادة الإنتاج وتحسين صورة البحرين السياحية، ومكانتها المالية، وإطراء شعب البحرين المسلم الوديع!

### البدايات: المشاركة السياسية:

منذ مطلع هذا القرن، كان هناك صراع مستمر بين الغالية الساحقة من الشعب والحكم، وبالتحديد مع الأسرة الحاكمة والبريطانيين وكان المطلب الأساسي في كل التحرّكات الشعبية منذ ١٩١٠ إلى ١٩٩٦ هو حق المشاركة السياسية للشعب، غير مجلس اشتراكي منتخب يملك صلاحيات اشتراكية ورقابية.

لم تخل انتفاضة من الانتفاضات العديدة لشعب البحرين من هذا المطلب الأساسي منذ عام ١٩٣٨، وعلى امتداد الخمسينات عندما تشكلت هيئة الاتحاد الوطني التي استمرت في نضالها العلني منذ ١٩٥٤ حتى ١٩٥٦ ثم انتفاضة عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٢، حتى استجابت الأسرة الحاكمة لهذا المطلب، وكفت أحد الخبراء الدستوريين بوضع مسودة دستور تم عرضه على مجلس تأسيسي [نصف منتخب عام ١٩٧٢]. وبعد إقراره والتصديق عليه والقسم على احترامه والدفاع عنه من جانب أمير البلاد في منتصف عام ١٩٧٣ تمت الدعوة إلى انتخابات عامة في نهاية ١٩٧٣ وبرز إلى الوجود أول مجلس وطني منتخب من ٣٠ عضواً أضيف إليه الوزراء بحكم مناصبهم وأصبح عدد أعضائه قرابة ٤٦ عضواً، وشهدت البحرين مرحلة ازدهار سياسي طيلة ١٩٧٤، سرعان ما أعلنت الأسرة الحاكمة الحرب عليها بتقديم مسودة مشروع "تدابير أمن الدولة" التي ووجهت بالرفض الجماعي من جانب الكتل النيابية الثلاث (اليسارية، الدينية، الوسط) فعمد الأمير إلى حل المجلس في ١٩٧٥ آب وتعليق العمل بأبرز مواد الدستور المتعلقة بالمحريات العامة، والانتخابات ورافق هذا

الانقلاب حملة اعتقالات واسعة وسط الديموقراطيين شملت في من شملت أعضاء من المجلس الوطني.

وعلى مدى السنوات المنصرمة وفي زمن الازدهار النفطي والمالي استمر شعار "إعادة الحياة البرلمانية وتفعيل الدستور" مرفوعين، ولم يخل بيان من بيانات الحركة الديموقراطية بتلاوينها المختلفة من مطلب إعادة الحياة البرلمانية، حتى جاءتنا الولايات المتحدة بقواتها البحرية والأرضية الجوية، في حرب الخليج الثانية، مبشرة بأن عصراً جديداً سيطر على الخليج.

وفي عام ١٩٩٢ أجمعت القوى السياسية الديموقراطية والإسلامية، ممثلة برموزها الجمري والحمدود والشملان والعسبيول والشهابي وريعة وآخرين على رسالة وقعها ٣٠٠ شخصية بارزة في البلاد، تم رفعها إلى الأمير عبر وفد سداسي، لكن الأمير رفض الاستجابة لذلك المطلب، حيث استيق هذه الخطوة بتشكيل مجلس الشورى المعين والذي ينص نظامه الداخلي على أنه ملحق بمجلس الوزراء، يناقش ما يحال إليه من المجلس، ويتحدد التوصيات في اجتماعات سرية مغلقة!

وفي عام ١٩٩٤ أجمع القادة الإسلاميون والديموقراطيون سنة وشيعة على رسالة أخرى عرفت بالعريضة الشعبية وقع عليها ٢٥ ألف مواطن تطالب بتفعيل الدستور وإعادة الحياة البرلمانية كأول مطلوبين أساسين من مطالب الحركة الدستورية. ولم يستقبل الأمير وفد العريضة الشعبية لأن أجهزة الأمن سبقته بشن حملة اعتقالات واسعة، وقتل أحد المتظاهرين وتصعيد العنف بدلأ من الحوار وإبراز المسألة وكأن الشيعة قد انتفضا مطالبين بالمزيد من إشراكهم في الشأن السياسي، مدفوعين من إيران والأصوليين !!

### دور المرتزقة والمستشارين البريطانيين

منذ مطلع هذا القرن أدرك البحرينيون خطورة الحضور البريطاني السياسي والعسكري والأمني وتدخله في الشأن الداخلي.

ولأن البريطانيين وضعوا البحرين قاعدة عسكرية وسياسية لوجودهم في منطقة الخليج، حيث كانت مقر المعتمد البريطاني في الخليج فقد تم تعيين المزيد من الكوادر البريطانيين، بدءاً من الميجر "ديلي" في العشرينات وانتهاءً بهندرسون في السبعينات. في عام ١٩٢٦ عينت الحكومة البريطانية تشارلز بلكرييف مستشاراً لأمير البحرين الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة وبعد سنوات أصبح المستشار هو القاضي

ومدير الشرطة والتربية والجمارك والأمن.. وأصبح الحكمي في البلاد، ولم يعد ممكناً للحركة الوطنية ممثلة في هيئة الاتحاد الوطني إلا أن يكون أحد مطالبها طرد المستشار البريطاني تشارلز بلكرييف ولم تستجب الحكومة البريطانية لذلك إلا بعد نفي القادة الوطنيين عبد العزيز الشملان، عبد الرحمن الباكر، وعبد علي عليوات إلى جزيرة القديسة هيلانة في المحيط الأطلسي في أواخر ١٩٥٦، وخرج بلكرييف عام ١٩٥٧ ليحل مكانه سميث سكريتيراً للحكومة ثم جلت بريطانيا مديرًا للامن السياسي، ايام هندرسون من كينيا عام ١٩٦٦ ولا يزال في موقعه وتم ترقيته عام ١٩٩٤ ليكون مديرًا عامًا للامن العام إثر إحالة اللواء بيل إلى التقاعد !!

ومن المؤسف أنه الحكمي في البحرين حالياً والأدلة على ذلك كثيرة منها أنني كتبت مقالاً في جريدة "الجدع" الأردنية التي يرأس تحريرها فهد الريماوي بعنوان "فليرحل غلوب باشا البحرين" في شباط ١٩٩٥ فبعثت حكومة البحرين بوزير إعلامها طارق المؤيد إلى الأردن ومعه رسالة إلى العاهل الأردني، تطلب فيها معاقبة الريماوي واستحباب الملك وتم تقديم الريماوي إلى المحكمة بموجب قانون المطبوعات، وتمت تبرئته فاستشاط هندرسون غضباً، وطلب من وزير الداخلية الأردني في زيارته الأخيرة للبحرين في أيلول ١٩٩٥، اتخاذ ما يجب من عقوبات بحق الريماوي فأحالته القضية إلى محكمة أمن الدولة، وتم توجيهاته له بـ"الإساءة" إلى العلاقات الأردنية مع دولة شقيقة" ولاتزال المحاكمة جارية منذ مطلع هذا العام !!

### حق العودة

إذا استثنينا الكيان الصهيوني، فيليس في المنطقة العربية دولة تبعد - بقرار - مواطنها إلى الخارج أو ترفض السماح لمن يريد العودة وتعيد من المطار من يحاول ذلك، عدا حكومة البحرين

إن الغالية الساحقة من قيادات العمل الديمقراطي، ولاحقاً الإسلامي الشيعي يبعدون منذ السبعينات، وقد حرصنا في العديد من المناسبات على إقناع الأمير والمسؤولين في الحكومة بحقنا في العودة، خصوصاً أن هناك مادة واضحة لا لبس فيها في الدستور (المادة ٦١ ج) تنص على منع إبعاد أي مواطن أو حرمانه من العودة إلى البلاد.

ترفض حكومة البحرين السماح لأكثر من ٥٠٠ مبعد بالعودة إلى البلاد، بل وتبعد المزيد من القادة، وينتشر المعدون في المنطقة الشرقية في السعودية ودبي والكويت

ولبنان وسوريا وإيران وبريطانيا والسويد والتزوير وكندا وأستراليا! ولا تكتفي بذلك بل تحرم عليهم وعلى أطفالهم حق حصولهم على جوازات سفر، وعندما يحصل أحدهم على جواز سفر مزور [بحريني] ويعود إلى البحرين، يتم تحديد ذلك الجواز المزور!! (والأمن يعرف ذلك) ويتم بإعاد ذلك المواطن، على رغم طلبه تقديم للمحاكمة بتهمة التزوير كما حصل للبعض! ولا تكتفي حكومة البحرين بذلك بل ترفض إعطاء جوازات سفر لأبناء المبعدين، أو تقديم أي تسهيلات لهم في سفارتها بالخارج، وعندما أقامت دعوى قضائية لحصول أبي الأكبر الأستاذ بجامعة دمشق والذي لا يملك جواز سفر، وكسبت القضية في محاكم البحرين رفضت دائرة الهجرة والجوازات منحه جواز سفر، بتعلیمات من هندرسون، ولدى إدارة الهجرة أكثر من ١٥٠ قضية مشابهة بجمدة بقرار من المدير العام للأمن العام السيد البريطاني!

لقد سعينا جاهدين خلال السنوات الأربع المنصرمة على توسيط حكام الخليج. طلبنا من السلطان قابوس، بصفته رئيس لجنة المستجدات عام ١٩٩١ التوسط بيننا وبين حكومة البحرين لعود إلى وطننا، فرفض الأمير الحديث في الموضوع مع وزير العمل العماني الذي أرسل لتلك الغاية.

وطلبنا المساعدة من الشيخ زايد، الذي استغرب هذه الوضعية، وأبدى المسؤولون في دولة الإمارات استعدادهم لاستضافة المعارضة الديمقراطية فجاء الرد من ولـي العهد بأن أي عمل من هذا القبيل سيكون موضع امتعاض من حكومة البحرين!

إن سياسة الإبعاد، متبعة في البحرين منذ مطلع القرن بقوانين بريطانية شأنها شأن السلطات الإسرائيلية التي تطبق قوانين بريطانية في إبعاد الفلسطينيين، فقد أبعدت حكومة البحرين عام ١٩١٠ الشيخ عبد الرحمن الزيني وأبعدت عام ١٩٣٨ سعد الشملان وأحمد بن لاحج وكلهم إلى الهند، وأبعدت عام ١٩٥٦ قادة الاتحاد الوطني إلى جزيرة القديسة هيلانة ويعود الفضل إلى هندرسون في مسلسل الإبعاد الذي لم ينته منذ ١٩٦٨.

## حالات الاعتقال المستمرة

لم يشهد بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي هذا السفر المتواصل من حالات الاعتقالات والقمع والقتل تحت التعذيب كما شهدته البحرين، ومنذ مطلع القرن أيضاً وقد بلغت المسألة درجة لا يمكن تصديقها خلال العام المنصرم، حيث امتلأت

سجون البحرين فنقل المئات إلى إحدى الجزر، وهناك روايات عن نقل البعض إلى السجون في دولة بجاورة.

إن هذا الكم الهائل الذي يبلغ أكثر من ٥ آلاف مواطن خلال أشهر قليلة (عدد المواطنين لا يتجاوز ٣٥٠ ألفاً) هو الذي دفع قادة الانتفاضة إلى الدخول في مساومة مع وزارة الداخلية طوال أربعة أشهر [من نيسان إلى آب ١٩٩٥] وتم الاتفاق بين الطرفين على أن يتم إخلاء سراح المعتقلين مقابل تهدئة الأوضاع، فأعادت وزارة الداخلية قصة التحكيم الشهيرة بين أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص، فقد دعا قادة الانتفاضة الجماهير إلى المدح والسكنية، ورفضت وزارة الداخلية إطلاق سراح كل المعتقلين، وفي الأسابيع القليلة الماضية، كانت فرق الشعب تعامل المواطنين على الهوية وبدرجة كثيفة، كما عملت في الأشهر الأولى من الانتفاضة وهناك المئات من الأبراء الذين سرحوا من عملهم لأنهم اعتقلوا عشوائياً وانتظروا دورهم شهوراً للتحقيق.

الاعتقالات تتم على الهوية الطائفية وبشكل مدروس، وحكومة البحرين تمارس التمييز الطائفي وتشق الصنف الشعبي، وتطرد الشيعة من وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة المواصلات، وتدرس قبول أي طالب للعمل في مركز الزرات الذي يديره سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة، على الهوية أيضاً!!

النهار الباريسية ١/٢/١٩٩٦

## **البعد الإحصائي لتأكيد المشاركة السياسية لشعب البحرين**

**عبدالرحمن محمد النعيمي**

في معظم البيانات الرسمية والمقابلات والتصریحات الصحفية، يؤکد المسؤولون في حکومة البحرين ابتداء من رئيس الوزراء وولي العهد ومروراً بالوزراء وانتهاء ببعض صحافيي النظام، يؤکدون جمیعهم بأن الديمقرatie بالمفهوم والأسلوب الموجودين في دستور دولة البحرين هي ديمقرatie دخيلة على قیم عادات وتراث المنطقة عامة والبحرين خاصة، كما أنهم يحاولون وفي أكثر من مناسبة التمویه بأن شعب البحرين ما زال "صغرياً" على ممارسة التجربة النيابية ومازال غير متشرب بالقيم والسلوکيات الديمقرatie، وبالتالي فهو بحاجة إلى من يمسك بيده ويدله على الطريق السوي، وعليه فهم يعتقدون بأن مجلس الشورى وتطویره بالتدریج هو الكفیل نحو توصیل هذا الشعب إلى مرحلة "النضج السياسي". وأن أي أسلوب غير سیاسة وأسلوب "الباب المفتوح" الذي تمارسه القيادة السیاسية الرسمية في البحرين هو أسلوب لا ينسجم مع مستوى هذا الشعب وعاداته.

إن هذا المقال يحاول دحض مثل هذه الأفکار المضللة، وذلك من واقع الاحصاءات والوثائق المطروحة على الشعب.

### **البعد السياسي للمشاركة السياسية**

إلا أنه ومن المفید قبل سرد الأرقام، كحقائق دامغة لا تقبل التأویل، لا بد من الرد على تلك التبريرات الرسمية المضللة بالوقوف أمام بعدها السیاسي - الاجتماعي.

إن اتهام الشعب البحريني بالقصور وعدم النضج لا يستند على أي دلیل واقعی وعلیم، حيث أن نضالات هذا الشعب وانتفاضاته المتکررة منذ ١٩٥٦ مروراً بـ ١٩٦٥ و ١٩٧١ وانتهاء بالانتفاضة الراهنة البدائة من ١٩٩٤ كانت ترفع وباستمرار

مطالب وشعارات تطالب بالمشاركة السياسية وضرورة وجود مجلس نيابي وجهاً ديمقراطياً. ومن جانب آخر فقد أثبتت هذا الشعب أنه واعٌ لدرجة كبيرة ومستوعب استيعاباً لا يقل عن شعوب العالم الثالث المترسسة بالديمقراطية إذا لم نقارن مجتمعاتنا بالغرب، أو لم نعد إلى التاريخ حيث عاشت التجربة القرمطية قرنين من الزمان، شكلت صيغة ديمقراطية أفضل بكثير من النظام الوراثي الذي كان سائداً آنذاك. وبالتالي فإن التجربة الأخيرة المتقدة ١٨ شهراً قبل الانقلاب عليها في السادس والعشرين من آب / أغسطس ١٩٧٥ قد كشفت توقيع الشعب إلى المشاركة في العملية السياسية عبر تدفقه على صناديق الانتخاب للمجلسين التأسيسي والوطني (بالرغم من دعوات الجبهة الشعبية وجبهة التحرير إلى مقاطعة الأول، ودعوة الجبهة الشعبية إلى مقاطعة الثاني) فقد كان الحس الشعبي أكثر إدراكاً بضرورة انتزاع ما يمكن انتزاعه من السلطة آنذاك وعدم تقويت الفرصة. وقد حدث ذلك دون تخريب، دون قتل أو إرهاب كما يحدث في بعض الدول النامية، بل كان هذا الشعب من الشعوب القليلة من العالم الثالث الذي استطاع أن يمارس حقه الشرعي والقانوني ولأول مرة دون فشل العملية الانتخابية أو تعطيل لها، وبالرغم من الدعوة للمقاطعة من قبل الشعبية والتحرير، فلم يمارس أي عنصر من عناصرهما أي أسلوب عنيف لوقف أو تخريب أو لإفشال الانتخابات وإنما كان الأسلوب المستخدم يندرج ضمن الوسائل السلمية والحضارية من دعوة الناس للمقاطعة وتوضيح الموقف السياسي عبر البيانات والدراسات والمقالات.

أما إذا بحثنا الوجه الآخر من هذه التبريرات فإننا نكتشف بأنها تعني اتهاماً واضحاً لشعب بأكمله بأنه غير ناضج سياسياً، ويعني ذلك أن رجال الحكومة كلهم ابتداء من رأس الدولة وانتهاء بأصغرهم غير ناضجين سياسياً فكيف استطاع هؤلاء القصرة!! أن يقودوا هذه الحكومة ولمدة عقدين من الزمن؟.

### بعد الإحصائي للمشاركة السياسية

سنفترض في هذا المجال بأن الواقع الاجتماعي والسكاني لشعب البحرين في عام ١٩٧٥ (عام حل المجلس الوطني واعتقال بعض النواب وقيادات من المعارضة الديمقراطية) لم يصل إلى مرحلة النضج السياسي - كما يزعمون - والتي تعتقد الحكومة بضرورتها لبدء الحياة النيابية في البلاد رغم أن عدد خريجي الثانوية آنذاك كان (١٨٨٧٦) طالباً وطالبة منهم (١٠٨٨١) من الذكور وذلك حسب الإحصاءات الرسمية لعام ١٩٨١ كما كان حاملاً دبلوم فوق الثانوية في حدود (٤٥٤٩) منهم

(٢٦٤٧) من الذكور وحاملو بكالوريوس وليسانس حوالي (٢٩٢١) من الذكور وحملة الماجستير حوالي (٣٢٠) منهم (٢٦٤) من الذكور وحملة الدكتوراه حوالي (٤٢) منهم (٣٨) من الذكور.

أي أن إجمالي المتعلمين المتمكّنين من تحمل مسؤولياتهم السياسية كان في حدود (٢٦٧٠٨) وهو ما نسبته آنذاك ١١,٢٪ من إجمالي سكان البحرين من البحرينيين وذلك عام ١٩٨١ . وإذا أخذنا الذكور منهم باعتبارهم الفئة التي لها حق الانتخاب والترشيح والتوصيت كما ينص على ذلك دستور البحرين، فإن عدد هؤلاء المتعلمين (١٥٦٤٢) وهو ما نسبته ١٣٪ من إجمالي البحرينيين الذكور عام ١٩٨١ .

ومنذ ذلك الوقت حصلت تغييرات كبيرة في المجتمع البحريني في كافة المجالات منذ ١٩٧٥ ولغاية ١٩٩٥ هذه التغييرات التي تختتم على القيادة السياسية في البحرين ضرورة تغيير عقليتها واستيعاب تلك التغييرات ومن ثم الاستجابة لمطالب شعبية هي في إحدى صورها تعبيراً عن مدى التطور الفكري والثقافي والعلمي والاجتماعي والسياسي للمجتمع البحريني.

سوف نركز في الفقرات التالية على الإحصاءات الرسمية التي تؤكد مدى التطور الحاصل في المجتمع، في النواحي التالية:

- ١ - مدى النمو في عدد السكان المواطنين.
- ٢ - مدى الارتفاع في نسبة البحرينيين الذكور ما فوق ٢٠ سنة والذين يحق لهم الانتخاب والتصويت والترشيح.
- ٣ - انخفاض نسبة السكان البحرينيين الأمينين.
- ٤ - النسبة المرتفعة من حملة الشهادات الجامعية العليا.
- ٥ - زيادة نسبة الضرائب في البحرين وعلاقة الضرائب الختامية مع وجود سلطة تشريعية.

٦ - مقارنة بين عدد الموقعين على العريضة الشعبية وبين التجربة الانتخابية لأحد أقدم الدول المتقدمة في التجربة الديمقراطية (فرنسا).

أولاًً: لقد زاد السكان البحرينيين من عام ١٩٧١ والذي كان (١٧٨١٩٣) مواطناً منهم (٨٩٧٧٢) من الذكور إلى حوالي (٢٣٨٤٢٠) مواطناً منهم (١١٩٩٢٤) من الذكور ثم إلى (٢٣٨٧٤٤) مواطناً منهم (١٧٢١٦١) من ذكور وذلك عام ١٩٩٣ .

أي أن هناك زيادة ملحوظة في عدد الذين من حقهم المشاركة في العملية النيابية.

ثانياً: لقد ارتفع عدد البحرينيين (٢٠ سنة فأكثر) والذين من حقهم التصويت والترشح والانتخاب كما ينص الدستور، ارتفع من (٧٢٠٠٨) منهم (٣٦٥٢٤) من الذكور عام ١٩٧١ إلى (١٠٨٦٥٩) عام ١٩٩١ منهم (٥٤٩٢٥) من الذكور، وهو ما نسبتهم ٣٣,٦٪ من إجمالي السكان البحرينيين في نفس العام.

ثالثاً: لقد انخفض عدد المواطنين الأميين من ٥٢٪ عام ١٩٧١ إذ كان عددهم (٦٣٧٩٨) منهم (٢٣٨١٤) من الذكور، انخفض إلى ١٧,٤٪ عام ١٩٩١ إذ بلغ عددهم (٤٠٣٠٣) منهم (١٢٧٨٤) من الذكور، وهذا مؤشر آخر على ارتفاع مستوى التعليم ومن ثم زيادة الوعي والإطلاع وبالتالي حق المشاركة السياسية.

رابعاً: لقد ارتفع عدد المواطنين البحرينيين من حملة الشهادات العليا، فنحو جو الثانوية ارتفع عددهم من (١٨٨٧٦) عام ١٩٨١ إلى (٤٨٤٥٤) مواطناً منهم (٢٦١٢٤) من الذكور، وذلك لغاية عام ١٩٩١، وارتفع عدد حملة الدبلوم من (٤٥٤٩) عام ١٩٨١ إلى (٦٩٠٢) عام ١٩٩١ منهم (٣٦٢٧) من الذكور، كما ارتفع عدد حملة الماجستير من (٣٢٠) عام ١٩٨١ إلى (٨٣٠) عام ١٩٩١ منهم (٤٦١) من الذكور، أما حملة الدكتوراه فقد ارتفع عددهم من (٤٢) عام ١٩٨١ إلى (٢٧٩) عام ١٩٩١ منهم (٢٢٥) من الذكور.

وبشكل إجمالي يمكن التأكيد على أن عدد البحرينيين المتعلمين تعليماً عالياً قد ارتفع من (٢٦٧٠٨) عام ١٩٨١ إلى حدود (٦٤٩٦٩) مواطناً، أي ما نسبته ٢١,٦٪ من إجمالي السكان البحرينيين، وهي نسبة عالية وفترة مؤثرة وكبيرة لابد لها أن تطالب بمحقها في المشاركة من أجل مساحتها الفكرية والإبداعية في رسم الاستراتيجيات المتعددة للمجتمع.

خامساً: في كافة المجتمعات المدنية التي تحترم القوانين والتشريعات وفي كافة القوانين هناك اتفاق شبه تام بضرورة وجود سلطة تشريعية تكون هي المسئولة عن إصدار تشريعات الضرائب في البلاد، وتؤكد هذه القوانين بضرورة عدم القفز على هذه الصلاحية القانونية للسلطة التشريعية، والسماح للسلطة التنفيذية بإصدار قوانين فرض الضرائب على المجتمع وذلك لما لهذه الصلاحية من خطورة على اقتصاد البلاد بشكل عام

ولما لها من إغراء يسيل لها اللعاب لزيادة الدخل بطريقة سريعة حتى ولو على حساب دوران الثروة في المجتمع بشكل عادل وصحيح.

والمتأمل لاقتصاد البحرين يستشف بأن هناك ضرائب واضحة على عاتق المجتمع بكل فئاته رغم محاولات النظام السياسي التلاعب بالإحصائيات القومية وتحويل معظمها إلى بند الرسوم مثلاً، فمن خلال الإحصاءات الرسمية تتوضح أنه في عام ١٩٨١ كان دخل البحرين من الضرائب غير المباشرة وبالأسعار الجارية في حدود (٤٩,٨ مليون) دينار، وفي عام ١٩٨٢ أصبح (٦٠,١ مليون) دينار، وفي عام ١٩٨٣ أصبح (٦٢,٣ مليون) دينار. أما في عام ١٩٩٣ فقد كان دخل البلاد من هذه الضرائب في حدود (٤٥,٢ مليون دينار) !!! دون الدخول في تفصيات هذه الأرقام ما نريد أن نؤكده في هذا المجال بأن القانون الدولي والمحلي لا يسمح أبداً بإعطاء صلاحية إصدار-قوانين الضرائب إلا بوجود سلطة نيابية تشريعية.

سادساً: وأخيراً سوف نخلل بعض الشيء وبشكل مقارن العدد الراهن الذي يطالب بعودة المجلس الوطني وتفعيل الدستور وهو العدد الذي وقع على العريضة الشعبية المرفوعة للأمير والذي وصل إلى حدود (٢٥ ألف مواطن) وقبل تحليل هذا العدد لا بد من إبراز مجموعة من الملاحظات أهمها أن الظروف الأمنية والقمعية وعدم وجود الحريات العامة في البحرين قد أدت إلى عدم مشاركة قطاع واسع من المواطنين في التوقيع على العريضة الشعبية وخاصة أن حاجز الخوف كان في تلك الفترة ما زال قائماً، ولو افترضنا أن العريضة أُنزلت للجماهير في هذه الظروف الراهنة فإنه من المتوقع أن يزيد عدد المطالبين بعودة الحياة البرلمانية، ومن جانب آخر فلقد كانت لقيادة العريضة تصور بضرورة تسليم العريضة للأمير بأسرع وقت ممكن وقبل إقدام السلطات الأمنية على إجراء أو تهديد قد يؤدي إلى وقف عملية التوقيع، وكان هنا التصور موجوداً قبل انفجار الانتفاضة الشعبية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ ولذلك لم يعطَ المواطنين الوقت الكافي للمشاركة، ومن جانب ثالث لا بد أن نضع في اعتبارنا أن عدم وجود مؤسسات سياسية علنية تعلن عن وجود عريضة شعبية وتدعى الناس إلى المشاركة، كان له كبير الأثر في عدم معرفة أفراد عديدين من المجتمع بوجود هذه العريضة، وأن التحرك الذي كان يجري كان تحركاً فردياً طوعياً غير منظم ولذلك لم يتمكن كثير من المواطنين الوصول إلى الأشخاص المسؤولين عن جمع التوقيع. ورغم كل هذه العقبات المؤثرة إلا

أن العدد الذي وقعه على العريضة (٢٥ ألف) مواطن ليس صغيراً قياساً لحجم سكان البحرين الذين من حقهم الانتخاب والترشح والتصويت.

فإذا كان عدد سكان البحرينيين حسب تعداد عام ١٩٩١ (٢٠ سنة فأكثر) هو (١٠٨٦٥٩) فإن الموقعين على العريضة يمثلون ٢٣٪ وهي نسبة كبيرة في دولة نامية تعيش في ظل القمع السياسي وتكميل الحريات العامة، وإذا استثنينا الإناث الموقعتات وهن ٢٠٪ من إجمالي الموقعين (في حدود ٥٠٠٠ امرأة) وأبعدنا الإناث من السكان ما فوق (٢٠ سنة وأكثر) فإن نسبة الذكور الموقعين على العريضة سوف ترتفع إلى ٣٦٪ من إجمالي السكان البحرينيين من الذكور.

إن المتأمل لهذه النسبة سوف يتيقن مدى نضج وتطور الوعي السياسي لدى هذا الشعب، فرغم أن التجربة الديمقراطية لم تعايشها شرائح فنية من المجتمع إلا أن النسبة السابقة تؤكد على الاتجاه السليم الصاعد نحو المطالبة بالديمقراطية.

وعلى سبيل المثال، عند مقارنة هذه النسبة وفي ظل الظروف الحبيطة بها سياسياً واجتماعياً وتاريخياً مع إحصاءات الانتخابات الفرنسية في أيار (مايو) ١٩٩٥، سوف يكتشف المرء بأن المسجلين الذين من حقهم التصويت في فرنسا كان عددهم (٣٩٩٩٢٩١٢) والذين أدلو بأصواتهم كان عددهم (٣١٤٠٣٦٧) وهو ما نسبته ٧٦,٥٪ أي ضعف نسبة المطالبين بعودة الحياة النيابية في البحرين فقط، رغم أن المجتمع الفرنسي يمارس تجربته الديمقراطية منذ أكثر من قرنين من الزمان.

إنها مقارنة مجتمعية بين مجتمع متقدم راسخ فيه الديمقراطية نهجاً وسلوكاً ومجتمع نام لم يمارس فيه الديمقراطية، إلا أنها ورغم ذلك فإن هذا المجتمع الصغير له من الإصرار والتحدي والرغبة والضمير السياسي من أجل تحقيق حقه الديمقراطي ما يوازي ويساوي تلك المجتمعات المتقدمة.

وإذا كان شعب البحرين ناضجاً للتجربة البرلمانية عام ١٩٧٣، فكيف عاد القهقري في التسعينيات ليكون غير صالح لممارسة حقوقه السياسية في الوقت الذي تشهد المزيد من البلدان توجهاً نحو إشراك الشعب في الحياة السياسية، ليس من خلال الحياة البرلمانية وإنما أيضاً من خلال السماح بالحريات الحزبية والنقابية وحرية تشكيل مؤسسات النفع العام، وهي مؤسسات متنوعة في البحرين أو خاضعة لإشراف وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية.

والسؤال الذي يرد إلى الخاطر في هذا السياق هو: هل العودة إلى الوراء بالنسبة للوعي السياسي يقتصر على الناس العاديين، على جموع الشعب أم يشمل الأسرة الحاكمة، باعتبار أنها جزء من الشعب، وبالتالي يصيغها ما يصيب الناس وتجرى وسطها ذات التحولات الاجتماعية والسياسية والمعرفية التي تحصل في عموم المجتمع، أم أن الأسرة الحاكمة تعيش أوضاعاً خاصة مغلقة (غيتوات شبيهة بما يعيشها البيض في جنوب أفريقيا سابقاً) بحيث تجري عملية التطور في أحد المجتمعين إلى الأمام، وفي الثاني إلى الوراء؟

من المؤسف أن الأسرة الحاكمة في البحرين لا ترى أن سياستها تلحق أبلغ الضرر بسمعة الحكم في البلاد، ليس من جانب القمع والإرهاب، وإنما من جانب إصرارها على رفض المشاركة الشعبية في الحياة السياسية ووضع المزيد من القيود أمام المواطنين لحق وعيهم وحقهم السياسي، في الوقت الذي تردد باستمرار أنها فخورة بالتقدم والتطور الذي وصل إليه، وأن الأمم المتحدة قد أكدت بأن شعب البحرين يقف في طليعة الشعوب التي حققت الكثير من الإنجازات التعليمية والاجتماعية وسواء، عدا الشأن السياسي الذي لا تتحدث عنه السلطة، والذي تشير تقارير الأمم المتحدة في لجنة حقوق الإنسان إلى درجة التدهور المعاشر في هذا الميدان.

ومن زاوية أخرى، وبالرغم من حرص السلطة على توجيه المزيد من الضربات للمواطنين، وأتباعها سياسة التمييز الطائفي، بحيث حصرت القمع المكثف في أواسط الشيعة، لتقول للعالم بأن الحركة أصولية مرتبطة بإيران، وأن الشيعة يريدون الاستيلاء على السلطة.. الخ من المقولات التي تطورت لتركز على عمليات العنف التي برزت في الأشهر الأخيرة، لتبرهن على "التخلف الشديد" للقائمين على الحركة، وبالتالي تعطي نفسها حق مصادرة حياة الناس وليس فقط حقوقهم السياسية، أقول بالرغم من هذه الظواهر التي تكشف عن مسارات خطيرة يمكن للصراع السياسي أن يأخذها إذا أصر الحكم على قمعه وإرهابه، فإن الحركة الشعبية التي عممت القرى وأحياء كبيرة من المدن، قد برهنت عن وعي سياسي لا يتمتع به الحكم، بل يفوقه درجات، حيث لم يرتفع شعار واحد طائفـي، وتم التركيز على المطالب التي أجمع عليها الشعب في العريضة السياسية، في الوقت الذي ينحو الحكم باتجاه التمييز وحرف الاتجاه مما يدل على قصوره السياسي، والنضج السياسي الذي يتمتع به الشعب.

البعض يقول بأنه هناك علاقة عكسية بين الأسرة الحاكمة والشعب، مجتمعـه، ففي الوقت الذي تعود الأسرة الحاكمة عقوداً إلى الوراء في سلوكها السياسي، بحيث

تذكر أهالي القرى بسنوات "الفتح العظيم" عندما دخل آل خليفة البحرين منذ قرنين، وتذكر الناس بأساليب القبيلة الحاكمة والقبائل المرتبطة معها في مطلع القرن، من الالتحاق بها، حيث تعيد الأسرة الحاكمة تركيبة البلاد المجتمعية على أساس القبيلة والمذهب، وتطلب من زعماء النعيم أو البنعلي أو الدواسر أو غيرهم من "الزعamas" التي لا تمثل إلا نفسها، تقديم الولاء إلى الأمير ولا تخجل من التطبيل والتزمير مثل هذه الطواهر التي لم تعد مقبولة في البحرين، وخارجها في الوقت الحاضر، وبالتالي فإن الأسرة الحاكمة في الوقت الذي تتراجع إلى الوراء في سلوكها السياسي، فإن الشعب يتقدم في سلوكه السياسي وفي حرصه على الوحدة الوطنية، حيث عبر الموقعون على العريضة الشعيبة عن أوسع تحالف شعبي (من الشيعة والسنّة والديمقراطيين من مختلف الاتجاهات، ولم يتردد عن المشاركة إلا تيار الإخوان المسلمين، وكان بالإمكان تطوير موقفهم لو كانت هناك أوضاع أكثر ديمقراطية للحوار، بحيث يتقدم موقف شبيه بموقف الإخوان المسلمين في الكويت أو مصر أو لبنان أو غيرها من البلدان التي برزت حركة الإخوان المسلمين إنها تقدم سياسياً وفي نظرتها إلى الآخرين من المذاهب أو الاتجاهات السياسية الديمقراطية) ولم يقف القائمون على العريضة أمام المذهب والجنس والقبيلة، بل أمام الاتماء الوطني، وبالتالي كانوا متقدمين كثيراً على الأسرة الحاكمة التي لا تريد أن تقدم، وتتوهم بأنها تسير على النهج السعودي، في الوقت الذي يتقدم أيضاً السعوديون إلى الأمام، ويقررون بالتغييرات الكثيرة في هذا الجانب أو ذاك. ولا يترددون عن الحوار والأخذ والرد على المطالب التي يرفعها الناس أو المعارضة السياسية.

وإذا كان الوضع هكذا، التقدم إلى الأمام شعبياً، والتقدم إلى الوراء خليفيأً، فالمطلوب من الانتفاضة أن تعيد الوعي إلى الأسرة الحاكمة، أو تقوم الأسر الحاكمة الخليجية بتبييه شقيقتها البحرينية بخطورة النهج الذي تسير عليه، لأن أحداث البحرين تتفاعل خليجياً بدرجة يصعب على الأسر الحاكمة أو المراقبين للأحداث في الخليج رصدها لانعدام الحريات السياسية والعلمية في معظم هذه الدول.

القدس العربي / لندن / ١٩٩٦/٥/١

## عاصفة على دلمون

عبدالرحمن محمد النعيمي

لم يكن عام ١٩٩٤ عادياً في هذه الجزر التي تتوسط الخليج، فقد اختتم شهوراً الاخير بعاصفة كبيرة هبت على "العيد الوطني" وعلى القمة الخامسة عشر للمجلس التعاون الخليجي .

ولم يكن ذلك مفاجئة كبيرة للمراقبين والاصدقاء والمطلعين على التاريخ النضالي لشعبنا، فقد اشتهرت هذه الجزر منذ فترة طويلة بانها احد المراكز المتمردة في المنطقة لاتقبل الضيم والملذلة، تقدم الادلة على تساحقها وتقبلها للجديد المنسجم مع الحياة والتطور كما هو شأن اهلها مع الدين الاسلامي، ولكنها تقدم قوافل الشهداء اذا اعترض سبيلها طاغية او رفض الحاكم الاستجابة للتتطور والجديد وما يريد الناس .

وارتبط اسمها بالحركة القرمطية على مدى قرنين من الزمان ( رغم ان البحرينالتاريخية تمت من الكويت الى رأس الخيمة، وتشكل المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية الحالية، الاحساء، قلب هذه المنطقة، لكن الغزو البرتغالي منذ القرن الخامس عشر هو الذي جعل الاسم مقتصرأً على دلمون القديمة، المقبرة المقدسة، اوال، جزر اللؤلؤ ) حيث سعى الدعاة الى اقامة مجتمع خال من التفرقة والاضطهاد، تسوده المساواة، حسب مقاييس ذلك العصر، متبعين الدول العظمى في ذات الوقت، العباسية والفااطمية . ولم تتردد في نشر الدعوة الى مناطقهم بحد السيف .

ووجد فيها آل خليفة، وهم من سكنة الزيارة في قطر، ومن القبائل المشاكسة التي لم يكن ممكناً التعايش معهم في بحد مع آل سعود، ولا في الكويت مع آل صباح، سوى النزوح الى قطر وفرض الظلم على القبائل في تلك المنطقة، ثم الاستيلاء على جزر البحرين حيث مغاصات اللؤلؤ هي الثروة الاساسية في الخليج في تلك الفترة، وبالتالي

كان هاجسهم وهمهم الاكبر ان يكونوا اغنياء المنطقة، من البحر ومن البر، حيث الازدهار الزراعي في اليابسة، وعندما تخوفوا من طردهم من القبائل الاخرى، مدوا ايديهم الى المستعمر البريطاني ليقف الى جانب الاسرة الخليفية في وجه منافسيها من القبائل الاخرى وخاصة الجلاهمة والدواسر، ويستند الحاكم في صراعه على العرش مع بقية افراد الاسرة الباغية، ويشكل هذا المستعمر سدا يحمى هذه الاسرة من امتدادات الاسرة السعودية التي ارادت في مراحلها المتعددة تكليس هذه الكيانات الصغيرة، ففرض البريطانيين الا استمرار هذه البقع .

منذ اللحظات الاولى لدخولهم الجزيرة، كان همهم السيطرة على الاراضي الزراعية، كان همهم السيطرة على مفاصل المؤلئ وطرد الفلاحين والغواصين من مناطقهم، (وهي سياسة يعتمدونها للوقت الحاضر، فقد استولى محمد بن سلمان الاخ الصغر للحاكم منذ ستين على غالبية مصائد السمك التي شيدها المواطنين، ولم يتعدد عن الاستيلاء على مزرعة كبيرة لاحدر رجال الدين منذ خمس سنوات، بعد ان اشتتها نفسه، ورفض تقديم تعويض عنها، تاركاً الامر للحاكم ليقدم أرضاً جرداء لصالح صاحب العلاقة، والعرض على الله)

ومنذ اوائل القرن، طالب الناس بالاصلاح، وطالب الناس بازالة الغبن والتمييز الطائفي عن الغالية الشيعية في البلاد، وبالتالي التقت مصالح كل الشعب في ضرورة الاصلاح السياسي .

وشهدت البلاد محطات اساسية في الهبات والانتفاضات الشعبية منذ عام ١٩٣٦ حتى الوقت الحاضر، عنوانها الاساسي المطالبة بالاصلاحات السياسية والادارية والاقتصادية، فقد كان النظام السياسي باستمرار متخلقاً عن الواقع الموضوعي، ومواجهاً للغالبية الساحقة من الشعب المتطلع الى الديمقратية والحربيات العامة والمؤسسات الدستورية، في الوقت الذي تقبع الاسرة الحاكمة في شرنقها القبلية، تعتبر نفسها القبيلة المختارة التي اصطفاها الله لتحكم هذا الشعب، وبالتالي لا يجب ان يختلط دمها مع بقية افراده، ولا تقتصر نظرتها العنصرية على الناحية الاجتماعية، واما تند وتذكر اساساً في السياسة ، حيث مجلس العائلة هو صاحب القرار الحقيقي الذي يوجه أعمال افراده في الحكومة، ويحدد افضل الواقع التي يجب ان يتذكر فيها الخليفيون، وفي الوقت الحاضر مثلاً، هناك عشرة وزراء من الاسرة الحاكمة التي لا يتجاوز عددها اربعة الاف شخص، من بين ١٨ وزراء ( حيث وزعت المناصب الثمانية بالتساوي بين "الطائفتين" ، مؤكدة

بذلك انها فوق الطائفتين، وبالتالي ليست معبرة عن السنة كما تدعى، وتقف في عداء مع كل الشعب بطائفته حيث استولت على ابرز الواقع )

بنت احلامها على الذهب الاسود، حيث كانت البحرين اول منطقة يكتشف فيها الامير كان النفط عام ١٩٣٢ ، ليكون بدليلا عن الثروة اللؤلؤية التي انكسرت منذ ذلك التاريخ بدخول اليابان صناعة اللؤلؤ الصناعي، ولكن الحظ لم يحالف الاسرة الحاكمة، فقد تدفق النفط بكميات غزيرة في المناطق الاخرى من الخليج، ووقفت الطبيعة غاضبة عليهم، يقل عطاها كلما ازدادت الاسرة بطشا وارهابا بالمواطين، حتى وصل الانتاج النفطي الى قرابة ٤ الف برميل يوميا، في الوقت الذي تكتشف قطر حقول غاز ضخمة لا تبعد الا بضعة اميال عن حدود الامارة البحرينية !! ويبدو ان حكام البحرين، وهم يجدون الطبيعة والشعب في عداء معهم، رهنوا انفسهم للخارج، للامير كان من ناحية وللمملكة السعودية من ناحية اخرى. وال سعوديين الذين يرون البحرين حديقة خلفية لهم يتمون الخير لاشقائهم الخليفيين، ولم يتذدوا في تقديم حقوق نفطية يزيد انتاجها اضعافا عن انتاج البحرين، هدية، كحفل ابو سعفة، واستمرار تدفق النفط لمصفاة التكرير، ليضمنوا بقاء وولاء حكام الجزر، ويساعدوهم على التخفيف من الازمة الاقتصادية التي قد تؤثر عوائقها عليهم، خاصة وان الترابط بين اقسام البحرين ( الجزر والاحساء) غير خاف على احد !

اضطررت الاسرة الحاكمة الى الاستجابة للمطلب الشعبي العام بعد الانتفاضة العمالية الضخمة التي شهدتها البلاد في مارس عام ١٩٧٢ ، حيث طالب العمال بالدستور وبالنقابات، وعلى ضوء حاجات الاستقلال والضغط الشعبي، استجابت الحكومة وشكلت المجلس التشريعي (نصف المعين) الذي ناقش مسودة الدستور واقرها بعد مناقشات استمرت ستة اشهر، وجرت لاحقا الانتخابات العامة للمجلس الوطني الذي عكس الى حد كبير الاتجاهات السائدة في البلاد .

الا ان الحكومة التي فاجئتها اسعار النفط وانهيار السوق المالي في بيروت، لم تطق استمرار وجود مؤسسة تشريعية جادة وصارمة، تعبر عن الشارع وهمومه، وعلى استعداد لفتح ملفات الفساد والقمع في البلاد، مما قد يلحق ابلغ الضرر بالمؤسسات الاقتصادية التي يتربع عليها رئيس الوزراء (مؤسسة اليونيكاك، هي مجموعة الشركات المقدّر عددها بعشرة شركات، يديرها اللبناني جميل وفا، وهي تابعة لخليفة بن سلمان) او المؤسسة الامنية (التي يشرف عليها المرتزق البريطاني هندرسون والمدير العام للامن

العام اذاك العميد بيل، قبل ان يحال الى التقاعد ليحل مكانه هندرسون عام ١٩٩٣ ليصبح المسؤول العام عن الامن العام في هذه الامارة !!) لذلك اقدمت الاسرة الحاكمة، بحل المجلس الوطني في اغسطس ١٩٧٥، وتعليق العمل بالدستور، واعتبار المرسوم الذي اصدره الامير حول قانون الامن العام بدليلا عن احكام الدستور، مما يعني ان الاسرة ارادت ان تحكم البلاد حكما عرفيا الى اجل غير مسمى، ولابد بالتالي ان تدشن تلك المرحلة بحملات مماثلة من الاعتقالات التي رافقتها موجات من التعذيب الوحشي الذي اودي بحياة العشرات من خيرة المناضلين من كافة الاتجاهات السياسية .

التجارة والاسهم بدليلا عن السياسة، هذا هو الشعار الذي طرحه رئيس الوزراء عام ١٩٧٥ ، داعيا كل المواطنين الى الاستفادة من الموجة النفطية، وداعيا كل البنوك الى الجيء الى البحرين بدلا عن بيروت، وكانت مرحلة امتدت عشر سنوات، شهدت البلاد خلاها حملات مكثفة من القمع، لاجبار المواطنين على تكميم افواههم، في الوقت الذي كانت الثورة الايرانية تدق ابواب المنطقة، وفي الوقت الذي اندلعت الحرب العراقية الايرانية، وكان عام ١٩٨٦ المنعطف الخطير في الشأن النفطي، حيث هبطت اسعار النفط الى درجة هددت ميزانيات دول المنطقة برمتها، واعلنت بداية الانكسار للموجة النفطية، وعودة المشترين للسيطرة على السوق !!

وجاءت حرب الخليج الثانية لتمتص بقية العائدات، وتفتح العيون على الفساد المستشري وسط هذه الانظمة، وكان من الطبيعي ان يكون الموضوع اكثر في البحرين حيث انعكاس العائدات سريعا في بنوك الاوفشور، وفي الحركة التجارية والاستثمارات، وفي سوق العمل . وبات من الضروري العودة الى السياسة، فلم تعد التجارة مربحة، ولم تعد الاسهم، بعد فضائح سوق المناخ واحواله الصغار في دبي والبحرين، مغريا للولوج فيه، في بلد دخلت الحركة السياسية كل بيت من بيته.

لم تستمع الاسرة الى اصوات الناس في المنطعفات، ابان حرب الخليج وما تلاها، وكان رئيس الوزراء على ثقة مطلقة بان جهاز الامن الاقوى من الجيش عددا ونفوذا، قادر على ضبط الوضع العام بالنسبة للحركة السرية، ولم يكن يضع المتغيرات في الحسبان، ولذلك كان المفاجأة كبيرة بالنسبة اليه.

الاوپاع الاقتصادي انعكس سلبا على حياة الغالبية من المواطنين، ويمكن القول بان اهل البحرين هو الاققر بين سكان الخليج، بل يصل الكثير منهم الى دون مستوى الفقر، وتزايدت البطالة وسط الشباب الى درجة مخيفة، حذر منها كل التقارير

الاستراتيجية التي وضعتها اللجان المتخصصة في البلاد، حيث اشار التقرير الصادر عام ١٩٩٠ بان البطالة في البحرين ستزيد عام ١٩٩٥ عن ٥٠ الف مواطن، اذا استمر الخط البياني لها في التصاعد ولم تقدم الحكومة عام ١٩٩٠ على اتخاذ خطوات لتعديل المسار (ولم تقدم الحكومة على اتخاذ خطوات لتعديل المسار حتى اوصلتنا الى رقم ٢٥ الف في منتصف ١٩٩٤)، وكان من الطبيعي في مطلع العام ١٩٩٤ ان يكون حديث الناس هو البطالة، وان يدعوا النقابيون ورجال الدين العاطلين عن العمل الى القيام بالمسيرات والمطالبة بحقوقهم في سبتمبر المنصرم، مما شكل بدايات الانفجار الشعبي الذي شهدناها في ديسمبر

التقت الحكومة على مطالب العاطلين بالتنسيق مع الشركات بتشغيل بعضهم عددة اسابيع ثم تسريحهم عن العمل، او بالقمع وتقديم بعضهم الى المحاكمة بتهمة التخريب في اكتوبر، وكان واضحا للجميع انها لا تريد حل المشكلة، ولا تريد الاستماع الى صوت الناس، وهم يتلقاًطرون للتتوقيع على العريضة الشعبية التي اجمعت عليها الشخصيات الوطنية والاسلامية والتي نزلت الى الشارع منذ سبتمبر!! ولم يطرد ديسمبر الا وعدد المواطنين الذين وقعوا على العريضة اكثر من اولئك الذين ساهموا في انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٩٤، في اروع استفتاء شعبي البلاد بالرغم من السلطة، وبشكل سلمي.

الان، وبعد العاصفة التي لازالت تلف الجزر، وتندثر بالامتداد الى بقية المنطقة، خاصة وانها تتفاعل مع ردود الفعل السلبية من المواطنين من التطبيع مع العدو الصهيوني الذي تتسابق الى انظمة الخليج، هل يستجيب آل خليفة لمطالب الناس، لاعادة الحياة البرلمانية، واطلاق سراح السجناء والمحققين والمعتقلين السياسيين، والسماح لمائتات المبعدين بالعودة الى وطنهم، هل يفتحوا باب الحوار الوطني العام لمناقشة اسباب الازمة، هل يتخلىوا عن القمع الذي لن يصل الى بر الامان؟

تلك مجموعة من الاسئلة التي سيقرر على ضوء سلوك وجواب الاسرة الحاكمة في البحرين، ليس فقط الاستقرار او عدمه في البحرين وانما في المنطقة برمها، فالتوتر البحريني هو الاكثر تعبرا عن الازمة الخليجية الداخلية، التي يجب ان يتعلم منها الجميع.

# يجب ان يرحل جلوب باشا البحرين

عبدالرحمن محمد النعيمي

ابرزت الاحداث الاخيرة في البحرين الدور غير العادي للمدير العام للامن العام و مدير المخابرات السياسية اللواء ايان هندرسون البريطاني الجنسية الذي بات ممسكاً بزمام الامن في هذه الجزر منذ العام ١٩٦٦ !

فأمام الحرج السياسي الكبير الذي سكن رئيس الوزراء طيلة شهرين من جمع التواقيع على العريضة الشعبية، نصحت هندرسون كافة المسؤولين في البلاد بضرورة استباق الامر وقطع الطريق على الوفد الذي تشكل من عدد من الشخصيات اليمقراطية والاسلامية من بينها الشيخ عبدالامير الجمرى والمحامي البارز احمد الشملان والشيخ الدكتور عبداللطيف الحمود، وضرورة "تحمير" العين على الشعب وقواه الوطنية واتباع السياسة البريطانية التقليدية "فرق تسد"، وتهريب الازمة الى الخارج عبر اتهام دول ومنظمات خارجية بأنها تقف وراء الاحداث في الوقت الذي يطلب من كل المعنيين بالنشاط الاجتماعي او الديني او الاعلامي ارسال برقيات التأييد وتخيير النظام ومبرارة ما يقوم به من اعمال، وتكون النتيجة تأجيل تقديم العريضة ووضعها في الارشيف .

وتحمير العين بالنسبة لهذا المرتزق البريطاني يعني فتح السجون والتعذيب والقتل في المعتقل والابعاد، وتسريب بعض العناصر المشبوهة لتخريب مولدات الكهرباء، واختيار عدد من العناصر لتقديمها الى المحاكمات الصورية وبالتالي تحويل الحدث السياسي الى جرائم جنائية !!

وابداع سياسة بريطانيا التقليدية تعنى تركيز الضربات على العناصر النشطة من الشيعة، والتغاضى عن النشطاء الديمقراطيين والسنّة وتوزيع الاشاعات بأن الشيعة

يريدون استلام السلطة، وان ايران تقف وراء هذه الحركة وبالتالي فانها اصولية تريد حرق الاخضر واليابس في البلاد!!

و ضمن هذا السيناريو فان من الضروري ان يكون للمملكة السعودية دور في قمع الحركة، وبالتالي يمكن الاعتماد على قوات سعودية تساهم في ضرب الجماهير المسالمة العزلاء، على اساس ان "امن البحرين وامن السعودية متطابقان، وما يهدد البحرين يهدد القلعة الام" !!

وتطلب الامر من هندريتون والمرتقة البريطانيين القابضين على امن الدولة العتيدة ان يقتل أكثر من عشرة من المواطنين ويعد ١٨ آخرين، ويعتقل أكثر من الفي مواطن من بينهم عدد كبير من الاطفال والنساء، بشكل عشوائي، فالجميع متهم حتى ثبت براءته بالنسبة للخلف الطالح الذين وزعتهم الامبراليالية البريطانية على ارجاء وطننا العربي ليقوموا بالدور الحضاري للغرب الامبرالي في الذبح ومصادرة الحريات وحماية اعفن العروش التي شهدتها امتنا .

لم تنطل اللعبة على احد من القوى الوطنية، بل والشخصيات الوطنية مختلف اتجاهاتها الاسلامية او الديمocrاطية او اي مواطن تم اللقاء معه خلال الاحداث من قبل مراسلي وكالات الانباء، فقد كانت اللغة المشتركة لدى الجميع نريد اعادة الحياة البرلمانية، نريد عملا للعاطلين، نريد عودة المبعدين، نريد اطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين. ولم تنطل على القوى الديمocrاطية لعبة السلطة في الادعاء بان الحركة اصولية، فالكل اصوليون عندما يتعلق الامر بالوطن والكرامة القومية والوطنية، فليس هناك مواطن واحد يريد العبودية او يريد ان يبقى هندريتون يوما آخر، او يريد استضافة العدو الصهيوني، او تحويل البحرين الى ماخور وملهي لمنطقة الخليج، وليس هناك مواطن يريد ان يتحول ابنائه الى شحاذين في الوقت الذي تستقبل البلاد مئات الالاف من العمالة الهندية او من شرق آسيا إكراماً لهذا الشيخ او الشيخة التي تحصل على مئات الالاف من الدنانير في آخر الشهر من هذا العامل الفقير. والكل مستعد أن يذهب الى السجن اذا كان الامر يتعلق بالديمocratie واحترام حقوقه كمواطن وانسان يجب ان يعيش حرا كما خلقه الله. ولم يعد ممكناً السكوت عن الإبعداد، ولم يعد ممكناً السكوت عن سحب الجنسية عن المواطن لأنه معارض لسياسة اجمع على استثمارها القاصي والداني، ويطالب هذا المواطن ان يتلزم الامير بالدستور قبل ان يطالب المواطنين باحترام القوانين المخالفة للدستور البلاد.

نعم، ان هندرسون اسوأ بكثير من جلوب باشا، فقد يوجد في الاردن من يتزحم على هذا الضابط الذي خدم بلاده في مرحلة المد الاستعماري، اما في البحرين، فلن تجد الا القلة من افراد الاسرة الحاكمة الذين يرون بأن بقائهم مرتبط ببقاء هذا المرتزق البريطاني، وأصبح أحد المطالب الاساسية للحركة الشعبية في الوقت الحاضر: إبعاد هندرسون والمرتزقة البريطانيين المعشعين في جهاز الامن البحريني.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، وإذا كانت الاردن قد ابعدت منذ اكثر من ٣٧ عاماً، جلوب باشا، بفعل الضغوط الكبيرة للحركة الشعبية، فان نظام البحرين متخلص بكثير عن اقرانه العرب الذين وجدوا منذ فترة بعيدة ان تعريب الاجهزه الامنية والادارية ضروري لشكليات الاستقلال المنوح لهم من المستعمر.

فهل يجد هذا النظام من يقنعه بأنه يسير في طريق خطير، وان عليه ان يتفهم المتغيرات الكثيرة التي عصفت بالعالم منذ الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١، وفي السنوات الخمس الاخيرة بشكل خاص؟؟؟

جريدة المجد الاردنية ١٩٩٥/١/٨

## حكومة القبضة الحديدية لاتنفع في دلمون

عبدالرحمن محمد النعيمي

راهن البعض ان يكون التعديل الوزاري محطة لتعديل المسار السياسي في البحرين، يحفظ ماء وجه النظام، ويقدم نفسه، بالثوب الصيفي الجديد، للناس بطريقة تختلف عن السابق . وانطلقت هذه المراهنة من ان العديد من الانظمة العربية الاكثر سطوة ومكانة وقدرة، عندما واجهتها احداث شبهة بالاحداث البحرينية، كالاردن مثلا عام ١٩٨٩ ، بعد احداث مؤته، ارتضى ان يلبس لباس الحوار، ويلقى لباس القمع، ويفتح صفحة جديدة مع المواطنين، وكعمان، بعد الانتصار على الثورة العمانية عام ١٩٧٤ ، بطلاق مبادرة العفو العام لجميع من حمل السلاح ضد النظام، وتطویر المؤسسات السياسية في البلاد الى درجة اشراك المرأة العمانية في مجلس الشورى العماني في السنة الاخيرة، في الوقت الذي ترفض كافة الانظمة الخليجية الاخرى اعتبار المرأة مواطنا حسب النص الدستوري وبالتالي اعتبار الذكر هو المواطن فقط !!

كان البعض يعتقد بان الاسرة الحاكمة الخليجية التي تحسد جيرانها الخليجيين على الثروة النفطية، تريد الاستعاضة عن ذلك بالثروة البشرية، وكانت باستمرار تتباھي بان شعب البحرين متقدم في التعليم والوعي والصنعة، حتى كشفت الاحداث بان هذا الادعاء الصحيح لم يكن موضع التقدير الصحيح من الحاكم، بحيث يتغابب مع هذه الصفات التي يتمتع بها شعب البحرين، ويكون في وضع متقدم على جيرانه الخليجيين في السلوك السياسي .

اذكر مرة، انا اجتمعنا مع الشيخ خليفة بن سلمان، رئيس الوزراء الحالي، ومعي المهندس جميل العلوي، وكيل وزارة الكهرباء حاليا، بعد مشاكل كبيرة سببها لنا مدير محطة الكهرباء، البريطاني، هنسون، الى درجة فصلنا من العمل عام ١٩٦٨ ، مما اضطرنا

الى الاختكام الى رئيس المجلس الاداري، انداك، وهو رئيس الوزراء الحالى، حيث بسطنا الامر امامه، فكان رده، بان البحرين مقدمة على الاتحاد مع الامارات الثمانية الاخرى، وان ثروتها الحقيقة هي الكوادر العلمية والكفاءات البشرية الموجودة، وبالتالي فان علينا ان نبرهن عن قدرة على ادارة الوضع في محطة الكهرباء، وارتضينا تحكيمه ليجد الانسان نفسه معتقل بعد ستة اشهر من الحادثة، ثم الفصل والابعاد عن البلاد، ولكن المسألة لا تقف عند الذات بقدر ما يتعلق الامر بطريقة تسخير الحاكم، منذ ١٩٦٦، لدفة الامور، بالاستعانة مع الطاقم البريطاني الاممى الذي جاء الى البحرين في السنة ذاتها ليرتبط اسم رئيس الوزراء مع اسم مدير القسم الخاص، المدير العام للامن العام في البحرين، العميد ايام هندرسون .

اذكر منذ اكثر من سنة اتنا التقينا مع معالي وزير الداخلية اللبناني، الاستاذ بشارة مرهج، الذي كان قد جاء لته من تونس، بعد انتهاء اعمال الاجتماع العربي لوزراء الداخلية العرب، حيث نقل اليانا معالي الوزير نص اللقاء الذي اجراه مع وزير الداخلية البحريني، بان هناك كوكبة من الكوادر البحرينية الموجودة في الخارج، والتى يمكنها ان تخدم البلاد بشكل جيد اذا عادت، وبالتالي فليس من مصلحة البحرين ان يبقى مثل هؤلاء الناس في الخارج، وأشار الى عدد من اصدقائه، خريجى الجامعة الاميركية، المبعدين من البحرين، فما كان من وزير الداخلية البحرينى الا ان قال بان هؤلاء يريدون ان يحكموا البحرين بدلا عن الاسرة الحاكمة الحالية، ولا يمكن للحكومة ان تتسامل معهم !!

لماذا تتوهم اسرة ال خليفة من دون سائر الاسر الحاكمة في الخليج بان اي حركة شعبية، اية اضطرابات في البلاد، اية مظاهرات، اية عرائض، تهدف بالضرورة الى طرد الاسرة الحاكمة والاستيلاء على السلطة محلها ؟

هكذا تحدثت باستمرار عن الحركة الشعبية التى قادها المرحومين، عبدالعزيز الشملان وعبدالعلي العليوات وعبدالرحمن الباكر فى الخمسينات، وتبين نفس الاسطوانة حاليا بان هناك قوى تريد الاستيلاء على الحكم وتحصل على الدعم الخارجى . واما هذه الاوهام التى لا يجدون ان مسئولا بحرينيا قد وقف لمناقشتها موضوعيا، تزيد الاسرة الحاكمة ان تخلص من الكوادر الوطنية، وان تبرهن للجميع بانها ليست مع الكفاءات المحلية، وانما مع التابع من الناس ومع من يسبح بالحمد والشكر لها ليل نهار .

كيف يمكن ان نفهم طرد الدكتورة منيرة فخرو من جامعة البحرين، وهي الاستاذة المشهود بكفاءتها وعلاقاتها الطيبة ليس فقط مع السلك التعليمي وإنما مع كافة الطلبة الذين يثنون على قدراتها وامكانياتها، بل اصبحت الدكتورة منيرة فخرو علما من اعلام الحركة النسائية والوطنية التي فرضت نفسها، من بين سائر النساء، على قادة المعارضة بان يضعوا توقيع هذه المرأة مع توقيع المؤسسين للحركة الدستورية عندما تم الاتفاق على العريضة الشعبية في اغسطس من العام المنصرم .

كيف نفهم طرد الاستاذة الجليلة حصة الخميري، مديرية التعليم المستمر، والعاملة في وزارة التربية منذ ثلاثين سنة، قبل ان يأتي وزير التربية الحالي من قوة دفاع البحرين، بل قبل ان يذهب الى اي معهد لدراسة علومه العسكرية، قبل ان يجد طريقه الى وزارة التربية في التعديل الوزاري الاخير، ليكون اول عسكري يدير وزارة للتعليم في منطقة الخليج !!

كيف نفهم انه بعد شهر من التعديل الوزاري يقوم المستشفى العسكري بتسليم جثة المواطن سعيد عبدالرسول الاسكافي الى اهله بعد اعتقال لم يدم اكثرا من اسبوع ! ويتم اطلاق النار على المتظاهرين الذين خرجن للشارع استنكارا للجريمة البشعة، حيث لم يتمكن اهله من التعرف عليه

كيف تفسر حكومة البحرين سحب جواز الاستاذ المحامي احمد الشملان، مجرد انه كتب مقالا في جريدة القدس ردا على مقال كتبه الاستاذ حافظ الشيخ، وتنعنه من السفر لحضور اجتماعات ندوة للمؤتمر القومي العربي التي عقدت في الدوحة، لانها لا تزيد ان يسمع احد من النخبة العربية حقيقة الاحداث في البحرين .

يبدو ان الحكومة الحالية قد وجدت ان تركيز النار على الشيعة، وتسلط الاضواء عليهم للبرهنة بان الحركة اصولية، وانهم مدفوعين من الخارج، لم تنفع كثيرا في الداخل (رغم انها نفعت في الخارج، ورغم انها ضللت الكثير من بسطاء الناس، ورغم انها استثارت الغرائز الطائفية في بعض الواقع ) وان النشاط الذى تقوم به الحركة النسائية قد يدفع المزيد من القطاعات الشعبية الى الانخراط في التضالاليومي، ولذا فقد اهتمت بعريضة الفعاليات النسائية ولم تهتم بعريضة الديمقراطيين، وهددت كل من وقع على العريضة النسائية بالفصل اذا لم يقدم رسالة اعتذار الى الامير، ووصل الامر الى درجة انها رفضت السماح للقيادات النسائية في جمعيتي اواه ونهضة فتاة البحرين، بالمشاركة في المؤتمر العالمي للمرأة الذي سيعقد في بكين في ايلول، واعلنت عبر وزير العمل الحالى

بان من وقع على العريضة النسائية لن يذهب الى هذا المؤمر، ولم تكتفى الداخلية بذلك، بل طلبت من وزير التربية ان يفصل ١٧ طالبة من جامعة البحرين واربع مدرسات، اربعين خلال الاحداث عن وقوفهن الى جانب شعبهن، ووقن على عرائض استنكار للقمع .

فهل تنوى الحكومة الجديدة ان تفتح النار على النساء، لتخراج الرجال الوجلين من الساحة، وترهب قلوب الرجال الذين يرون بان العرائض هي الوسيلة المكنة لقطاعات واسعة من الطبقة الوسطى، وبالتالي تروع كل من تسول له نفسه بالتوقيع بان مصيره سيكون مصير موقعي العريضة النسائية ؟

ولكن الجو العام في البحرين لا يوحى بان الناس خائفة من حكومة تريد التصعيد، فامام شجاعة منيرة وحصة وعزيزه والشملان، وامام الدم الكربلاطي الذي يتدقق باستمرار في الشوارع او في السجون، بات الناس على قناعة بان المطلوب ان يرحل هندرسون، وان المطلوب ان يتخلى النظام عن سياساته التي تدفع البلاد نحو الماوية، خاصة واننا على مشارف الذكرى العشرين لحل المجلس الوطني (٢٦ اغسطس) وهناك توجهات متزايدة بتصعيد المواجهة مع النظام اذا لم يعمد الى اطلاق مبادرة باعادة الحياة البرلمانية، وفتح صفحة جديدة بينه وبين الناس.

وقد نجد انفسنا امام اوضاع شبيهة بالاتفاقية العمالية التي شهدتها البحرين في مارس ١٩٧٢ ، حيث الاضراب العام في القطاع العمالى، مما شل البلاد عدة ايام، وقد تستعيد البلاد توثر الخمسينات عندما اجبر الاضراب العام الذى دعت اليه هيئة الاتحاد الوطنى حكومة تشارکر بلکريف الى الاعتراف بالهيئة وتقديم وعود بدراسة بقية المطالب.

التوتر الاخير في البحرين، قد سرق الاوضواء عن الانقلاب القطري، الذي سرق بدوره الاوضواء عن التعديل الوزاري في البحرين !!!  
فهل عمدت حكومة البحرين الى هذه الاجراءات لتسلیط الاوضواء عليها حمرة اخرى !!

## **البحرين: خطوة مترددة في الاتجاه الصحيح**

**عبدالرحمن محمد النعيمي**

بات واضحًا أن هناك صفقة قد تم أبرامها بين قيادة حركة احرار البحرين ووزارة الداخلية، تقضي باطلاق سراح كافة المعتقلين والسجناء السياسيين، مقابل تهدئة الاوضاع الشعبية، وأنه بعد خروج الدفعة الاخيرة من المعتقلين ببعض الوقت سيتم البحث في المطالب السياسية.

وابدت الحكومة التزاماً شفوياً بجدول زمني محدد لاطلاق سراح المعتقلين، على ان تكون الدفعة الاخيرة، وعلى رأسها الشيخ الجليل عبدالامير الجمرى، قرابة ستمائة معتقل، وتسبقها دفعات كل منها قرابة مائة والخمسين معتقلاً، للاشارة بان عدد المعتقلين لا يزيد عن هذا المجموع.

اما المراقبون في البحرين، فيقولون بان الداخلية تطلق يومياً العشرات من المعتقلين للتخلص من الاعداد الكبيرة، ولا تتردد عن استقبال آخرين بشكل يومي !! وان الداخلية قد اقلعت عن التعذيب بعد جريمة القتل البشعة للشهيد سعيد الاسكافي وردود الفعل الشعبية والخارجية الغاضبة.

وفي يوم الجمعة، الثامن من سبتمبر، استقبلت الجماهير التي قدر عددها بعشرين ألف مواطن الاستاذ عبدالوهاب حسين، عضو اللجنة الوطنية المكلفة بتقديم العريضة الشعبية الى الامير، وكان رد فعل الشرطة غاضباً، حيث تم اطلاق الرصاص المطاطي على الناس، لتعكير فرحتهم، والتأكد لهم بان الشغب حاضر وقد يستأنف مسيرته السابقة !!

ولم تلزم الحكومة نفسها بموقف موثق ومكتوب، معتمدة على الثقة، وكلام الشرف الذي احدهه وزير الداخلية على نفسه امام عدد من المراقبين الذين حضروا الجلسة الاخيرة التي تم الاتفاق فيها، ومن بينهم الشيخ سليمان المدنى والوزير عبدالنبي الشعلة.

لاشك ان هذا تحول ايجابي ومهم في سلوك حكومة البحرين، تمنى ان يكون مدخلا جديا لمعالجة الازمة السياسية، والا يكون مناورة لتركيز الانظار على موضوع المعتقلين فقط، وصرف النظر عن المطالب الاساسية للانتفاضة، يرافقها توجيه الانتباه الى المعركة المفتعلة بين قطر والبحرين على حوار، وهي معركة خاسرة على الصعيد الشعبي.

مالذى اجبر الحكومة على سلوك طريق الحوار، والتخفيف من القمع خلال الاشهر الاخيرة؟

لقد دأبت الحكومة في بداية الاحداث على التقليل من قيمة الاضربات الشعبية كحدث سياسي، وركزت على انها مؤامرة من الخارج، استهدفت القمة الخامسة عشر مجلس التعاون ، ثم تحول اعلامها الى الحديث عن مؤامرة يقودها حزب الله الذي "سينقل نشاطه الى البحرين بعد التسوية السياسية في الشرق الاوسط" !! على حد تعبير احد المسؤولين السعوديين ؛ ثم ركزت تعبئتها الداخلية على ان الشيعة يريدون الاستيلاء على السلطة، وبالتالي فان من الضروري ان تلتقط جماهير السنة حول الاسرة الخليجية، وتبايعها، كما انه ليس امام الشخصيات الديمقراطية الا ان يحزموا امرهم وينظروا الى "المستقبل المظلم" اذا سيطر الاصوليون، ويلتحقوا من الان بالنظام، قبل فوات الاوان، وقبل ان يروا انفسهم امام غوذج جزائي مصغر !!

ويمكن القول بان هذه الفزاعات قد نجحت جزئيا، فقد كان التوفيق ( وهو من اعداد السلطة، باعتقال الشيخ سلمان البلادي ورفاقه من المشائخ الافاضل) يصب في الدعاية الموجهة ضد ايران، التي اراد بعض زعمائها استثمار التحرك الشعبي بالقول: "باننا موجودون، ولا يمكنكم مناقشة قضايا الخليج بعزل عننا". ونجحت السلطة في التركيز على فقراء الشيعة في القرى والشطاء من حرقة احرار البحرين، حيث مارست القتل والتعذيب والاعتقالات الواسعة واستباحة القرى والتمييز الطائفي وزرع الاحقاد بشكل مدروس، يحسد عليه المدير العام للامن العام، اللواء ايان هندرسون والمرتزقة البريطانيين في وزارة الداخلية . ونجحت في استثمار موقف بعض الحركات الاسلامية السننية لشق اسفين بين الطائفتين، كما نجحت في اثارة البلبلة وسط التيار الديمقراطي لدى بعض العناصر المتحففة من التيارات الاصولية .

ولكنها فشلت في قمع الانتفاضة الشعبية، حيث كان لدى حركة احرار البحرين القدرة على استمرار الحشد والتعبئة بالرغم من الضربات الكبيرة التي وجهت

اليها، وكانت مسيرة الاحتجاج على مقتل الشهيد سعيد الاسكافي ابلغ رد على ان لدى الجماهير الاستعداد الكبير لمواصلة الانتفاضة وتحدى السلطة، بل يمكن القول بان الاستعداد الجماهيري لتصعيد الموقف الكفاحي الى درجات يفوق القدرات التنظيمية للحركة السياسية ؟، وكان متوقعا ان تبرز الكثير من التجمعات الصغيرة "المترفة" التي يصعب السيطرة عليها اذا تم تحطيم الهياكل التنظيمية للمنظمة الاساسية .

واما كان من الضروري الوقوف امام هذه التجربة الكبيرة لشعب البحرين، واستخلاص الدروس لليام القادمة التي تتطلب صلابة ووحدة اكبر من المرحلة السابقة، فان من الظواهر البارزة التي تركت بصماتها السلبية على التلامم الوطني والاجماع الشعبي هي: الافتقاد الى قيادة موحدة حقيقة متماسكة للحركة الدستورية، تستند على قناعة راسخة لدى كافة الاطراف، بأنه مهما كان النقل الشعبي لهذا التنظيم او ذلك، فلا يمكن تجاهل وجود قوى سياسية ديمقراطية واسلامية اخرى فاعلة، بالإضافة الى انقسام الشعب الى طائفتين، يتوجب الحفاظ على وحدته بكل الوسائل، والابتعاد عن اي عمل يمكن ان يحدث ارباكات في التحالف الوطني.

لقد كان هناك اجماع شعبي على الوسائل السلمية والعلنية، ولم يكن في خلد احد من القادة الاسلاميين السنة او القادة الديمقراطيين، بان الاحداث يمكن ان تتحى بالسرعة الى المنحى الذي سارت عليه، بل يمكن القول بان التصعيد قد فاجأ التيار الديمقراطي ، وفاجأ القيادات الوطنية الاسلامية السنوية، وكان واضحا ان الحركة الدستورية قد وضعت على الرف، وان حركة احرار البحرين لديها تكتيكاتها الخاصة في تصعيد وتبريد الموقف بغض النظر عن قدرة الاخرين على الالتحاق بها، مما ولد الانطباع في الداخل والخارج بان الشيعة هم الذين يواجهون الحكومة، وليس المطلوب الا التضامن معهم !!!

وحيث لم تتمكن الحركة السلمية والاحتجاجات من اقناع المسؤولين بضرورة اعادة النظر في سلوكهم السياسي، والنظر الى الناس على انهم مواطنون، بلغوا سن الرشد! فقد تصاعدت اعمال العنف، ودس هندرسون انهه ليمارس التحريض في بعض الواقع، وينسبه الى المعارضة و"المخربيين" ويزد الاحداث على انها شغب وتخريب .

وفي الوقت الذي لعبت السلطة هذه اللعبة للدعایة الخارجية، فقد كانت قلقة من أن تمت الدليل الى المؤسسات الاقتصادية، كالبنوك والمتأجر والمؤسسات الاجنبية، لكن القنابل التي تم زراعتها في متاجر كريبي كنزي قد ارعبت من يريد تدفق الرساميل

الاجنبية، وابهجهت صدور الاسلاميين الذين يريدون تحريم بيع الخمرة في البحرين، وأشارت الارباك لدى القيمين على الامن من زاويتين : امكانية دخول الحركات الاصولية السنوية على هذا الخط في الانتفاضة، وامكانية سرعة هروب المؤسسات الاجنبية من البحرين، خاصة وان حكام دبي الذين يملكون حاسة لانظير لها خليجيا، كانوا يرصدون التململ ويفتحون صدورهم لكل المغاربين والمغاربات !!

لقد كان لصود المجامهير في القرى، وعدم نجاح المخطط الطائفى في اثارة الفتنة بين الناس، رغم الاحداث المؤسفة الصغيرة هنا او هناك، والتركيز الدائم على شعاري المجلس الوطنى والدستور، الفضل الاكبر في اقناع المسؤولين بان هذه الانتفاضة ستستمر، ولا يمكن احمدادها بحملات القمع، وانه مهما وجهت الضربات للحركة السياسية المنظمة، فان الجماهير قادرة على خلق المزيد من التنظيمات الصغيرة القادره على تحريك الاجواء وتوجيه الضربات للسلطة .

وبالرغم من الجهد المكشوفة التي لعبتها السلطة للاستفراد بالحركة السياسية الشيعية، وخاصة حركة احرار البحرين، فإن الحركة الديمقراطية، ورموزها الاساسية في البلاد، قد لعبت دورا كبيرا في التعبيه الداخلية والخارجية، سواء في المشاركة الميدانية لعناصرها في مناطق القرى او في حملة العرائض التي استهدفت بالاساس التأكيد على الطابع الديمقراطي للانتفاضة ومشاركة قطاعات واسعة باشكال نضالية متعددة، (الى الدرجة التي دفعت الشيخ سليمان المدنى في احدى خطب الجمعة الى التنديد بمن يسير في ركب الشيوعين وشعارتهم !!!) وحركة التضامن المتضاد مع اسر المعتقلين، وسقوط رموز السلطة في الحركة العمالية في الانتخابات الاخيرة للجان العمالية الاستشارية واللجنة العامة لعمال البحرين، وتزايد الحديث عن ضرورة المشاركة من قبل الفعاليات الاقتصادية، وخاصة المستخدمين في القطاع الحكومي والاهلى ، وبالتالي امكانية عودة الاضرابات العمالية الميسية .

ولعب الاعلام الخارجى دورا كبيرا في تعرية مواقف السلطة، حيث تكامل عمل المعارضة الديمقراطية والاسلامية، سواء في النشاط اليومى او في المؤتمرات الدولية وخاصة المتعلقة بحقوق الانسان، اضافة الى الدور التضامن الكبير الذي لعبته الشخصيات الديمقراطية الاوربية في البرلمان الاوربى وخارجها، وفي المقدمة من هذه الشخصيات اللورد اوفري، الشخصية البريطانية البارزة . (مع كل التقدير للدور الذى لعبه الاعلام العربى والاشقاء المناضلين فى مختلف البلدان العربية )

هذه العوامل وغيرها في الداخل والخارج قد اسهمت في اقناع العقلاء في الاسرة الحاكمة بضرورة اتباع طريق آخر في العلاقة مع الناس، كما ان مثل هذه الضغوطات قد اعادت التفكير لدى هندرسون وصقور السلطة بضرورة الالتفاف على الحركة بتقديم بعض التنازلات مستفيدين من الواقعية السعودية، بين الحركة الاصلاحية والنظام، وبالتالي استمرار النهج الخاطيء في تصوير الشأن، شيعيا، يمكن حله ليس فقط مع حركة احرار البحرين وإنما ايضا مع الشيخ سليمان المدنى والوزراء الشيعة!!!.

ارادت السلطة ان يكون الحوار في الحدود الامنية، والا تضفي عليه اية هالة، وفي اسوأ الظروف ابرازه كمكرمة اميرية !! لكن حركة احرار البحرين والقوى المعارضة الاخرى قد فوتت الفرصة، بكشف الموضوع على نطاق كبير، وبات على الحكومة ان تلتحق ردود الفعل، ولم يكن بمحض الصدفة ان طالب باسكات الاصوات في الخارج، كجزء من الصفقة، اذا اراد القتيل ان يرهن على حسن نيته!!!

ولاشك ان المرحلة القادمة اخطر من السابقة، فمن الضروري، على الحكومة والمعارضة، مواجهة المطالب السياسية، وفي المقدمة منها اعادة الحياة البرلمانية وعودة المبعدين ومن اضطرتهم ظروف العمل السياسي الى البقاء في الخارج طيلة الثلاثين عاما المنصرمة، واستحقاقات التضحيات الكبيرة التي قدمتها الجماهير.

لذا فان من المتوقع ان تطلق الحكومة بالونات للتشويش، من بينها تطوير مجلس الشورى بحيث يكون نصفه منتخبًا ونصفه معين، او يكون كله بالانتخاب، ويقى على الصيغة الاستشارية الحالية، او تتحدث عن انتخابات مجلس بلدي، وتعلق القوى السياسية بعضها ببعض، على اساس ان الطبيعي ان يختلف الناس في مواجهة اي مشروع تقدمه السلطة لحل الاشكالية وتترجر على المتقاتلين - الحلفاء بالامس .

ولذلك فان من الضروري ان تخلص الحركة الدستورية من الصبغة الرمادية التي عاشتها في الفترة السابقة، والتى ادت الى انفراط واستفراد في العمل والقمع . ومن الضروري اعادة الاعتبار الى العريضة الشعبية التى لاتزال صالحة، واعادة اللحمة بين التيارات السياسية الديمقراطية والشيعية والسنوية التى اتحدت في الحركة الدستورية، والتى يجب ان تستقطب المزيد من الشخصيات والتيارات التى لم تشارك في صياغة العريضة التاريخية، وتلك التى تتوهم بأنها قادرة على اسقاط النظام او تغيير الدستور (وتتحدث علنا دون مواربة - حتى لو زعل البعض، وحتى لو تم اتهامنا بالطائفية، فمواجهة الواقع كما هو بالنسبة لمن يريد التغيير والاصلاح، خير من اخفاء الرأس في التراب، او خلق

عالم لاعلاقة له بالواقع الملموس، ولا ينحتاج الى حسن سلوك في هذا المضمار حيث اننا ننظر بتقدير عال الى كل الطوائف الاسلامية، ونرى فيها امتداداً لتاريخ مجيد من النضال السياسي في التاريخ العربي الاسلامي، ليس ملكاً للشيعة وليس ملكاً للسنة، او الاباضية او غيرها من الطوائف الاسلامية، بل ملك لlama العربية، سنة وشيعة، مسلمين ومسيحيين ويهود، فهذا التاريخ العظيم الذي ترك بصماته على تاريخ العالم طيلة قرون عديدة، لا يمكن تغريمه بالشكل الذي يخلو للبعض، مدحأ او ذماً )

وإذا أحسنت المعارضة استثمار ايجابيات الاتفاق بين حركة احرار البحرين ووزارة الداخلية، وإذا وضع الجميع ايديهم مع بعضهم وافشلوا محطة التفرقة، فإن الأيام القادمة جبلى بمتغيرات قد تكون لصالح شعبنا ووطننا ومنطقة الخليج برمتها، فالاتفاقية الشعبية في البحرين ليست حدثاً عادياً، وستترك الكثير من التفاعلات المحلية والاقليمية.

القدس العربي/ لندن/ ١٣/ ١٠/ ١٩٩٥

## حتى لا تجر الكويت الشقيقة إلى المأزق البحريني

عبدالرحمن محمد النعيمي

أقدمت حكومة الكويت عدة مرات خلال العامين المنصرمين على اعتقال عدد من مواطنين البحرين الموجودين في الكويت بتهمة تعاطفهم مع الحركة الدستورية في البحرين، او توزيعهم بيانات تطالب حكومة البحرين باعادة الحياة البرلمانية وتفعيل دستورها المعلق، او جمع التبرعات للمعتقلين والسجناء السياسيين او العائلات المنكوبة في البحرين، ولعل اعتقال احد عشر مواطناً بحرينياً في الآونة الاخيرة كان الحدث الابرز الذي تفاعل بقوة في الوسط السياسي الكويتي بين مؤيد لقرار وزير الداخلية ومعارض له.

في البداية يجب الاقرار بحق الكويت في الحفاظ على أمنها واستقرارها، وحقها في الاجتهاد في كيفية الحفاظ على امن واستقرار منطقة الخليج برمتها، كما اننا نفهم المخاوف الكويتية من امكانية استثمار دولة كبيرة من دول المنطقة للساحة الكويتية لتنفيذ مخططاتها، فجريمة الغزو الصدامي لاتزال ماثلة امام الكويتيين، بل وفي كل بيت كويتي خاصة عائلات الاسرى والمعتقلين الكويتيين في سجون صدام حسين.

الا ان حق شعب البحرين على اشقاءه في الكويت، حكومة وشعباً ان يعنوا النظر في وضعية البحرينيين الموجودين في الخارج، سواء في الكويت او غيرها، حيث ان غالبيتهم مبعدون، او انهم اجروا على مغادرة البلاد طلباً للرزق لأن حكومة البحرين تريد التخلص من اكبر عدد من مواطنيتها في سياسة خطيرة لتغيير الطابع الديمغرافي لشعب البحرين بتجنيس اشقاء عرب وحرمان الكثير من ابناء البحرين من جوازات السفر او البقاء في البلاد.

الا ان هذا الجانب الانساني ليس هو الموضوع الاساسي الذي يجب التركيز عليه، بل يجب الانتباه الى الجوانب السياسية في القضية.

فمن المعروف منذ فترة طويلة، منذ استقلال الكويت، ان هناك مؤامرة ضد الكويت والنهج السياسي الديمقراطي الذي تسير عليه لؤده، واجبارها على السير في الطريق الآخر، حيث لا دستور ولا حياة برلمانية ولا حريات سياسية او نقابية، أي ان تكون واحدة من الدول القمعية التي تفتح سجونها باستمرار امام شعبها بدلاً من فتح الابواب مشرعة للرأي والرأي الآخر والتفاعل بين الحاكم والشعب لتطوير المسيرة السياسية والاقتصادية والثقافية وكل اوجه الحياة في البلاد.

وليس بخاف على أحد من المسؤولين الكويتيين حجم الضغوطات التي تعرضوا لها بعد تحرير الكويت حتى لا تعود الحياة البرلمانية وحتى تكون البلاد طبعة اخرى بحرينية، الا ان بعد نظر الحاكم والمسؤولين في هذه البلاد، واستجابتهم لرغبات شعبهم قد جنهم الكثير من التوترات والهزات السياسية، وتمكنوا من تقديم نموذج لبلدان مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية مفاده ان مشاركة الشعب في ادارة شؤون البلاد هو النهج السليم الذي يجب السير عليه في مرحلة التحولات العميقة الخليجية والعالمية التي عصفت بمعظم بلدان العالم بعد انهيار النظم الشمولية.

وشعب البحرين كان يتطلع باستمرار الى النموذج الكويتي، وكان يقول: "نريد النموذج الكويتي ولا نريد نموذجاً آخر"، وكنا باستمرار نقول بأن نجاح التجربة الكويتية يمكن في امتدادها على الصعيد الخليجي وليس اقتصارها على الكويت فقط، واستبشرنا خيراً بعد استقلال البحرين واعتمادها النموذج الكويتي بسن الدستور واجراء انتخابات في البلاد للمجلس الوطني، الا ان الارتداد عن هذا النهج قد كلف البحرين الكثير من الخسائر منذ العام ١٩٧٥ وللوقت الحاضر.

ولا يخفى على الاخوة الكويتيين ان شعب البحرين عاشق للحرية وقدم العشرات من الشهداء في السجون، ومئات العائلات المبعدة وعشرات الالاف من المعتقلين منذ حل المجلس وللوقت الحاضر، وفي كل الهبات الشعبية التي شهدتها البحرين لم يكن هناك مطلب لطائفة معينة دون سواها، بل كانت المطالب مشتركة للشعب بأسره، خاصة ان الحرية والمساواة والعدالة هي الكفيلة بحل كافة الاشكاليات التي تفرزها التركيبة المذهبية او الإثنية لشعب فرضت عليه الجغرافيا والتاريخ التعددية المذهبية او القومية ( كما هو حال الكثير من الجزر التجارية عبر التاريخ).

وحيث توهمنا ان حرب الخليج الثانية والوقوف الى جانب الحق الكويتي سيجلب الديمقراطية للبحرين كما وعد بذلك المسؤولون في البلاد، الذين أكدوا انهم سيعيدون

النظر في قرار حل المجلس بعد انتهاء ازمة ١٩٩٠، وعودة الحق الى نصابه في الكويت، فقد انتظر الناس عامين بعد انتهاء الحرب ليكتشفوا بأن هؤلاء المسؤولين ليسوا في وارد العودة عن قرارهم الخاطئ وانهم استمرؤا استمرار انعدام الحريات العامة، وان المدير العام للامن العام اللواء البريطاني القابض على المخابرات السياسية منذ العام ١٩٦٦، السيد ايان هندرسون، لا يريد اعادة الحياة البرلمانية ويريد الاستمرار في حالة الطواريء والسجون المفتوحة والتعذيب الوحشي والابعاد وحرمان المواطنين من حقوقهم في الحياة في بلدهم. وامام هذه الوضعيه تداعت الشخصيات الوطنية الى اجتماع عام ١٩٩٢ لتفقى على رسالة توجهها الى امير البلاد، تطالب فيها باعادة الحياة البرلمانية وتفعيل الدستور، خاصة بعد ان جرت الانتخابات الكويتية ومثلت نموذجاً استبشرت به جماهيرنا وتمت ان يعم هذا النموذج كل بلدان مجلس التعاون الخليجي بدلاً من الاتفاقية الامنية الجائرة التي تهدف الى مصادرة حق الشعب في الحريات الاساسية على مستوى المنطقة برمتها .

الا ان الحكم فضل تشكيل مجلس الشورى الذي لم يعرض احد عليه ، اذا لم يكن بديلاً عن المجلس الوطني، واستقبل الامير الوفد السادس ( وكان من بينهم المغفور له المحامي حميد صنقر والشيخ المعتقل حالياً عبدالامير الجمري ، والشيخ الجليل الدكتور عبداللطيف الحمود والنائب السابق محمد جابر الصباح) الذي حمل العريضة الشعبية التي وقعتها ٣٠٠ شخصية من مختلف الاتجاهات السياسية ومن الطائفتين ، وقال لهم بأن مجلس الشورى هو البديل في الوقت الحاضر !!

وبعد أن ثبت للجميع بأن مجلس الشورى (الذي لاصلاحيات له واجتماعاته سرية واعضاءه معينون) ليس البديل عن المشاركة الشعبية، تداعت الشخصيات ذاتها، من الشيخ عبداللطيف الحمود و محمد جابر الصباح والشيخ عبدالامير الجمري والمهندس سعيد العسبي والمحامي احمد الشملان والدكتورة منيرة فخررو وغيرهم ووقعوا على رسالة تضمنت الهموم السياسية الاساسية لشعب البحرين: تفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية واطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح للمبعدين بالعوده الى البلاد، واعطاء المرأة حقوقها السياسية والعمل على حل مشكلة البطالة، وانتشرت الرسالة وسط المواطنين الذين تدققوا للتتوقيع عليها (حتى وصل عدد الموقعين عليها ٢٥ الف) مما اربك السيد هندرسون وقرر القيام بأكبر مؤامرة في تاريخ البحرين الحديث وهي اللعب بالقضية الطائفية واتهام الخارج بأنه وراء احداث الداخل، وتشويه صورة الحركة الدستورية على انها مقتصرة على طائفة الشيعة فقط . وبدأ المسلسل منذ حملة

الاعقالات الواسعة التي دشنها المذكور في الخامس من ديسمبر ١٩٩٤ وسط نشطاء الحركة الاسلامية الشيعية فقط دون سواهم (مع استثناءات احمد الشملان وعبد الله فخرو والمواطنات اللواتي فصلن من اعمالن بتهمة التوقيع على بيان يطالب بالكف عن حملات القمع وشمل الدكتورة منيرة فخرو وعزيزة البسام وحصة الخميري).

لقد حرصنا خلال العامين على توضيح الامور لكل الاشقاء بأن الاحداث الجارية في البحرين ليست مقتصرة على الطائفة الشيعية ، بل انها تغير عن مطالب شعب البحرين التواق الى السير على خطى اشقائه الكويتيين حيث البرلسان والنقابات والاتحادات العمالية وحرية الصحافة وحيث لامبعدين ولاهندرسون يحكم بلدتهم، وحيث الشفافية السياسية والحوار بين الحاكم والشعب لما فيه مصلحة البلاد، وقلنا للجميع بأن شعب البحرين لا يتبع أحد في المطالبة بحقوقه بل ويرفض إصاق حركته بأي بلد، وقلنا بأن اكبر خطأ يرتكبه هندرسون ان يعتبر شيعة البحرين تابعين لايران وهم المعروفون بولائهم لقوميتهم العربية وتمسكهم بعروبتهم واسلامهم حتى لو جمعهم مع الجارة الكبيرة المذهب الجعفري، فقضايا شعبنا وحرصنا على استقلاله لا يمكن المسماة عليها ولا يمكن التفريط بها ولا يمكن وضعها في المزاد العلني والاستثمار الخارجي، وقد ثبت ذلك بعد نجاح الوساطة السورية بين ايران والبحرين أن الاحداث استمرت في البحرين دون توقف.

وقلنا للجميع بأن الحكم في البحرين وبالتحديد اللواء هندرسون يدفع المنطقة برمتها الى اخطر حقيقة تمثل في خلق اصطدام شيعي على مستوى البحرين وعلى مستوى المنطقة برمتها، بل انه دفع بعض الاقلام الخلية – ساحها الله – الى الكتابة في جريدة الايام بالمانشيت العريض (على شيعة الخليج ان يحددوا ولائهم!!!) وكان ذلك واضحاً ان القوى التي ليس لها مصلحة في امن واستقرار منطقة الخليج تريد تصدير الازمة البحرينية الى الخارج، الى المنطقة الخليجية لتقول للأشقاء بأن الحركة في البحرين اصولية وان ايران تقف وراء الحركة وان الشيعة تابعين لايران، وفي هذا تجني على الواقع، وجرب المنطقة الى حافة الحرب الاهلية والى التدخلات الخارجية بحججة الدفاع عن الشيعة في وجه الاضطهاد السني!!!

ولأن المسؤولين في البحرين لا يقدرون العوائق لمثل هذه السياسة، حيث ان من مصلحة المرتزقة البريطانيين البقاء في مناصبهم الامنية بدعوى الحاجة الوهيمية اليهم، لذلك فانهم يريدون تصدير الازمة الى دول المنطقة ، الى الكويت والامارات والسعوية

وطالع حكومة البحرين من هذه الدول ان يلاحقوا الوطنيين البحرينيين من الطائفة الشيعية بحيث يعم الوباء كل المنطقة وينقسم المجتمع في الكويت بين سنة وشيعة، وهكذا الحال في الامارات وال سعودية !!

وكان لدينا تصور آخر لمواجهة هذه المعضلة وأوصلنا وجهة نظرنا في العديد من المذكرات الى الاشقاء حيث قلنا لهم مقالة الرسول الاعظم(ص): "انصر أخاك ظالماً او مظلوماً، قلنا يا رسول الله ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً، قال ترده عن الظلم." قلنا بوضوح، بأن الحاجة تقضي تقديم النصح لحكومة البحرين بمساواة الناس في العدل والظلم، وعدم التفريق بين السنة والشيعة اولاً، ثم بالاستجابة للمتغيرات الكبيرة التي حررت في الخليج بعد الحرب والمتغيرات الكبيرة في العالم بعد انهيار عدد من النظم الشمولية، وان الطريق السليم هو المبادرة الايجابية من الحاكم بالغفو العام عن جميع المعتقلين والسجناء السياسيين، والسماح لجميع المبعدين بالعودة، والدخول في حوار مع لجنة العريضة الشعبية الممثلة لكل الاتجاهات السياسية والمذهبية في البلاد.

الا ان الاشقاء في الكويت والامارات بشكل خاص، وهم محكومون بعقدة الخارج ( الكويت بحكم الغزو الصدامي ، والامارات بحكم احتلال ايران للجزر العربية الثلاث ) انساقوا الى المطلب، فشنوا حملة اعتقالات وسط البحرينيين المبعدين او العاملين في اراضيهم، وخلقوا لأنفسهم ارباكاً كنا نتمنى الا يقعوا فيه، حيث اصبحت المسألة الشيعية وكأنها قضية خليجية !! وأصبحت قضية البحرين ومطالبة شعبها بالحياة الحرة الكريمة ومساواة الناس مع بعضهم والانفراج السياسي، وكأنها قضية الشيعة ليس فقط في البحرين وانما على مستوى الخليج برمتها، وهذا انحراف خطير سيجر الكثير من الويلات على امن واستقرار عموم المنطقة، وهو أمر لا يمكن ان يخفى على المسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي.

وإذا كان بالامكان ايجاد مبررات لبعض الدول التي تتعدم فيها الحريات، عندما تشن حملة اعتقالات ضد المطالبين بالحرية السياسية، فمن الصعب تقديم التبرير لحكومة الكويت، وهي التي ترى بأن من مصلحتها تعليم التجربة البرلمانية ليس فقط في البحرين وإنما في كل المنطقة.

لذا فانا نرى بأن من واجب اشقاءنا في الكويت وخاصة في البرلمان وعلى الصعيد الشعبي الا يصدقوا دعايات حكومة البحرين حول طبيعة الحركة الاحتجاجية في البحرين، والا يعتبروا اعمال التحرير هي المظهر الرئيسي للحركة، فنحن - كوطنيين

ديقراطيين - ضد هذه الاعمال التخريبية التي نعتقد بأن الجزء الاكبر منها من فعل هندرسون وزبانيته او ردود فعل على اعمال القتل والتعديب والاغتصاب التي يقوم بها جهاز هندرسون بحق الابرياء ، وان يضعوا الامور في اطارها الحقيقى: مطالبة شعب بالحرية والديمقراطية، السياسية والنقاية على حد سواء، والا يدخلوا في جدل عقيم حول سنية او شيعية الحركة الاحتجاجية، وان يعرفوا بأن اكثر من ثلث شعب البحرين هم تحت مستوى الفقر، وان الالاف من العائلات لاميل لها ومن الضروري توفير الحد الادنى من متطلبات الحياة لها.

اما اذا انساقوا الى المسألة الطائفية فهذا يعني ان مخطط هندرسون الطائفي قد نجح ليس فقط في البحرين، وانما ايضا في الكويت، وعندما سيجد المسؤولون ان بلادهم قد عادت القهقرى سنوات طويلة، وسيواجهون ارباكات لم يكونوا في حاجة اليها.

اما اذا وضعوا القضية في اطارها الصحيح، كما عودونا باستمرار، وعبر كل الانتفاضات والهبات السياسية والعمالية البحرينية، فإن ذلك سيمتن الوحدة الوطنية الكويتية نفسها، وستجد التجربة الديمقراطية الكويتية المزيد من المناصرين لها في عموم المنطقة ، وهو مكسب لشعب الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي برمتها .

ونحن على ثقة بأن المخطط الطائفي المصدر هندرسونياً لن ينجح في الكويت، وستلقى الحركة الدستورية البحرينية ما تستحقه من الاحضان من قبل الاشقاء الكويتيين.

الطباعة/ الكويت ١١ ابريل ١٩٩٧

## وماذا بعد "المؤامرة"؟ وماذا بعد هذا المسلسل.... الطويل؟

عبدالرحمن محمد النعيمي

اعترف منذ البداية باننا كنا عاجزين عن اكتشاف "الحدث الكبير" الذي استدعت اليه وزارة الاعلام في البحرين كثرة من الصحفيين ومندوبي وكالات الانباء قبل الثالث من يونيو لاطلاعهم عليه، بل ان جميع اطراف المعارضة البحريانية قد فشلت في اكتشاف هذه الحدث الكبير قبل حصوله !!

وعندما اردنا استباق الحدث، وتواصلنا مع الاخوة في حركة احرار البحرين الاسلامية لاصدار بيان مشترك حول ما يمكن ان يصدر عن حكومة البحرين يوم الاثنين المذكور، ناقشنا كافة الاحتمالات وتوصلنا الى ان الاحتمال الاكثر نصيبا هو ان تقوم الحكومة بقطع الطريق على المعارضة والاعلان عن مشروع قد يحدث ارباكاً وسط صفوفنا: الاسلامية والديمقراطية، ويقود الى اختلافات فيما بين اطراف المعارضة حول كيفية التعاطي مع تكتيك السلطة الجديد، وبالتالي فان من الضروري استباق الحدث ليس فقط لمعرفة مواقف الاطراف السياسية التي جمعتها الحركة الدستورية، وانما لقطع الطريق على المشروع السلطوي القادم وتبهيهه امام الرأي العام المحلي والعربي والعالمي وتبیان بعد نظر المعارضة السياسية البحريانية !!!

كنا نتوقع جميعا في الحركة الديمقراطية والاسلامية ان الامير سيعلن يوم الاثنين المذكور عن توسيع مجلس الشورى واسواح المجال لانتخاب نصف اعضائه، وبالتالي تحديد موقف الحكومة من القضايا السياسية الكبرى : تعديل الدستور واعادة الحياة البرلمانية وقطع الطريق على المعارضة التي ما فتأت تطالب بالاصلاح السياسي، خاصة وان مطلب الدستور واحياء الحياة البرلمانية اصبحت مطلباً يردد كل الناس في البحرين .

وعندما اعلن الامير يوم السبت في نهاية اجتماعات مجلس الشورى عن الخطط القادمة لحكومته، اسقط في ايدينا، فلم يتحدث عن انتخابات، ولم يقل جديداً يستدعي كل ذلك الحشد من الصحفيين ومتذمبي وكالات الانباء، حتى كان يوم الاثنين فاذا بوزير الاعلام يدلي بمحديه الصحفي عن المؤامرة التي اكتشفتها اجهزة هندرسون، واذا بالحملة السياسية والاعلامية الكبيرة واذا بالتحرك الداخلي الواسع الذي استهدف اجبار كل الفعاليات الشعبية على الذهاب الى الامير وتهشته بالنجاح في افشال "المؤامرة الدنية" واذا بخطباء المساجد بعد كتبة الصحف يطلبون ويزمرون ويشكرن الله الذي انقذ البحرين وحاكمها وشعبها من المؤامرة !!!

وتساءلنا مع الاخوة في حركة احرار البحرين ومع الاصدقاء من الديمقراطيين : هل يعقل ان تتصرف حكومة البحرين بهذا الشكل لتقول للعالم اجمع بان حزب الله قد وصل البحرين وان هناك ثلاثة الاف متدرّب على السلاح للوقت الحاضر، وان ما اعلن عنه ليس الا مقدمة، في الوقت الذي تتحدث عن استباب الامن واستقرار البلاد وتربّب للمزيد من المؤتمرات الاعلامية لطمأنة الشركات والبنوك والفعاليات الاقتصادية وبالتالي ابقاءها في البحرين بدلاً من الهروب الى دبي او غيرها من الامارات الخليجية؟

وكان توقع ان يستدعي وزير الخارجية في البحرين سفراء الدولخمس الكاملة العضوية في مجلس الامن ليشنكي على ايران وتدخلاتها في البحرين، حيث سبق لهذا الوزير ان استدعي السفراء قبل اربعة اشهر وعرض عليهم ما اسماه التدخلات الايرانية في الشأن البحريني وضرورة الحد منها! وكنا صادقين في هذا التوقع!

ولكن حكومة البحرين تجاوزت الفضول السابقة من هذا المسلسل، حيث لم تكتف بارسال مندوبي عنها الى الدول العربية واستصدار بيانات التأييد من عدد كبير منها، بالإضافة الى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا (المدافعين جداً عن حقوق الإنسان، والذين اعلنوا عن مساندتهم الكاملة لكل ما تقوم به حكومة البحرين من اجراءات للدفاع عن نفسها بما في ذلك قتل الابرياء والتغذيب البشع الذي كان واضحاً في وجوه "المعزفين" امام قاضي محكمة امن الدولة)، بل انها جندت كل الامكانيات الداخلية لتبهّي الرأي العام حول هذه "المؤامرة" وللتّأكيد على مصداقية ادعائتها قامت بتقديم وجہ من المعتقلين ليدلوا باقوالهم امام قاضي المحكمة وسمحت للصحف المحلية ووكالات الانباء والصحف الخليجية التي ترفض نشر الرأي الآخر، بنشر "اعترافات" المتهمين حسب البيانات المعدة سلفاً امام المتهم، وبالتالي التزويع لاطروحات حكومة

البحرين، والطلب من كل رؤساء الاندية والجمعيات وائمة المساجد والفعاليات والشخصيات ان يتقدموا الى قصر الرفاع "العامر" لتقديم التهاني، ويكون ذلك ايضاً فرصة لوكالات الانباء للحديث عن هذا الاجماع الشعبي والتآييد للحاكم ورفض المؤامرة والمتآمرين !!

نعرف هندرسون ولكل القتلة في البحرين باننا لم نتوصل الى هذا الابداع في الارسال، ولم نكن قادرين على التنبؤ بأن الخبر العظيم القادملينا يوم الاثنين الثالث من يونيو هو المؤامرة الإيرانية التي جمعت اجهزة الامن خيوطها منذ مطلع العام، (أي منذ اكثر من ستة اشهر) وقدمتها اليانا كاملة بالتفاصيل والأشخاص، داخل وخارج البحرين، داخل وخارج السجون، احياء وامواتا! ولا يمكننا الا ان ننهي بالدور العظيم الذي يقوم به للحفاظ على الامن والاستقرار في البحرين، حيث اثبت فعلاً كفاءة عالية طيلة الستين المنصرمتين يستحق بمحبها ان يحال الى التقاعد وان تقدم له كل الاوسمة الخليفية لتضاف الى اوسمة الملكة البريطانية التي يحملها منذ الخمسينيات في كينيا .

ان اي متبع لتاريخ الصراع السياسي في البحرين، يرى بان هناك هاجساً وقلقاً وخوفاً من المستقبل يحكم الاسرة الخليجية، او أنها ترى بأن أفضل وسيلة لتبrier سياسات القمع وتصعيده أو الحصول على المساعدات الخارجية، المالية والأمنية والعسكرية، هو إلصاق تهمة التآمر والارتباط بالاجنبي بكل القوى الوطنية المتقدمة للحركة الشعبية في تلك الفترة.

فعندما أرادت حكومة المستشار تشارلز بلكرييف توجيه ضربة هيئة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٦ وجدت ان من الضروري الصاق تهمة الارتباط بمصر عبدالناصر، والحديث عن مؤامرة لقلب نظام الحكم يدبرها قادة الهيئة، المرحوم عبد الرحمن الباركي والمرحوم عبدالعزيز الشملان والمرحوم عبد علي العليات واخوانهم الآخرين، وشكلت لهم محكمة سريعة في البديع حيث اصدرت قرارات الابعاد الى جزيرة سنت هيلانة في المحيط الاطلنطي، للقادة الوطنيين الثلاثة، والسجن عشر سنوات للمرحوم ابراهيم موسى والمناضل ابراهيم فخرو، واحكاماما اخرى لعدد آخر من القادة .

وعندما ارادت توجيه ضربة كبيرة للجبهة الشعبية عام ١٩٧٢ ، ادعت بان الجبهة مرتبطة بعلن وان هناك مؤامرة دولية تستهدف الاطاحة بمنظمة الحكم الخليجية، وكررت ذات الادعاءات عام ١٩٧٥ بحق الجبهة الشعبية ايضاً، كما كررت ذات الادعاءات بحق جبهة التحرير الوطني البحرينية عام ١٩٧٤ عندما شنت عليها حملة

واسعة اعتقلت الكثير من القيادات السياسية والنقابية مدعية بان هناك مؤامرة سوفيتية تستهدف الاطاحة بنظام الحكم في البحرين .

وغيرت اسماء المتهمنين منذ انتصار الثورة الايرانية، وبرز الحركة الدينية المناضلة، حيث تم الصاق التهمة بایران وتقديم وجبات متزايدة من المناضلين الاسلاميين منذ ذلك التاريخ، وتكررت ذات الادعاءات : مؤامرة خارجية تستهدف قلب نظام الحكم واقامة نظام ناصري او شيوعي او شيعي / حسب العدو السائد انذاك للغرب الامريالي . وكما جرت الامور في الخمسينات، فقد حرصت الحركة الدستورية ان تبرز الى السطح، وان تغادر العمل السري وتكشف اوراقها للقاضي والداني وتقول بوضوح ان مطالب الحركة الديمقراطية تلتقي كلية مع مطالب حركة احرار البحرين الاسلامية، مع مطالب التيار الاسلامي الذي يقوده الشیخ احمد عبداللطیف الحمود، وان هذه المطالب قد تحددت بوضوح في العريضة التي وقعتها قادة التيارات السياسية في البلاد، وان هذه العريضة التي اجمع عليها شعب البحرين هي الرایة التي لم تنكس يوماً في القرى والاحياء الشعبية وفي كافة الواقع النشطة في البحرين، وان هذه الرایة مرتفعة منذ أكثر من عام ونصف، ولكن الاسرة الحاكمة لا تريد الاستماع الى المطالب الشعبية، بل ان وزير الاعلام الحالي يقول بانه لا وجود للمعارضة في البحرين، اما وزير الداخلية فينكر وجود عريضة بها مطالب، ولا يجد هندرسون سوى فبركة المؤامرات لتبرير سياسات القمع والارهاب والقتل التي يسرى عليها، وتسرى عليها الاسرة الحاكمة في البحرين .

وترفض حكومة البحرين ان تقول للعالم بأن المناضلين في البحرين يعملون تحت رایة حركة احرار البحرين الاسلامية او تحت رایة الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين او تحت رایة لجنة التنسيق بين الجبهتين الشعبية والتحرير، لانها لا تزيد الاعتراف بان هناك حركات سياسية نشطة في البحرين وان هذه الحركات نشطة في كافة المناطق والقطاعات، لان الاعتراف بذلك يفرض عليها الدخول في الحوار مع هذه الحركات الفاعلة والنشطة للخروج من الازمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عام ونصف .

لانزيد القول بان حكومة البحرين منسقة بالكامل في المخطط الاميركي الذي يريد جمع كثرة من الوراق المضادة لایران للبرهنة على ان طهران عنصر عدم استقرار في "الشرق الاوسط"، وبالتالي فان من الضروري توجيه ضربة عسكرية لها انطلاقاً من القاعدة الاميركية في البحرين، بحيث يكون الرد البحرياني بالذراع الاميركية ممراً

خليجيا وعربيا !! او قيام نتن ياهو بالسير على خطى يبغى لتوجيه ضربة لايران من القواعد التركية، على اساس انه ينفذ المهام الموكلة للكيان الصهيوني من قبل "صانع السلام" في شرم الشيخ، خاصة وان العدو الذي اراد الكيان الصهيوني تصفيته في الجنوب اللبناني قد برز فجأة في البحرين !!

لأنريد القول بان حكومة البحرين قد اخطأت الحسابات، فمن يصدق بأن أسرة لها مصلحة في استقرار البلاد تهرب الشركاء والبنوك الى دبي، وتتمادي بالقول بأن حزب الله قادم الى البحرين ليهرب من بقى من البنوك.

لأنريد القول بأن حكومة البحرين ضالعة في مخطط اميركي ضد حزب الله، بعد فشل العدوان الاميركي الاسرائيلي على لبنان وقواعد حزب الله في جنوبه، والذي دفعت بيريز وحكومته الثمن غاليا بعد اسابيع قليلة.

وإذا صدقت حكومة البحرين، بأن هناك مؤامرة ايرانية، فهل من مصلحة الاسرة الحاكمة أن تقول بأن الغالية الساحقة من شعب البحرين ليسوا معها، بل مع "المتأمرين" طالما ان عدد المسلمين لهذا الحزب قد بلغ الخمسة الاف في بلد صغير كالبحرين، فكم يكون عدد اعضائه وانصاره والمعاطفين معه؟

وبعد ان تهدأ العاصفة، وبعد ان تصدر محكمة امن الدولة قرارات الاسرة الحاكمة، وبعد كل الروعة التي خلقتها المسرحية ماذا ستقول الاسرة الحاكمة حول مطالب شعب البحرين المحفورة بدماء الشهداء الذين يتلقون بارتفاع على ارض دلون، ماذا تقول حول دستور البحرين بعد ان اكد المستشار الدستوري / السنهوري بأنه لا يخرج سوى العودة الى ذلك الدستور. ماذا تقول حول اجراء انتخابات مجلس وطني، والعالم من حولنا يضع في كل مكان بالانتخابات من الفيليبين الى تشيلي، وما بينهما من دول افريقية واسيوية تستقدم منها خدم البيوت الذين يحقق لهم الانتخاب والترشيح في بلدانهم، ولا يحق "لاسيادهم" في البحرين الا ان يقدموا صنوف الطاعة والولاء غير المشروع لأسرة آل خليفة .

سؤال كبير في سماء البحرين، ماذا يعد مسرحية المؤامرة؟

سؤال سنظل نرفعه باستمرار، وسط عاصفة مسرحية المؤامرة والمسرحيات القادمة، حتى تحيب الاسرة الحاكمة عليه ايجاباً، لأنه يبدو أن لاخرج من الازمة الا بالاجابة الايجابية .

## البحرين: الفرصة السانحة وخطورة تضييعها

حسين موسى

بعد الأحداث العاصفة التي شهدتها البحرين على امتداد التسعة أشهر الماضية، تلوح فرصة الحل أمام الحكم والمعارضة فإذا ما أحسننا اقتناصها خرجت البلاد من نفق المعاناة وإذا ما أضعنها كما ضاعت فرص سابقة فسوف تستمر المعاناة، أصبح معروفاً أن مقاومات جرت داخل سجن القلعة بالمنامة العاصمة بين وزير الداخلية الشيخ محمد بن خليفة الخليفة وقائد الأمن والمخابرات اللواء إيان هندرسون من جهة واثنين من قيادة حركة أحرار البحرين القوة الرئيسية في الانتفاضة وهما الشيخ عبد الأمير الجمري وعبدالوهاب حسين حيث طرحت كافة القضايا التي فجرت الانتفاضة وما صاحبها ومتارب عليها من تبعيات ويشمل ذلك أسباب الانتفاضة في تعليق العمل بالدستور وتغييب المجلس الوطني منذ عام ١٩٧٥ وماطبع هذه الحقبة من قمع ومصادرة للحريات ومتارب على ذلك من احتقان في الحياة السياسية وصعوبات اقتصادية وبطالة عدا الحصيلة المكلفة لهذه السياسة من الشهداء تحت التعذيب وألاف المعتقلين ومئات السجناء السياسيين والمنفيين والمطاردين. وجاءت الانتفاضة في كانون أول (ديسمبر) ١٩٩٤ ليترتب عليها حصيلة جديدة تضاعف الحصيلة السابقة حيث سقط ١٤ شهيداً إما تحت التعذيب أو برصاص الأمن وغصت السجون بآلاف جديدة من المعتقلين بحيث تطلب الامر إقامة معتقلات ميدانية، وسقط مئات الجرحى وأضيفت أعداد جديدة إلى المنفيين القدامي.

وبالرغم من الخسائر الكبيرة في صفوف الشعب فإن تحولاً ما قد حدث، ألا وهو سقوط حاجز الخوف من قوات الأمن والمخابرات ومجاهرة المواطنين. يعارضتهم للوضع بل مواجهتهم لقوات الأمن المدججة بالسلاح بصدور عارية ومواجهتهم عناصر المخابرات في

المعتقلات وتحت التعذيب دون وجل. كما أن عدداً من المثقفين قد نشر آراءه وأوصلها إلى أجهزة الإعلام العالمية متحملين ما يترتب على ذلك من اعتقال وأعمال انتقامية أخرى للجانب الآخر هو مساعدة المرأة بنشاط في الانتفاضة على كل الصعد سواءً في التوقيع على المذكرات أو النظاهر أو الاحتجاج وقد دفعت المرأة ثمناً باهظاً جراء ذلك، استحقت به الإقرار بحقوقها من قبل المعارضة.

ورغم غياب قيادة وطنية موحدة للمعارضة والانتفاضة في ظل ظروف القمع الشديد، فإن هناك توافقاً وطنياً على شرعية الانتفاضة ومطالب المعارضة التي تتلخص في العودة عن حكم الطوارئ إلى الحكم الدستوري، وتصفية ذيول المرحلة السابقة بكل ماترتب عليها من عسف وتمييز طائفي وقبلي وتدشين مرحلة جديدة. ورغم محاولات الواقعية السياسية والطائفية التي بذلتها أجهزة الحكم، فإن نتائجها كانت محدودة.

من ناحية أخرى فإنه ولأول مرة تأخذ أحداث البحرين بعضها من حقها في أجهزة الإعلام العربية والعالمية واهتمام بعض الدول الكبرى، مما سمح بنقل الرأي الأخير إلى الإعلاميين والسياسيين وخلق إحباطاً لدى الحكم الذي تعود الانفراد بالبلاد في الداخل والرأي العام وال العلاقات السياسية في الخارج.

### المعطف المهم

يبدو أن كل هذه العوامل شكلت مأزقاً للحكم فلا هو قادر على إنهاء الاحتجاجات وحجبها عن الرأي العام العالمي، ولا هو قادر على الإقرار بمشروعية المعارضة ومطالبتها التي هي مطالب الشعب. من هنا تفتقد الذهن الأمني المخابراتي عن غارة الخل الجزئي المنفرد أي الدخول في مقاييس مع قياديين شيعة من المعارضين يتم بمقتضاهما إطلاق سراح المعتقلين على دفعات خلال فترة زمنية (شهرين) ويتم فيها بالمقابل تنفيذ التزاماتهم بإنهاء أعمال الاحتجاج في الداخل والخارج، وبذلك يضرب الحكم عدة عصافير بحجر واحد.

فهو سيتخلص من مأزق المعتقلين الذين تحولوا إلى مشكلة له من حيث استمرار الاحتجاجات الداخلية والخارجية وهذا ما سيؤكّد طرحته من أن الانتفاضة شيعية طائفية بحيث أنه استطاع إيقافها مع تفاصيلها وهو سيجهض كل ماثلته الانتفاضة من أبعاد وطني لإحداث تغيير حاسم في الحكم ولو أنه دون تغيير الحكم ذاته.

## حدود الاتفاق

من الواضح أنه في ظل المعطيات الحالية فإن حظوظ الفشل والنجاح أمام اتفاق شامل بين الحكم والمعارضة متساوية بل أنه يبدو أن حظوظ الفشل أكبر وذلك للأسباب التالية:

أولاً: أن الحكم لا يعترف أصلاً بوجود مفاوضات حسب ماجاء في تصريحات الرسميين ويعتبر أن ماجرى هو رجوع مواطنين ضالين إلى جادة الصواب وأن صدر الأمير يسع للغفو على مواطنين تائبين.

ثانياً: لقد جرت المفاوضات في السجن أي بين السجين والسجان وهذا طرفان غير متكافئين. ورغم أن كافة القضايا قد طرحت، إلا أن حدود صلاحية المفاوضين من المعارضة لاتعدى العمل على إطلاق سراح المعتقلين، أما القضايا الأخرى فإنها ذات طابع سياسي وطني لا تبحث هكذا.

ثالثاً: بالرغم من مبادرة قادرة المعارضة بتهيئة الجمهور خلال خطب الجمعة في ٨/١٨ (ورغم التحفظ على ذلك) إلا أن الحكم استمر في ممارسات أبعد ماتكون عن حسن النية أو الرغبة في السير بعملية التفاوض إلى الأمام. فقد استمرت الاعتقالات وتقطيم وجة جديدة إلى المحاكمة. واستمرت أجهزة إعلام الحكم في التعبيء ضد المعارضة والاتفاقية، كما أن جهاز المخابرات أرسل فريقاً منه للاحقة المعارضة في المنفى وخاصة لندن.

ويمتنع المسؤولون المحسوبون عليهم في أجهزة الإعلام حتى عن الحوار مع قادة المعارضة في الخارج. عدا أن الحكم لا يعترف.

رابعاً: لقد حذر الفريق الأمني المخابراتي قيادات أحرار البحرين الإسلامية بعدم التحالف مع اليسار ولاحتى الاجتماع معه، مما يدل على إصراره في دعوه باعتبار المعارضة شيعية فقط في حين يعرف جيداً أنها معارضة وطنية ديمقراطية وهنا فإن الواجب تنبئه حركة أحرار البحرين إلى خطورة المخطط وعدم الانجرار إليه وذلك بإصرارها كما عودتنا على التمسك بالتحالف الوطني الشيعي السني والديني الوطني.

أما المؤشر الإيجابي فهو أن الحكم الذي كان يرفض مجرد استلام مذكرة مطالب موقعة حتى من المخلصين له من القيادات التقليدية قبل بالتفاوض ولو غير المعلن وغير الشامل مع قيادات معارضة يصر على وصفها بالإرهاب والتخريب.

كما أنه غير معهود عن الحكم في البحرين إطلاق سراح هذا العدد الكبير من المعتقلين دفعة واحدة ففي الانتفاضات السابقة قضى غالبية المعتقلين ما لا يقل عن أربع سنوات وحرموا من حقوقهم المدنية لسنوات أطول.

#### احتمالات المستقبل:

هناك عدة احتمالات لنطمور الأحداث وذلك تبعاً لترتيب كل فريق لصفوفه فالمعارضة اليوم مفترق طرق، فإما الاستمرار في المراوغة الحالية أي عدم وجود قيادة ومرجعية واستراتيجية موحدة وهذا ما سيؤدي بالحكم إلى الإجهاز على مابقي من الانتفاضة، وإما إيجاد قيادة ومرجعية موحدة وتبني استراتيجية موحدة قاعدتها المذكورة الشعبية.

الحكم أيضاً أمامه خيارات، فإما الإصرار على المراوغة وسياسة فرق تسد وإما الإقرار بالمؤذق والتفاوض مع المعارضة كفريق وليس كأطراف.

القدس العربي / لندن / ١٩٩٥/٩/٧

## البحرين أمام المنزلاق

حسين موسى

تجه الأوضاع في البحرين للانزلاق نحو مزيد من التدهور منذرة بمواجهات دموية، ودورة أخرى من العنف في مواجهة الحركة الجماهيرية السلمية المطالبة بالعودة للحكم الدستوري.

اصبح واضحاً أن الحكومة أجهضت الاتفاق الأمني الذي أبرمته مع قادة حركة أحرار البحرين، بعد أن حققت هدفها في تهدئة الحركة الجماهيرية دون أن تفقد ما يترتب عليها من التزامات.

ومن الواضح أيضاً أن الحكومة لم تكن أبداً مخلصة في تنفيذ الاتفاق الأمني على محدوديته فما بالك الانتقال إلى الشق السياسي والذي يتطلب التفاوض العلني مع المعارضة.

من الواضح أن سياسة التهدئة التي اتبعها أصحاب المبادرة قد أتاحت للحكومة إعادة ترتيب أوضاعها وأعطتها المبادرة للانتقال من الدفاع إلى الهجوم وألحق قدرأً كبيراً من الارتكاك بالساحة الوطنية بعد أربعة أشهر من إبرام الاتفاق الأمني يتضح لنا أن الحكومة استهدفت مابلي:

١ - في الوقت الذي تصر فيه الحكومة على مقوله الأسرة الواحدة، فإنها تفاوضت مع طرف واحد بمعزل عن الأطراف الوطنية الأخرى، بل أنها ضغطت عليه لثلا ينسق مع باقي الأطراف الوطنية، وهذا يحقق للحكومة عدة أهداف، في مقدمتها تزييق الصف الوطني وبنر الشقاق في صفوفه، وإظهار المعارضة بمظهر طائفي فشوي وإفراغها من محتواها الوطني والسياسي.

٢ - كان إصرار الحكومة على التوصل لاتفاق أمني يعزل عن حل سياسي تجزئة الحلول بينما جذرها مشكلة واحدة وهي تعليق الدستور، وكانت خطة الحكومة هي تنفيذ الساحة الجماهيرية، بحيث لا تعود الجماهير وحركتها تمثل قوة ضاغطة لتنفيذ الحلول السياسية المطلوبة وبالفعل فما أن تحقق للحكومة تهدئة الشارع وإيقاف الاحتجاجات حتى ارتدت على الاتفاق الأمني ذاته، وشهرت بالتفاوبين معها بنشرها رسالة الاسترحام الموجهة للأمير، وأوقفت تنفيذ بنود الاتفاق الأمني ذاته.

٣ - كان جلوء الحكومة للتفاوبين السري مع أقطاب المعارضة السجناء لديها ثم إقدامها على بعض الخطوات الانفراجية مثل إطلاق قيادات المعارضة وفتشات من المعتقلين مجرد تكتيك، أما خطتها الاستراتيجية فهو القمع، وإنكار وجود المعارضة أصلاً، وهو فعلاً معاودته بسرعة بحيث عاودت بذات الشراسة حملتها باقتحام المدارس، وضرب الطلبة، واعتقال العشرات، وإبقاء المئات من المعتقلين ومعاودة نفي المعارضين وتقديم وجبات جديدة للمحاكمات الجائرة.

ولاتقتصر هذه الإجراءات القمعية على الشيعة. فها هو المحامي المعروف أحمد الشملان والكاتب المعروف حافظ الشيخ يواجهان سحب جوازات سفرهما والتحقيق معهما وتقديمهما للمحاكمة في محكمة أمن الدولة. لأنهما تجرأا على الجهر بانتقاد السياسة القمعية للحكومة واستعانتها بالمرتزقة الأجانب لقمع مواطنيها.

٤ - أصبح من الواضح أن سقف الحكومة هو تحسين مجلس الشورى الفاقد للصلاحيات كبديل للمجلس الوطني المنتخب، والتلويح بانتخابات بلدية في ظل الظروف المعروفة، أما بالنسبة للبطالة التي انتشرت في صفوف المواطنين، فإن الحلول المطروحة هي حلول ترقيعية لن تحل المشكلة جزرياً.

٥ - إن الحكومة في سياستها المتصلبة هذه تستند إلى دعم خليجي وعربي دولي في ظروف التفكك العربي المعروفة وانفراد أمريكا بقيادة العالم. لقد أرسل قادة مجلس التعاون في قمتهم الأخيرة بمسقط رسالة واضحة بالتأييد الحازم لكل الإجراءات التي اتخذتها حكومة البحرين للقضاء على أعمال التخريب، وقرروا القول بالعمل، حيث تدفقت المساعدات على البحرين من السعودية والكويت والإمارات، وسبق للسعودية أن أرسلت قواتها للمشاركة في قمع الحركة الدستورية، وهي على استعداد دائم لذلك مجدداً، كذلك أمنت حكومة البحرين أما صمت الدول العربية أو دعمها الفاضح كما هو الحال مع مصر والأردن وتونس التي أبرمت اتفاقات أمنية

مع البحرين، وهنا يستوقفنا موقف الأردن الذي كان معزولاً عن الساحة الخليجية ثم عاود بعد اتفاق وادي غربة دوره الأمني في الخليج بتزويد الأنظمة الخليجية بالخبرات القمعية.

كما يستوقفنا إصرار هذه الأنظمة العربية التي تدعى الديمocrاطية على إسكات أي صوت يخالف سياستها كما تدلنا مواقف مثل محكمة فهد الريماوي صاحب صحيفة (الجدع) أمام محكمة الجنائيات لنشره مقال لقيادي بحريني معارض (عبد الرحمن العيسي) موجه ضد الجنرال إيان هندرسون قائد الأمن والمخابرات في البحرين، كذلك الأمر في مصر والكويت التي ارتفعت فيها أصوات بدعم نضال شعب البحرين. بالنسبة للغرب خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا، فإنها تنكرت لكل طروحات النظام العالمي الجديد في ضرورة سيادة قيم الديمocratie والتعددية وحقوق الإنسان. ويبدو أن ما يهمها في الخليج هو اقتصاد السوق. وبالنسبة للبحرين فما يهمها هو استمرار دورها كمركز قيادة للقوات والعمليات الغربية في الخليج مع ماتمتع به من امتيازات استثنائية لا يمكن تأمينها في بلد ثانٍ. لقد خرج الأمر حتى عن الالبات والتقاليد المعهودة فها هو وزير الخارجية البريطاني الجديد ويفكك يسير على خط سلفه دوغلاس هيرد ليشهر بالمعارضة الدستورية البحريانية، ويشهر باللاجئين البحرينيين الذين نفتهم حكومتهم قسراً في حرق فاضح لأي معيار إنساني أو دولي.

هذا الدعم المادي والسياسي هو الذي يجعل حكومة البحرين تنفذ خطة عاجلة لتوسيع قوات الأمن والقوات العسكرية، حيث يتدفق المرتزقة من بدو بادية الشام والكويت والبلوش واليمانيين ويعطون الامتيازات التي يحرم المواطن منها ومنها جواز السفر أو السكن الجانبي والدخل المجزي، هذا في الوقت الذي يعاني فيه اقتصاد البحرين المصاعب، والبلد بحاجة لأي فلس للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، إن ذلك لا يقتصر على البعد العسكري بل يستهدف إحداث تغيير ديمغرافي في البلاد، فالعشرة آلاف مرتزق سيأتون مع عائلاتهم أيضاً.

### أخطاء المعارضة

لأنّي المعارضة من الأخطاء وقصر النظر، الذي جعلها تسقط في حبائل المخطط الحكومي، إن ما جرى منذ التوصل للاتفاق الأمني معروف وسقطات المعارضة معروفة أيضاً، المهم الآن هو أن الحركة الدستورية تحتاج إلى بداية واضحة لتستمر مسيرتها، والقاعدة التي تستند إليها في ذلك هي ذات القاعدة التي بدأت بها، وهي

العريضة الشعبية التي وقعتها أكثر من ٢٥ ألف مواطن والتي تشير إلى إجماع وطني واضح.

وللخروج من الإرباك الحالي فإن على أصحاب المبادرة أن يعلنوا وبشكل لالبس فيه نهاية مبادرتهم بعد أن أجهضتها الحكومة وتنكرت لها، ويتخلون عن دور ضابط الحركة الوطنية، ويعملون مع القوى الوطنية الأخرى على استئناف الجماهير، إن خطاب الأمير في العيد الوطني لالبس فيه، فهو تأكيد على نهج الحكومة في قمع الحركة الدستورية وعدم الاعتراف بالمعارضة والتمسك ب مجلس الشورى كبديل للمجلس الوطني.

بالمقابل يجب أن يكون خطاب المعارضة واضحاً وغير مساوم.

القدس العربي / لندن / ٢٧/١٢/٩٥

# حول تطورات الأوضاع في البحرين

محمد جابر صباح

نائب سابق بال مجلس الوطني البحريني وعضو لجنة العريضة الوطنية.

طوال الأربعة عقود الماضية لم تهدأ الحركة المطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي في البحرين. وهي وأن شهدت حالات من المد والجزر، النشاط والركود، إلا أن مطلب الإصلاح بقي قائماً ومتوهجاً، وخلال تلك الفترة الطويلة نسبياً، شهدت البلاد ظهور وارتفاع العديد من الحركات والتنظيمات السياسية المختلفة التي رفعت في أوقات متباينة شعار الإصلاح والمطالبة بالحياة النيابية وسنّت التشريعات والقوانين العصرية.

ويمكن القول أن هذا المطلب كان القاسم المشترك تقريباً بين كل تلك الحركات والتنظيمات على اختلاف منابعها ومنطلقاتها الفكرية والسياسية. وقد يقى المطلب متقداً حتى بعد أن اختفت هي أو انحسرت أو تعثرت، ولم تستطع الحركات الجديدة التي برزت فيما بعد أن تتحلى أو تتجاوز المطلب الديمقراطي.

وهي وإن فعل بعضها ذلك في حالات نادرة، إلا أنه غامر في الوقت نفسه بسمعته ومصداقيته الوطنية، وربما أيضاً بإمكانية تمثيله لمختلف فئات وشرائح الشعب البحريني كله.

ويسجل التاريخ السياسي الحديث للبحرين أن أي حركة سياسية، لم تستطع في أي وقت من الأوقات ومهما توافر لها من أسباب القوة والإمكانات، أن تنجح أو تستمر فاعلة ومؤثرة، مالم تأخذ في صميم اعتبارها تطلعات ومصالح مختلف فئات وشرائح الشعب البحريني.

ولذلك رأينا كيف أن الحركات السياسية التي استطاعت أن تنجح ويكون لها صدى مؤثراً محلياً وإقليمياً، هي الحركات التي كانت مخلصة ووفية للشعار الوطني الرئيسي "الديمقراطي" من ناحية وعامل توحيد لمختلف فئات الشعب من ناحية أخرى.

وإذا كانت أساليب العمل السياسي طوال الفترة الماضية قد اختلفت من حركة لأخرى ومن تنظيم لآخر تبعاً للظروف والإمكانيات والتصور حول كيفية تحقيق المطلب الديمقراطي، حيث جلأ بعضها إلى العمل السري وبعضاًها الآخر إلى العمل العلني إلا أن تلك الأساليب ظلت في الغالب ذات صبغة سلمية، وإن شابها بعض العنف الطفيف والموقت، سيما في فترة الاستعمار البريطاني للبلاد.

إن هذا الطابع السلمي للعمل السياسي في البحرين هو الذي كسب تعاطف واحترام مختلف فئات الشعب وكذلك الأوساط السياسية والمنظمات الدولية والحكومات والشعوب الأخرى.

بينما لم تلق الأساليب الأخرى أي تعاطف أو تفهم من جانب أولئك وهؤلاء، بل لعلها لم تكن مفهومة أو مقنعة في الغالب.

فالمطلوب الديمقراطي من حيث الجوهر يتعارض مع الأساليب العنيفة في العمل السياسي، لأن مطلب هدفه الإصلاح وتقويم السياسات المختلفة وتأمين المشاركة الشعبية في صناعة القرار من خلال السلطة التشريعية "البرلمان" وليس هدفه الإطاحة بالأنظمة أو تغييرها، فضلاً عن حماية حريات الأفراد وحقهم الطبيعي في الاعتقاد والتعبير عن الرأي، وقبل ذلك ضمان حماية مصالح المواطنين المتحققة والحفاظ على مكتسباتهم وإنجازاتهم.

ولايُمكن أن تتحقق مثل هذه القيم والمطالب عن طريق العنف والتدمير أو الهيمنة والتفرد، إن إدراك أي إنسان لمعنى الديمقراطية فكراً وتحسidaً عملاً على أرضية الواقع في العمل السياسي وضمن الممارسة اليومية، والتطلع إلى الإصلاح الاجتماعي ببرؤية واضحة وفي إطار خطوات مدرورة، لابد له من الترفع عن الانفراد بالقرارات وفرض الرأي والخروج إلى النور، لأن مثل هذه الممارسات تفضي عملياً إلى نفي الديمقراطية وتكرис الدكتاتورية وتشيع حالة من الفوضى.

ومثلكما يعتبر استخدام القوة والعنف لمواجهة التحركات السلمية أمراً مرفوضاً ومدانًا، كذلك بالقدر نفسه فإن استخدام العنف لتحقيق المطلب

الديمقراطي، الذي هو مطلب سلمي في الجوهر، أمر مرفوض ومدان، فكلا المسألتين تمثلان وجهين لعملة واحدة، (العنف والعنف المضاد).

ومن هنا يصعب الدفاع عن أحد الجانبين أو الأسلوبين في مواجهة الآخر، ومن هنا أيضاً نشأ ذلك التخوف المشروع من أن يتم تحويل (أو تتحول) المطالبة بالإصلاح السياسي وتفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية، أي بحمل هذه المطالب السلمية، إلى عمليات عنف متبادلة وتدمير وتخريب.

أي أن تتحول المطالبة السلمية وبالأساليب المتحضرة إلى صراع دموي، بما ينعكس سلباً على المطلب الديمقراطي الأساسي، ويعرض بلدنا وشعبنا إلى أحاطر جمة لا قبل له بها.

وطوال الوقت كان الأمل معقوداً على سيادة التعقل والحكمة والتزوي، وإن الأحداث التي شهدتها الفترة من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ وحتى آذار (مارس) ١٩٩٥، كانت أكثر من كافية للطرفين لاستخلاص الدروس والعبر منها، بما يؤمن الخروج من الأزمة بأقل الخسائر على الصعيدين السياسي والوطني العام، لكن المؤسف أن شيئاً من ذلك لم يحدث، واستمرت دوامة العنف والعنف المضاد، وتصاعدت الأزمة بضراوة هذه المرة، واستخدم فيها سلاح القتال والمفرقات، بينما جرى اعتقال عدد من رموز المعارضة، وهو ما أандَر بانفجار الوضع برمهه وهدد بانفلات زمام الأمور، بعد أن وصلت الأزمة إلى طريق مسدود.

وبذلك فقد تحقق ما كنا نتخوف منه ونخدر من حدوثه منذ البداية وهو أن يتحول المطلب الديمقراطي الليبرالي بتوجهاته السلمية، الهدف إلى إصلاح الشرخ الذي أحدثه حل المجلس الوطني في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٧٥، في بناء هيكلنا الاجتماعي البحريني، إلى حالة من الفوضى والتدمير والحرق وتعريض بحمل الإنجازات التي شادها مجتمعنا البحريني بكل شرائحة للخطر.

والمؤسف أن عشرات التبيهات وأجراس الخطر لم تجد آذاناً صاغية، ولم تكن كافية لإثناء التصعيد اللاعقلاني للأزمة عن السير نحو الهاوية، وكانت المراهنة طوال الرقت على عامل القوة والقوة وحدها.

بل أن كثيراً من يفترض فيهم أن يكونوا عامل تهدئة ودعاة للحوار الديمقراطي والعقلاني ونبذ العنف، اندفعوا للوقوف حيث يجري تصعيد الأزمة، مما ساعد على تضاؤل فرص إحلال التهدئة وإعادة قافلة العمل الوطني إلى طريقها السليم.

إن هذا الوضع المؤسف والذي ينذر بأوخر العواقب يدفعنا إلى ضرورة إعلان موقفنا من كل ما يجري بوضوح للبيس فيه والتوجه بالنداء التالي: "إننا بوصفنا وطنين ديمقراطيين إذ نتابع بكل أسى وأسف ما آلت إليه الأحداث في وطننا الغالي وما تبع عنها من انعكاسات سلبية خطيرة على جمل الأوضاع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

فإننا نعلن بقوه استنكارنا لأعمال العنف والتصعيد بمختلف مصادره، ونؤكّد على ضرورة العودة إلى طريق الحوار الديمقراطي الذي هو الوسيلة الوحيدة لحلّ جمل الأمور العالقة وعلى رأسها تفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية.

إن وقف دوامة العنف والعنف المضاد والشروع في حوار وطني بات ضرورة تقتضيها مصلحة شعبنا ويتوقف عليها مستقبل البلاد، واستقرار الوضع في المنطقة. ولأنّى سبيلاً لتحقيق هذا المهدّف سوى العمل متكاتفين حكومة وشعباً لتهيئة الظروف وإعداد أرضية صلبة ترسّي عليها عودة الحياة البرلمانية المشوّدة.

وفي الوقت الذي نؤكّد فيه على ضرورة العمل من أجل استباب الأمن وعودة المدوء إلى ربوع الوطن، والمطالبة بوقف العنف بكل أشكاله ومختلف مصادره لإفساح المجال أمام الحوار الديمقراطي المأدي وتبادل الرأي، لنتطلع بكل ثقة وإيمان يحدوّه الأمل الصادق والرجاء المخلص بأن تتفضّل حكومة صاحب السموّ الأمير المفدى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وبقيادة صاحب السموّ ورئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، بإعادة النظر في اعتقال الحامي أحمد الشملان والتهم المنسوبة إليه، حيث أن مثل هذه التهم لا تتفق مع ما عرف عنه من سلوكيات وأخلاق وما جلت عليه نفسه من حب صارخ لوطنه البحرين والمجتمع البحريني بأسره..

كذلك إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين والمعدّين، لفتح صفحة جديدة، انطلاقاً من إرادة الدستور البحريني الذي أقسم الجميع، حكومة وشعباً على صيانته والمحافظة عليه والتمسك بإرشادات مواده ونصوصه، والذود عن حقوق الشعب والوطن والأمير، إننا كوطنيين ديمقراطيين إذ نؤكّد وبلا أدّنى تحفظ على السلوك السلمي والعلني، فإننا نتطلع إلى مساندة كافة الحكومات ومختلف المنظمات الدولية من أجل استباب الأمن والسلام في وطننا البحرين وإرساء قواعد العدالة والحرية والديمقراطية بتنفيذ إرادة الدستور".

## **انتفاضة شعب البحرين.. الأسباب والدروس.. والاحتمالات**

**د. منيرة فخرو\***

**\*أستاذ مساعد علم الاجتماع في جامعة البحرين.**

يبدو أن سنتين من عمر مجلس الشورى لم تجلب أي تغيير في التشريع كما لم تحد من تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية واستشراء الفساد في القطاع العام، كما يبدو أن حرب الخليج لم تؤثر على جذر المشكلة الذي يتلخص في المشاركة السياسية والوحدة الخليجية، حيث لم يتم التعاطي معها على المستوى الوزاري أو مكافحة الفساد والحد من استجلاب العمالة الأجنبية لصالح العمال الوطنية. وعلى حد تعبير أحد قادة المعارضة فإن الأمر تطلب أن يستتتج الناس من خبرتهم أنه يستحيل إحلال مجلس معين مكان مجلس منتخب دستورياً.

لقد قام العاطلون عن العمل في حزيران (يونيو) ١٩٩٤ بتظاهرات أمام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتفرقوا بعد إيجاد حل مشكلتهم خلال شهرين، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث بعدها واستمرت المظاهرات خلال شهر أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر).

وفي تشرين الثاني (أكتوبر) قدمت مجموعة من الشخصيات المرموقة من الطائفتين عريضة للأمير أشاروا فيها إلى مشكلة البطالة، وركود السوق، والنفي التعسفي، والحد من حرية التعبير، وسيطرة الحكومة على الصحفة، كنماذج للمشكلات التي يعانيها البحرين، ووقع على العريضة ما يقرب من ٢٢ ألف مواطن طالبوا فيها بعودة العمل بالدستور ودعوة البرلمان الذي حله الأمير في عام ١٩٧٥ إلى الانعقاد، وقد طلبت الشخصيات القيادية الموقعة على العريضة موعداً لمقابلة الأمير لتقديمها له لكنه لم يستجب لطلباتهم.

وأثر اعتقال ثلاثة من أبرز القيادات الدينية (الشيخ علي سلمان وأخرين) في ديسمبر الماضي تظاهر سكان عدة قرى شيعية فقامت السلطات باعتقال الكثيرين منهم مما أدى إلى زيادة الاضطرابات التي قتل فيها عشرين مواطناً، بالإضافة إلى مئات من الجرحى وما يزيد على ٣٥ ألف معتقل بينهم ما يقارب ٣٠ امرأة و٥٠ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٥ سنة وجميعهم من الشيعة.

وأضرمت النيران في عدد من المدارس ومحطات التقوية الكهربائية واستمرت المظاهرات والاعتقالات طوال الأشهر الستة الماضية على فترات متقطعة.

وإذا تمعنا في هذه الأوضاع، لابد أن نميز بين حدثين دون الخلط بينهما. الأول هو العريضة التي وقعتها ٢٢ ألف مواطن من الطائفتين ٢٠٪ منهم من النساء، ودعت إلى إصلاحات محددة منها العودة إلى ممارسة الديموقратية بدعوة البرلمان المنحل إلى الانعقاد وفي إنهاء الفساد والحد من العمالة الأجنبية وإفساح المجال أمام العمالة الوطنية للحد من بطالتها.

أما الحدث الثاني فهو سلسلة المظاهرات وأعمال العنف التي اندلعت في العاصمة والقرى وشاركت فيها الشيعة وحدهم بعد اعتقال الشيخ علي سلمان ويدوّن أن السلطة ووسائل الإعلام التي تتنطق باسمها حاولت خلط الحدثين ودمجهما معاً (العريضة وعنف الشارع) على الرغم من انفصalamما الكامل.

إن القضية الأساسية هي إجراء إصلاح سياسي سلمي ومدني يشارك فيه قادة الطائفتين.

لقد لعبت السلطة بذكاء في حرف الحركة عن مغزاها بإكسابها طابعاً طائفياً بالتركيز على دور الشيعة وتجاهل مشاركة السنة فلم تعتقل سنياً واحداً خلال الأشهر الستة الماضية، ولقد لعب الشيخ علي سلمان أول المعتقلين من قادة الشيعة دوراً أساسياً في صياغة العريضة ودعوة أكبر عدد من الناس للتتوقيع عليها من خلال خطبه في المساجد، ولذلك اتهم الشيف بـإثارة القرويين في الحادثة التي فجرت الانفجارة عندما تعرض مشاركون في سباق الماراتون للقذف بالحجارة من قبل قرويين يعارضون تهتك بعض المشاركون من الرجال والنساء بملابسهم القصيرة.

وأصرت السلطات على دعواها بوجود مؤامرة شيعية للإطاحة بالنظام. وأن حزب الله تنظيم سري في البحرين كما اتهموا إيران بالتورط في المؤامرة

بإمدادها للحركة بالسلاح والمال وإن لم تقدم أي براهين على ذلك حسب المصادر الغربية.

ومن هنا يتوجب الاعتراف أن السلطة لعبت أوراقها بمهارة عندما قامت بتحييد السنة وإثارة الذعر لدى الأنظمة الخليجية الأخرى من حيث إمكانية انتقال النار باتجاههم، إضافة إلى ذلك فقد أثارت شرك الولايات المتحدة من إمكانية انتقال الفوضى الإيرانية إلى المنطقة في حال الاستجابة إلى مطالب العريضة.

ولايُمكن إغفال دور بعض القوى الغربية فالولايات المتحدة أسهمت بسياساتها بالاحتواء المزدوج تجاه كل من إيران والعراق بشكل كبير في تشجيع النظام على الاستمرار في نهجه القمعي، فقد كان على الأميركيين اختيار واحد من بدلين، إما دعم المطالب الشعبية وحث النظام لإعادة الديمقراطية تماشياً مع القيم الأمريكية المعلنة على العالم، أو الاعتماد على الوضع الراهن كما هو حيث يتلزم النظام الحالي بحماية المصالح الأمريكية في البحرين كجزء من مصالحها في المنطقة حيث تتمتع الولايات المتحدة بتحويل وداعن البلدان الخليجية ومواطنيها للاستثمار في بنوك حي المال في نيويورك، "ول ستريت" وسندات الخزانة الأميركية، إضافة إلى أن البلدان الخليجية متزمرة بشراء الأسلحة المتطورة، في حين يجري تخفيض ميزانية الدفاع الأمريكية بشكل حاد. لقد بلغت الاستثمارات الخليجية المباشرة في الولايات المتحدة ٤٠٧ مليار دولار في بداية ١٩٩٢ ، لذا من الصعب تصوّر تغيير نظام كهذا في المنطقة متزامن باستثمار موارده المحدودة في الغرب عموماً وفي الولايات المتحدة خصوصاً.

ولأنه يبدو أن أية انتخابات حرّة ربما تأتي بغالبية شيعية أصولية مؤيدة لإيران في البرلمان لذا فإن الخيار البرجمني للمصالح الاستراتيجية والتجارية تغلب على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان مما جعل الولايات المتحدة تقف إلى جانب النظام. وفيما كانت الانتفاضة في ذروتها في مارس قام وزير الدفاع الأميركي بيري بزيارة أمير البحرين ولم يتحدث عن الأوضطرابات فأعتبرت حكومة البحرين ذلك دعماً واضحاً للنظام.

ويعيش في البحرين ما يقارب ٣ آلاف مدني أمريكي عدا العسكريين الأميركيين، ومن تأثيرها أبدت بعض دول الاتحاد الأوروبي وبالتحديد فرنسا وألمانيا وبليجيكا دعماً موازياً للمطالب الديمقراطية في لقاءات ممثلتها الخاصة مع السلطات

بالمقابل فإن بريطانيا وفي ضوء مصالحها التجارية الضخمة ووجود ٧آلاف من مواطنيها يعملون ويعيشون في الجزيرة أظهرت موقفاً مائلاً لوقف الولايات المتحدة في دعم النظام القائم وسياساته ضد المعارضة.

وللقوى الإقليمية التقليدية وخصوصاً السعودية دور مؤثر دوماً على سياسات البحرين الداخلية والخارجية فقد ظلت إيران في عهد الشاه تطالب بضم البحرين إليها حتى عام ١٩٧٠، عندما انصاعت إلى نتائج استفتاء نظمته الأمم المتحدة في صورة تقسيم الحقائق من قبل مثل الأمين العام للأمم المتحدة وبالتالي تخلصت البحرين من مطالب إيران المزمنة. رغم ذلك فقد استمر النفوذ الإيراني الديني في أوسعاط الشيعة وخصوصاً بعد انتصار الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، وقد كشفت السلطات ما تدعوه بمؤامرة ضد الحكومة في عام ١٩٨٢ واتهمت إيران بدعمها ومؤخراً أشاروا إلى إيران كمشير للاضطرابات الحالية، بدون أي دلائل مادية أو وقائع تؤكد الدعم المادي أو التنظيمي الخارجي للمحتاجين، حيث يجمع مراقبو الأحداث في البحرين على أنها محلية. اللافت للنظر أنه طوال الأحداث بقي الشيعة من أصل إيراني (١٠٪) من السكان صامتين، ومحايدين مما أثار الشيعة العرب وتقول بعض المصادر أن موقفهم هذا موعز به من قبل القيادة الإيرانية.

ولقد وقفت جميع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب النظام ودعت خطواته لقمع الانتفاضة فقد أعلن وزير الداخلية السعودي الذي كان في زيارة للبحرين في الأيام الأولى للانتفاضة عن أن أمن البحرين لا ينفصل عن أمن السعودية مدعماً مقولة أن أي شرخ في بيت أحد الدول الخليجية سيكون له تأثيرات سلبية على الأنظمة الأخرى، وتلعب دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً السعودية دوراً رئيسياً في صياغة القرارات السياسية للبحرين للاعتبارات التالية:

١ - منذ افتتاح جسر الملك فهد والذي يصل البحرين بالسعودية عام ١٩٨٦ تعززت العلاقات بين البلدين خصوصاً أن السعوديين والمقيمين الأجانب في المنطقة الشرقية للسعودية يتذقون على الجزيرة للسياحة والمتعة. وبالمقابل يتذلق مواطنو البحرين على المنطقة الشرقية حيث البضائع أرخص وحيث الفضاء أرحب لأصحاب السيارات الذين يصطحبون عائلاتهم خلال عطلة نهاية الأسبوع إلى هناك.

- ٢ - إضافة إلى نفط المناطق البحريّة الذي تقدمه السعودية للبحرين، فإن خط أنابيب النفط الخام السعودي المتّد من البر السعودي إلى البحرين يزود مصفاة التكرير بما تحتاجه من النفط لتكريره وتصدير متطلبات النفط إلى الخارج.
- ٣ - تزود دول مجلس التعاون الخليجي البحرين بالمساعدات والاستثمارات المشتركة وتمويل مشاريع البنية الأساسية
- ٤ - تشير التوقعات إلى قرب نضوب نفط البحرين خلال السنوات القليلة القادمة إلا إذا اكتشفت حقولاً جديدة وهذا مما يجذب البحرين بقوة أكبر للدول الأخرى.
- ٥ - ترتب على النزاع بين البحرين وقطر حول جزر حوار أن تسعى البحرين لإقامة علاقات أوثق مع بقية دول المجلس لتأمين دعمها.
- ٦ - إن استمرار الزيادة السكانية في البحرين بما يرافقه من زيادة للبطالة إلى ١٥٪ (تقديره مصادر غير رسمية بـ ٣٠٪) يفاقم من وضعية برامج التدريب التي أدت إلى زيادة في عرض القوى العاملة في سوق العمل. إن أحد المخارج لهذه الوضعية هي تشجيع تدفق العمالة البحرينية من البحرين إلى دول الخليج الأخرى.

#### **العامل الداخلي**

تجاوز سكان البحرين النصف مليون نسمة بموجب إحصاء ١٩٩١ تلّهم (٣٦,٦٪) من الأجانب فيما يشكل المواطنون ٦٣,٤٪ من السنة والشيعة وعدد قليل من المسيحيين واليهود. وينقسم السنة عرقياً إلى سنة من أصل قبلي وسنة من أصول غير قبلية وسنة هولة وهم الذين هاجروا من الداخل الإيراني وسنة من أصل أفريقي. أما الشيعة فينقسمون إلى شيعة عرب وشيعة من أصل إيراني. ويشكل الشيعة العرب وذوي الأصول الإيرانية ٧٠٪ من السكان فيما يمثل السنة ٣٠٪ وهذا يختلف عن الوضع الذي كان قائماً في العام ١٩٤١ حيث كان الشيعة يشكلون ٥٢,٥٪ وقد تحول الميزان طوال السنوات الخمسين الماضية لصالح الشيعة الذين يسكن غالبيتهم في الريف وتسود في أوساطهم تقاليد دينية تسمح بعده الروحات وتشجع الزواج المبكر، وكثرة الأولاد. وهذا هو السبب الرئيسي وراء تفوقهم عدياً.

إن مساحة البحرين المحدودة مع وجود شبكة واسعة من الطرق والخدمات قد أسمهم في تفاعل مختلف فئات مجتمع البحرين في المناطق الريفية والمدنية وترتّب عليه

ظاهرة هجرة معاكسة من المدن إلى الريف، على عكس ميلاتها في العالم الثالث فقد توجه سكان المدن إلى المناطق المفتوحة حاملين معهم نمط حياتهم البادخ فيما استوطنت العمالة الأجنبية المناطق المدنية والجمعيات السكانية المعروفة (بالحدائق) مما شكل خطراً على نمط حياة سكان القرى الشيعية المحافظ وعمق الفجوة ما بين الطائفتين مما دفع الشيعة للتعبير عن سخطهم بسبب دونية أوضاعهم مقارنة بالآخرين، يضاف إلى ذلك أن سياسة الإسكان الحكومية القائمة على نمط محدد ومفروض في المدن السكنية تسبب في نزوح جموعات من مناطقهم التقليدية وبالتالي إضعاف قيادتهم المحلية وتجلّي ذلك بقوة في أوساط السنة والشيعة سواءً في المدن أو القرى ولكنه ووجه مقاومة في بعض الأحياء الحصينة من العاصمة مثل رأس رمان والمخارقة.

ومن الجدير بالذكر أن قيادة الشيعة الدينية تتمتع باستقلالية اقتصادية من خلال نظام معقد لتمويل وإدارة الأوقاف الجعفرية، فيما يعتمد نظراؤهم السنة على المعاشات الحكومية وبالتالي فهم تحت سيطرتها، لهذا السبب فإن الملاي ورجال الدين الشيعة يلعبون دوراً أكبر في أوساطهم الدينية، خارج سيطرة الحكومة المباشرة في حين أن رجال الدين السنة يعملون تحت إشراف الدولة مما يعرضهم للمخاطرة بأعمالهم إذا خالفوا تعليماتها .

لقد سرعت بطالة المواطنين التي تزيد منها جلب العمالة الأجنبية من وتيرة الأحداث الأخيرة ففي السنوات المتقدة من ١٩٨١ حتى ١٩٩١ ارتفع عدد العمال الأجانب بقدر ٥٤ ألف فيما ارتفع عدد العمالة المحلية بـ٢٠ ألف نساء بـ٢٠ ألف فقط خلال الفترة ذاتها. إن هذه التغيرات المتفاوتة في قوة العمل أضعفـت الدعوة إلى الإضراب العام في أبريل نظراً لوجود بديل للعمالة الوطنية وهو العمالة الأجنبية وساعدـ على زيادة تدفق العمالة الأجنبية نظام التأشيرة الحرة (free visa) حيث يدفعـ حاملـها إلى كفـيلـه ما يقارب ١٢٥٠ دولاراً سنويـاً مقابلـ رخصـة إقامـته وعملـه. ويـديرـ هذا النـظامـ جـمـوعـةـ منـ كـبارـ الـبـيـرـوـقـاطـيـنـ وـالـمـتـفـدـيـنـ الـذـيـنـ رـاكـمـوا ثـروـاتـ ضـخـمةـ منـ جـرـاءـهـ .

إن البحرين مثلـهاـ مثلـ مجـتمـعـاتـ الـخـليـجـ مرـتـ بـتحـولـاتـ اـحـتـماـعـيـةـ وـاقـتصـاديـةـ حـادـةـ خـالـلـ العـقـدـيـنـ الـماـضـيـنـ بـعـدـ الـارـتـفـاعـ الـحادـيـ بـعـوـائـدـ الـنـفـطـ وـخـصـوصـاـ فيـ القـطـاعـ الـعـلـيـيـ . فـمـنـذـ تـأـسـيسـ التـعـلـيمـ الرـسـميـ فيـ ١٩١٩ـ اـرـتـفـعـ عـدـ طـلـبـةـ المـدارـسـ

(مافوق ٣ سنوات) في جميع المراحل الدراسية من ٥٠٠ ذكر و ١٠٠ أنثى عام ١٩٣١ إلى ٣٣٥٤٠ ذكر و ٢٧٣٣٢ أنثى خلال العام الدراسي ٧٧/٧٦ فيما بلغ مجمل الطلبة الذكور ٦٧٩٣١ والطالبات الإناث ٦٦٧٥٠ بما مجموعه ١٣٤٦٨١ طالب وطالبة في العام ١٩٩١.

وكما البلدان النامية الأخرى فإن شعب البحرين يقع في الشرحقة الشبابية. بحسب إحصاء ١٩٧١ فإن ٦٠٪ من السكان دون العشرين من عمرهم. وتعكس النسبة العالية للنمو الديمغرافي أيضاً في إحصاء ١٩٨١ حيث أن ٥٤,٤٪ من السكان هم دون العشرين من العمر. إن هذه الزيادة المحسوسة في نسبة الشباب دون العشرين من العمر أسلحت بشدة في الضغط على النظام التعليمي غير الملائم تماماً لاحتياجات اقتصاد حديث نام. وبالتالي فإنه يتسبب في تفاقمه مشكلة البطالة بسبب عدم تطابق نوعية التدريب والتعليم واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى.

لقد ظهر دور المعارضة البحرينية من الخارج والتي يتمركز في المملكة المتحدة. وزيادة أعداد هؤلاء المعارضين يرجع إلى سياسة الحكومة التي تقوم بنفي أنشط عناصر المعارضة ومعظمهم إسلاميون وبينهم عناصر ماركسية وليبرالية، لكن هذه المجموعة هي امتداد لحركة المعارضة داخل البحرين.

من الواضح أن الحكومة لا تريد الرضوخ لضغوط المعارضة المطالبة بعودة الحياة النيابية، كما أنها لاتقدم مؤشراً على استجابتها للتفاوض حولها وإنما على العكس من ذلك قامت بعدد من الإجراءات التي تؤكد تصلبها، وتشبيها برؤيتها في معالجة الأمور منها:

- ١ - قمع المظاهرات بالقوة الغاشمة والاعتقالات والسيطرة على نقاط التحكم في المحيطة بمناطق الاضطرابات، ومرابطة الشرطة في المدارس وحرم الجامعة.
- ٢ - رفض استقبال وفود المعارضة التي تحمل عرائض وأهمها:
  - أ - العريضة الأولى في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤ التي وقع عليها ٢٢ ألف مواطن.
  - ب - العريضة الثانية في آذار (مارس) ١٩٩٥ ووقع عليها ١١٠ من الشخصيات المرموقة من الطائفتين.
  - ج - العريضة النسائية في نيسان (إبريل) ١٩٩٥ والموقعتات عليها ٣١٠ من النساء وقد أرسلت للأمير بالبريد المسجل. وقد أدت هذه العريضة بشكل خاص

إلى تهديد ٩٢ من موظفات الحكومة من الموقعتات بفصلهن من أعمالهن إذا لم يعتذرن كتابة عن التوقيع على العريضة وسحب توقيعاتهم.

د - اختيار وزير تعليم جديد من العسكريين مما يدل على استمرار الخط المتصلب تجاه أي معارضة طلابية. ومن المثير بالذكير أن السلطات أنكرت وجود معارضه في البحرين خلال الانتفاضة وهو نهجها القديم ذاته.

وأخيراً يبقى السؤال المهم هل تشكل البحرين حالة استثنائية، أما ما يحدث فيها هو مؤشر للدول في الخليج؟ لأن لكل دولة خلنجية خصوصيتها وكما ذكرنا سابقاً فإن وجود حركة تعليمية مبكرة في البحرين وسبق اكتشاف النفط فيها قبل غيرها جعلها أسبق في تطور الوعي الاجتماعي والنضوج السياسي من أقطار الخليج باستثناء الكويت. وقد تضافرت هذه الحالة مع البطالة والفساد الإداري ونضوب عوائد النفط في دفع البحرينيين إلى الوعي بمعطاليهم والنضال في سبيلها وبالرغم من كون أحداث البحرين نتيجة عوامل داخلية، فإنه لا يصعب التصور بأن دول الخليج الأخرى يمكن أن تشهد أحداثاً مماثلة ورد الفعل الاجتماعي للحكومات الخلنجية في عدد من المناسبات والتزامهم على مختلف المستويات بدعم البحرين بالمال أو بالسلاح لقمع الاضطرابات يفسر خشيتهم من انتقال العدوى إليهم. لقد شهدت عمان اضطرابات شبابية في العام الماضي حيث اعتقل ألفين ومن ضمنهم وكيلي وزارة بعد اتهامهم بالانحراف والعنف العلني والتجمع غير المرخص به.

إن المراقبين يركزون على احتمالات امتداد الاضطرابات إلى السعودية المجاورة، علماً أن البحرين مرتبطة بها بجسر الملك فهد إضافة إلى أن السعودية تشهد ظرفاً مشابهاً لما تسبب في اضطرابات البحرين بما في ذلك الانحدار الاقتصادي والتوزيع غير العادل للثروة والطائفية في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط.

لم يتمكن من الحصول على نص المحاضرة التي قدمتها الدكتورة منيرة، والتي نشرت في كتاب تضمن مواد الدورة التينظمها المنتدى، حول موضوع "الخليج في القرن العشرين" ، ميلانو ١٩٩٥ / ٨، ووجدنا ضرورة نشر هذا المقال الذي تم نشره في القدس العربي، رغم احتجاج الدكتورة على الترجمة.

### ثالثاً: المقابلات الصحفية

## مقابلة الشيخ علي سلمان مع مجلة البلاد اللبنانية

اعتقال الشيخ البلادي كان بمثابة الشرارة التي أشعلت انتفاضة البحريين في مطلع العام الحالي، تلك الانتفاضة التي كشفت ممارسات العائلة الحاكمة، وانتهاكاتها للدستور واستهتارها بالحقوق الشرعية للشعب ومازقها في معالجة القضايا الحياتية. "البلاد" التقت قائد انتفاضة البحرين المبعد وتحلّلت معه حول قضايا بحرينية:

**س: ما هو جوهر الخلاف بينكم وبين الحكومة في البحرين؟**

ج - جوهر الخلاف أننا نطالب بالعقلانية في الحكم، نطالب بدولة القانون والمؤسسات، نطالب بدولة حاكمة القانون، والدولة ترفض هذه المطالب، وتصر على بقاء الوضع باتجاه دكتاتورية مطلقة، وأنا أقول من خلال مجلتكم هذه لحكومة البحرين أننا نطالب بعودة العمل بالدستور وعودة الحياة النيابية فماذا تقولون؟ أصوغها بصياغة أخرى مختصرة، ما هو موقفكم من الدستور والمجلس الوطني؟

**س: ما هي المطالب التي ترفعها الحركة وما مدى جديتها؟**

ج - أن الحركة ركزت على مطلب أساسي قبل وبعد تفجرها في الشارع من خلال الاعتصامات، والتظاهرات السلمية، وهذا المطلب هو عودة الحياة النيابية إلى البلاد وعودة العمل بالدستور الصادر في سنة ١٩٧٢م. فهوادر الانتفاضة يمكن أن تلاحظ قبل ١٣/١٢/١٩٩٤ بأكثر من ثلاثة أشهر وذلك عندما وقع عدد يقارب الـ ٢٥ ألف شخص على العريضة الشعبية التي تطالب الأمير بالعودة إلى دستور ١٩٧م. وهذه المطالب جدية إلى بعد الحدود. فقد أدرك كل إنسان في البحرين أنه لا حياة كريمية إلا في ظل دولة القانون

والمؤسسات وأن عودة الحياة النيابية هي بداية هذه الحياة الكريمة وأن أي شعار آخر لتنظيم الحياة بين الحاكم والحكومة ما هو إلا أكذوبة أثبتت الزمان لأكثر من مرة بطلانها.

### س : ما مدى صلابة الموقف الشعبي إزاء هذه المطالب؟

ج - لقد توقع أغلب المحللين من لا علم لهم بمواطن الأمور أن يكون العمر الزمني للانتفاضة الشعبية المباركة أقصر بكثير مما وصلت إليه لحد الآن وتتوقع آخرون أن سياسة القمع البدائية الوحشية في التعامل مع الحركة سوف يجعل بإخماد ضوئها، ولكن هذه التنبؤات تراجعت باستمرار الانتفاضة إلى أكثر من ثلاثة أشهر حتى الآن. والسر في ذلك هو أن الحركة نتجت من واقع فعلي معاش بين الناس، مفاده أن الحياة لا يمكن أن تستمر على الوقيرة السابقة نفسها، وأن الصمت على الواقع الفاسد سوف يرجعنا إلى الوراء باستمرار وبحركة أخذت تتسارع في السنوات الأخيرة، فلا يوجد أي مؤشر إيجابي للحياة في البحرين في مختلف الأصعدة حيث كانت كل المؤشرات "الدينية"، الاقتصادية، الاجتماعية، الأدبية، والسياسية.. تشير إلى الاهاوية والتقهقر..

إن هذا الاحساس والوعي الموضوعي للواقع المعاش هو سر الصلابة في هذه الانتفاضة المباركة، والتي لا زالت تحمل صلابة أكبر مما شاهدناه حتى الآن، وإذا لم تعمل الحكومة على تحسين هذه المؤشرات فإن الحركة وصلابتها سوف تستمر حتى تحقيق مصالح الشعب في البحرين بمختلف الوسائل المشروعة.

### س: لو ألقينا مزيداً من الضوء على خلفيات الانتفاضة الشعبية، التي استمرت أكثر من ثلاثة أشهر حتى الآن؟

ج - الانتفاضة البحرينية المباركة قامت على أثر تراكم السياسات الخاطئة للحكومة في البحرين، السياسات التي أربكت الخلفيات الدينية والتراصية والاجتماعية، فدمّرت إيجابيات الواقع المعاش ولم تفلح في إيجاد واقع أفضل، هذا الحديث ينطبق على مختلف الحالات. فالسياسات الخاطئة عملت على ابعاد الدين الموروث عن واقع حياة الناس ولم تفلح في إيجاد نظرة دينية تلائم روح العصر فنشرت بذلك الجريمة بكل صورها. وأوجدت المشاكل العائلية بما لا حصر له وأربكت مسيرة الناس بين الدنيا والآخرة كما وأنها دمرت الاقتصاد القائم على الزراعة والبحر والتجارة وبرزت في وقت اليسر ثروة النفط والغاز ولم

تستطيع أن توجد بدائل اقتصادية حقيقة. وأفسدت الحياة الاجتماعية المعاشرة ولم توجد حياة بديلة تقبلها الأمة. وهكذا في جوانب الثقافة والأدب وغيرها.

خلاصة القول أن الحكومة لم تستطع أن توجد واقعاً أفضل أو أملأً مستقبلاً أفضل. في مثل هذا الواقع جاءت حركة الأمة باحثة عن أصالتها في الدين والتراث والعادات آملة مستقبل عصري يأخذ من عناصر قوتها التاريخية ليشكل به مستقبلاً قائماً على روح الدين العصري وعلى حركة العقل المستنير بتجارب الأمم الأخرى، جاءت من أجل تصحيح مسار الأمة.

### س: ألا تخشون من ازلاق البلد في حاله من الفوضى والعنف؟

ج : قد أثبت الواقع الشعبي مستوى متقدماً من النضج الحضاري في مطالبه وفي الأساليب التي اتبعها للوصول إلى هذه المطالب، في الوقت الذي تردى فيه أسلوب السلطات إلى أدنى صورة متوقعة من حكومة خليجية عربية مسلمة كما تدعي، لم ترع حرمة لما يحترمه الخليجي بما له من عادات وتقاليد، وكل أهل الخليج تتباهم حالة من الاستغراب والاستكثار للأساليب التي تتبعها الحكومة في مواجهتها للمطالب السلمية، ولم ترع ما يرعاه العربي من احترام لقيم الشجاعة والصدق فكانت مخادعة من خلال مواقفها واعلامها، ولم تراع حرمة المرأة التي هي محل غيرة للعربي فضلاً عن المسلم فأخذت النساء بالاستجواب وجعلتهن رهائن عن أزواجهن وأبنائهن ولم ترع انتهاها الإسلامي فهتك بيوت الله غير انتهاكات صارخة كانت تمارس في مساجدنا كانت قد اقتحمتها بقواتها مكسرة محتوياتها وحاجاتها ولم ينج كتاب الله من عبث قوات القمع وهي تدخل هذه البيوت الآمنة المقدسة، ويمكن أن نشاهد هذه الآثار إلى الآن في بعض المساجد مثل جامع الإمام الصادق بالدراز ومساجد قرية السنابس وغيرها، إننا نعاني من جهاز أمن يعيش الانحطاط في كل شيء.رأيتم رجال أمن يبرزون عوراتهم أمام المعتقلين عند أخذهم من بيوتهم؟

على الرغم من كل هذه الاتهامات التي تتجه عنها سقوط ٩ شهداء لحد الآن ودخول أكثر من ثلاثة آلاف شخص إلى المعتقل من بداية الأحداث إلى الآن إلا أن ردات الفعل الشعبية لا تزال تتجنب الدخول في عنف مضاد لعنف الدولة وبدائية أساليبها.

وعندما فقدت الدولة أي سلوك يمكن أن تدين به المطالبين بعودة الحياة النيابية لجأت إلى حرق بعض المصالح العامة والخاصة وإلصاق التهمة بأبرياء، حتى أن بعض

التهم أُلصقت بأشخاص كانوا ساعة وقوع هذه التهم في المعتقل، كما حدث للأخ حسین عباس مرهون الذي اعتقل في الساعة الثانية من صباح يوم ٦/٣/١٩٩٥م ووجهت له تهمة حرق نادي السنابس الذي وقع في الساعة الرابعة من صباح ذلك اليوم، أي بعد اعتقاله بساعتين تقريباً، وهذا كله لا يلغى احتمال أن يبلغ السيل الزبى من جراء أساليب الحكومة الهمجية، وعندها فإن الشعب يمتلك من قوة الرد ما يكفى لردع الحكومة عن أساليبها المتوجحة، ولكنني أقول قبل وصول الحال إلى هذا الحد، على الحكومة أن تعمل على فتح باب العقل والحكمة للخروج من الوضع القائم بالاستجابة إلى مطالب الناس العادلة والبسيطة بالعودة إلى الدستور.

**س : تقول الحكومة أن ما يجري من أحداث في البحرين ما هو إلا حالة شغب مدعومة من الخارج، فما هو ردكم على ذلك؟**

ج : أن الحركة التي تدعم من الخارج تمتاز بعدة أمور منها، أنها قصيرة النفس بسبب مصالح من دعمها، وقد أثبتت الانتفاضة وما سبقها أنها حركة ذات نفس طويل، وما ذلك إلا انتماها إلى حاجة الناس الفعلية، الميزة الأخرى في الحركات المدعومة والمسيرة من الخارج إن الجهة التي تدعم حركة معينة لا بد أن تجعل شعار هذه الحركة ووسائلها في خدمتها وهذا لا ينطبق على الحركة في البحرين لو حاولت أن تنسبها إلى أي دولة فما هي إلا حركة الذات من أجل الذات.

ثم إن هذا الادعاء هو ما تمسك به كل دولة تعيش مشاكل داخلية مع شعوبها وتفشل في حل هذه المشاكل، وخذ خريطة العالم السياسي لتكشف صحة ذلك، أنها الشماعة التي تريد الدولة في البحرين أن تعلق عليها فشلها في سياساتها الداخلية.

**س : من المعروف أن السلطة في البحرين لم تعط المرأة حق التصويت في انتخابات المجلس الوطني، فما هو موقف الحركة المطالبة بالدستور من ذلك؟**

ج : أن حكومة البحرين حرمت كل المجتمع من المشاركة في أموره من أبسطها إلى أعقدها مهما كانت هذه الأمور عادية أو مصرية، فالشعب في نظر الحكومة مجرم يستحق العقوبة، وكأن هذا الشعب بكل قطاعاته وبكل القدرات العقلية والعلمية التي يحتويها ما هو إلا أصفار على الشمال كما يعبرون وકأن الإلهام نزل على السلطة من السماء فلا تحتاج إلى استشارة أحد أو الأخذ برأي، ومن هذه العقلية يتبع حberman المرأة من حقوقها، ولكن

المعارضة وهي في مشروعها لإعادة الحياة الكريمة للشعب أكدت بالخطوات العملية على اعطاء المرأة مكانها المناسب فهي مع الرجل في العريضة والمقدمة ويشكل صوتها ما يقارب الخمسين في المئة من الأصوات، وأثبتت المرأة أنها مستحقة لذلك مما عبرت عنه من مواقف بطولة على امتداد الأحداث الأخيرة وليس ذلك يبعيد على المرأة المسلمة التي تستلهم من مسيرة أعلام النساء أمثال أم المؤمنين خديجة بنت خويلد خطأً حياتها.

مجلة البلاد اللبنانية / ١١ مارس ١٩٩٦ م

## **مقابلة جريدة السفير مع الشيخ على سلمان**

**س ١ - ما طبيعة الصيغة التي سمحت بخروجكم من السجن وانتقالكم إلى الخارج وصولاً إلى لندن؟**

ج ١: كان الهدف من السجن ومن قبله الإستدعاءات والمضايقات المختلفة هو منعي من مواصلة خط المطالبة بالحقوق المشروعة للمواطن، ولقد أتت هذه التصرفات بأثر سلي على هذا الهدف، وخصوصاً السجن فقد كان له الأثر الكبير في تأجيج مشاعر الغضب عند أبناء الشعب وبعث فيهم روح الحماس والإصرار على المطالبة بالحقوق والمطالبات المشروعة التي كنت أطالب بها وأضافوا إليها المطالبة بالإفراج عني وعن باقي المعتقلين مما حدى بالسلطة مواجهتهم بأقصى درجة من القمع حتى سقط الشهداء مما أبرز بوضوح مستوى مظلومية هذا الشعب المجاهد، وهذا ما جعل الدولة في وضع حرج وأصبحت تعاني من الضغط الخارجي والداخلي فلابد أن تفك في وسيلة تخفف هذا الضغط فلجهت إلى عملية الإبعاد وهذا التصرف عليها لا لها وأسأل الله تعالى أن تكون هذه الوسيلة أكثر تأثيراً في تحقيق مطالب شعبناوفي النيل. هذه هي الصيغة ولم تكن نتيجة اتفاق بين المبعدين والسلطة فهي إجراء قمعي أسأل الله أن يجعل فيه الخير.

**س ٢ - هل تعرض النظام في البحرين لضغط خارجية أدت إلى وجودكم في لندن، ومن قام بتلك الضغوط إذا وجدت؟**

ج ٢: لقد كان الأثر الأكبر لضغط الداخل الذي شارك فيها مختلف قطاعات الأمة من العلماء والمحامين وبقية الشخصيات العلمية ولضغط أبناء الأمة الكريمة في الداخل والخارج الذين بذلوا في سبيل ما يعتقدون أنه رضا الله تعالى كل غال ونفيس

أكبر الأثر في ذلك وقد ساهمت الضغوط الخارجية التي شكلتها مطالبة المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان وغيرها في الوصول لهذه النتيجة.

### س٣ - ما الحقيقة حول اطلاق سراح معتقلين واعتقال مواطنين آخرين في وقت واحد؟

ج٣ - عملية، الإعتقالات تميزت بعشوائية كبيرة جداً بحيث في بعضها اعتقل حتى عمال البلدية وهذا النوع من الإعتقال لشراحت مختلفة عادة تعقبها عملية فرز من الأيام التالية له ففوج السلطات عن مجموعة من هؤلاء المعتقلين وغالباً ما تكون قليلة العدد. والجدير بالذكر أن هذه الإعتقالات التعسفية مستمرة بدون توقف لحد هذه الساعة.

### س٤ - كم يبلغ عدد المعتقلين في سجون النظام الأميركي البحريني؟ وما هو تصنيفهم السياسي والمناطقي في البحرين؟

ج٤ : إن التقديرات الأولية التي استقيتها من بعض المصادر المطلعة تقدر عدد المعتقلين في الوقت الحاضر بألفين شخص تقريباً في الحادث الأخيرة وكل هؤلاء يطالبون بحقوق مشروعة وفق دستور البلاد وبطرق تبتعد عن العنف مما يصنف هؤلاء المعتقلين بأنهم من سجناء الرأي. كما أن سجون النظام لم تخلو من المجاهدين في سبيل المطالب المشروعة منذ أكثر من أربعة عقود من الزمان وهؤلاء المعتقلين يتمون إلى مختلف مناطق البلاد.

### س٥ - ما حقيقة الوضع السياسي، والأمن، والاقتصادي في البحرين؟

ج٥: إن الوضع السياسي يفتقر إلى أي نسبة من مشاركة الناس في أمورهم السياسية فلا يوجد أي شكل من أشكال التمثيل الشعبي في أجهزة الدولة في البحرين وليس هناك أي مساحة متوازنة للعمل السياسي إلى أي طرف غير الحكومة فالأنحزاب بكل أشكالها ممنوعة والنقابات العمالية ممنوعة والصحافة رسمية فقط وحتى الحديث عن الأمور السياسية يُعاقب عليه في البحرين.

أما الوضع الأمني فإنه يعيش حالة طوارئ مستمرة من أحداث سنة ١٩٥٤ م - ١٩٥٦ م المعروفة بحركة الهيئة العامة مروراً بأحداث سنة ١٩٦٥ م وأحداث ١٩٧١ - ١٩٧٢ وأحداث ١٩٧٥ في إلغاء البرلمان وأحداث ١٩٨١ م وغيرها حتى الآن. ونحن نعيش أحكم طوارئ في واقعنا اليومي، فالاعتقال والاستجواب والتعذيب الجسدي والنفسي والتهجير وغيرها من صور الإرهاب للمواطن مستمرة بدون توقف يذكر ويعكّن معرفة الحالة الأمنية بالتفصيل. بمتابعة اصدارات منظمة العفو الدولية وبقية منظمات حقوق الإنسان العالمية لمعرفة مدى تجاوز النظام الحاكم لكل الأعراف والقوانين الدولية في هذا الإتجاه وأما عن الوضع الاقتصادي فبرغم انتماء البحرين إلى منطقة من أغنى مناطق العالم ورغم مرور أكثر من ستين سنة على اكتشاف النفط فيها إلا أن هناك مؤشرات اقتصادية سيئة: منها أن البنية التحتية في البلاد لم تكتمل بشكل سليم إلى الوقت الحاضر فلازالت هذه الدولة البالغة مساحتها ٦٠٠ كم<sup>٢</sup> لا توجد في قراها شوارع مرصوفة وكثير من شوارعها يحتاج إلى إعادة رصف لكثرة ما جرى عليها من عمليات الحفر غير المدروسة والعشوائية ولازالت المياه التي تصل إلى البيوت في كل البحرين غير صالحة للشرب، وكل أبناء البحرين يعتمدون على مياه بعض مراكز التحلية الخاصة التي يبيعها بعض الناس بواسطة سيارات خاصة بنقل الماء، والجدير بالذكر أن المياه غير الصالحة للشرب والتي تصل إلى البيوت تقطع في كثير من المناطق منذ المساء وحتى الصباح من اليوم التالي كما أن كثيراً من مناطق البلاد لا توجد فيها مجاري عامة، وقد بلغ معدل الاستهلاك من الكهرباء في صيف السنة الماضية حوالي ٩٥٠ كيلووات في حال أن الاتاج الكلي حوالي ٩٨٠ كيلووات مما جعل هذا القطاع في حالة طوارئ قصوى في فصل الصيف الماضي.

باختصار أن البنية التحتية إما لم تكتمل في بعض القطاعات أو هي في حالة تأكل من قطاعات أخرى.

ولازالت البحرين تعتمد في دخلها الأساسي على قطاع النفط والغاز ومن ثم الضرائب، لم تستطع الدولة طوال هذه الفترة أن توجد بدائل حقيقة للدخل الوطني وإن تم تحقيق بعض النجاح في الجانب المصري بعد غياب لبنان عن الساحة المصرفية إلا أن هذا القطاع منوط باستمرار اهله السياسي الذي تفتقده البلاد ويغير عنه بين حين

وآخر بعملية حركات جماهيرية في الشارع العام، إن المواطن العادي يعاني الكثير من الناحية الاقتصادية على خلاف بقية بلدان الخليج فالأجور ثابتة منذ ١٥ سنة تقريباً والتضخم مستمر بمعدل ٥ إلى ١١٪ سنوياً فلا يكاد يوجد أي شخص بالغ لا توجد عليه ديون في البحرين، فكل أبناء البحرين يعيشون على الديون من أجل تأمين السكن والمواصلات وغيرها من ضروريات الحياة، ومتوسط دخل الفرد حوالي ١٥٠ دينار بحريني ويساوي ٤٠٠ دولار.

إن الوضع الإجمالي لل الاقتصاد البحرياني لا يبشر بخير فهناك أزمة اقتصادية تكبر يوماً بعد يوم حتى أن بعض الوزارات قد خفضت ميزانيتها في سنة ١٩٩٤م حوالي ٪٢٠ وقد توقف التوظيف في القطاع العام وانتشرت البطالة بين المواطنين حتى وصل عدد العاطلين عن العمل ٢٥ ألف عاطل في سنة ١٩٩٤م في بلد تشكل نسبة العمالة الأجنبية بحسب الاحصائيات الرسمية ٦٣٪ من القوى العاملة. ففي الحقيقة أن العجز في الميزانية العامة يتزايد في واقع الحال بعكس ما تنقله بعض الاعلانات الرسمية التي تحاول أن توحّي بتقليل عجز الميزانية.

## س ٦ - ما هو تأثير المملكة السعودية في البحرين وفي كل ما جرى ويجري؟

ج ٦: في الوقت الذي نؤكد فيه على ضرورة حسن الجوار وتطوير العلاقات بين الدول العربية نؤكد على ضرورة أن تكون هذه العلاقات قائمة على احترام الأوضاع الداخلية لكل بلد، فإن ما يحفظ الأمن والاستقرار في البحرين هو تصحيح العلاقة بين الشعب والحكومة لا أي ارتباطات أمنية أخرى، ونحن نشاهد في الواقع القريب أن الكويت لم تحصل على الاستقرار السياسي إلا بعد قيام مجلس الأمة فيها.

## س ٧ - إلى أين تريدون أن تصلوا في معارضتكم للنظام في البحرين؟ هل فقط إلى حالة دستورية مقبولة أم إلى أكثر من ذلك.. إلى اسقاط النظام مثلًا؟

ج ٧: إن مطالب المعارضة المعلنة واضحة تماماً وهي:

- ١ - تطبيق الدستور الصادر في سنة ١٩٧٢م في حياة المواطن العادي.

- ٢ - إعادة البرلمان - المجلس الوطني - الذي حله الأمير سنة ١٩٧٥ م.
- ٣ - إطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وخصوصاً في الأحداث الأخيرة.
- ٤ - تشكيل لجنة لقصصي الحقائق في الأحداث الأخيرة.

س ٨ - ما حقيقة التدخل الإيراني في البحرين ودول الخليج العربي ككل.. هل هو مجرد ادعاء خارجي أم أنه تدخل فعلي لدعم المعارضات الخليجية؟

ج ٨: إن زج اسم إيران في أحداث البحرين هو المروب من حقيقة الأحداث ذات البعد الداخلي المخض والمعبرة عن الاحتقان السياسي الذي تعيشه البلاد، وكميرر لعدم الاستجابة لهذه المطالب الشعبية العامة، وقد دأبت دولة البحرين على التغطية على الأحداث الداخلية فيها بـاللائئها على شماعة الدول الأخرى.

س ٩ - المناورات الأخيرة البحرينية - البريطانية - الأميركيّة هل لها أبعاد داخلية بحرينية فقط أم هي أبعد من ذلك؟ وهل تستفيد إسرائيل منها لكي تتمكن من الاقتراب من الأجواء الإيرانية لكي تتمكن من ضرب ما نسميه المفاعلات الذرية الخطرة؟

ج ٩ - إنه من المؤسف أن تبذل هذه الموارد الطائلة في الجانب العسكري دائماً حتى يصبح بـباب الإنفاق على الدفاع والأمن من أكبر أبواب استهلاك الميزانية العامة والذي يمكن الاستغناء عن جزء كبير منه لو سادت لغة الحوار والعقل لتبدد المخاوف المتبدلة بين دول المنطقة ولتحول جهود حكومات المنطقة وأبنائها إلى حالة البناء والإنساء بدل الإستعداد للحرب والمواجهة.

وما لا إشكال فيه فإن الاصرار على التفوق الإسرائيلي في المنطقة هو أحد الأسباب الباعثة على التوتر الدائم فيها.

س ١٠ - ما حدود توحد المعارضة البحرينية وكيف ومتى سيتم ذلك؟

ج ١٠ - إن المعارضة البحرينية المطالبة بإعادة العمل بالدستور وإعادة المجلس الوطني (البرلمان) تشمل كل الإتجاهات المتواجهة في الساحة البحرينية وفيها السني

والشيعي وفيها الإسلامي واليساري والليبرالي وغيرها من الشخصيات المستقلة، كما أن حركة المعارضة في الخارج بكل توجهاتها تلتقي حول هذه المطالب مع المعارضة في الداخل

فالعريضة المطالبة بعودة المجلس والتي وقعتها ما يقارب ٢٥ ألف شخص قد شاركت فيها كل فصائل المعارضة في الداخل والخارج.

### س ١١ - ما هي خططكم للمستقبل بعد أن وصلتم إلى لندن؟

ج ١١ - إن المطلب الذي تتبعها المعارضة وهي إعادة الحياة البرلمانية للبلد وإذكاء الروح في الدستور، هذه المطالب التي سالت من أجلها دماء زكية ظاهرة وتحملت الأمة من أجلها الإعتقال والتغذيب والنفي لم تتحقق بعد، ولذلك فقد أكدت هذه التضحيات ضرورة الاستمرار في العمل بالطرق المشروعة حتى تستجيب الدولة لمطالبنا العادلة.

## مقابلة الشيخ على سلمان مع مجلة العالم

المعارضة تقدمت بأكثـر من مبادرة حل الأزمة والكرة في ملعب الحكومة

س: مر ثلاثة شهراً على الانتفاضة الشعبية في بلدكم، كيف تقيم حاضر هذه الحركة؟ وما هي أفاقها المستقبلية؟

ج: في البدء أود أن أشير إلى أن أغلب التوقعات كانت تشير إلى قصر الفترة الزمنية المتوقعة للانتفاضة الشعبية في البحرين أي أنها لن تدوم طويلاً. وذلك اعتماداً على مجموعة عوامل منها قلة عدد السكان مجتمع البحرين وكذلك صغر المساحة الجغرافية وإلى القوة التي تستخدمها السلطات في قمع التحرّك الشعبي المسلح إلا أن الواقع الحاضر يؤكّد على اتجاه آخر وهو استمرار هذه الحركة المطلبية وتجددها برغم كل الظروف غير المساعدة على استمرارها، والسبب الرئيسي في نظري يعود إلى عدالة المطالب الشعبية وانطلاقها من الحاجات الضرورية وال مباشرة للشارع العام على خلاف الشعارات والأهداف المقتبسة أو المستوردة من المجتمعات وأماكن أخرى، هذا يعد التسديد الإلهي لهذه الحركة المطلبية طبعاً.

إن حاضر الحركة الشعبية اليوم أقوى بكثير من الفترة الزمنية الأولى لانطلاقتها خصوصاً على الجانب الفكري وموقع المعارضة السياسي في ميزان القوى كما أن الآفاق المستقبلية تبشر بالخير الكثير على مستوى البلد والمنطقة هذا بالرغم من التضحيات الجسام التي يقدمها شعبنا العظيم في داخل البحرين.

**س: تكرر على لسان بعض المسؤولين البحرينيين اتهام الحركة الشعبية باستخدام الوسائل غير السلمية في الاحتجاجات التي عمت البلاد في الثلاثين شهرًا الماضية، فما هو ردك على ذلك؟**

ج: إن عدد ضحايا الأحداث المستمرة لأكثر من سنتين ونصف تقدر بحوالي الأربعين شخصاً، اثنان وثلاثون منهم شهداء من أبناء الشعب قتلوا تحت التعذيب أو برصاص قوات المرتزقة الأجانب الذين تستعين بهم السلطات في قمع الانتفاضة، ففي ظل هذا الرقم للقتلى من تعتقد أنه يمارس العنف ويخرج عن الأساليب السلمية، الحكومة أو المعارضة؟

أنا لا أريد أن أتفق وجود بعض الأعمال الفردية والمتفرقة غير السلمية لكن أؤكد على أنها لا تعدو أن تكون رد فعل فردي على القمع والقسوة اللامتناهية التي استخدمتها قوات الأمن ضد الحركة الشعبية المسالمة. لو تبنت المعارضة الأعمال غير السلمية بشكل منهجي ومقصود لتضاعفت الخسائر البشرية والمادية عشرات المرات ولما تحدثت السلطات الرسمية عن موت ثلاثة أو أربعة من الشرطة في ظروف غامضة ولما كان للبنوك والشركات أن تبقى. إن الدولة هي التي حررت عجلة العنف في البلاد وهي المسؤولة الوحيدة عن استمرارها.

**س : تكلمت عن القوات المرتزقة فماذا تعني بهذا المصطلح؟**

ج: أعني القوات المعروفة بشرطة مكافحة الشغب والمكونة من مرتزقة من باكستان واليمن والتي يقدر عددها بحوالي الأربعة آلاف شخص وظيفتهم الوحيدة قمع التحركات السلمية.

**س : يتهمكم البعض بأن حركتكم طائفية؟**

ج: اسمح لي يا أخي أن أقاطعك فالحركة التي تهدف إلى عودة الدستور المعطل من سنة ١٩٧٥ وعودة المجلس الوطني المنتخب على ضوء ذلك، وتقدم عريضة يوقع عليها ٢٥ ألف شخص من الشيعة والسنّة في بلد لا يتجاوز عدد المواطنين من سكانه ٤٠٠ ألف نسمة، ويعتقل من ضمن من يعتقل في هذه الحركة الأستاذ الحامي أحمد

الشاملان والوجيه عبد الله فخرو، وتفصل من عملها الدكتورة منيرة فخرو والستيدة حصة الخميري، وهؤلاء جميعاً من السنة، لا يمكن أن يكون التحرك طائفياً. إن الحركة الطائفية هي التي ترفع شعارات وأهدافاً طائفية وحركتنا بتسديد الله حرفة وطنية يجمع عليها كل سكان البحرين تقريباً.

س : إنك تدعى أن حركتكم وطنية عامة لكننا لا نسمع عن أحداث إلا في المناطق التي يقطنها الشيعة فقط؟

ج : إن هذه المعلومات غير دقيقة، فمدينة حمد يقطنها الشيعة والسنة، والمنامة العاصمة يقطنها الشيعة والسنة والقفول يقطنها الشيعة والسنة وهي من المناطق التي تحدث فيها أعمال احتجاج من حين إلى آخر، نعم هذا لا ينفي أن أغلب الأحداث تقع في المناطق الشيعية وأن أغلب المشاركين في الاحتجاجات في الشارع هم من الشيعة وذلك عائد إلى عدة أسباب منها أن هذه المنطقة تعاني من الظلم والحرمان بشكل يفوق بقية المناطق، والحكومة تستهدف هذه المناطق أكثر من غيرها لاضفاء الصبغة الطائفية على التحرك، وهذا لا ينقص شيئاً من الحركة الشعبية ولا من الشيعة فالفضل يعود لكل فرد يعمل من أجل مصلحة الجموع مهما كان مذهبه أو انتماسه السياسي، فحتى لو كان لدينا غير مسلمين وتحركوا من أجل المصلحة الوطنية العامة فإن ذلك فخر لهم ولحركتهم لا عيباً فيها، وعلى كل حال فالحركة الدستورية ليست مقتصرة على الخروج في الشارع وفيها الجوانب الفكرية والاعلامية مثل الكتابة في الصحافة والتحدث من خلال وسائل الاعلام، وفي هذه الأنشطة يتساوى في العمل الشيعية والسنة بل يكاد يكون بعضها مقتصرًا على السنة.

في العريضة التي أمامي والموقعة في نهاية سنة ١٩٩٤ أرى عدة أسماء أغلبها من السنة كما ألاحظ أن اتجاهاتهم السياسية مختلفة تماماً، فهناك الإسلاميون الشيعة والإسلاميون السنة وعلمانيون وعروبيون ويساريون، كما توجد بين يدي بيانات مشتركة لحركة أحرار البحرين الإسلامية مع الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني اليساريين، فما هو الجامع لكل هذا الشتات المذهبي والإيديولوجي عندكم؟

المسألة ببساطة أن مستوي الوعي لدى شعب البحرين وحركاته السياسية متقدم جداً واستطاع أن يمارس عملياً فكر التنوع المذهبي والسياسي وأن يتفق على القدر المشترك ويعمل على تحقيقه في صورة تعتبر من أنجح الصور للعمل المشترك في الساحات المختلفة مذهبياً والمتنوعة ايديولوجياً، وهذا من الانجازات المهمة للمعارضة البحرينية قاطبة والتي لا يعود الفضل فيها لطرف واحد بل الفضل لجميع الأطراف، وهو أمر ادعوه كافة الحركات الإسلامية وغير الإسلامية في وطننا الإسلامي للاطلاع عليه.

س : ذكرت المعارضة أرقاماً مختلفة للعدد المعتقلين فما هو الرقم بشكل دقيق؟

ج : أولاً لا يمكن في دولة بوليسية معرفة العدد الدقيق للمعتقلين بالضبط، ثانياً الأرقام المختلفة التي ذكرتها المعارضة عائدة إلى أن أرقام المعتقلين تختلف من حين إلى آخر، لكل التقديرات الأخيرة للمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان تشير إلى وجود حوالي ألف وخمسمئة سجين في البحرين حاضراً وهذا الرقم مقارب للواقع من وجهة نظرى.

س : طرحت المعارضة في عدد من منشوراتها مشروع المقاومة المدنية لكن المراقبين يشككون في نجاح هذه الدعوات، فما هي وجهة نظركم؟

ج : إن مشروع المقاومة المدنية لا يعني في مفهومنا استمرار الحركة الشعبية بشكل يومي متضاد حتى اسقاط النظام، بل نريد منه تجديد المواجهة للفساد السياسي والإداري في البلاد حتى اقتلاعه من جذوره، وأحسب أن أول نتائج هذه الدعوة أخذت في الظهور في الشهور الأخيرة إلا وهي تختدر المعارضة وتحوّلها من حالة غليان شعبي مؤقت إلى معارضة ومقاومة مستمرة حتى تحقيق الأهداف المشروعة والعادلة التي تطالب بها. فالانتفاضة أصبحت جزءاً واقعياً من المعادلات السياسية في شأن البحريني وهذا مكسب أساسي في نظرنا.

س : في الختام أو أن أسأل عن آفاق الحوار بينكم وبين حكومتكم؟

ج : تقدمت المعارضة، من الداخل والخارج، بأكثر من مبادرة لنزع فتيل الأزمة السياسية والأمنية في البلاد، ورحبـت بالمبادرات التي طرحتها جهـات غير بـحريـنية، وقام سماحة القـائد الشـيخ عبدـالـأمير الجـمرـي المـعـتـقـلـ تعـسـفـياًـ مـنـذـ ٢١ـ كانـونـ الثـانـيـ (ينايرـ) ١٩٩٦ـ هوـ وإـخـوانـهـ بـطـرـحـ "ـمـبـادـرـةـ"ـ لـعودـةـ الـهـدوـءـ وـالـاسـتـقرـارـ إـلـىـ الـبـلـادـ كـمـقـدـمةـ لـلـحـوارـ السـيـاسـيـ وـفيـ حـينـ نـفـذـ سـماـحةـ الشـقـ المـتـعـلـقـ بـهـ وـعادـ الـهـدوـءـ التـامـ لـلـبـلـادـ باـعـتـرـافـ السـلـطـةـ الـحـاكـمـةـ،ـ نـكـتـ السـلـطـاتـ وـعـودـهـاـ وـحاـولـتـ التـهـربـ مـنـ الـاستـحقـاقـاتـ السـيـاسـيـةـ هـذـاـ الـاـتـفـاقـ وـرـضـتـ الدـخـولـ فـيـ حـوـارـ جـادـ مـعـ جـنـةـ وـطـنـيـةـ عـامـةـ حلـ جـذـورـ الـأـزـمـةـ السـيـاسـيـةـ.ـ وـهـكـذـاـ عـادـتـ الـأـزـمـةـ بـشـكـلـ أـكـبـرـ مـنـ جـدـيدـ.ـ إـنـ الـمـعـارـضـةـ فـيـ الـدـاخـلـ وـالـخـارـجـ فـتـحـتـ أـبـوـابـ الـحـوارـ عـلـىـ مـصـرـاعـيهـاـ وـماـ زـالـتـ عـلـىـ مـوـاقـفـهـاـ الـتـيـ تـبـنـىـ حلـوـلاـ سـلـمـيـةـ لـلـأـزـمـةـ السـيـاسـيـةـ.

الـعـالـمـ /ـ لـندـنـ /ـ العـدـدـ ٥٧٣ـ /ـ ١٤ـ يـونـيوـ ١٩٩٧ـ

## **مقابلة الدكتور منصور الجمري مع مجلة العالم :**

**هناك تغيرات دولية واقليمية تدعم مطالعنا الدستورية**

س : نقش موضوع حقوق الإنسان في البحرين في مجلس العموم البريطاني، وتحذر وزير الدولة للشؤون الخارجية بایجابية لصالح المعارضة،  
كيف تتظرون إلى تصريحات الوزير هذه؟

ج : تصريحات السيد ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط أثناء المناقشة الخاصة بالعلاقات مع البحرين جاءت لتو كد موقف حزب العمال بشأن موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية، إضافة البعد الأخلاقي للسياسة الخارجية ليس أمراً سهلاً، خصوصاً عندما تتعارض مصالح دولة عظمى (مثل الولايات المتحدة) وقوة هامة (مثل المملكة المتحدة) مع تحقيق الديمقراطية في منطقة استراتيجية كال الخليج، فالدول الغربية تشرط تحسين حالة حقوق الإنسان في تلك الدول التي تحتاج للمساعدة الغربية، أما بالنسبة للخليج، فالغرب يحتاج مصادر الطاقة، وهي همه الأول، يخشى من اضطراب الأوضاع الاقليمية التي قد تؤثر على ذلك. وفي اعتقاد الكثير من السياسيين، فإن معالجة الأوضاع السياسية من خلال تعزيز الوضع القائم وعدم الاهتمام بتطلعات المواطنين قد يحقق الأمن والاستقرار الخارجي على المستوى القريب، ولكن بالتأكيد فإن المستقبل لا يبنيء بخير. وقد التفت الحكومات الغربية لهذه الحقيقة عندما سارت للتتفاهم مع نيسلون مانديلا قبل تغيير الأوضاع في جنوب أفريقيا ومع شخصيات المعارضة في أوروبا الشرقية، أمثال فاسلاف هافل.

إن حركة الاصلاح العالمية تتجه لتعزيز مكانة الإنسان، المواطن وضمان حقوقه، ولا توجد ضمانة للمستقبل الآمن سوى تحقيق السلم الأهلي القائم على احترام الحقوق

الأساسية، وتحقيق السلم الأهلي هو الذي يؤسس السلم الدولي بصورة أفضل وأكثر ديمومة.

وتصريحات السيد فاتشيت تصب في هذا الاتجاه السليم، اتجاه احترام حقوق الإنسان، المواطن ولذلك فإننا في المعارضة البحرينية نرحب بتصريحاته الداعية لأن تكون حكومة البحرين شفافية في التعامل مع موضوع حقوق الإنسان كما نرحب بتصريحاته حول اعتدال المعاشرة، والحقيقة لو أن العقل سمح له بالتحكم في مسيرة العلاقات بين الحكومة البحرينية وشعبها لاستنتاج من يده زمام الحكم أنه محظوظ بأن شعب البحرين التزم الاعتدال والطرح العقلاني رغم الصعوبات والقمع الشديد وغير المبرر.

**س : هل ترون في تصريحات الوزير اعترافاً بكم كمعارضة، أم أنها لا تدعو أن تكون ضمن المزايدات الحزبية البريطانية؟**

ج : سواء كانت تصريحات السيد فاتشيت اعترافاً بالمعارضة أم غير ذلك. المهم في الأمر أن شعب البحرين له قضية واضحة للجميع، ومطالبه عادلة، ومن يدافع عنها يلتزم الاعتدال. هذه الحقيقة ثابتة لكل من تابع واطلع على مسيرة الأحداث خلال الثلاثين شهراً من الانتفاضة، هناك من يقول أن المزايدات الحزبية قد تكون هي الدافع للسيد فاتشيت، ولكن حزب العمال لا يحتاج للمزايدة نظراً للأغلبية الساحقة في البرلمان، والتحدي الأكبر الذي يواجه وزيراً يحمل مبادئ إنسانية هو موازنة سعيه لتعزيز حالة حقوق الإنسان مقابل الضغوط التي تبذلاها جمومعات الشركات التي تعيش على بيع الأسلحة للدول غير الآمنة وغير المستقرة، بالإضافة لموازنة سياسته مع العلاقات التاريخية بين بريطانيا والبحرين.

ولكني أعتقد أن بريطانيا كانت قد لعبت أدواراً إيجابية لتحسين الوضع في البحرين في العام ١٩٢٣ والعام ١٩٧١ . فلولا الاصرار البريطاني في ١٩٢٣ لبقيت البحرين تعيش الحكم الاقطاعي الواضح والاستبعاد الرسمي لقطاع كبير من مجتمع البحرين فترة زمنية أطول. كما أن اضطرار بريطانيا للانسحاب العسكري من شرق السويس العام ١٩٧١ وفر الفرصة المناسبة لخلق علاقة دستورية بين الحاكم والحكومة. أن بريطانيا بإمكانها أن تلعب دوراً إيجابياً خصوصاً أنها هي التي وفرت الحماية لعائلة آل خليفة لمدة ١٥٠ عاماً. وهي التي أسس وادارت قوات الأمن العام.

**س : تقول الحكومة أنكم متطرفون وأن مطالبكم تهدد أمن الدولة. فما هو ردكم على هذه الاتهامات؟**

ج : أن الحكم (أقول الحكم وليس الحكومة لأن الحكومة ليست هي التي تقرر الأمور المصيرية بالبلاد، وإنما العائلة الحاكمة) يعتقد أن المطالبة بالحقوق الدستورية التي وقع عليها أمير البلاد ونواب الشعب تهدى لأمن الدولة، وهذا أمر مؤسف وينبع من حالة عدم الثقة وعدم التواصل بين الحكم والقطاعات الشعبية.

فلو فتح الحكم المجال الدستوري فإنه سيستغنى عن الفئات المتردفة والمتطفلة التي تخلق له الوهم وتوقعه في مشاكل مع أبناء البلد. أن الحكم يرتكب الخطأ تلو الآخر. فالليوم نشاهد استيراد الآلاف من أخواننا العرب من دول المنطقة ومنهم الجنسية البحرينية وتسلیحهم وتوظيفهم في قوات الأمن والحرس الوطني. ويعتقد النظام أن هذا أفضل طريق لضمان أمن الدولة، وذلك من خلال خلخلة التركيبة السكانية.

ولتكننا نقول أن استيراد هؤلاء سوف يزيد الفجوة بين أبناء البحرين وأولئك الذين يديرون دفة الحكم، وأن الذين تم استيرادهم هم بشر أيضاً ومسألة استرضائهم على حساب الفئات الاجتماعية الأخرى (من الشيعة والسنّة) سوف تحرك الأحداث باتجاه أحطر من السابق، وفي محصلة الأمر فإن هؤلاء يفقدون مرر وجودهم إذا عادت الأوضاع إلى الاستقرار، ومن أجل تبرير تواجدهم لابد من استمرار حالة عدم الاستقرار وذلك نقول أن الحكم يخلق المشاكل لنفسه قبل أن يخلقها لأبناء البحرين لقد اعتقد الحكم أن التمييز الواسع الذي تبناه ضد الطائفة الشيعية لسنوات طويلة سوف يحفظ له استقرار الدولة، ولكننا نرى اليوم أن من أسباب استمرار أعمال المقاومة المدنية ذلك التمييز الواضح ضد الشيعة الممنوعين من العمل في جميع مناصب الدولة الحساسة والذين لا يشكلون حالياً أكثر من ٢٣ بالمائة من المراتب العليا في الدولة، تلك المراتب لا تتصل بأي منصب حساس أو استراتيجي ولو قارنا هذه النسبة مع نسبة الشيعة في البلاد (ثلثي السكان) لعلمنا مدى الزخم المتتوفر لدى قطاع واسع يشعر بالحرمان والاحتقار دون أي سبب سوى اتباع سياسة التمييز الطائفي والعنصري، نعتقد أن السياسة الحالية توسيس لانتفاضات مستقبلية حتى يأخذ الله ينصر المظلومين والمحرومين.

**س : لكن يلاحظ غياب التعاطف الخليجي مع مطالبكم؟**

ج : الموقف الخليجي الرسمي تلزمته اتفاقيات مجلس التعاون الخليجي ولكن في الحقيقة قلما يوجد مسؤول خليجي يبارك النهج الذي يتبعه الحكم ضد أبناء الشعب في

البحرين، والكثير من نلتقي بهم يعبر عن امتعاضه ويتمى أن يتبعه الحكم للسياسة الخاطئة التي بدأت تؤثر على الأوضاع الإقليمية لأنها أصبحت مزمنة وحالة ملزمة لا تنتهي. الموقف الخليجي الشعبي غير عن نفسه في الكويت وبعض الدول الأخرى بحسب هامش الحرية المسموح به. وفي الكويت قدم مؤخراً أكثر من ثلاثين شخصية سياسية وحقوقية كوبية رسالة مفتوحة للبرلمان الكويتي يطالبون فيها اتخاذ الإجراءات اللاحزة لمعالجة موضوع اعتقال أبناء الجالية البحرينية في الكويت، ودعت الرسالة إلى عدم تكرار الأخطاء السابقة عندما كانت الكويت تستخدم من قبل الفرق والدول الأخرى لمطاردة المعارضين. أضاف إلى ذلك موقف الوطنيين في جميع أنحاء الخليج المناصر لمطالب الحركة الوطنية المطلية في البحرين. وهذا واضح أثناء المؤتمرات الأكاديمية والسياسية.

### **س : الأمر المهم الآخر هو أن الولايات المتحدة الأميركية تدعم السلطة ضدكم.**

ج : تصريحات بعض المسؤولين الأميركيين مثار للجدل في أواسط المعارضة البحرينية وفي الأواسط السياسية الأميركية ذاتها. وكما تطرقت مقالات صحفية وأكاديمية أميركية كثيرة، فإن الحركة في البحرين لم توجه طاقاتها ضد أي طرف ولم ترفع أي شعار معاد لأي قوة إقليمية أو دولية أو حتى للحكم القائم. وإنما لها مطالب معقولة، كحق المعاملة الحسنة، أنها تعتقد أن تحضير مطالب شعب البحرين وأساليبه هو السبب في الدعم الكبير من البرلمانيين في أميركا وبريطانيا وأوروبا ونأمل أيضاً أن تلتزم الحكومات الغربية ولا سيما حكومة الولايات المتحدة، بما ترفعه من شارات احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز العنصري واحترام حقوق الشعوب والأفراد في تقرير مصيرهم.

مجلة العالم / لندن / ١٤ / ٦ / ١٩٩٧

## **ثقافة البحرين اجتاحتها العسكر**

**مقابلة اجرتها مجلة الكفاح العربي اللبناني مع**

**الاستاذ عبد الرحمن النعيمي**

**س: ما هو وضع الحركة الثقافية في البحرين اليوم**

ج - تقف الحركة الثقافية في البحرين بغالبية مثقفيها وأدبائها موقف الرافض المندد منذ فترة طويلة لسياسة قمع الحريات التي تتبعها الحكومة البحرينية وتفرضها في مختلف الميادين الثقافية والتربوية والإعلامية.

والكل على يقين بأن مامن ثقافة أو أدب أو حضارة يمكن أن تزدهر من دون التمتع بمناخ الحريات. لذلك نحن نطالب بحملة تضامن واسعة مع شعب البحرين في تنبديه بأساليب القمع وفي حقه. مواكبة التطور العلمي والحضاري لمسيرة العالم خصوصاً نحن نستشرف القرن الـ ٢١.

**س : ماهي الأساليب القمعية التي تطاول المثقف في البحرين**

ج - مثلاً "أسرة الأدباء والكتاب" في البحرين تعرضت وتعرضت بسبب مطالبتها بحرية التعبير، لضغوطات واعتقالات عديدة. أذكر على سبيل المثال الاستاذ قاسم حواء الذي تم اعتقاله لفترة، والأستاذ علي الشرقاوي والذي اعتقل مرات عديدة، وأمين صالح وعبد الله خليفة وعلى خليفة وسواهم من الشخصيات والرموز الثقافية في البلد.

إلى ذلك هناك قانون أمن الدولة الذي يمنع أي مواطن من أن يتحدث في الشؤون السياسية، وبطبيعة الحال جرى إدخال عدد كبير من المثقفين إلى السجن، كما منع عدد كبير من الصحافيين من الكتابة في الصحافة، منهم أحمد الشملان وحافظ الشيخ

حيث تم منعهما من الكتابة بحرب أنهما أجريا مقابلة إذاعية في إذاعة قطر، واستدعايا للتحقيق، وسحبتهما جوازات سفرهما وغرماً ٥٠٠ ديناراً، ومنهم سوسن الشاعر التي استدعايت مراراً إلى هيئة التحقيق ومنعت من الكتابة.

ثم أن الاتحاد الوطني لطلبة البحرين منع من ممارسة حقه في تجميع الطلبة، حتى اللجان الطلابية التي شكلتها الحكومة، ونشطت في الآونة الأخيرة بشكل كبير، سرعان ما تعرضت لإجراء تصعيدي حيث تمت مداهمة جامعة البحرين واستشهد طلابان واعتقل عدد كبير من الطلبة، ووضعت قوة لمنع الشغب داخل حرم الجامعة. وزيادة في التصعيد استبدلت حكومة البحرين في التعديل الوزاري الأخير الدكتور علي فخرو وهو طبيب وشخصية معروفة على صعيد الوطن العربي، وعنصر ديمقراطي، بنايب قائد العمليات في قوات الدفاع!

### س : يريدون حتى عسكة التعليم

ج : نعم هذا ما يفعلون له، وقد استبدلوا أيضاً مدير جامعة البحرين الدكتور إبراهيم الهاشمي بالضابط أحمد الغتم! وكل مدرسة تمرد أو يحدث فيها حركة طلابية نشطة يتم طرد مديرها واستبداله بضابط من قوات الدفاع، مثلما حرى في مدرسة "العيم" وغيرها. ومع تصعيد القمع، هناك أكثر من ٥٠ طالب اعتقلوا في الفترة الأخيرة حيث استبيحت مدارس وتغوف الأهالي من هذه الأجواء ومنع معظمهم البناء من الذهاب إلى المدرسة الأمر الذي يهدد مستقبلاً بالوصول إلى مرحلة من الجهل المتكامل في شريحة معينة من المجتمع البحريني.

### س : ما الدافع الأساسي برأيك لاتباع مثل هذه السياسة القمعية - العسكرية من جانب حكومة البحرين

ج - كل الخطوات التي تقدم عليها الحكومة عندما محكمة بالماجس الأمني. فالمسؤولون يعلمون بأن سياساتهم القمعية مرفوضة من قبل الشعب، لذلك فهم يتحققون هاجساً أمنياً في مختلف الميادين. مثلاً ليس لدينا في البحرين جمعية صحافيين. يرفضون أن تتشكل في هذا البلد "نقابة للصحافة". وفي الآونة الأخيرة عندما طرح البعض تشكيل جمعية لكل العاملين في أجهزة الإعلام سمحت الحكومة بتأليف لجنة تحضيرية للموضوع ثم تراجعت عنها. كل ذلك لأن المسؤولين متأنكون أن

أهل الصحافة والأدب والعلم لن يؤيدوا حكومة تعتبر أن الأرض ومن عليها ملكاً لها وللأسرة الحاكمة. وأرى أنه من الصعب أن تزدهر الحركة الثقافية والأدبية في البحرين في ظل هذه الاتهامات الفظة لحقوق الإنسان والحرفيات.

### س : كيف يتحرك المثقفون خارج البحرين

ج - هناك تواصل عند مثقفي البحرين في الخارج بين بعضهم البعض من جهة وبين إخوانهم العرب من خلال المساهمات المكتوبة في بعض صحف لبنان والمغرب. ومن خلال المساندة المعنوية التي يطلبها البحرينيون والتضامن معهم في نيل مطالبهم الحقة بالعيش في مناخ ديمقراطي حر خصوصاً بعد تزايد سياسة القمع والتضييق حتى على حركة المسرح والأدب ومناحي الحياة الثقافية.

### س : في هذا السياق لبنان الإعلامي يتعرض اليوم لمحاولات كثيرة من هذا القبيل، وعلى ذلك أمثلة كثيرة.. كيف تنظر إلى هذه المسألة

ج - هذا الأمر يزعجنا جداً وندينه بقوة، وندين من يقف وراءه. جميعنا نعلم أن الإعلام اللبناني حر، وهناك من يضره قول الحق من قبل الأقلام الحرة التي لا تسترى ولا تابع. ولاشك أن بلداً مثل السعودية ينزعج جداً من فضح الفضائح ويحاول الضغط على الدولة اللبنانية لممارسة القمع وخنق الأصوات العربية الحرة التي لا تزال تناضل من غير هواة.

نحن متمسكون بعبدأ الشعب اللبناني الذي يقاتل من أجل الحرية ونشق بقدره على الانتصار، فانتصاره نصر لنا وهزيمته هزيمة لنا ولكل العرب.

### س : بالعودة إلى سياسة حكومة البحرين، هل ترى نظاماً عربياً مشابهاً لها

ج - ليس هناك على الصعيد الخليجي حكومة تمارس القمع بهذا المستوى الذي يمارس في البحرين، وليس هناك حكومة عربية تمارس سياسة الإبعاد التي تمارسها السلطة في البحرين إلا السلطة الإسرائيلية التي هي دولة مغتصبة لأرض فلسطين. لقد أبعدت حكومة بلدنا عشرات المواطنين وهي لاتغفو عن أحد. وإن عفت تطالب الشخص المعفو عنه بعدم الخوض في السياسة إطلاقاً.

ثم أن حكومة البحرين لا تخجل من أن يكون مدير عام الأمن العام عندنا ومدير المخابرات السياسية رجلاً بريطانياً هو اللواء إيان أندرسون الذي يتولى هذا المركز الحساس منذ عام ١٩٦٦ ! ليس هناك بلد عربي واحد يضع مقدرات أمنه هكذا في أيدي أجنبية رغم استقلاله. هذا جزء من عقلية الحكومة في البحرين: بوليس يحكم، علم يُعسكر. مواطنون يقتلون تحت التعذيب.. واغتيالات بالرصاص..

الكافح العربي ١٩٩٦/٢/١٩

حوار خالدة على كلش

## مقابلة مجلة الوحدوي مع الاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي

الوحدةي: لم يكن احد يتوقع حصول تحركات شعبية في البحرين بهذا الاتساع، كيف تفسرون تفجر الاوضاع؟

الاحداث الجارية في البحرين، ليست بنت الساعة، وانما تعبير عن الغضب والسطخ الشعبي المتراكم من فترة وخاصة في السنوات الاخيرة التي اعقبت حرب الخليج الثانية.

فقد اتبعت الحكومة، منذ حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ سياسات قمعية من الاعتقالات والتعذيب ذهب ضحيتها العشرات من الشهداء والالاف من المعتقلين، وبالرغم من انكسار موجة القمع بعد حرب الخليج الثانية، الا ان الحكومة تجاهلت المطالب التي تقدم بها وفدى عن اكثر من ٣٠٠ شخصية سياسية ودينية واجتماعية مرموقة في البلاد في نوفمبر ١٩٩٣ والتي تركت في مطلب اعادة الحياة البرلمانية.

ومنذ اكثر من ثلاثة اشهر وبشكل علني وسلمي اجتمع العشرات من الشخصيات الوطنية والاسلامية البارزة في البلاد، وصاغوا مذكرة لخصوصها فيها المطالب الملحة لشعب البحرين في هذه المرحلة، وبالتحديد اعادة الحياة البرلمانية واطلاق سراح السجناء السياسيين واطلاق الحريات العامة والسماح للمبعدين (وهم بالذات) بالعودة وحل مشكلة البطالة والسماح للمرأة بالمشاركة في الحياة السياسية .. الخ، وتحركوا بشكل علني في المساجد والحسينيات والجمعيات والأحياء الشعبية مطالبين الجماهير بالتوقيع عليها ليذهب في نهاية الامر وفد الى الحاكم قبيل العيد الوطني (١٦ ديسمبر ١٩٩٤) ليقدم له العريضة ويتباحث معه في الاوضاع السياسية والمعيشية الصعبة التي يعيشها الناس.

ولم تكتف السلطة بتجاهل المطالب السياسية، بل عمدت الى سياسة الابعاد للالاف من المواطنين بحجج متعددة، وتركت في الاونة الاخيرة برفضها عودة العشرات من المبعدين السياسيين، وعدم ترددتها في اعادة ابعاد من يريد العودة الى البلاد.

وبالرغم من معرفة السلطة لعمق الشعور القومي لدى المواطن البحريني ووقفه المستمر الى جانب اشقاء الفلسطينيين والى جانب القضية القومية الفلسطينية، فقد احتضنت السلطة مؤتمر المتعدد حول البيئة، وقدمت كل التسهيلات للوفد الصهيوني وعملت له جولات سياحية في البلاد مما اثار الاستنكار الواسع لدى الشعب العربي المسلم، واعتبرته كل الشخصيات الوطنية والدينية تنكراً لموقف شعب البحرين من قضيته القومية والسير في طريق التطبيع المرفوض من قبل شعبنا مع عدو الامة.

ويعوازاة هذا الاحتقان السياسي، كانت الازمة الاقتصادية - المعيشية تتفاقم، وينخرط في جيش العاطلين الالاف من الشباب، حيث وصل عددهم الى قرابة ٢٠٪ من قوة العمل المحلية في الوقت الذي تتدفق العمالة الاجنبية على البلاد ووصلت الى اكثر من ٨٠ الف عامل اجنبي، مشكلة قرابة ٤٠٪ من قوة العمل الكلية في البلاد.

ومنذ شهرين بدأت المسيرات العمالية الى وزارة العمل، بالالاف، مطالبين الوزارة بتوفير العمل، مما دفع السلطة الى حملة اعتقالات واسعة في صفوفهم من جهة والاتفاق مع عدد من الشركات على التوظيف المؤقت لاسبوع ثم تسريحهم لامتصاص النعمة. كما ان الازمة الاقتصادية التي نجمت عن التبذير واستهلاك افراد الاسرة على الكثير من مصادر الدخل، اضافة الى انخفاض اسعار النفط والعجز المستمر في ايرادات الدولة.

هذه خلفيات الاحداث . اما القصة بذاتها فقصمت ظهر البعير، فهي اعتقال الشيخ الجليل على سلمان الذي طالب، كغيره من المشائخ الافاضل، المواطنين في المسجد بالتوقيع على العريضة وحشد اكبر عدد من المواطنين حولها، فقادت السلطة باعتقاله في مطلع الشهر، وتعرض للتعذيب الشديد، وسررت اشاعة عن استشهاده، مما فجر الغضب الشعبي وجعل الناس تخرج في مظاهرات تطالب باطلاق سراحه، وعادت "حليمة الى عادتها القديمة" باطلاق النار على المتظاهرين واعتقال المزيد من المواطنين، مما صعد من الاوضاع وجعلها تسير في طريق المواجهات الدامية بين اجهزة القمع والجماهير العزلاء

التي استخدمت الحجارة والعصي للدفاع عن نفسها في مواجهة فرق مكافحة الشغب المكونة أساساً من الباكستانيين والمرتزقة الآخرين !!

## الوحدي: تزامنت الاحداث مع انعقاد القمة، مما اعتبرها البعض رسالة الى الحكام الخليجيين، كيف انعكست الاحداث على القمة الخليجية؟

حاولت الحكومة ان تقضي على التحركات الشعبية برج الالاف من المواطنين في السجون والايحاء بأن الاحداث قد انتهت، وان وراء الحركة قوى خارجية ارادت التخريب على العيد الوطني للحاكم (١٦ ديسمبر) وعلى القمة الخليجية (١٩ ديسمبر) ولكن الجماهير واصلت مسيرتها وتشييع شهدائها، وأصرت على توصيل صوتها الى الاشقاء الخليجيين المجتمعين في قمتهم .

كانت الرسالة واضحة بأن الشعب يريد الحياة البرلمانية واطلاق الحريات العامة وعودة ابناءه المعددين والغاء كافة القوانين التعسفية التي صدرت بعد حل المجلس عام ١٩٧٥ ، وطرد المرتزقة البريطانيين وفي مقدمتهم المدير العام لامن العام العميد هندرسون.

لاشك ان الحدث كبير، ولم يسبق للقمم الخليجية ان انعقدت وسط اجواء متوتة داخلية وصدامات دموية واضطربات شملت البلاد المضيفة كما هو الحال في القمة الخامسة عشر، وبالتالي فان على العاقل ان يتعلم من غيره . فالانظمة الخليجية في غالبيتها الساحقة هي خارج العصر، تخيمها الولايات المتحدة من السقوط او تزيين صورتها للرأي العام في الوقت الذي تتحدث واشنطن عن حقوق الانسان وترتبط مساعداتها ودعمها لبعض دول العالم الثالث بوقف حكامها من حقوق الانسان . اما في الخليج فان المقياس هو النفط، وحقوق الانسان ملغاة او للاستهلاك الخارجي لا أكثر.

ان انظمة الخليج مطالبة ليس فقط بتوجيه النصائح الى آل خليفة لإعادة النظر في سلوكهم السياسي وانما إعادة النظر في كامل السياسات الداخلية والخارجية التي يسيرون عليها (فليس بالنفط وحده يحيى الانسان) وبالتحديد مسألتي المشاركة الشعبية في القرار السياسي، والعلاقات مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة التي ترسخت بعد حرب الخليج الثانية وأصبحت منطبقتنا محبيات اميركية، تأثر بأوامر واشنطن الى الدرجة

التي دفعت مفتى الاراضي السعودية الى اصدار فتوى منذ اسبوع يدعوا الناس فيها الى زيارة بيت المقدس ( بعد نومه اهل الكهف طيلة ٢٧ سنه) وعدم التخلص عن اداء هذا الواجب الدينى !!

## الوحدي: ركزت وكالات الانباء على ان الحركة شيعية ومدفوعة من الخارج، مامدى الحقيقة في هذا القول؟

الغالبية الساحقة من شعب البحرين العربي المسلم، شيعة، تصل نسبتهم حاليا الى قرابة ٧٠٪ من المواطنين . هؤلاء عرب ومن قبائل عربية معروفة منذ الفتح الاسلامي ، لها صلات وثيقة مع اشقاءهم في المنطقة الشرقية من المملكة السعودية، هذه حقيقة موضوعية .

من ناحية اخرى فان آل خليفة من السنة الذين دخلوا البلاد منذ قرابة قرنين من الزمن (١٧٨٣) ومارسوا منذ البداية سياسة طائفية مقيتة، بمصادرة اراضي الفلاحين واعتبار الارض ومن عليها ملك لهم، يحق لهم مصادرة ما يشاؤون من املاك الناس للوقت الحاضر !!

هذه العائلة الحاكمة لا تمثل الا نفسها، هي في عداء يومي مع كل الشعب، بطائفته، وسجل المعتقلين منذ العشرينات الى يومنا هذا دليل على ذلك. ولكنها تريد استخدام سلاح الطائفية لتمزيق الشعب من ناحية وتعطيل مشاركة السنة من ناحية اخرى في حركة المعارضة الاسلامية والديمقراطية على حد سواء.

ومن المؤسف انها حاربت الناس في ارزاقهم، بحيث صار غالبية الساحقة من العاطلين من الشيعة، واصبحت المناطق التي يسكنها الشيعة هي الاكثر تضررا من سياسات النظام . ومن الطبيعي ان تتحرك الكتلة الشعبية في البلاد وان يكون جمهور المعارضة متراكزا وسط هذه الجماهير ( دون ان يعني ذلك غياب المشاركة السنوية التي تزخر بالقيادات والالاف من المواطنين الذين يقفوا في صف مواجهة لسلطة القمع ) . والمشاركة في المعارضة واسعة وسط الطائفتين، والتعاون وثيق ليس فقط بين النشطاء الديمقراطيين من الطائفتين، وإنما بين رجال الدين الافضل من الطائفتين وابرز تحليات ذلك العلاقات الحميمة بين المحاهدين الشیخ عبدالامر الجمری (الشیعی) والشیخ

عبداللطيف المحمود (السيني) الذي هددته السلطة مراراً بضرورة فك العلاقة مع الشيعة لأنّه يخرب خططها في "فرق تسد"، إضافة إلى التعاون الوثيق بين التيارات الإسلامية المناضلة والتيارات الديمقرطية والتي تم التعبير عن هذا التعاون في العريضة الشعبية التي أشرت إليها.

اما دفع الحركة بالعلاقة مع الخارج، والابحاث بان ايران وراء هذه التحركات، فذلك تجاهل لطبيعة الازمة السياسية والاقتصادية العميقة في البحرين في البحرين، ومحاولة لكسب التعاطف من الدول الأخرى، ومن المؤسف ان الحكومة التي تسير ضمن الاملاقات الخارجية لاترى في اي حركة معارضة او صوتا يطالبها بالاصلاح انه مدفوع من الخارج.

## الوحدي : كيف ترون الحل للزمة الراهنة ؟ وكيفية الخروج من الوضع الراهن؟

العنف الذي تمارسه حكومة البحرين لن محل المشكلة، بل سيغرق البلاد في حمام من الدم (سقوط للوقت الحاضر تسعة شهداء واربعة قتلوا من الشرطة) والآلاف من المعتقلين .

الحل هو الحوار  
والحوار طريق واضح .

لقد اقتربنا خلال العام الحالي، في رسائل إلى أمير البلاد ورئيس الوزراء وولي العهد الدخول في حوار سياسي مع المعارضة الوطنية والدينية، لمعرفة مطالب المعارضة السياسية والتوصيل إلى حلول آلية سليمة لحل الاشكاليات المترآكة بين الشعب والحكومة منذ حل المجلس الوطني، وناشدنا الكثير من المسؤولين ان يقنعوا الحاكم واخيه بضرورة الحوار. وناشدنا عددا من حكام الخليج بالتدخل لاقناع آل خليفة بضرورة الحوار قبل ان تصل الامور إلى الطريق المسدود وتتفجر الاوضاع. ولكن المسؤولين تجاهلوا كلية كل النداءات والرغبات الصادقة من قبل المعارضة للخروج من المأزق السياسي .

اما الان فبالاضافة إلى ذلك، فقد برزت العديد من الشخصيات التي قادت عملية بلورة المطالب الوطنية الديمقرطية في العريضة التي سبق الاشارة إليها، وليس امام

الحكومة الا فتح الحوار مع هذه الشخصيات الوطنية والاسلامية حول المطالب المحددة  
التي تضمنتها العريضة.

ونعتقد بان من الضروري ان تبدى الحكومة حسن النية، باطلاق سراح المعتقلين  
والسجناء السياسيين، وتعلن العفو العام، وتقر بان الخروج من الازمة ائما يتم عبر الحوار  
اننا ندعو كل العقلاة في الاسرة الحاكمة والاشقاء العرب وخاصة اشقاءنا في  
دول مجلس التعاون الى النظر بحكمة الى الوضع الراهن في البحرين، وتقديم النصائح  
والمشورة، والعمل للخروج من الازمة التي قد تكلف البلاد والمنطقة خسائر نحن في امس  
الحاجة الى تفاديها.

**الوطني لسان حال التنظيم الوحدوي الناصري في اليمن ١٩٩٥ / ٥ / ٥**

## اسئلة مجلة العالم للاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي

س ١ - وصل الوضع السياسي في البحرين الى حالة من الجمود، هل لديكم خططاً لتحريره؟

لاعتقد ذلك، سواء على صعيد الانتفاضة التي تقدم كل يوم المزيد من التضحيات والتي آخرها الشهيد الذي ادعت السلطة انه توفي نتيجة اصابته بمرض تكسر كرات الدم!! او على صعيد الحركة الاحتجاجية العمالية او الشعبية التي تطالب السلطة بالرد على استحقاقات المرحلة، سياسياً ونقائياً، وكان آخرها زيارة وفد اتحاد العمال العرب الذي طالب حكومة البحرين بسن تشريع للعمل النقابي والسماح للنقابيين المبعدين بالعودة، او على صعيد تصاعد الاستنكار العالمي للممارسات البشعة لحكومة البحرين، في الامم المتحدة او في الدول الغربية، وخاصة بريطانيا وفرنسا بعد جيء حكومة العمال وائللاف اليسار.

ان المعركة التي يخوضها شعبنا معقدة، نتيجة للوضع المحلي والاقليمي والعربي، انه من الواضح ان الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عميقة، وتفاعل بحيث يصعب القول بأن الامور وصلت الى حالة من الجمود، والحركة الشعبية التي ابرز مظاهرها حركة الاحتجاجات الشعبية التي تمكنت السلطة من حصرها في القرى، قد حفرت عميقاً في نفوس جميع الوطنين، وفي البيت الحاكم ، وفي المقربين من النظام، ولم تعد البحرين في منتصف ١٩٩٤، هي البحرين في منتصف ١٩٩٧، ولم يعد ممكناً طمس المطلب الدستورية التي اجمع عليها شعب البحرين، ولم يعد ممكناً القول بأن مجلس الشورى البائس هو الحل، ولم يعد ممكناً انكار وجود الالاف من المعتقلين والشات من المبعدين، وسياسة التمييز الطائفي البشعة، ولم يعد ممكناً القول بأنه هذه الاسرة الحاكمة حكيمة في ادارة الصراع، بل أثبتت تخلفها الشديد عن مستوى التطور الذي وصلت اليه

الجماهیر الشعییة، وأصبح المواطن العادی، کل في موقعه، مقتنعاً بأنه لابد من التغییر، وعلى الاسرة الحاکمة التي تراهن على قواعد اللعبة الاقليمية ان تتحرک بسرعة و تستجيب للمطالب الدستوریة قبل ان ترى نفسها مرغمة على ذلك.

س ٢: التیار الاسلامی هو الاکثر بروزاً فی الحركة الشعییة، کیف تفسرون ذلك؟

ج ٢ : هناك العديد من العوامل المحلية والاقليمية والعالمية لبروز الحركة الاسلامية المناضلة، والتي يعتر ويفتخر بتضحياتها شعبنا.

يعود ذلك الى تراجع المشاريع القومية والشیوعیة، وانهيار التجربة الاشتراكیة، وعدم قدرة النماذج التقديمیة على اقناع الجماهیر بأنها الافضل، بالإضافة الى الدور الذي لعبته الثورة الشعییة الایرانیة بقيادة اسلامیة أعادت الصراع ضد العدو الداخلي والخارجي، وبالتالي بروز العديد من الحركات الاسلامیة التي ارادت السیر على خطى الثورة الشعییة الایرانیة، وتمثلت نموذجها التنظیمي والجهادي، وبالتالي فان الحركات السياسية التي رفعت راية الاسلام، قد وجدت في كل بلدان الاسلام ان هناك مطالب محددة لاتزال على جدول اعمال الحركة الشعییة، عجز عن القيام بها من تصدی قبلها، او برزت معطیات جديدة عقدت النضال في وجه القوى القومیة او اليساریة، واصبح من الضروري ان تتصدی الحركة الاسلامیة لهذه المهمات ان ارادت ان تقود الشارع، ولاشك ان الوضعيّة في البحرين لاختلف عن وضعیة البلدان الایخرى. يعني ان الحركة الاسلامیة التي ترفع الشعارات التي يطالب بها الناس، هي التي سيلتف الناس حولها، وان عجزت عن استیعاب المطلوب، فان الشارع لن يسير في ركبها، وان تقعوقعت في الاطار المنهجي، فستتجدد نفسها محصورة ومحاصرة باطروحتها المنهجیة وخطط السلطة الطائفیة، واعتقد بأن ذلك جزءاً من المأزق الذي نعيشه في البحرين، فالرغم من ان حركة احرار البحرين الاسلامیة وبشكل عام الحركة الاسلامیة الشعییة قد قدمت من التضحيات ما لم يقدمه فصیل وطی طيلة القرن الحالي، الا ان ارتهاها المنهجي قد جعلها تراجعاً عن الامکانیات التي توفرت لديها بالالتحام مع الحركة الاسلامیة السنیة المترورة، وأیضاً في جزء كبير منه - للمخطط الطائفی البغيض الذي سارت عليه السلطة، مستمرة عجز الحركة الشعییة عن الانطلاق الى رحاب الوطن بأکمله، لتكون حركة الشعب الدستوریة وليس حركة الشعیة الدستوریة.

لایمکن للتیار الديمقراطي أن يكون بديلاً للحركة الاسلامیة بتیاریها (السنی والشعیی)، رغم دوره التوحیدی على مستوى محدد، الا ان متمرکر في صفوف الطبقات

الوسطى، ونتيجة الحصار المكثف والضغوطات الكبيرة من قبل النظام، هذه الضغوطات التي استطاعت ان تخرج الكثير من صفوفه، وتلتف بهم الى صفوف النظام او في قائمة الانتظار، او في وضع انعدام الوزن، والارباك الفكري، بين الایمان بالمطالب السياسية والتلخواف من المتصدرين للحركة الاحتجاجية.

ان الحركة الاسلامية القائدة لنضال الجماهير الشعبية في الوقت الحاضر، ليست الحركة التي تنادي بالثار لقتل الحسين او تجادل في شرعية الخلافة الاولى، وليس الحركة التي ت يريد اسقاط النظام واقامة جمهورية اسلامية، وانما هي الحركة القادرة على اقناع الناس بأنها عقلانية وأن مطالباتها هي المطلوبة، وان السياسة التي تتبعها هي فن الممكن، وانها لا تعبر عن رفض التمييز الطائفي الذي يعني منه شيعة البحرين فقط، وانما تعبر عن المطالب الحقة لشعب البحرين، والتي بتحقيقها سيكون في طليعة المستفيدين منها الشيعة ، ليس فقط لكونهم اكثريه، وانما لكونهم الاكثر انسحاقاً والاكثر تضرراً نتيجة للسياسات الظالمه التي تسير عليها الاسرة الحاكمة التي تستقبل القرن الحادى والعشرين بعقلية القرن التاسع عشر، لذلك، فان حركة احرار البحرين الاسلامية التي تملك قيادتها وعيها وطنياً وديمقراطياً صائباً، وتملك اساليب تنظيمية قادرة على ترجمة خططها السياسية واستمرار الحركة الاحتجاجية، والتناغم بين الداخل والخارج، بين الحركة النضالية الشعبية والحركة الاعلامية والسياسية الخارجية، والمستفيدة من ثورة المعلومات وتقنيات الاتصالات، هذه الحركة وليس غيرها وسط الشيعة هي التي اقامت جسوراً حقيقة مع القوى الشيعية الاجرى، رغم عجزها للوقت الحاضر عن اقامة الجسر الاساسي المطلوب بين التيار الشيعي والتيار السنى، وافشال المشروع الطائفي البغيض للسلطة، وبطبيعة الحال يصعب تحمل الحركة وحدها المسئولية، لكنها مطالبة أكثر من غيرها بكسر هذا الطوق.

### س ٣: لوحظ غياب الصوت الديمقراطي في الحركة الاحتجاجية؟ ما هو تفسيركم لذلك؟

جـ ٣ - المعارضة ضد سياسات النظام شاملة لكل الشعب، بل يمكن القول بأنها وسط الكثير من افراد الاسرة الحاكمة، ويكتفى ان احد افراد الاسرة قد هرب الى قطر، وان أحد افراد الاسرة قد اعتقل منذ اسابيع، وبالتالي فان الشعب بمجموعه رافضاً لسياسة الحكم، الا ان التعبير يختلف من فئة اجتماعية الى اخرى، وتختلف القدرات الاحتجاجية من تيار سياسي لآخر، ومن قوة سياسية لأخر.

التيار الديمقراطي حاول بكل امكانياته ان تنسق جهوده مع التيار الاسلامي على الصعيد الاعلامي والسياسي في الخارج، للدفاع عن مجموع الحركة الشعبية، وبالتالي عن مطالب الشعب بأسره، بينما لعبت الكثير من الكوادر الديمقراطية دوراً على صعيد الدفاع عن المعتقلين، بالإضافة الى مشاركة وتضامن كل الافراد الواقعين في منطقة "العمليات" بحيث يمكن القول بأن الجميع مشارك ومتضامن في الحدث، سواء كان مع التيار الديمقراطي او التيار الاسلامي في مناطق "العمليات" مع التأكيد على الدور الريادي للتيار الاسلامي الوطني.

استطاعت السلطة ان تشق التيار الديمقراطي، من الموقف من الحركة الاسلامية، وبالتالي تخرج البعض من ساحة الاحتجاج على سياستها، ولايمكن تبرئة بعض المندسين الذين يركزون على الخلافات الثانوية وينسون هندرسون ومشروعه الطائفي التمييقي، والذبح المستمر والابعاد والاعتقالات والعنف غير المحدود. وفي الوقت الذي تغض السلطة الطرف عن نشاطات البعض، فانها تزيد ضرب كل التحرّكات الشعبية، وخاصة العمالية، ويلعب وزير العمل الحالي دوراً خطراً في هذا المنحى، بالإضافة الى الانتهازيين داخل الحركة العمالية الذين عينهم الاولى على المكاتب وعينهم على المعارضة، ويريدون الحسينيين، مما يعطّل الحركة، لكن عملية الفرز مستمرة.

#### س٤: لماذا ترفض السلطة الحوار ، وهل يؤثر الاصلاح الدستوري على وضع الاسرة الحاكمة وسيطرتها على البلاد؟

جـ ٤ - نحن في عصر الانفتاح العالمي، والشفافية والعلنية، و"رحم الله من اعتبر بغیره" و"المجتمع المفتوح هو المجتمع الاقدر على مواجهة التحديات" لكن المجموعة الاساسية في الاسرة الحاكمة تتوهם العكس، وتتصور بأن الكذب واحفاء الحقائق واقامة المؤتمرات وشراء الذمم والتهريج الاعلامي، وقلب الحقائق وافتعال الاكاذيب حول المعارضة، يتوهם هؤلاء بأنهم قادرون على ضبط الاوضاع من خلال هذه الاليات، وبالتالي حرف الانظار عن المطالب التي رفعتها الحركة الدستورية.

يمكن القول بأن الاسرة الحاكمة او المجموعة الاساسية المتنفذة في الاسرة عنصرية قبلية طائفية، متعالية على الشعب، وبالتالي تعتقد بأنه الشعب يجب ان يقبل أيادي الحاكم بدلاً من أن يسمعه صوت الاحتجاج. ألم يقل رئيس الوزراء خليفة بن سلمان: الشعب كالسجاد الاعجمي، كلما دست عليه، صار أفضل!! هل يعقل أن مثل هذا المسؤول يريد شعباً يفتخر

به ، ام يريد سجادةً يدوسه؟! لم نسمع الكثير من الكلام الذي يردده خليفة بن سلمان لكثير من التجار بـ"أنا سويناكم أوادم"!!

هذا النمط من الحكم يعيش خارج العصر ، وهذا شيء مؤسف ، لأننا مضطرون ان نتعاطى معهم بمنطق العصر وهم خارجه ، انت تقول لهم بأن العالم يريد الحوار ، العالم يؤمن بتداول السلطة ، العالم يؤمن بالاحزاب والنقابات والحرفيات العامة ، ولايمكن ان يستمر المجتمع اذا كان مشلول الارادة والمشاركة في ادارة شؤونه ، فلا يجد هؤلاء من رد سوى ان عاداتنا وتقاليدنا تفرض علينا ان ندير الامور بهذه الطريقة ، ولكن من قال بأن هذه عاداتنا وتقاليدنا؟ الاخرى ان يقولوا بأن مصالح الاسرة الحاكمة تتطلب ان غيّر بين الناس وأن نستعين بهندرسون ، وان نجلب المرتزقة لذبح الشعب ، وان نعتبر اكثرا من نصف الشعب "يدين بالولاء للخارج" لنكسب تعاطف الخليجيين والأنظمة العربية والغرب !!

لامفر من الحوار ، واذا قارنا البحرين وماجرى فيها مع أي بلد يحترم نفسه ، فقد كان من الضروري ان يرحل رئيس الوزراء من زمان ، بعد كل جريمة قتل ترتكب في الشارع او في السجن ، لقد اقاموا الدنيا واقعدوها على قتل احد الجرميين بحجر من متظاهر لم يتحمل الجرائم التي ارتكبها السعدي ، الا ان هذا النظام لم يتحدث عن جرائم ذهب ضحيتها ٣٢ من ابناء الشعب !!

لذلك نقول بأن من الضروري تشكيل المزيد من الضغوطات الداخلية والخارجية لاجبار هذه الاسرة العنصرية الطائفية على الحوار مع مثلي الشعب ، من جنة العريضة الشعبية الى القوى السياسية المناضلة التي تعمل سراً في البلاد ، ولديها ممثليها في الخارج . ولكي يطمئن الجميع ، من الاسرة الحاكمة الى الخائفين من سيطرة الشيعة ، الى الخائفين من سيطرة الاصوليين !! نقول بأن ميزان القوى يفرض على المعارضة - وليس لأننا نحب هذه الاسرة الخليفة - ان تقبل بمحكم آل خليفة ، وأن الحركة الدستورية هي حركة دستورية تزيد تفعيل الدستور وان يحترم الحاكم هذا الشعب ، وبالتالي فليس هناك خوف من ان يرحل عنا هذا الطاقم الحاكم ، فتحنن قابلين به ، ونطالب بالاصلاح ، ولكنه يستقوى علينا بالخارج ، في الوقت الذي يتهم المعارضة بالاستفوء عليه بالخارج !!

## س ٥: كيف تقنعون انظمة الخليج بموقف المعارضة في البحرين؟

جـ ٥ - هناك مثل يقول: " لو ان بديهيات الهندسة اصطدمت مع مصالح الناس لغير الناس بديهيات الهندسة ". من المؤسف ان الاسر الحاكمة في الخليج تعرف جيداً ما يجري في البحرين ، ولكنهم متضامنون مع مركب غارق ، لأنهم من نفس الطينة ، لأنهم

يعتبرون انفسهم فوق شعريهم، لأن يعتقدون بأن الاسر الحاكمة من دم أزرق، من نساء حرائر اما الناس فدمهم اسود وامهاتهم عبيد!!

هذا مافعل النفط بنا، وهذا ما فعلته بريطانيا العظمى بنا في مرحلة ما قبل النفط وما بعده، ثم جاءت الولايات المتحدة الاميركية لتكرس حكم الاسر العشائرية وتقف ضد طموحات شعوب المنطقة في التخلص من هذه الانظمة العشائرية وتقيم انظمة ديمقراطية جمهورية يتساوى فيها الناس امام القانون.

ان بريطانيا تحمل مسئولية تاريخية عما يجري في البحرين، ان دماء الشهداء من محمد بننفور وسعيد العويناتي وسعيد الاسكافي الى آخر شهيد قتله هندرسون، تحمل مسئوليته الحكومة البريطانية التي اتبعت سياسة فرق تسد، واعتبرت هذه الاسر ضماناً لصالح الغرب، ولذلك فاننا نتمنى من حكومة حزب العمال التي تريد ان يكون لسياساتها الخارجية بعد أخلاقي أن تترجم هذه المقوله، وان تراجع سياستها الخليجية والآثار السلبية المتراكمة على الشعب، وان تقف حقاً الى جانب هذا الشعب المناضل.

لقد اوصلنا وجهة نظرنا الى كل حكام الخليج، قلنا لهم بأن النظام في البحرين هو الاكثر فساداً، وهو الاكثر قمعاً وهو الذي لا يتمتع بعقلية استقلالية، والبرهان هندرسون، ونحن نقول بأن بلادنا في حاجة الى اصلاح سياسي لا يطرد الاسرة الحاكمة، حيث ان ميزان القوى يجرنا على احترام دستور يقر للاسرة الحاكمة بحق الحكم حتى يقضي الله امراً كان مفعولاً.

ومن المؤسف حقاً ان الكويت ودولة الامارات اللتان كانتا متعاطفتان مع المطالب الشعوبية العادلة لشعبنا قد وقعا في المطب الخليفي، حيث يتوهם الاخوة في الامارات ان الحدث البحريني له امتداده الايراني، وهم مسكونون بالهاجم الايراني وهم محقون طالما ان ايران تصر على احتلال الجزر العربية الثلاثة، لكن يجب التفريق بين شعب البحرين وقضيته العادلة واحتلال ايران للجزر الثلاث.

اما الكويت فانها تريد كسب آل خليفة - الذين يغازلون بين الفترة والاخرى صدام حسين - لكي لا يذهبوا بعيداً، وهي واهمة، لأن البحرين هي أقل الدول الخليجية استقلالاً، وقرارها ييد واشنطن، وهم يعرفون ذلك جيداً.

وسياسته آل خليفة خطر على الخليج بأسره، ويجب ان يعرف حكام الخليج ذلك، لأن آل خليفة يقولون "اما النصر واما الموت للجميع"، أي أنهم لا يترددون عن تصدير سياستهم الطائفية خليجياً، لاشراك الانظمة في الازمة، وبحيث تحف وطأتها عليهم، وبحيث

يحصلوا على الدعم المالي وال العسكري من الامارات والسعودية والكويت، ويشر كوهن في اعتقال وتعذيب الابرياء، في الوقت الذي يفرض عليهم الواجب القومي والاسلامي والانساني والمصالح الحقيقة ردع هذه الاسرة عن هذه السياسة الخطرة.

## س٦: مامدى اتفاق قوى المعارضة ؟

ج٦ - شعبنا يجمع على عريضة وقع عليها ٢٥ الف مواطن، ونحن نعرف جيداً انه لو كانت الاجواء أقل قمعية عام ١٩٩٤ ، لوقع عليها كل الناس، ونحن مقتعون حالياً انه لو عرضت العريضة الان، فقد يوقع عليها الالاف فقط، أي من يملك الاستعداد للذهاب الى السجن، وبالتالي فان هذا الرقم الكبير، في بلد يحكمه القمع دليل على اجماع الشعب.

نحن متمسكون بهذه العريضة ونتبرّرها البرنامج السياسي المكثف، النقاط البرنامجية للنضال الديمقراطي الحالي، فنحن مع تفعيل الدستور ومع اعادة الحياة البرلمانية ومع عودة المبعدين ومع اطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين ومع اعطاء المرأة حقوقها السياسية ومع حل مشكلة البطالة. وهذه المطالب هي مطالب حركة احرار البحرين الاسلامية، ويتفق معنا في اغلبها الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين.

الا ان المعارضة لم تتمكن للوقت الحاضر من الارقاء الى مستوى الحدث بحيث توحد صفوتها في حركة موحدة الاهداف والخطط الاعلامية والسياسية والتضالية، وبحيث يكون هناك قيادة موحدة للحركة الديمقراطية، وهذه مسئولية الجميع، وقد خططنا خطوات جيدة الى الامام، وتمنى ان نتمكن من الوصول الى برنامج سياسي واحد، والى توحيد الامكانيات بحيث تتحرك المعارضة كقوة موحدة.

## جريدة العرب في مقابلة مع الاستاذ عبد النبي العكري

مع عودة أنباء المواجهات والاعتقالات إلى الواجهة مجدداً، كان السؤال الذي يثير انتباه العديد من المراقبين هو ما إذا كانت قوى هذا البلد السياسية قادرة بالفعل على إيجاد حل للأزمة الراهنة أم أنها ما تزال تدور حول نفسها على الرغم من مضي أكثر عامين على اندلاع أعمال الانتفاضة الشعبية ضد السلطة.

الوجه الأول للأزمة بدا اقتصادياً بالدرجة الأولى حيث اندلعت أعمال الانتفاضة من الأحياء الفقيرة والتي ترتفع فيها نسب العاطلين عن العمل في بلد تغزوه العمالة الأجنبية وتعجز حكومته عن توفير الضمانات الاجتماعية الملائمة، في حين تذهب معظم العائدات النفطية لبغضية تكاليف أمن الأسرة الحاكمة ولبغضية أوجه الإنفاق المألوفة للدولة تحتكر السلطة فيها أسرة لا تخضع للمساءلة أو الحساب، وتتصرف بثروات البلد وأمكانياته، المحدودة أصلاً، على أنها ثروات شخصية.

مع ذلك، سرعان ما ظهر الوجه الآخر الذي استقطب معظم حركات المعارضة وأفراد النخبة الوطنية، وهو قضية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعودة إلى الدستور والحياة البرلمانية التي تم تجميدها منذ أواسط السبعينيات. ففي بيئه إقليمية لا تحترم أدنى الحقوق السياسية، كان من البديهي أن تفرض الأسر الحاكمة سلطاتها المطلقة، ضاربة عرض الحائط ليس الضغوط الخارجية وحدها بل ومعها أيضاً كل الضغوط الداخلية التي تطالب بتنظيم الحياة السياسية بوسائل أكثر تحضراً.

والشمن عادة ما يكون باهظاً لأولئك الذين لا يصغون إلى صوت الحكم. وفي البحرين، لا يبدو أن هناك بين أوساط الأسرة الحاكمة، وجلاديها المستوردين من الخارج، من يستطيع أن ينظر إلى مسافة أبعد من "خشمه" والحال فلو كان هناك من يتمتع بقدر قليل من "بعد النظر". لكن من السهل، على الأقل، أخذ

تجربة شاه ايران القمعية، في "نظر الاعتبار". ولكتنا هنا، كما في الكثير من الدول العربية الأخرى، لا نعاني من "قصر نظر" فحسب، بل من انعدام الرؤية أصلاً. ولسان حال كل الأسر الحاكمة يقول شيئاً واحداً هو ينتهي البساطة: إذا كان القمع ينفع في كبت المطالب الديمقراطية، فمن ذا الذي يرغب بالتورط بدستور وحقوق وانتخابات. الجميع يفترض أن الدكتورية أسهل.

وهي بالفعل أسهل. وكذلك درجة الرؤوس الخارجية عندما ينقلب سحر العنف والاستبداد على ساحره.

عبد النبي العكري واحد من أبرز الشخصيات في حركة المعارضة البحرينية وهو عضو لجنة التنسيق بين اثنين من أبرز التنظيمات اليسارية البحرينية هما جبهة التحرير والجبهة الشعبية في البحرين. التقاه الزميل علي الصراف في لندن، وكان هذا الحوار:

س: السياسة الخارجية الجديدة وضعت الدفاع عن حقوق الإنسان في مركز اهتماماتها، فإلى أي مدى تعتقد أن هذا التحول سيترك أثراً على العلاقات البريطانية البحرينية؟

ج - السياسة المعلنة لحكومة حزب العمال كما عبر عنها روبن كوك وزير الخارجية في أول خطاب رسمي له، هي أن الحكومة البريطانية تعتبر احترام حقوق الإنسان وتشجيع الديمقراطية ثوابت في سياستها الخارجية مع مختلف الدول، وللتذكير فقط فإنه خلال اجتماع مماثل للأحزاب الثلاثة (المحافظين والعمال والأحرار) مع الجالية العربية في ١٧ مارس (آذار)، قد أكد الجميع وخصوصاً مثل حزب العمال ديريك فاتشت (وزير الدولة في الخارجية لشؤون الشرق الأوسط) إنه إذا ما استلم العمال الحكم فإنهم سيولون حقوق الإنسان والديمقراطية الأولوية، وأعطى فاتشت البحرين كمثال محدد على قلق العمال مما يجري هناك، وقال إنهم سيتبعون سياسة مختلفة.

السيد روبن كوك والسيد ديريك فاتشت في موقع المسؤولية الأولى عن السياسة الخارجية. وإننا بانتظار تحويل القول إلى عمل، خصوصاً أن بريطانيا غارقة إلى أذنيها في دعم النظام القمعي في البحرين من خلال الدعم السياسي وتزويدته بالأسلحة والمعدات، وتدريب الضباط وتوفير الخبراء والسماح لضباط بريطانيين وعلى رأسهم هندرسون بقيادة جهازي المحابرات والأمن.

إنني متفائل بمحذر، فلقد بدأت دول الخليج بالتحرك لمحاصرة هذا التوجه وقد بدأوا حملة اعلامية لتذكير بريطانيا بحجم مصالحها في الخليج، وبالنسبة للبحرين فإن أهميتها تكمن في كونها مركز القيادة العسكرية والاستخباراتية للولايات المتحدة وحلفائها وخصوصاً بريطانيا، وتستخدم كبيدق للتبروش باليمن ومنها تنطلق عملية الحصار الأمريكي والتفتيش من قبل الأمم المتحدة ضد العراق كما أن البحرين سارعت لارسال ابن رئيس الوزراء الشيخ علي بن خليفة الى بريطانيا حيث التقى مع السيد فاتشت يوم ٢٠ من هذا الشهر، ومن ناحية أخرى فإن مطلب اعتبار احترام حقوق الانسان في رسم السياسة الخارجية هو مطلب شعبي وليس عماليًّا فقط، ولذا نأمل أن يحدث تحول في السياسة البريطانية في هذا الشأن.

### س : ألم يكن من المدهش بالنسبة لكم أن تدعوا الأسرة الحاكمة في البحرين إلى الوحدة مع قطر؟

ج - أستطيع أن أقدر أن أسرة آل خليفة تبحث عن حل للمأزق الذي تعيشه. ومع ذلك فتحن مع الوحدة إذا قامت على أساس ديمقراطية. الشعب البحريني يريد الحرية أولاً. يريد أن يسترد حقوقه السياسية والدستورية المغتصبة. وأي وحدة لا تضمن هذه الحقوق لنستمر ولن تعلو كونها مجرد تسليمة لحكومة لا تزيد الاعتراف بعجزها عن ادارة البلاد.

### س: يبدو أن حركتكم تراجعت كثيراً بعد انحسار التظاهرات والاحتجاجات فما هي خطواتكم القادمة؟ وهل هناك نية لفتح حوار مع السلطة؟

ج - أقر أن هناك تراجعاً في حجم ووتيرة ودرجة الاحتجاجات، وهذا ليس عائداً إلى أن الحكم قد استطاع حل أي من المشاكل التي تسببت في الاحتجاجات وفي مقدمتها المشكلة السياسية والمشكلة الاقتصادية (البطالة بالتحديد)، ولكن لأن الحكم الخليفي لم يتورع عن استخدام كل الأسلحة في ضرب الحركة الدستورية بما في ذلك سلاح الطائفية المقيت، ولا يهمه أن يتمزق شعب البحرين كما حدث لشعب لبنان في عهد (الرئيس أمين) الجميل. بل يهمه أن تبقى الأسرة الخليفية متحكمة في رقاب البشر وتحكر خيرات البحرين.

إن مراجعة سريعة لتقارير منظمات حقوق الانسان الدولية وتقارير الأمم المتحدة تظهر فضاعة الجرائم التي ترتكبها هذه السلطة بحق شعب البحرين الطيب المسالم، وهي تستخدم المرتزقة من كل الجنسيات (الإنجليز، باكستانيين، بدؤ) ضد شعبها، بما في ذلك القتل العمد والتعذيب حتى الموت والنفي القسري بحق المواطنين وهو ما لا تمارسه أي دولة في

العام، والاعتقال التعسفي لسنوات بحق الآلاف من المواطنين والمحاكمات الجائرة. كل ذلك بحق شعب لا يتعدي أربعين ألف نسمة. هذا عدا عن الظلم السياسي والاقتصادي. فشعب البحرين الأكثر حرماناً من حقوقه السياسية والاقتصادية، فالبطالة استشرت (لا تقل عن ١٠٪ من حجم السكان و ٢٠٪ من القوة العاملة)، والتمييز الطائفي بحق الغالبية الشيعية (٧٠٪) والتمييز القبلي بحق جميع المواطنين مستشر والآلاف من ذوي الأصول الإيرانية، وهم للعلم من الجيل الثالث أو الرابع ولا يعرفون إيران بتاتاً ولا تعرف بهم إيران كمواطين، محرومون من الجنسية.

إن العشيرة الخليجية الحاكمة تعتبر نفسها من ذوات الدماء الزرقاء، وتتصرف مع شعب البحرين تصرف الفاتح الغازي، ولا عجب، فإنها تعامل مع الشعب تعامل السيد والعبد وتتصرف بالبلد كاقطاعية، ويأويل من يعترض.

لكن ما يمكن آل خليفة من الاستمرار في هذه الممارسات الشاذة هو الدعم الخليجي وخصوصاً السعودي والدعم الغربي وخصوصاً الأميركي، والتواطؤ الرسمي العربي بل والدعم من قبل بعض الأنظمة مثل الأردن التي تمدهم بضباط المخابرات، ومصر التي تمدهم بالقضاة وبخبراء الإعلام، وفوق كل شيء الدعم السياسي من قبل النظام الرسمي العربي للنظام.

من هنا وبالرغم من كل شيء فليس أمامنا خيار سوى الاستمرار بالانتفاضة، والصراع سجال، لكن الانتفاضة تختدرت ولا يمكن استئصالها، وقد رتبنا أوضاعنا لصراع طويل، وعندها امكانية الصمود.

وبالنسبة لأية مبادرات فالحكم الخليفي هو الذي يرفض الحوار في الداخل والخارج. فقبل أشهر طلبت شخصيات مرموقة من وقوعا على العريضة الشعبية الشهيرة المقدمة للأمير وبها مطالب شعب البحرين، طلبوا مقابلة الأمير لمناقشته في المطالب، مما كان من المخابرات إلا أن هددتهم فرداً بأنهم سيأخذون للسجن إذ وطأت أقدامهم مقر الحكم في "الرفاع".

الكل يعرف المحاولات التي بذلتها المعارضة للحوار مع الحكم مباشرة أو توسط آخرين ومنهم من هم في دائرة الحكم في الإمارات والكويت، وكذلك اللورد أقيري رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان والذي عرض وساطته لدى سفارة البحرين في لندن أثناء وجود ولي العهد الشيخ حمد الخليفة في الربيع الماضي في لندن لكن الحكم في البحرين رفض جميع هذه المبادرات والوساطات، بل وعنت الوسطاء.

الأمر لا يحتاج إلى وساطة. كل ما على الحكم أن يتلقى وفدى العريضة الشعبية في البحرين، ويدخل معهم في مفاوضات للخروج بالبحرين من أزمتها إلى أفق الحل، والاستجابة للمطالب التي أجمع عليها شعب البحرين وهي وضع حد لحكم الاستبداد والعودة للعمل بالدستور بكل ما يعنيه من التزامات وحقوق للطرفين الشعب والحكم.

### س : ما هي حقيقة أوضاع الأسرة الحاكمة؟

ج - عشيرة آل خليفة الحاكمة عشيرة متميزة بين الأسر الحاكمة في الخليج، فهي الوحيدة التي جاءت من خارج البلد الذي تحكمه، فقد أتت إلى البحرين من نجد قبل أكثر من مائة عام. ونحن لا نريد أن نعيid سرد تاريخها الأسود، لا تزال تصرف مع شعب البحرين بعقلية الغازي، وأفرادها يطلقون على كثير من المؤسسات اسم مؤسس حكمهم مقروناً بلقب الفاتح (الشيخ أحمد الفاتح) فهناك مسجد الفاتح ومركز الفاتح وشارع الفاتح. ليست هناك حدود لتسلط هذه الأسرة، فقد استولت على معظم أراضي البحرين وهناك جزر بأكملها ملك لكتار أفراد الأسرة: "حوار" لولي العهد، "جدة" لرئيس الوزراء، "أم العسان" للأمير و"أم الصبان" لأخيه الأصغر وهكذا. لقد خلقوها جداراً عازلاً بينهم وبين الشعب، فممنوع على نسائهم الزواج من المواطنين وذكورهم لا يتزوجون إلا مع أسر محددة شاركتهم فتحهم لذلك لا نرى أي بوادر تمايز داخل الأسرة سواء من جناب معين أو جيل الشباب، والذي هو أسوأ من الجيل القديم. ونحن لا نراهن على ذلك على أية حال. لكننا نقول لم يبق في رأسه شيء من العقل من أفراد الأسرة، هو أن سياستهم بهذه ستؤدي بهم عاجلاً أو آجلاً إلى الماوية.

### س : ماذَا عن الوضع الاقتصادي؟

ج : البحرين بوضعها الطبيعي بلد انتاج وخدمات، فالنفط قليل جداً، وشعب البحرين شعب مُجَدّ منتج، ويعمل البحرينيون في كل المهن، ليس في البحرين وحدها بل في جميع بلدان الخليج. لكنه وبفعل سياسة النهب والاحتياط من قبل الأسرة الحاكمة وشركائها، والذي استثمار المقاومة التي تشهدها البلاد، فقد تدهور الوضع الاقتصادي، خصوصاً أن هناك منافسة حامية مع دول الخليج الأخرىخصوصاً الامارات وبالتحديد دبي لاستقطاب الاستثمارات والتحول إلى مركز خدمات وانتاج.

وفيما بحثت دلي نجاحاً باهراً بسبب توافر ظروف الأمن والاستقرار والإدارة الجيدة واحترام حقوق الإنسان من قبل الأسرة الحاكمة، فإن ذلك تم على حساب البحرين رغم أسبقية البحرين والكافعات الوطنية التي تمتلكها. إن هناك عجزاً في الميزان التجاري وموازنة الدولة، ويترافق الدين الخارجي على الدولة، وتترافق معه مستحقاته، وقد عمدت السعودية إلى تسليم دخل حقل أبو سعفة والمملوك مناصفة، بكماله إلى حكومة البحرين اسهاماً منها حل مشكلتها الاقتصادية، كما أن بعض دول الخليج (الامارات والكويت) تقدم مساعدات سخية إلى البحرين لكن الوضع مثل الجيب المخروق، حيث يجري الاستيلاء عليها من قبل كبار أفراد الأسرة الخليفية الحاكمة، والفساد مستشر في الإدارة الحكومية. مشكلة البطالة المستشارة يمكن حلها ببساطة فعدد العاطلين عن العمل في حدود ٣٥ ألفاً وعدد العاملين الأجانب ١٧٠ ألفاً، لكن سماحة العمالة الأجنبية ومنهم كبار أفراد الأسرة والحكومة غير مستعدين لتفضيل الحل الوطني على مصالحهم الأنانية.

بالرغم من كل الدعاية الرسمية حول مزايا البحرين للمستثمرين والسياح فإنه من الواضح أن البحرين خسرت السباق لصالح دبي، التي تعد نفسها لتحل محل هونغ كونغ. وعلى الحكم في البحرين أن يدرك إنه ما لم يحل المشكلة السياسية فلن يكون هناك حل للقضية الاقتصادية.

### **س : حقوق الانسان بائسة، والقمع هو اللغة الوحيدة التي تناط بـها السلطة شعبها، ولكن العنف في المقابل ليس حلّاً، أليس كذلك؟**

ج - حقوق الإنسان في البحرين بائسة جداً، إن سياسة القبضة الحديدية التي يتبعها الحكم في تعامله مع المعارضة، واعطاء صلاحيات مطلقة لجهاز المخابرات والأمن وغالبية قياداته وعناصره من المرتقة الأجانب، والباقي هم من الأسرة الحاكمة أو حلفائهم، قد خلق عداء مستحکماً بين هذه الأجهزة والشعب الذي تعامل معه بكل قسوة.

إن تقارير الأمم المتحدة والتي لا يمكن وصفها بالتحيز بل هي أقرب إلى التأثر بالموقف الرسمي، وتشهد الأمم المتحدة على خطورة هذه الأوضاع، فهناك القتل خارج نطاق القانون أثناء قمع التظاهرات والتجمعات السلمية والتعذيب حتى الموت حيث تجاوز القتلى ٣٣ ضحية، وأخرهم تيسير فاضل (الذي اغتيل في ١٨ مايو أيار الماضي) اضافة إلى المئات من المشوهين وذوي العاهات المستديمة وما يزيد على ١٥٠٠ معتقل على ذمة التحقيق وبعضهم تجاوز العاشرين ونصف العام و منهم قيادات وطنية دينية مثل الشيخ عبد الأمير الجمرى عضو

المجلس الوطني السابق والقاضي بالمحكمة الجعفريّة العليا، ويستمر نفي المعارضين وعائلاتهم حيث لا يقل عددهم عن ألف، موزعون على المنافي من استراليا حتى كندا وتستمر محاكمات أمن الدولة الصورية التي تحدد أحكامها مسبقاً من قبل رئيس الوزراء.

وأمام تدهور الأوضاع فإن المنظمات الدوليّة مثل الصليب الأحمر الدولي ولجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة ومنظّمات حقوقية وبرلمانية مثل العفو الدولي والفيدرالية الدوليّة واللجنة البرلمانيّة البريطانيّة والمنظّمة العربيّة لحقوق الإنسان تطالب بارسال وفود عنها للتحقّق من هذه الأوضاع ولم تؤكّد الحكومة سوي على زيارات قصيرة للصليب الأحمر الدولي بشرط أن لا يكشف أي شيء عن نتائج تحقيقاته.

إن هناك ادانة واسعة للحكم للبحرين على انتهاكاتها الفاضحة والمتواترة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة وفي البرلمانات الغربيّة والمنظّمات الحقوقية الدوليّة وأوساط الرأي العام، ولن نستبعد وضعها على القائمة السوداء في الأمم المتحدة قريباً كما حدث في ١٩٩١

**س : أنتم تتحدثون عن "دور السعودية في البحرين" فما هي طبيعة هذا الدور حقاً وهل يمثل بالفعل عقبة في وجه التغيير الديمقراطي؟**

ج - تتمتع السعودية بنفوذ كبير في البحرين، ويمكننا القول أن السعودية والولايات المتحدة هما المقرران لسياسة الحكم في البحرين ويستطيعان تغيير الوضع الراهن إذا هما أرادا ذلك، لكن كليهما لا يريدان ذلك. السعودية هي الحاضنة الاقتصادية وأمريكا العسكريّة وكلاهما يشكلان المظلة السياسيّة للحكم في البحرين، والسعودية هي من وراء اجهاص التجربة البرلمانيّة في البحرين في ١٩٧٥ ومن يومها وهي تدعم الحكم في البحرين في مواجهة النضال الوطني من أجل السيادة الوطنية والديمقراطية. ومنذ بدأت الحركة الدستوريّة الحاليّة في ديسمبر ١٩٩٤ والسعودية لا تتوانى عن تقديم مختلف أشكال الدعم للحكم في البحرين بما في ذلك ارسال قواتها في ١٩٩٤ ومنح المساعدات وتقديم الأسلحة والذخائر، واعطاء البحرين مظلة سياسية في الوسط العربي والدولي. رغم ذلك فلا نعتقد أن السعوديين موافقون على كل ما يجري في البحرين حيث تجاوز كل المحدود.

والسعوديون أنفسهم توصلوا إلى اتفاق مع المعارضة الشيعية (الحركة الاصلاحية في الجزيرة العربية) وتم التوصل إلى تسوية معها، ورغم أن معظم المواقف بهذا الخصوص داخلية، إلا أن الأمير سلطان بن عبد العزيز رجل النظام القوي صرّح علينا العام الماضي

بأن على حكومة البحرين أن تحل مشكلتها مع شعبها بالحوار، وحينها استنفر آل خليفة لتصفية آثار هذا التصريح.

نقول ذلك وأمامنا التجربة البرلمانية القصيرة الأجل في البحرين، فرغم معارضة السعودية في عهد فيصل وهي بالتأكيد أقوى من معارضتها حاليا فقد صدر الدستور وأجريت انتخابات وقام مجلس وطني منتخب. وأمامنا تجربة الكويت الأرسنخديمقراطياً وبرلمانياً.

إذا السعودية تحمل مسؤولية وعليها أن تتوقف عن دعم الحكم في البحرين في سياسته العادمة لشعب البحرين، إذا أرادت أن تكون الشقيق الأكبر وليس القامع الأكبر.

وعلى السعودية أن تستمع للطرف الآخر لمثلي شعب البحرين، ونؤكد للسعودية أن مطالب شعب البحرين تخص شعب البحرين، وشعب السعودية بلغ الرشد لذلك فليست مطالب شعب البحرين وحركته هي التي تؤثر على موقف الشعب في السعودية.

س : يطلب على حركة المعارضة في البحرين طابع شيعي، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك حول طبيعتها الوطنية الجامحة.

ج - إن من يشيّع ذلك هو السلطة الحاكمة والمنظرين والمروجين لها. فيما هذه السلطة هي التي تعمل على تمزيق شعب البحرين طائفياً وعرقياً. إن سياسة التمييز الطائفي هي من دعائم حكم آل خليفة في ظل الاستعمار البريطاني واستمرت بعد رحيل بريطانيا في عهد الاستقلال الذي خيب آمال المواطنين في ظل استمرار حكم آل خليفة. في هذا الصدد فإن دراسات الباحثين المستقلين مثل د. فؤاد خوري وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية تفضح ذلك. إن العرب الشيعة هم السكان الأصليون للبلاد ودخل إليها آل خليفة وخلفاؤهم من بعض القبائل العربية في ١٧٨٢ ، وحولوا سكانها الأصليين إلى ما يشبه العبيد، حيث صادر آل خليفة أراضيهم الزراعية وحولوه إلى أجراء، وتبرعوا بالفتات لخلفائهم مما أوقعهم في صراعات مع حلفاء الأمس كالجلahمة والدواسر، واستباحوا دماء الشيعة وأعراضهم وطبقوا عليهم نظام السخرة وفرضوا ضريبة الرقة (الرقابية) وغير ذلك من صنوف الاضطهاد والاستغلال، كما مارسوا بدرجة أقل ذات الشيء بحق الأقلية الإيرانية.

والى يوم وبعد أكثر من قرنين على استيلاء آل خليفة وحلفائهم على البحرين وبعد تدشين عهد الاستقلال في ١٩٧١، فقد كان بالامكان فتح صفحة جديدة وتجاوز الماضي وقيام علاقات صحية بين آل خليفة وشعب البحرين، لكن آل خليفة كرسوا سياسة التمييز الطائفي والقبلي والاثني بأساليب غير مباشرة وماكرة. فنظام السلطة مبني على التمييز القبلي والطائفي والاثني؛ فمجلس الوزراء مثلاً مكون من درجتين وزراء آل خليفة يحيطون بنصف المقاعد لوزارات السيادة المقررة، والنصف الثاني موزع على مثلكي كبار العائلات التجارية من الطائفتين لوزارات الخدمات. آل خليفة وحلفاؤهم يحتلون المراكز الحساسة في أجهزة الدولة، فيما المؤسسة العسكرية والأمنية محمرة على الشيعة تماماً، وقد انتشرت سياسة التمييز الطائفي ضد الشيعة في جميع مرافق الدولة وشركات القطاع العام والمحظوظ في ظل سياسة الباب المفتوح لاستيراد العمالة الأجنبية، مما تسبب في انتشار البطالة في أوسع اوساط المواطنين وغالبيتهم من الشيعة، وهذا أحد الأسباب الرئيسية للانتفاضة الحالية.

رغم ذلك فلم تطرح المعارضة غالبيتها شيعية بالطبع، مطالب طائفية خاصة بالشيعة، فالمطالب وطنية عامة ولم ترفع شعارات طائفية رغم سياسة السلطة الطائفية. لكن ذلك لا يعني ادارة الظهر للتمييزات في المجتمع وتقاعم الأضرار اللاحقة بفقائه، ولا في تشخيص المشاكل كما هي، فتحزن نعرف أن سياسة السلطة نجحت في خلق جفوة بين سوء الشيعة والسنّة، لكن القوى والشخصيات الوطنية واعية بالمشكلة، وتحرص على ردم هذه الهوة، والحركة الدستورية الحالية تضم الطائفتين والاتجاهين الرئيسيين الديمقراطي اليساري والاسلامي المستدير وهذا التحالف له النقل الأساسي في الساحة، أما القوى والشخصيات ذات الاتجاه الطائفي أو المتطرف أو الموالي للحكم فإنها ضعيفة وإذا ما قدر للبحرين أن تتجاوز الأزمة بحل يفتح الطريق للديمقراطية فسوف تظهر أية انتخابات نزيهة حجم كل تيار، ونحن واثقون أنه في ظل ظروف طبيعية ستتراجع الطائفية وسيتراجع التطرف. إن مذكرة ديسمبر ١٩٩٤ بشخصياتها ومطالباتها تعكس الاجماع الوطني ولا زالت المعارضة تعتبرها برنامجها حتى الآن.

## هذا الكتاب

يخوض شعب البحرين نضالاً بطولياً من أجل الاصلاح السياسي منذ اكثر من عامين ونيف، كامتداد للنضال الذي خاضه منذ مطلع القرن من اجل الاصلاحات السياسية، وبالتحديد الحق الشعبي في المشاركة السياسية والحد من تسلط الاسرة الحاكمة والكف عن القمع والارهاب وانتهاكات حقوق الانسان الفظة، والدفع قدماً لاقامة مؤسسات المجتمع المدني.

وقد ادركت قوى المعارضة البحرينية أهمية الاعلام في وقتنا الحاضر، لتعبئة الجماهير، وتوضيح الحقائق امام الرأي العالمي، وخوض المعركة ضد الخصم في هذا الميدان الشديد الحساسية، مدركة ان من يكسب المعركة الاعلامية يكسب جزءاً كبيراً من المعركة.

وبامكانياتها المتواضعة، وبالرغم من عدم توحدها، وبالرغم من امكانيات الخصم وحلفائه العرب والدوليين في هذا الميدان، الا ان المراقب يشهد بأن اداء المعارضة في الجانب الاعلامي في التسعينات، اكبر بكثير من أي مرحلة سابقة في التاريخ النضالي لشعب البحرين.

ووجدنا اهمية بالغة في توثيق بعض ماصدر عن المعارضة الوطنية والدستورية، في البيانات والمقالات والمقابلات الصحفية، داخل وخارج البحرين، فوجدنا كما هائلاً من النشاط الاعلامي والسياسي. هذا ماوصلت اليه اياديمنا، عدا ماعجزنا عن الوصول اليه من مقالات ومقابلات لعدد كبير من الشخصيات الوطنية والديمقراطية. وذلك مادفعنا الى الانتقاء ليكون الكتاب في حجم معقول لايثقل الناشر ولايجهد القارئ.